سالم عبيد النعمان

نصف قرن من تأريخ وطن

عرض موجز لتأريخ الحركة الوطنية العراقية
(١٩٠٠ ـ ١٩٥٨)

المقدمة

هذا الكتاب عرض موجز لمراحل نضال الشعب العراقي وحركته الوطنية العامة خلال نصف قرن ضد الاستعمار والحكومة العراقية التابعة، انتهت بسقوط النظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري.

والواقع، إن هذه الدراسة التاريخية تتطلب أكثر من مجلد لمن أراد التوسع. وأظن أن هذا العرض الموجز استعراض فيه الكفاية.

لقد اجتهدت أن أُجمِل هذه المراحل في أبواب ثلاثة. ولكل باب- في ما أرى - فواصل تميزه من باب غيره، وإن كان يربط بينهما نسيج متواصل متطور. فالباب الأول يبدأ منذ الانقلاب التركي سنة ١٩٠٨ وينتهي بتوقف ثورة العشرين المجيدة.

ففي تلك السنة ١٩٠٨ بدأت حركة النهضة العربية في تنظيمات ونوادي ومنتديات أقرب إلى الحياة الحزبية، ثم تطورت إلى أحزاب ومناهج وأهداف.

لقد تميزت حركة النهضة العربية بطابع إنساني تحرري يقوم على أساس المساواة بين الشعوب والقوميات وفي حقها في تقرير مصيرها متخذة من التيار العروبي قاعدة لأيدلوجيتها نابذة الرابطة الدينية كأيدلوجية لنشاطها السياسي أو إشراك الدين السياسي في الحكم.

وقد توضحت أفكار الحركة المذكورة في المؤتمر العربي الأول المنعقد في باريس سنة ١٩١٣ وقال خطباء المؤتمر بأن النزعة الدينية التي تتستر بها الدولة العثمانية للشعوب الرازحة تحت حكمها قد فشلت في حل خلاف بينها وبين الدولة الفارسية على الحدود. وهما دولتان إسلاميتان تحكم شعوبها باسم الدين. وقد جر هذا الخلاف إلى مآسي وحروب شملت الشعوب الإسلامية المجاورة وبخاصة العراق. وقد قال المثل العراقي الدارج وقتها (بين العجم والروم بلوه ابتلينا).

كما فشلت الأيدلوجية الإسلامية وعمقت الخلافات في كل بلد إسلامي حكمته.و خلص مؤتمر باريس، على لسان خطبائه، من إن للعرب حق أمة لها كيان قائم بذاته، حق شعب له الحق في تقرير مصيره في الاستقلال والسيادة الوطنية والانفصال عن الدولة العثمانية.

وعالج الباب الأول أيضاً الغزو الاستعماري البريطاني للعراق إبتداءً من ٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ فصار العراق ساحة ميدان للمعارك بين الإنكليز والأتراك وما جر ذلك على العراقيين من آلام الحرب وويلاتها وما رافق الحروب من قحط وغلاء الأسعار كلها قد تحملها العراقيون المعتدى عليهم.

كان الغزاة الإنكليز يطمحون، منذ زمن، إلى السيطرة على هذا البلد الغني بثرواته وبالأيدي العاملة الرخيصة فيه... إلخ. وما إن اكتمل احتلال العراق حتى توجه الإنكليز لاستغلال أراضيه لأن النفط لم يظهر كثروة لا ينفد معينها بعد، فكانت مراسيم الأرض الدموية التي صدرت سنة ١٩١٨ وقبلها، ولعل أهمها المرسوم رقم

(١٥) لسنة ١٩١٨ والمراسيم اللاحقة الأخرى التي غيرت نمط الحياة العراقية التي درجت عليها التقاليد الزراعية والعشائرية العراقية، فكانت هذه المراسيم التي نشرت نصوصها في هذا الكتاب والإجراءات التعسفية التي عومل العراقيون بها كلها، قد عجلت وسرعت في قيام ثورة العشرين، التي كانت بداياتها بمنزلة ثورة الرفض للمستعمر وأساليبه في استلاب الشعوب ونهبها التي يمارسها المستعمرون.

لقد أسهبت في بطون هذا الكتاب في الحديث عن ثورة الشعب ثورة العشرين، وعن أسباب نجاحاتها في أول الأمر وإخفاقاتها في ما بعد.

الباب الثاني المكرسة فصوله للصراع بين الشعب العراقي والحركة الوطنية من جهة وبين الاستعمار من جهة أخرى، وذلك في العشرينات والثلاثينات من القرن المنصرم.

أ) أبدأ في العشرينات فقد فرض المستعمر بالقوة معاهدة الإنتداب، معاهدة الاحتلال سنة ١٩٢٢. لكن الشعب العراقي ظل عنيداً في كفاحه حيث توافق العراقيون على تبني أسلوب الكفاح السلمي الذي أملاه إخفاق ثورة العشرين لعدم توازن القوى بين الاستعمار البريطاني المسلح بالعدد وبأحدث الأسلحة الفتاكة وبقيادة عسكرية مجربة تجاه شعب مكافح يرفض الاستسلام وليس لديه قيادة موحدة.

ولقد لخص مؤتمر الكاظمية المنعقد سنة ١٩٢١ برئاسة الشيخ مهدي الخالصي في رفضه للانتداب وما يعنيه هذا الكفاح السلمي

في فضح الاستعمار وأساليبه، وذلك ببث الوعي بين الناس باتخاذ أسلوب العرائض الإحتجاجية التي تفضح جرائم الإعتداء البريطاني على أبناء الشعب العراقي، أسلوب الإجتماع والتجمعات والإضرابات في جميع الأماكن المتاحة كالجوامع والحسينيات. أسلوب الإضراب والتظاهرات، أسلوب بث الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال التام... إلخ.

وإذ لجأ الاستعمار إلى منع الصحف الوطنية وإلغاء إجازاتها فإن الحركة الوطنية لجأت إلى المنتديات والنوادي كأسلوب لبث الوعي بين الناس، فكانت العشرينات التي تتميز بكفاح النوادي والمنتديات بكل السبل في إنهاء معاهدة سنة ١٩٢٢ وتحقيق الاستقلال الوطني وطرد المحتل البريطاني. كانت النوادي في بغداد وفي الموصل وفي البصرة آليات مؤثرة لهذا الغرض النبيل.

في سنة ١٩٢٥ نشر الدستور العراقي. ومع أن عصبة الأمم قد ألزمت الدول المنتدبة لوضع دستور بالمشاركة مع الحكومة المحلية، ولكن الدستور العراقي هذا قد وضعت وزارة المستعمرات البريطانية نصوصه. وقد هدف إلى تقوية سلطة الملك الذي يخضع للمشورة البريطانية بموجب معاهدة سنة ١٩٢٢. ورغم أن الدستور نص على حق الشعب في تنظيم الأحزاب وضمان حرية الأفراد إلا أن هذه النصوص بقيت حبراً على ورق.

لقد فرضت اتفاقية النفط على الشعب العراقي. وتعمد الإنكليز عدم نشر الدستور إلا بعد التوقيع على اتفاقية النفط. وذلك لأن هذه الاتفاقية قد غمطت حق العراق بموجب اتفاقية سان ريمو التي نصت على أن للعراق ٢٠٪ من الأسهم في كل شركة تؤلف

لاستخراج النفط العراقي. وكانت بريطانيا قد تعمدت رفض هذا الحق ولم تعترف باتفاقية سان ريمو. وأجبرت الملك فيصل على تأجيل تنفيذ إعلان الدستور حتى تبرم اتفاقية النفط لتكون هذه الاإتفاقية نافذة ومشمولة بالمادة (١١٤) من الدستور العراقي، كي لا تعرض على المجلس التأسيسي، فلو عرضت على المجلس التأسيسي لرفضت حتماً.

ب) الثلاثينات من القرن الماضي:

تميزت الثلاثينات بأحداث مهمة لعل أهمها:

١. إبرام معاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية الجائرة فلقد هب الشعب العراقي برمته في مقاومة هذه المعاهدة التي أبرمها فيصل ونوري السعيد المرتبطان بالحكومة البريطانية. لقد عمت التظاهرات والإضرابات القطر العراقي. فوقع قتلى في السليمانية بشكل ملحوظ. ولكن الاستعمار فرض هذه المعاهدة بالقوة.

٢. ظهور الفوارق الطبقية بشكل واضح بين الشعب العراقي. فقد صدرت قوانين تصب في مصلحة الشيوخ الإقطاعيين والأغوات وذلك في أواخر عهد الملك فيصل، فكان صدورها بوحي من الإنكليز، كقانون التسوية وقانون اللزمة التي وسعت من أملاكهم ونفوذهم. وصدر قانون الاستهلاك الذي نقل عبء الضرائب على المستهلكين، وخفض من عبئها على المستثمرين. ثم قانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الذي ألزم الفلاح بالبقاء في أرض يزرعها لصالح المالك ما لم يحصل من المالك على وثيقة تثبت براءته من دين لهذا المالك ليكون أشبه بالقن

في القرون الوسطى.

ونلاحظ في الثلاثينات ظهور تنظيمات كجماعة الأهالي ولجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار (الحزب الشيوعي العراقي) وأخرى كردية وعربية.

٣. وتميزت الثلاثينات ببروز الرأسمال الصناعي والتجاري والزراعي وتعاظم دور القوى الإنتاجية التي تبشر بنهضة صناعية وزراعية متطورة. غير أن هذه القوى المنتجة لم تتطور لاصطدامها بعقبة قوية هي علاقات الإنتاج القديمة والمؤسسات الاجتماعية البالية المستفيدة. ولم يكن العاملون في الحقل الوطني تعنيهم هذه العقبة وإزاحتها، التي عملت على وقف هذا التطور. فقد كانوا منشغلين في أمور تهمهم وفي التنافس على السلطة. لقد ساد في الثلاثينات القلق وعدم الاستقرار. ونلمس ذلك في انقسام الطبقة الحاكمة على نفسها بعد وفاة الملك فيصل، ودخولها في صراعات بينها وبين البعض الآخر، والعصيانات والتمردات والثورات الفلاحية ضد وزارة الهاشمي ثم انقلاب بكر صدقي، بمساعدة جماعة الأهالي، بأيدلوجيتها التقدمية، التي كانت غطاءً لهذا الجنرال المتعطش للدماء، إبتداءً من ثورة الآشوريين، حتى أسلوب قتل الأسرى وحرق المزارع وانتهاك الحرمات في الوسط والجنوب العراقي. كانت إستقالة جماعة الأهالي في ما بعد أعقبها اغتيال بكر صدقي على يد السفارة البريطانية وخدينها نوري السعيد والعناصر العسكرية القوية في شخص العقيد فهمي سعيد، ثم أخيراً سيطر العسكريون القوميون المملوءون كرهاً للإنكليز على الحكم، وكانت نذر الحرب العالمية الثانية هي

التي عملت على فك الحلف بين القوميين العسكريين ونوري السعيد.

الباب الثالث ويتكلم عن الأربعينات والخمسينات من القرن المنصرم.

أ) ففي الأربعينات وهي السنوات التي عاصرت الحرب العالمية الثانية وتحول المعسكر الديمقراطي بعد معركة ستالينغراد إلى مرحلة الهجوم عموماً. حقاً لقد أحدثت معركة ستالينغراد التي كسرت ظهر العسكرية النازية أثراً عظيماً إذ انتعشت الحركة الديمقراطية تدريجياً في أنحاء العالم.

في بدء الأربعينات ظهر الحزب الشيوعي العراقي يقود مرحلة الانعطاف والتحول الديمقراطي في مسيرة الحركة، مرحلة الديمقراطية وتأليف الأحزاب، مستفيداً من مجريات الحرب العالمية وتطوراتها وبراعة قيادة فهد للحزب الشيوعي والحركة الوطنية طيلة الحرب.

بنى فهد حزبه على أسس علمية واقعية مسترشداً بالنظرية الماركسية اللينينية كدليل للعمل، وكان الواقع العراقي وبيئته العراقية أساس نهجه الوطني ولتوضيح ذلك نذكر:

١. الاهتمام أولاً ببناء الحزب الشيوعي ليكون قاعدة صلدة وأساساً لنهجه الوطني وفاعلاً أساسياً فيه.

٢. العمل على استكمال استقلال العراق وسيادته الوطنية وجلاء الجيوش المرابطة لمقتضيات الحرب العالمية حال اقتراب الحرب من نهايتها في وطننا.

٣. النضال من أجل نظام ديمقراطي وتأليف أحزاب وطنية.

٤. النضال لتحقيق الرفاه والعيش الكريم لأبناء الشعب العراقي في حياة حرة كريمة له.

وهذا نجده في قرارات الكونفرنس الأول للحزب الشيوعي العراقي الذي أعدنا نشر المبادئ والقرارات التي أصدرها المؤتمر الأول سنة ١٩٤٤ لأسباب أهمها أن الحزب الشيوعي بمبادئه ظل وحده كحزب يقود الحركة الوطنية طيلة أيام الحرب العالمية الثانية حتى إعلان تشكيل الأحزاب السياسية سنة ١٩٤٦. ولأن الأحزاب الوطنية العراقية لم تهمله بل استأنست به في مناهجها الوطنية عند تأسيسها.

أنتقل الآن إلى الخمسينات من القرن الماضي:

وهي التي تميزت بصراع حاد بين الحكومة العراقية ومن ورائها الإمبريالية العالمية كحلف الأطلسي وتوابعه حلف بغداد وبين الحركة الوطنية،التي كانت مدركة لحركة تطور الشعوب الناجم من انقسام العالم إلى معسكرين: معسكر الاشتراكية الذي يقوده الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي الذي تقوده أمريكا، التي ألقت قنبلتين نوويتين على هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين فحصدت الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ الآمنين وبثت الرعب في العالم أجمع. وفي العراق لُبي نداء ستوكهولم الداعي إلى السلام. وتشكلت أيضاً حركة الحياد وأصدرت بيانها الأول في آذار سنة ١٩٥١. وتنادى الموقعون على بيان الحياد إلى تشكيل حزب باسم حزب الجبهة الشعبية. وشرع كامل الجادرجي في عقد اتفاق مبدئي مع طه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية. وكانت خطوة إيجابية وبداية لقيام حزب أو أكثر بهدف تكوين جبهة موحدة.

ونلاحظ في إيران فوز الجبهة الوطنية في الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة برئاسة الدكتور مصدق الذي سرعان ما أعلن تأميم النفط الإيراني ولاقى هذا تأييداً شعبياً في العراق.

لقد ارتفعت الحركة الوطنية عالياً بعد الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر. إضافة إلى ذلك الأحزاب بتوجيه مذكرات إلى الوصي عبد الإله وحكومته تتهمه بخرق الدستور والتدخل في شؤون الحكم وشمول الفساد في نظام الحكم. ويمكن إدراج انتفاضة تشرين الثاني سنة ١٩٥٢. وكذلك تطور التحركات العمالية والحركة الفلاحية ضمن هذا الاندفاع الشعبي الذي كان عاملاً لتطور مسيرة المعركة ضد الحكومة.

وفي مجرى الصراع أدركت الحركة الوطنية بان الحكومة العراقية المدفوعة من الاستعمار مصممة على تحطيم الحركة الوطنية وأحزابها. ولكن الرياح لم تكن في صالح القوى الاستعمارية ونوري السعيد، فقد انعقد مؤتمر باندونغ الذي كان نقطة تحول أساسية لصالح الحركة الوطنية.

من جهة أخرى بادر نوري السعيد تجاه هذا التطور في قوة الحركة إلى الدخول في معركة مصيرية ضدها، فكان عقد الميثاق التركي العراقي الذي قاومته الحركة الوطنية والدول العربية بقيادة مصر، التي سعت إلى ثني العراق عن إبرام هذه المعاهدة. وقد رفض نوري السعيد ذلك.

في مجرى الصراع اتخذت الحركة الوطنية تكتيكاً جديداً هو العمل بجدية على تشكيل جبهة وطنية موحدة، توحد الأحزاب

الوطنية في جبهة واحدة. واقتضى ذلك توحيد بعض هذه التنظيمات الحزبية المتقاربة ثم الوحدة بينها. وهذا ما حصل إبتداءً بتشكيل حزب المؤتمر الوطني في ١٦ حزيران ١٩٥٦ الذي إنعقد بين حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال و أعقبه انعقاد الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٥٦ حيث توحدت قبله تنظيمات الحزب الشيوعي المنقسمة على نفسها بعد أن حلت نفسها وانخرطت في الحزب الشيوعي الأم، وأعني بها منظمة راية الشغيلة ومنظمة وحدة الشيوعيين برئاسة عزيز شريف.

كان العدوان على مصر بداية انتفاضة تشرين سنة ١٩٥٦. وكان لهذه الانتفاضة أهمية كبرى. ففضلاً عن أنها كانت تأييداً لمصر ضد العدوان الإمبريالي عليها لكنها في الوقت نفسه كانت تنادي بسقوط النظام الملكي وسقوط حكومة نوري السعيد وتحرر العراق نهائياً من حلف بغداد والأحلاف الأخرى المبيتة للعراق.

ومن جهة أخرى فإن هذه الانتفاضة التي تميزت باندفاع جماهيري تخطت الأحزاب الرسمية المجازة إذ لم تكن بغداد وهي قلب الحركة الوطنية ومركز قيادات القوى السياسية الفاعلة هي السباقة، كانت المدن الأخرى العراقية قبلها هي المحركة الأولى للانتفاضة.

ربما كانت النجف هي المبادرة الأولى ومدينة الحي هي التي استجابت فوراً لها ثم انتشرت هذه الانتفاضة المندفعة في أماكن أخرى في الجنوب والوسط والشمال.

لقد كان الحزب الشيوعي هو السباق للالتحام بهده الإنتفاضة فوراً إذ شارك كادره المجرب بتسلم القيادة المبكرة في النجف إلى جانب القوى القومية والدينية فيها.

لقد استغل نوري السعيد هذا الوضع لأن الانتفاضة لم تكن لها في مراحلها قيادة تملك زمام الأمور فيها، فأوغل في سحقها من دون أن يعبأ بالقتلى الذين سقطوا في النجف أو في الحي أو في غيرهما.

كانت هذه الانتفاضة قد كشفت عن انعزال حكومة نوري السعيد وهشاشتها وضعفها، وظهر حلف بغداد عاجزاً أمام هذا الإندفاع الجماهيري الذي لا حدود له.

لقد كان من نتائج الانتفاضة وحركة الشعب العراقي الهائلة التحاق عدد من الضباط الكبار بـ«الضباط الأحرار» والانتماء إلى التنظيم العسكري، فقد انتمى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف إلى هذا التنظيم سنة ١٩٥٧. وكان الضباط المنتمون لاحقاً وقبلاً يتسابقون لمن يحرز قصب السبق في اقتحام قلعة الحكم وإسقاط النظام الملكي.

وذلك لأن إنتفاضة تشرين قد أظهرت بأن نظام الحكم الملكي سائر في طريقه إلى الزوال، فلم يعد يملك مقومات بقائه. مما سهل على حركة الضباط الأحرار بقيادة عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم، تساعدهم ثلة من الجيش وبمساندة حركة الضباط الأحرار، ثم بالمساندة المهمة لجبهة الاتحاد الوطني مجتمعة في إسقاط هذا النظام وإعلان الحكم الجمهوري.

وأخيراً فقد وجدت نفسي في هذا الكتاب مقتحماً علم التاريخ الذي هو علم معقد تتضارب فيه الأفكار المضادة وغيرها، ولكن ولوج هذا العلم بموضوعية يعصم إلى حد ما من يلجه عن كثير من الزلل، وكل إنسان في هذا الوجود معرض للخطأ فلم يخلق إنسان مجرد عن الخطأ.

وختاماً فإنه لزام عليّ أن أشكر ولدي الأستاذ الدكتور بيان على جهوده في تحضير مسودات هذا الكتاب ثم إعادة تبييضها ثم أوكل إعادة النظر في تبييضها ثانية وكتابة الإضافات الأخرى الضرورية التي أدخلتها على الكتاب إلى صديقه الوفي الأستاذ ميثاق البير لويس، لقد كان شخصاً نبيلاً لم أكن أستغني عنه في الإعداد النهائي لهذا الكتاب للنشر فله مني جزيل الشكر والامتنان.

هذا وقد رحب بهذا الكتاب أخي المفكر والصحافي الجريء الأستاذ فخري كريم رئيس مجلس إدارة المدى ورئيس تحريرها وأحد الأعمدة الأساس في رفع قواعد صرح الثقافة العراقية الجديدة، مؤسس ورئيس مجلس السلم والتضامن. ها وقد طلب مني إرسال الكتاب حال الفراغ منه فله مني جزيل الشكر والاحترام.

ولا أنسى الأستاذة الفطنة غادة العاملي مديرة مؤسسة المدى (مدير) للإعلام والثقافة والفنون، للكفاءة النادرة والمقدرة على إدارة هذه المؤسسة الضخمة، فلها مني التقدير والثناء، وكذلك للعاملين معها في هذه المؤسسة الكبرى.

المؤلف سالم عبيد النعمان

الباب الأول

الفصل الأول
لمحة موجزة عن تغلغل النفوذ الاقتصادي الغربي في الأقطار العربية التابعة للحكم العثماني وتداعياته

تميزت الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للأقطار العربية التابعة (ونعني بها العراق، سوريا الطبيعية التي تضم (سوريا، لبنان، فلسطين، شرق الأردن) والحجاز وأقاليم أخرى في شبه الجزيرة العربية) بغزو البضائع الأجنبية لها، وصاحب هذا الغزو التجاري والاقتصادي توسع الاستثمارات الأجنبية وتغلغل النفوذ السياسي الأجنبي فيها. ومن مظاهره فتح قنصليات متعددة في كل قطر من هذه الأقطار وبضمنها تركيا.

كانت بريطانيا وفرنسا أهم هذه الدول الأجنبية المستثمرة. وساهم في هذا الغزو الاقتصادي المصحوب بالنفوذ السياسي ضعف مركزية الحكم التركي وفساد الإدارة التركية لهذه الأقطار.

ولتبيان سعة وحجم النفوذ الاقتصادي هذا نأخذ قطرين عربيين مهمين كمثال لهذا الغزو، وأعني بهما العراق وسوريا.

العـــراق:

نكتفي للتدليل على ذلك بما أورده أحد الباحثين الانكليز. ففي كتابه «السياسة البريطانية في ما بين النهرين» يورد ستيوارت كوهين العبارات التالية: «إن توسع وحجم وطبيعة المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق تبشر بفوائد تتجاوز حدود الحسابات التجارية. وإن ما تتضمنه السياسة البريطانية المعلومة في العراق تجاه وادي الرافدين، والتي تقرر بأن المشاريع التجارية والنفوذ السياسي، يسيران جنباً إلى جنب في هذه المناطق».

ويورد المؤلف أرقاماً تشير إلى مدى اتساع التجارة البريطانية في العراق بالقول: «إن حجم حمولة السفن البريطانية من البضائع المرسلة إلى العراق بلغت (١٣٥٠٠٠) مائة وخمسة وثلاثين ألف طن سنة ١٩٠٤. وبلغت ٢١٨٠٠٠ سنة ١٩٠٦. وإن الواردات إلى مدينة بغداد بلغت ١٢٨٥٠٠٠ باون. وهذه تكون نسبة ٨٠٪ من مجموع الواردات إلى مدينة بغداد». ويشير المؤلف في مكان آخر من كتابه إلى قوة النفوذ الانكليزي فيذكر «إن الحكومة البريطانية قد سيطرت على الملاحة في دجلة بواسطة (بيت لنج). وكإجراء لمنافسة مشروع سكة حديد بغداد- برلين فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى زيادة سفن بيت لنج. وهدد كراي Grey وزير الخارجية البريطاني سنة ١٩٠٦ بأنه إذا عانت سفن بيت لنج من معاملة سيئة فإنه سيطلب من الأسطول الملكي الاستيلاء على السفن التركية في الخليج[1].

ويذكر المؤرخ لوتسكي في كتابه «تاريخ الأقطار العربية» ما يلي: احتل الرأسمال الانكليزي مركزاً سائداً في العراق الذي أصبح سوقاً لتصريف البضائع الانكليزية، ومصدراً لتزويد بريطانيا بالمحاصيل الزراعية. وفي بداية القرن العشرين استورد العراق ما يقارب ثلثي وارداته من انكلترا، وصدر حوالي ثلث صادراته إليها والى الهند. وكان المصدرون الانكليز للمحاصيل الزراعية يقيمون في البصرة وبغداد».. ويشير المؤلف إلى أن امتياز تأسيس الطرق البرية المحاذية للنهر عبر دجلة كان في قبضة الانكليز منذ عام ١٨٦١[٢].

ويؤكد المؤرخ الثبت حنا بطاطو في كتابه «الطبقات الاجتماعية»[٣] ما أورده الباحثان المذكوران. ويرى فيليب آيرلند «إن وزارة الخارجية البريطانية والمحتلين البريطانيين في بلاد العرب التركية، كان همهم زيادة نفوذ بريطانيا وسيطرتها بهدف أن تكون بلاد ما بين النهرين منطقة نفوذ لهم في حالة قطع العلاقات التركية[٤]. وسنعود إلى هذا الموضوع في فصول لاحقة.

سوريا:

تنازع للسيطرة على النفوذ الاقتصادي والسياسي في سوريا الفرنسيون والانكليز. واتسم التنافس الاقتصادي بين الانكليز والفرنسيين بأساليب هابطة سعياً لانفراد احدهما بالمركز الأقوى. فإضافة إلى انتشار الشركات والبيوتات المالية من الجانبين، فقد جند قناصلها عملاءها الذين رافقوا الغزو الاقتصادي والمالي. كان هنالك رجال دين انتحلوا صفة مبشرين وهناك جواسيس آخرون وعملاء برعوا في انتقائهم وتسخيرهم، وقد ساعدت عوامل كثيرة في أن يحتل الفرنسيون المركز الأقوى إذ ركزوا اهتمامهم بالطائفة المارونية

بينما نجح الانكليز في جذب الطائفة الدرزية إلى فلكهم. واهتبل الفرنسيون مناسبة الصراع بين الطائفتين سنة ١٨٥٩-١٨٦٠، الذي كان للدولتين المتنازعتين دور في تأجيجه، ونقول اهتبل الفرنسيون هذا النزاع الذي اتخذ شكلاً طائفياً ليتخذوه سبباً لتدخل قواتهم العسكرية بدعوى «حماية الموارنة».

لقد صار للفرنسيين المتدخلين سند قوي بين الموارنة وامتد إلى فئات وطبقات أخرى خصوصاً بين الفئات الإقطاعية من دون تمييز نسبي بين الطوائفِ التي ينتسب إليها هؤلاءِ الإقطاعيونِ.

ولا شك في أن للعامل الجغرافي وكون فرنسا من دول البحر المتوسط دوراً لا يصح إغفاله. ويمكن القول بصورة عامة إن الرأسمال الأوربي أخذ في التوسع في كافة مناحي الحياة إذ لم يكتفِ بنشاطه ذي الطابع التجاري التبادلي، بل امتد هذا النشاط إلى الاستثمارات الزراعية متخذاً من أسلوب التسليف على المحصولات الزراعية والفوائد المجباة من القروض عاملاً في السيطرة على الاقتصاد الزراعي، محققاً أعلى الأرباح وأكبر الفوائد.

ومع ذلك فقد كان التنافس بين عناصر الرأسمال الأجنبي عاملاً ايجابياً أيضاً إذ استطاع الرأسمال الوطني التجاري والصناعي أن يهيئ مناخاً ملائماً لنموه ليكون قاعدة لاقتصاد وطني رغم المعوقات التي وقفت في طريقه.

الفصل الثاني
حركة النهضة العربية «بدايات الحركة الفكرية والسياسية في الأقطار العربية»

ومن الطبيعي أن يلقى تزايد النفوذ الأجنبي إلى جانب نير الحكم التركي الاستبدادي المصحوب بالفساد وبثقل الضرائب، وكذلك الفتن التي يجيد الترك حبكها، أن يلقى معارضة شعبية تجلت في الثورات والعصيانات والأحداث الأخرى التي حدثت في أماكن متعددة سواءً في العراق أو في أقطار عربية أخرى. وساهم التطور الاقتصادي وتطور العلاقات التي انبثقت عنه إلى ظهور دور للبرجوازية التجارية والصناعية في المدن الكبيرة المتقدمة. وكان المفكرون العرب الأوائل هم طلائع الحركة الوطنية والقومية وهؤلاء عموماً ينحدرون من أبناء عوائل الطبقة الوسطى في المجتمع العربي.

لقد شقت هذه الطلائع طريقها الصعب والتجريبي إبتداءً، إذ

تميزت حركة المعارضة حينذاك، أي حركة النهضة العربية منذ منتصف القرن الثامن عشر بظهور تيارين أحدهما إصلاحي وهو الأوسع نفوذاً، تجلى في حركة الإصلاح الديني، والآخر جنيني في بداياته ظهر في بعض المدن وهو تيار حضاري يتوخى العلم ويسعى ليوائم روح العصر.

(١) حركـة الإصـلاح الدينـي

الدين الإسلامي تاريخياً هو الذي وحد القبائل العربية وأضفى عليها طابعاً قومياً وإن كان جنينياً في بداياته أيام النبي محمد والمجموعة التي التفت حوله. وكان لمبادئ الدين الإسلامي السمحة التي تدعو إلى المساواة بين الشعوب «إنا جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا» وغيرها من آيات شبيهة وآيات محكمات تدعو إلى المساواة بين الأفراد والشعوب في الحقوق والواجبات، هي التي جذبت شعوباً عديدة للانخراط تحت لواء الإسلام ومثله العليا رغم العنف الذي رافق الفتح.

وما حركة الإصلاح الديني التي نتحدث بإيجاز عنها إلا واجهة من واجهات الفكر الإسلامي الشمولي المتشعب والمتعدد الاتجاهات الذي استظلت بأفقه الواسع معظم الحركات الفكرية والسياسية المعارضة والتي أغنته وتفاعلت معه فكونت الحضارة الإسلامية التي ساهمت الشعوب الإسلامية فيها فكان الشرق القديم قد ظهر في صورة تاريخ أديان. فلا عجب أن نرى أن فاتحة التاريخ العربي الحديث تتصدره هذه الحركة الإسلامية النهضوية وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر.

ويعتبر جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧) القائد المميز لها بوجهها المشرق، إذ تجمع حوله عدد من رجال الدين المتنورين في شتى الأقطار العربية والإسلامية. وطور جمال الدين والمجموعة المنيرة التي ساندته عملياً مفهوم الشورى الإسلامي وماذا تعني الشورى بالمفهوم العصري الحديث أي الديمقراطية. ففي حديث له مع توفيق باشا خديوي مصر لخص الأفغاني أفكاره بجرأة ووضوح «قال الخديوي.. إن أكثر الشعب المصري خامل وجاهل لا يصلح أن يلقى عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المهيجة فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة» أجابه جمال الدين «ليسمح لي سمو الأمير أن أقول بحرية إن الشعب المصري كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل ولكنه غير محروم من وجود العالم والعاقل فبالنظر الذي ينظرون به سموكم إلى الشعب المصري ينظرون به إليكم، وإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى فتأمرون بإجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وبآرائكم يكون ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم»(٥).

فالشورى في نظر الأفغاني تعني انتخابات حرة ينبثق عنها مجلس نواب منتخب انتخاباً حراً. وتنبثق عنه حكومة نيابية منتخبة ويرسم هذا المجلس شكل الدولة بالمفهوم الديمقراطي في الحكم.

تعثرت حركة الإصلاح الديني التي كانت أوائل نهضتها كتيار ديني نهضوي في مواجهة الاستعمار والهيمنة الاقتصادية والسياسية على العالم الإسلامي. غير أن هذه الحركة تحولت في ما بعد إلى تيار ثالث هو ارتداد عن مساره الأول يسعى لإنقاذ الدولة العثمانية

من سياسة العنف ومن الانحلال الذي دب في أرجائها، والتوفيق بين النزعة العلمية التي ظهرت في أحشاء الدولة العثمانية، غير أنه أخفق في التوفيق بين اتجاهين متناقضين متباعدين.وكان تمسكه بالسلطة العثمانية الاستبدادية المتسترة بالدين رياءً أحد عوامل إخفاقه. ولهذا فليس مستغرباً أن تظهر حركة إصلاحية معارضة تقف في وجه الحكم العثماني الاستبدادي باعتباره رأس الفساد الذي يتعذر إصلاحه.

وكان عبد الرحمن الكواكبي سنة (١٨٤٩-١٩٠٣) رائد هذه الحركة ومفكرها. ولقد كان كتابه الشهير «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» الذي فضح فيه الحكم العثماني المتستر بالدين، ودعا إلى وجوب اقتلاعه وتحرير الشعوب العربية من حكمه لتستقيم دعائم الحرية المستندة إلى مبدأ الشورى الديمقراطي حيث تحكم الشعوب نفسها ولنفسها.

ومؤلفات الكواكبي العديدة تؤهله ليكون بمنزلة الحلقة الوسيطة التي تربط بين الأيدلوجيا الإسلامية وتجلياتها من دون تمييز بين طائفة أو مذهب أو انتماء ديني من الأديان وبين أيدلوجيا الحركة القومية العربية الحديثة التي اعتمدت الإحياء القومي واعتبار اللغة العربية مرآة حضارتها ووجودها والتي تمثلت في ما بعد بحركة النهضة العربية فجر العشرينات من القرن الماضي.

وكان إلى جانب حركة الإصلاح الديني في الأقطار العربية حركة إصلاح ديني واسعة في إيران ضد الاستبداد القاجاري يتزعمها آية الله محمد كاظم الخراساني «الآخوند» صاحب كتاب «الكفاية»، أحد أهم المراجع الفقهية الدينية في النجف وقم.

كان الآخوند يراقب التيار الإصلاحي الإسلامي العربي ويراقب حركته فكلاهما ينشدان الإصلاح ضد حكم استبدادي. وما إن وقف على كتاب «طبائع الاستبداد» حتى أوعز بترجمته. وقد تأثر كثيراً بهذا الكتاب الباحث حسين النايني «منظر ثورة المشروطة الدستورية» الإيرانية فقد اعتمد في كتابه «تنبيه الأمة وتنزيه الملة في وجوب المشروطة» سنة ١٩٠٩ على كتاب «طبائع الاستبداد» لعبد الرحمن الكواكبي. وإن نوعية تأثر النايني بكتاب الكواكبي «تصل إلى حد التناص ما بين «تنبيه الأمة» و«طبائع الاستبداد»، والى حد التشابه شبه الحرفي وفي ضوء المؤشرات النصية القاطعة» على حد قول الباحث السوري محمد جمال باروت»[٦]. ويُلاحظ إن الشيخ حسين النايني بنى نظريته في المشروطة على أساس «استحالة الإمامة حول المهدي المنتظر وعدم وجود الأئمة المعصومين وحاجة الأمة إلى قيادة مشروطة بمجلس منتخب منها». ويلاحظ أن الباحث العراقي أحمد الكاتب قد تأثر إلى حد ما بأفكار حسين النايني قبل أن يرتد عنها وزاد عليه تفصيلات أوردها في كتابه «تطور الفكر السياسي الشيعي» ص ٤٠٤ وما بعدها.

وواضح مما تقدم إن المفكرين الإسلاميين الكواكبي والنايني في تحليلهما لأوضاع بلديهما اللذين حكما حكماً استبدادياً (التركي والقاجاري) توصلا بعقلية إسلامية صافية متوافقة إلى محاربة الاستبداد. وكان أسلوبهما في العمل السياسي متقارباً باعتبارهما ينطلقان من ذهنية إسلامية ترفض الظلم ولا تنكر على الشعوب حقها في تقرير مصائرها.

(٢) حركـات فكـرية استقلاليـة

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت حركات فكرية استقلالية ذات طابع علماني أخذت تشق طريقها بشكل ملحوظ منذ نجاح الانقلاب الدستوري سنة ١٨٧٦ الذي قاده المصلح التركي الكبير مدحت باشا.

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت فكرة الوحدة العربية مستقلة عن الفكرة الإسلامية وأبرز دعاتها المفكر الكبير أديب اسحق ١٨٥٦-١٨٨٥ فقد صاغ مقالته الشهيرة «دولة العرب» فكرة الوحدة العربية وإطارها: الحجاز والشام (سوريا) ومصر والعراق واليمن وتونس والمغرب..الخ كما ذكر الباحث والمفكر العربي اميل توما[٧] في بحثه «الوحدة العربية في تطورها التاريخي» أن المنظمتين اللتين يسجلهما التاريخ قامتا خلال القرن التاسع عشر في ولاية سوريا، دعتا إلى منح سوريا متحدة مع لبنان الاستقلال والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد وإلغاء الرقابة والقيود التي تحول دون حرية النشر وعدم استخدام الوحدات العسكرية المجندة من أهل البلاد خارج الحدود.

وقد أشار إلى هذه الحركة الفكرية جورج انطونيوس[٨] في كتابه «يقظة العرب» فقد ذكر أن «هنالك جمعية سرية تشكلت في بيروت سنة ١٨٧٥ دعت في منشورها المؤرخ في ٣١ كانون الأول سنة ١٨٨٠ إلى منح سوريا الاستقلال متحدة مع لبنان والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وأنها توقفت عن النشاط بعد صدور منشورها الأخير.

(٣) انتقـال الطليعـة العربيـة إلـى التنظيـم

ومع أن رواد النهضة العربية قد ظهروا بأعداد كبيرة حاملين أفكاراً

متقاربة غير أنهم لم يخطوا خطوة مهمة في إيجاد رابطة تنظمهم، بل وحتى لم يتوصلوا إلى نوع من علاقات متقاربة تسعى إلى تكوين حلقات أو مجموعات محلية تحسباً لتكوين نواة مركزية قادرة على العمل السياسي مستقبلاً وظلت هذه الحالة المفككة الراكدة حتى ظهور الانقلاب التركي الذي وقع في ٢٤ تموز سنة ١٩٠٨.

وكان أبرز تنظيم ظهر بعد هذا الانقلاب هو «المنتدى العربي» الذي سعى إلى قيام حركة نهضوية عربية تسعى إلى أن يكون للعرب كيان متميز.

وتميزت حركة النهضة هذه بطابع إنساني تحرري وديمقراطي يقوم على أساس المساواة بين الشعوب والقوميات وفي حقها في تقرير مصيرها. وباعتبار القومية العربية هي الكبرى ضمن الإمبراطورية العثمانية وهي الأكثر تقدماً لكنها تعاني الاضطهاد فإن من الطبيعي أن تكون القوميات الأخرى التابعة حليفة طبيعية لها. ونظراً لأن الكرد يكونون القومية الثالثة التابعة إلى هذه الإمبراطورية فمن الطبيعي جداً أن تكون هي الحليفة الرئيسة للقومية العربية ضد الاضطهاد العثماني. ومن الطبيعي أيضا أن يتنادى الداعون من القوميين إلى العمل الموحد المشترك لتحقيق الأهداف القومية المشتركة تجاه حكم استبدادي ظالم.

كان الهدف الأساس للنهضويين العرب هو العمل من أجل التحرر وتقرير المصير لشعبهم وسبيل ذلك ابتداءً هو النضال من أجل وحدة العمل السياسي، التي لاقت تفهماً وتقارباً بين كافة الفصائل العربية العاملة حينذاك. فكانت ثمرة الجهود المبذولة في هذا الشأن الدعوة الناجحة لانعقاد المؤتمر العربي الأول الذي سجل معلماً مهماً في حركة النهضة العربية الحديثة.

الفصل الثالث
المؤتمر العربي الأول
مؤتمر باريس

انعقد المؤتمر العربي الأول في «باريس» العاصمة الفرنسية سنة ١٩١٣ بمبادرة من «جمعية الفتاة» التي كانت قد تقدمت باقتراح إلى «حزب اللامركزية» أكبر التنظيمات العربية وأنضجها لما تميز به قادتها وأبرزهم «رفيق العظم» الذي يصفه معاصروه بالمفكر والمتمرس سياسياً في الوقت ذاته.

حضر المؤتمر ممثلون عن الأقطار العربية التابعة للحكم العثماني وهم الطليعة المفكرة للطبقة الوسطى العربية. وتجلت صعوبة المؤتمر في ظهور التباين في وجهات نظر الوفود فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات:

أولها: تيار الوحدة العربية أي العمل على توحيد الأقطار العربية في كيان سياسي واحد يضم هذه الأقطار وكان يمثل أغلبية المؤتمرين.

ثانيهما: تيار إقليمي وطني تدرج ليحتل مكانة في مسار حركة النهضة العربية.

وأخيراً: اتجاه إسلامي ساد أفكار بعض الوفود المشاركة، وكان طابعه الغالب وطنياً وإسلامياً في الوقت ذاته.

أظهرت الوفود التي حضرت المؤتمر نضجاً سياسياً تجلى في القرارين المهمين اللذين اتخذتهما وهما:

١. الدعوة إلى منح الاستقلال الذاتي للأقطار العربية مع حقها في إدارة شؤونها الداخلية بنفسها.

٢. الدعوة إلى المساهمة في الحكم أي في إدارة الدولة وذلك بأن يكون العرب شركاء متساوين في الإدارة المركزية للدولة.

وهذان القراران المهمان يكونان معلماً تاريخيا يؤكد على عزم حركة النهضة العربية على السير بثبات في تحقيق الاستقلال والانفصال عن الحكم العثماني. ومع ذلك كله فقد برزت خلافات استعصت على المؤتمرين تسويتها[٩].

لقد ظهر التيار العروبي راجحاً خصوصاً في إبعاده للنزعة الدينية الضيقة التي كانت تتستر بها الحكومة العثمانية في حكمها للأقطار العربية، فقد ألقى رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي خطاباً قيماً أوضح فيه «إن الرابطة الدينية عجزت عن إيجاد الوحدة السياسية لدرجة أنها لم تقوَ على إزالة ماب ين الحكومتين العثمانية والفارسية من خلاف بسيط على الحدود..» وأضاف «بأن العرب لا يتمسكون بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية..» وشدد الزهراوي على وجوب أن يرتقي المجموع العربي بدون حائل يقف في طريقه.

وهذا الخلاف نجده الآن بين الحكومتين العراقية والإيرانية على ترسيم الحدود وأخرى غيرها ذات أهمية.

وكان عبد الغني العريسي واضحاً في اتجاهه العروبي فقد جاء في خطابه أمام المؤتمر: «إن من واجب العرب أن يكون لهم- على رأي كل علماء السياسة دون استثناء- أن يكون لهم: حق جماعة، حق شعب، حق أمة»[١٠].

ومع ذلك فقد أخفق المؤتمر في إيجاد صيغ مشتركة من شأنها تنسيق العمل بين التنظيمات التي شاركت فيه وفي التقارب والتفاعل النظري والسياسي بينها. ولعل لهذا الإخفاق أسبابه منها:

١) حداثة التنظيمات العربية والقصور النظري لدى معظم قادتها مع انعدام الخبرة السياسية مقارنة مع خصومهم السياسيين سواء منهم الترك أو المستعمرين الانكليز والفرنسيين وغيرهم. تجلى هذا في مجرى الصراع السياسي الذي خاضه العرب ضد الحكام الترك، وفي سهولة انزلاق بعض قادة العرب في فخاخ الأعداء من الترك ومن الغرب على السواء، الذين ركزوا هدفهم الأساس للعمل ضد وحدة العرب أو التقارب العربي. وكان هم الغرب والترك معاً توسيع حدة الخلاف والشقاق بين فصائل الحركة العربية وتكريس الانقسام بينها ليسهل على الأعداء إضعافها أو سحقها.

٢) نظراً لحداثة هذه التنظيمات ومحدودية أعضائها المنتمين إليها فإن صلاتها بجماهير الشعب كانت واهية، بل تكاد أن تكون معدومة. لذلك لم تكن هنالك قوة إسناد شعبي تستطيع فرض إرادة شعوبها على المؤتمرين. وبخاصة في توحيد العمل السياسي بينها

وفي حق تقرير المصير للأمة العربية ووحدتها. لقد كان ضعف التصاق هذه التنظيمات بجماهير شعبها من أهم عوامل انعزالها وضعفها.

٣) لم يلقَ المؤتمر الأول إسناداً من بعض التنظيمات العربية التي رفضت المشاركة في المؤتمر. وكذلك من بعض الشخصيات المستقلة، بل إن بعضها «كجمعية العهد» التي كانت مخترقة من دوائر المخابرات الانكليزية[١١] سعت إلى خلق التفرقة والشقاق في ما بين الوفود، بل وحتى بين أبناء الوطن الواحد. ومع ذلك كله فإننا نرى أن القرارات الصادرة عن المؤتمر شكلت ووضعت اللبنات الأولى لقيام صرح عربي سيتكامل تكوينه في الكفاح السياسي الذي تخوضه الشعوب العربية في تقرير مصائرها وفي طبيعة العلاقات التي ستتبلور بينها في ما بعد.

٤) ومما لا ريب فيه أن حركة النهضة العربية ظهرت ضمن أنظمة استبدادية حالت دون توسع هذه الحركة وامتدادها إلى سائر الأقطار العربية، كما أنها حالت دون بروز تيارات فكرية تلعب دورها في تقريب وتفاعل وجهات نظر الجماعات العاملة المتباينة في أسلوب العمل بل وحتى الاستفادة من التفاعل مع الأفكار النيرة بينها التي لا يخلو بعضها من أفكار تتميز بها سواء أكانت علمانية أو دينية نيرة.

الفصل الرابع
«الحرب العالمية الأولى وموقف التنظيمات العربية"

كان واضحاً إن هدف الحرب الامبريالية التي نشبت بين الامبرياليين الانكليز والفرنسيين وحلفائهم من جهة وبين الامبريالية الألمانية وحلفائها بضمنها تركيا من جهة أخرى في الأعوام ١٩١٤-١٩١٨ هو الصراع على إعادة اقتسام المستعمرات وأشباهها بين الدول المتحاربة من أجل ضم أقطار أخرى إلى مناطق نفوذ المنتصرين. ولهذا كان لزاماً على السياسيين العرب المعنيين أن يتخذوا المواقف التي تمليها عليهم مصالح شعوبهم وأقطارهم.

ولما كانت سوريا الأكثر تقدماً. فمن الطبيعي أن تستقطب التنظيمات العربية المهمة كحزب اللامركزية والجمعية العربية الفتاة والنهضة اللبنانية وتنظيمات عديدة أخرى مع بعض العناصر النظيفة من جمعية العهد العراقية.

وكان الرأي الذي استقرت عليه هذه التنظيمات هو التهيؤ للحصول على الاستقلال التام وذلك بالثورة على الحكم التركي والالتزام بالحياد التام تجاه الدول المتحاربة ووجوب الوقوف بحزم تجاه كل معتدٍ يثلم من استقلال شعوبنا العربية. وكانت هذه الأهداف هي التي أقرتها هذه التنظيمات مع حفاظ كل تنظيم على استقلاليته. وهذا في مجمله يعني أن حركة التحرر العربية مصممة على رفض الدخول في أي حلف مع أي طرف كان من أطراف النزاع في هذه الحرب الامبريالية، وأن تعمل على الاستفادة قدر الإمكان من هذا الصراع بين المتقاتلين.

ويبدو أن لحركة الشريف حسين وأولاده وهم فصيل من هذه الحركة موقفاً آخر أملاه الصراع الخفي بين الشريف حسين وحكومة الأستانة مركز الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي ألجأهم إلى الاستعانة ببريطانيا عارضين استعداداً للتعاون معها.

ولا بد من إعطاء لمحة عن هذه الحركة.

حركة الشريف حسين وأولاده

تشكل حركة الشريف حسين بن علي اتجاهاً آخر في مسار حركة النهضة العربية قبل الحرب وأثناءها.

كانت الأوضاع السياسية في العالم متوترة جداً تنذر بوقوع حرب عالمية وكانت العلاقة بين الشريف حسين والحكومة التركية سيئة جداً قد تعصف بشرافة الحسين في مكة. ولهذا وتحسباً لاحتمالات متوقعة فقد توجه الحسين نحو دوائر المخابرات الانكليزية في القاهرة. وتشير الوثائق البريطانية وغيرها إلى أن الشريف حسين أوفد

ولده عبد الله لهذا الغرض وربما عرض المبعوث الشريفي على الانكليز إبرام اتفاق بين والده وبينهم.

كانت الدوائر البريطانية في القاهرة تراقب عن كثب حركة النهضة العربية وتنظيماتها الهادفة إلى الاستقلال التام وقد وجدت في تحرك الحسين وأولاده ولجوئهم إليها ثغرة في حركة النهضة العربية التي كانت ترفض التفاوض مع الغرب ووجدت أن لجوء الحسين إليها قد يكون نقطة وثوب لتحقيق أهداف بريطانيا في شق وحدة الحركة الوطنية تمهيداً للسيطرة علي الأقطار العربية الغنية بمواردها المتنوعة وبالأيدي العاملة الرخيصة فيها.

لم يكن العرض الذي قدمه الشريف حسين لا يؤبه به، فقد كان مركزه الديني وشرافته لمكة محور جذب لكثير من العرب والمسلمين. ثم أن ظهور الحسين كمعارض للحكم التركي المقيت يحمل الكثير من أبناء الوطن العربي للتعاطف مع حركته. وكان الشريف حسين وأولاده مدركين لمركزهم الديني والاجتماعي ولهذا فقد كان عرضهم للتفاوض مع بريطانيا مشروطاً بتثبيت دورهم ومركزهم في حكم البلاد العربية بحلف مع الانكليز الذين وجدوا أن هذا الحلف المقترح ورقة رابحة في أيديهم. وكانت المفاوضات بين الطرفين طويلة فلم يكن الانكليز أثناءها على عجلة من أمرهم، إذ كان الوضع العسكري لبريطانيا على جبهات القتال الانكليزية التركية متأرجحاً ثم إن مفاوضات بريطانيا مع حليفتها فرنسا لاقتسام الأقطار العربية بينهما لم تنتهِ بعد.

ومن جهة أخرى فإن الشريف حسين لم يقرر نهائياً أن يكون منفرداً وحده بالتفاوض مع الانكليز بل كان يسعى لجذب التنظيمات

العربية في سوريا إلى جانبه لتكون قوة تسانده أمام الانكليز. لهذا فقد أوفد ولده فيصل لهذه المهمة. ويبدو أن مهمته قد أخفقت ابتداءً، إذ رفضت هذه التنظيمات التفاوض مع بريطانيا وأكدت لفيصل أن الواجب الوطني يقضي أولاً إشعال الثورة ضد الترك والحصول على الاستقلال التام والتمسك بالحياد بين الأطراف المتنازعة، فعاد فيصل إلى والده ليقدم تقريره الذي جاء فيه: «إن أكثر القائمين بالنهضة في الشام يرون وجوب قيام الثورة على الترك وطردهم فنؤمن استقلالنا وإذا أتانا أحد من الخارج فنقاومه» وعلق فيصل على رأي منظمات النهضة العربية بالقول «إن الفكر والتأني يقضيان خلاف ذلك»[١٢].

ولكن فيصل الذي كانت له علاقة ذات طابع قومي مع بعض التنظيمات العربية استطاع أن يوهم الجمعية العربية الفتاة وقسماً من مجموعة العهد العراقية برئاسة نوري السعيد وجعفر العسكري بأن اتفاقاً عقد بين والده الشريف حسين والحكومة البريطانية وأن أهم ما يتضمنه هذا الميثاق:

م/ ١- اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية ضمن الحدود التالية شمالاً خط مرسين-أطنه (خط العرض ٣٧) والى امتداد خط أطنه برجيك-اورفة-ماردين-مديات-جزيرة ابن عمر-العمادية إلى حدود إيران شرقاً وعلى امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً إلى المحيط الهندي غرباً على امتداد البحر الأحمر ثم البحر المتوسط.

م/ ٢- عقد معاهدة دفاعية مع بريطانيا وتفضيلها على غيرها[١٣].

الواقع أن اتفاقاً من هذا القبيل لم يتم التوقيع عليه فلقد كانت هناك مفاوضات لم تصل حد الاتفاق، وعلى هذا الأساس فقد تم عقد اتفاقية ثنائية بين فيصل وهذين الفصيلين من الحركة القومية وقد سمي هذا الاتفاق «بروتوكول دمشق».

ونرى أن تبني هذه الاتفاقية - بروتوكول دمشق - قبل أن تصاغ نهائياً ويتم الاتفاق عليها قد أخلت بحركة النهضة العربية وبوحدتها التي هي المطلب الأساس لنجاحها. فالانقسام في الحركة الوطنية والقومية يصب في مصلحة العدو المستعمر تركياً أم غربياً. وهو ثغرة ونقطة وثوب للعدو في تعميق الشقاق والخلاف والابتعاد عن كل ما يقرب النهضة العربية من وحدتها وتحقيق أهدافها. ولا بد هنا من الإشارة إلى أقوال مكماهون الاستعماري الانكليزي والمفاوض الرئيس بينه، كممثل للدوائر الاستعمارية الانكليزية، وبين الشريف حسين بن علي تأكيداً لما نذهب إليه. يقول مكماهون «إن تباعد كلمة العرب يجعل مسألة قيام اتحاد عربي أقل احتمالاً عن أن يصبح أمراً مربكاً لنا في المستقبل». ويرى مكماهون «أن تنظيم مجموعة عربية تنظيماً شاملاً سيكون عملاً غير حكيم. لهذا اتجهت الخطط البريطانية إلى:

أولاً: الحصول على أي مساعدة فعالة يمكن أي جماعة عربية أن تقدمها منفردة للمجهود الحربي.

ثانياً: العمل على عدم توحيد هذه التنظيمات وشلها قدر المستطاع»[١٤].

وساعد هذا الانقسام في بروتوكول دمشق على انكشاف

تنظيمات النهضة العربية لدى الترك وبخاصة لحاكم ولاية سوريا جمال السفاح المعروف بعلاقته الجيدة مع الانكليز[١٥]. كما لعبت المخابرات البريطانية والفرنسية دوراً في اختراق هذه التنظيمات وتقديمها إلى جمال السفاح فكانت المذبحة التي نفذها هذا السفاح قد طالت العشرات بل المئات من القادة العرب والنشطاء في هذه الحركة. وتذكر بعض المصادر ومنها المؤرخ لوتسكي أن الذين حكم عليهم بالإعدام ناهزوا ثمانمائة مناضل[١٦] وقد انتهت هذه المجزرة الرهيبة بإعدام قادة الحركة البارزين شهداء ٦ أيار سنة ١٩١٦ الذين تحدوا المشانق ببسالة وشجاعة.

اتفاقية سايكس- بيكو تعقبها ثورة الحسين بن علي

في ١٥ أيار سنة ١٩١٦ توصل الانكليز والفرنسيون إلى عقد اتفاقية عرفت باسم سايكس- بيكو. وفيها تم تقطيع أوصال الوطن العربي وتقسيمه إلى مناطق نفوذ إقليمية بين المستعمرين الانكليزي والفرنسي. وقد نشرت الحكومة السوفييتية بنود هذه الاتفاقية السرية كمسعى منها لتنبيه العرب إلى ما يُحاك لهم من مؤامرات إمبريالية لتقسيم أراضيهم. وتضمنت هذه الوثيقة بنوداً منها:

إن يكون لفرنسا القسم الأكبر من سوريا الطبيعية مع جزء من جنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق (مادة ٢ من الاتفاقية).

إن تكون لبريطانيا المنطقة الممتدة من سوريا الجنوبية حتى العراق الذي يضم بغداد والبصرة وجميع البلاد العراقية بين الخليج والمنطقة الفرنسية. كما تضم حصة بريطانيا أيضاً حيفا وعكا مع جزء من ساحلها مع بقية أجزاء فلسطين الأخرى، وأن ينظر بعد

الحرب في إقامة إدارة دولية لبعض منها (مادة ٤).

وواضح أن هذه الاتفاقية قد قطعت أوصال الوطن العربي وجزأته وهي في الوقت ذاته قد نسفت كل ما علق عليه الهاشميون من آمال مع حليفتهم فقد أبرمت من وراء وعود بريطانيا الكاذبة والغدارة للشريف حسين الذي أعلن ثورته على الترك من دون أن يعرف ما يُحاك له وللشعوب العربية من هؤلاء المستعمرين.

ثــورة الشــريف حســين (٩ شــعبان)

بعد إبرام اتفاقية سايكس- بيكو بعشرين يوماً فقط (في ٥ حزيران سنة ١٩١٦) طلب الانكليز من الشريف حسين إعلان ثورته على الترك فأعلنها في ٩ شعبان. وهكذا عرفت بثورة «٩ شعبان».وفي الواقع فإن القيادة البريطانية كانت تسير هذه القوة الثائرة المتحركة التابعة للشريف حسين والتي كانت خاضعة لهذه القيادة سواء من حيث التجهيز الرديء في السلاح والعتاد أو من حيث مسار خط هذه القوة عسكرياً، فكأنها بنظر الانكليز قد قامت لتنفيذ اتفاقية سايكس- بيكو أو مكملة لها. ويبدو كما تشير بعض المصادر أن الشريف حسين فطن لما يُحاك له ولحركته في الخفاء من لدن «حليفته» بريطانيا التي غدرت به لما لمسه شخصياً من تصرفات وسلوك الضباط الانكليز والمستشارين السياسيين المرافقين للحملة العربية والمشرفين عليها، فأوعز إلى ولده فيصل قائد الجيش بعد أن حرر (معان) في الأردن من قبل القوات العربية أوعز إليه باستئناف الهجوم مباشرة على سوريا وإشعال انتفاضة شعبية فيها تعلن استقلال العرب والتمسك بالحياد التام تجاه الطرفين المتحاربين. غير أن فيصل لم يصدع لأوامر والده بل عرض هذه الأوامر على القيادة

الانكليزية ليطلعها على موقف والده في مسار الجيش العربي نحو سوريا فقابلته هذه القيادة بالرفض التام. وأخذت على الفور إجراءات صارمة تحسباً لكل احتمال قد يقع، إذ قررت إبدال قيادات بعض فصائل الجيش العربي بعناصر مرتبطة بالانكليز لتشديد قبضتها على الجيش العربي وتحركاته.

ويبدو أن موقف فيصل هذا يدعو إلى الشك والتأمل في هذا السلوك السيئ المشين.

وعـــد بلفـــور

أولاً: المتأمل في صياغة وعد بلفور يُلاحظ أن الحكومة البريطانية قد أخذت بنظر الاعتبار استخدام الصهيونية في مواجهة حركة التحرر الوطني والقومي العربية ذات الطابع الاجتماعي الجماهيري مما يجعلها تهدد مصالح بريطانيا الإمبريالية ومن جهة أخرى فإن بريطانيا تنظر إلى قناة السويس والدفاع عنها مبرراً لاستخدام الصهيونية في فلسطين مرتبطةً ببريطانيا.

ولهذا فإن العامل الجوهري الأساسي لهذا الوعد هو لتوطيد مواقع الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأدنى والأوسط وإجهاض الحركة القومية العربية قدر الإمكان.

ثانياً: وكان لتأسيس دولة يهودية في فلسطين كجزء متمم لسايكس- بيكو. وقد تحقق هذا الوعد في ما بعد بقيام دولة إسرائيل. وأوضح بالم ذات المفكر البريطاني في كتابه «أزمة الإمبراطورية البريطانية» أن هذه الدولة «إسرائيل» أداة لضرب الحركة القومية العربية وشقها وتجزئتها، كما أنها في الوقت ذاته الأداة

الرئيسية لفرض الهيمنة الامبريالية البريطانية وسيطرتها على الأقطار العربية. وأيدت الوقائع صحة هذا الرأي[١٧].

حقق المستعمرون بأساليبهم الشريرة وبانقسام كلمة العرب وعدم وجود قيادة توحدهم احتلال الأقطار العربية وتقسيمها. ونبدأ بالعراق موضوعنا الأساس.

الفصل الخامس
العراق تحت الاحتلال البريطاني

لمحة موجزة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق أواخر العهد التركي وإبان الاحتلال البريطاني:

كان الاقتصاد العراقي عموماً في مرحلة دنيا من التطور. فالمدن يسودها الإنتاج الحرفي والصناعات المنزلية. وتكاد الصناعة الحديثة أن تكون معدومة، إلا إذا استثنينا بعض الورشات الصغيرة في بعض المدن الرئيسة. ثم إن غالبية السكان تعيش على الزراعة بأدواتها البدائية القديمة. ومما زاد في سوء الأوضاع دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فصار العراق ساحة حرب بين الجيوش التركية والقوات البريطانية الغازية التي باشرت عملياتها الحربية في العراق فور إعلان تركيا الحرب عليها.

لقد احتلت القوات البريطانية شط العرب في ٦ تشرين الثاني سنة

١٩١٤. وتقدمت لاحتلال القسم الجنوبي من العراق بسرعة، وبهذا مهدت لاحتلال القطر. فخلال السنتين ونصف السنة من المعارك الطاحنة في أرض الوطن تم احتلال الانكليز لبغداد في ١١ آذار سنة ١٩١٧. ثم اكتمل احتلال العراق في سنة ١٩١٨.

وكان من جراء هذه الحرب طويلة الأمد تناقص الأراضي المزروعة والهبوط التدريجي للصناعات الحرفية والمنزلية. لقد هبط الإنتاج بشكل عام وانخفضت بذلك المحاصيل الزراعية فارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية كالحنطة والشعير فتردت الحالة المعاشية وانتشرت الأمراض والأوبئة وظهرت السوق السوداء بأبشع حالاتها. وأحدث كل هذا خللاً هابطاً في العلاقات الاجتماعية.

ولما كان الثقل الاقتصادي قد تركز في الريف الزراعي سواء من حيث الإنتاج أم من حيث الثقل السكاني وجل السكان من الفلاحين، الذين يزيد عددهم على ثلاثة أضعاف سكان المدن، فصارت المدن بإنتاجها المحدود وهو الإنتاج الحرفي الصغير محمولة على الريف الفلاحي. وسنرى من هنا أن طابع ثورة العشرين كان فلاحياً على وجه العموم. ولتبيان ثقل الريف السكاني نشير إلى أن السلطات البريطانية المحتلة أجرت إحصاءً لسكان العراق سنة ١٩١٩ كانت نتائجه كالآتي:

بلغ سكان العراق ٢٨٠٠٠٠٠ مليونين وثمانمائة ألف نسمة بينهم:

أ. ٥٠٠٠٠٠ خمسمائة ألف نسمة قبائل رحل. ويكونون ٢٠٪ من السكان

ب. ١٨٠٠٠٠٠ مليون وثمانمائة ألف هم قبائل زراعية مستقرة.

و يكونون ٦٠٪ من السكان.

ج. أما عدد سكان المدن فكان نصف مليون نسمة فقط. أي ٢٠٪ من السكان[١٨].

فمن المهم والحالة هذه إعطاء لمحة عن العلاقات الزراعية وطبيعتها.

كانت القبيلة أو العشيرة تحتل رقعة واسعة من الأراضي الزراعية. وكانت هذه الأراضي أقرب إلى أن تكون ملكاً لها. لهذا يطلق عليها «الديرة». وكانت تُدار وفقاً لما درجت عليه أعراف وعادات هذه العشائر التي تكاد جميعها على العموم تكون متشابهة أو متقاربة. وكانت القبائل والعشائر المتجاورة في المنطقة الوسطى الفراتية- منطلق ثورة العشرين- قد استقرت على وضع اقتصادي زراعي- نسبياً- مكون من أفراد القبيلة وغالبيتهم من الفلاحين تسودهم رابطة عضوية اجتماعية فيها نوع من التماسك.

والقبيلة تضم عشائر عدة لذلك نرى الكتل العشيرية تتقارب أعرافها وعاداتها الزراعية من حيث الإنتاج وتوزيع المنتوج والتبادل بين أفرادها.

ويُلاحظ أن هذه الأوضاع الاقتصادية قد أفرزت على مر الزمان رئاسات ومشيخات تحظى باحترام كبير وبنفوذ يعطيهم حق الإشراف على المنتوج الزراعي والشؤون الزراعية الأخرى.

هذا التنظيم رغم هشاشته بحكم التطور الاقتصادي بقي قائماً أثناء الاحتلال البريطاني الذي كان يرى فيه خطراً يهدده. فالنزعة الامبريالية تهدف ابتداء إلى تشتيت وتمزيق الكيانات الموحدة

وتسعى إلى بث الفرقة العنصرية والطائفية كأسلحة فتاكة لتمزيق أبناء الوطن الواحد. وهذا ما يلمسه أبناء الشعب العراقي في هذه الظروف العصيبة التي يعانيها من الاحتلال الأمريكي للعراق مطلع القرن الحادي والعشرين وقبله الاحتلال البريطاني للعراق أوائل القرن العشرين.

هذه الحالة في العلاقات الزراعية في الفرات الأوسط لا تجدها واضحة في المناطق الواقعة أعالي الفرات حيث يسود الإنتاج الزراعي الصغير إذ يملكِ الكثير من المزارعين قطعاً صغيرة يزرعونها بأنفسهم مع عائلاتهم، وحيث لم تستقر بعد القبائل الرحل على ضفاف الأنهر. وكانت طبيعة الأراضي الجبلية والمتموجة في الشمال، أي في المنطقة الكردية، لا تسمح بملكية إقطاعية كبيرة مثل ما نجده في سهول الأراضي المنبسطة الوسطى والجنوبية التي تسقى من الأنهر سيحاً.

سياسة الاحتلال في العراق-نظرة إجمالية عامة

بعد أن أحكم الاحتلال البريطاني هيمنته الاقتصادية والعسكرية والسياسية اتسمت إجراءات الحاكم الملكي العام ومعاونيه، أي الحكام السياسيين عسكريين ومدنيين، بالإجراءات الآتية:

١) كبت الحريات السياسية ومنع أي نشاط سياسي أو حزبي وكذلك منع الاتصالات البريدية وغيرها خارج العراق.

٢) فرض الضرائب الباهظة بأسلوب كيفي تعسفي مستخدمين أحط السبل للحصول على نسب عالية من الضرائب بصرف النظر عما سينجم عنه من النتائج.

٣) زرع التفرقة الطائفية والأثنية وإثارة النزاعات بين أبناء الشعب الواحد. لقد جسموا بصفاقة وافتراء على التاريخ السلاح الطائفي والعنصري. هذا السلاح الذي جدده المحتلون الأمريكان في زماننا وطوروه لتثبيت أقدامهم في هذا الوطن الموحد مبتدئين بمجلس الحكم الذي قام على أساس طائفي وأثني كانت له نتائجه الوخيمة على أبناء القطر الواحد.

٤) إحكام السيطرة الاقتصادية

أ - تم استيلاؤهم على المياه وكافة المواصلات النهرية، واستولوا على الميناء وكذلك على الطرق البرية كافة.

ب - مدوا السكك الحديد في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية. وطبيعي أن لهذا مكاسب للوطن غير أن المحتل استهدف من مد السكك الحديد أغراضاً أخرى منها:

ب ـ ١) امتصاص المواد الخام العراقية وإرسالها بصورة رئيسية إلى بريطانيا. كما أن مد هذه السكك سيعمل على إيصال سلعهم المستوردة إلى القطر العراقي ليجنوا أرباحاً مضاعفة.

ب ـ ٢) وللسكك الحديد أهمية استراتيجية أخرى لإحكام السيطرة وضرب أي حركة أو انتفاضة قد تنفجر ضدهم.

ب ـ ٣) ثم إن السكك الحديد تسهل إخراج الفائض الاقتصادي إلى بلاد المحتل. خصوصاً وأن السكك المنشأة مرتبطة بالموانئ العراقية التي تسهل النقل البحري أيضاً.

هذا ومن المعروف أن نفقات مد السكك الحديد وإنشائها يتحملها دافع الضريبة العراقي.

٥) ثم إن الإجراء الآخر المهم هو إتمام السيطرة على تجارة الاستيراد والتصدير. كما وضع المحتلون أيديهم على المحاصيل الزراعية وعلى الحبوب بصورة خاصة.

٦) تمت السيطرة على المصارف العاملة في العراق آنذاك وتم فسح المجال لتأسيس الشركات الأجنبية وفتح فروع لها... إلخ.

وكان المحتلون منذ أن تمت سيطرتهم قد بدأوا في التنقيب على مظان النفط ومنابعه، ثم استخراج هذا النفط بالاعتماد أساساً على الرأسمال البريطاني.

وبهذا فقد انفتحت السبل أوسع من ذي قبل لتحويل بلدنا إلى بلد مرتبط بالسوق الرأسمالي العالمي.

سياسة الاستغناء عن الأيدي العاملة العراقية وأساليب المحتل

لقد مارس الاستعمار، «الاحتلال البريطاني»، سياسة الاستغناء عن الأيدي العاملة العراقية في معظم مشاريعه الاقتصادية والعسكرية إلا في مجالات محدودة، فلقد جلب الجيش المحتل لتنفيذ مشاريعه اعداداً ضخمة من السجناء الهنود المحكومين بأحكام مختلفة في الهند مع عمال آخرين أطلق عليهم اسم «فيالق العمال العسكريين». وقد أشار إلى هذه الفيالق العمالية الحاكم الملكي في العراق وكالة «ارنولد ويلسن» في كتابه «بلاد ما بين النهرين». ومما أورده هذا الحاكم «لقد أنفذت سبعة فيالق من العمال السجناء والحمالين سنتي ١٩١٦ - ١٩١٧ من قبل حكومة الهند «فيالق العمال العسكريين» الخاضعين للضبط...» لقد أجريت قبل حين تجربة ممتعة في باب تمكين المساجين حسني السلوك قصيري أمد الأحكام في سجون

الهند وذلك عن طريق إلغاء الأحكام بشروط استخدامهم كعمال في بلاد ما بين النهرين. ولقد نجحت التجربة وتقرر توسيعها. ومن انتهت مدة محكوميتهم وهم في الميدان يعملون، نقلوا إلى السرايا الحرة الملحقة بالفيلق الأصلي. «إن عدد فيلق السجن يبلغ ٨٠٠٠ ثمانية آلاف. وهناك ١٥ فيلقاً من فيالق العمل الهندية. و١٥ فيلقاً من الحمالين الهنود. وهنالك إلى جانب وحدات من العرب والأكراد والفرس وعددها ٧١٠٠٠ واحد وسبعون ألفاً يستثنى منهم العمال العراقيون المحليون غير النظاميين... وهذا العدد من فيالق العمل يزيد على المائة ألف من غير العراقيين»[١٩].

أســاليب أخــرى

تهجير العراقيين من بيوتهم. يعترف ارنولد ويلسن في كتابه المشار إليه بان السلطات المحتلة استأجرت البيوت بالقوة. وان بدل إيجارها الحقيقي الضئيل الذي يدفعه المحتلون إلى مالك العقار قسراً يقل عن عشرة أضعاف بدلها الواقعي[٢٠].

هذا ويعرض الوزير الأمريكي المفوض في العراق حينذاك وصفاً في كتابه القيم «العراق ــ دراسة في تطوره السياسي» عن الظلم الذي عاناه العراقيون من الاحتلال البريطاني وهو وصف دقيق راعى فيه هذا المؤلف ضميره فقد ورد فيه المقتبس الآتي:

«إن القضية هي قضية احتلال. كانت الأسر العراقية تخرج قسراً من بيوتها وأراضيها التي تستملك ولا يدفع لها شيء من بدل الإيجار في بعض الأحايين. وكان العمال يسحبون بأعداد متزايدة من حقولهم وقراهم ومن بين أسرهم ليستخدموا بأعداد متزايدة في

الأشغال العسكرية حتى أصبح هذا العمل الإجباري من أهم الظلامات التي يشكو منها السكان ضد السلطات البريطانية[٢١].

الفصل السادس
ممهدات ثورة العشرين (١٩٢٠)

تشريعات المحتلين الدموية وفرض الضرائب الباهظة

لما كانت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، فإن من يمتلك مساحات زراعية واسعة في الريف هو الذي يملك السيادة. فالريف ذلك الحين كما أوضحنا يمثل الثقل الاقتصادي ويمثل الثقل السكاني في الوقت ذاته.

ولهذا اتجه المحتلون إلى إعداد تغيير مهم في العلاقات الزراعية بهدف خلق طبقة من الإقطاعيين وأصحاب الأراضي إلى جانبهم، أي تفتيت العلاقات الزراعية «الأبوية» القائمة لأن بقاءها على ما هي عليه قد تكون خطراً عليهم، خشية أن تكون أداة القوى الشعبية المعارضة للاحتلال ساعية إلى طرده وتكوين حكومة ديمقراطية مستقلة.

إن تركيز الإنتاج بيد أشخاص مهمين من أتباعهم سيسهل عليهم أيضا فرض الضرائب وجبايتها لصالح المحتل، أي للخزينة البريطانية. ويخلق فئة إقطاعية تابعة لهم.

إن إلقاء الضوء على سياسة المحتلين يؤيد ما ذهبنا إليه. فقد لخص «برسي كوكس» المعتمد البريطاني في العراق هذه السياسة بتحديده القوى الاجتماعية التي يستند إليها في حكم العراق، إذ أوضح في مذكراته المعنونة «مستقبل ما بين النهرين» والمؤرخة في ١٢ نيسان ١٩١٨ «إن العناصر التي ينبغي علينا تشجيعها هي الآتية: أولاً: الطائفة اليهودية في بغداد. ثانياً: الوجهاء والأشراف العرب من سكان مدينتي بغداد والبصرة. إن هؤلاء عنصر مفلس متأخر بعض الشيء إلا انه من الضروري تشجيعهم وأخذ آرائهم قدر الإمكان. ثالثاً: عنصر الملاكين الأغنياء من العرب واليهود على السواء والشيوخ الأكابر للعشائر المتوطنة».

وفي رسالة أخرى مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩١٨ بيّن ما يأتي : «إن هدف إدارته هو ضمان الاستفادة التامة من التعاون من قبل زعماء العشائر وكبار الملاكين في إدارة هذه المناطق». المقتبس أعلاه نقلاً عن وميض جمال نظمي)[٢٢].

ويذكر ويلسن في كتابه «أن الاهتمام انصب على بذل الجهود في سبيل تركيز القوة في شخص واحد يختار من قبيلة واحدة، وأن يصطفى لإعداده شيخاً مقدماً». ويذكر ويلسن هذا «أن هؤلاء أصبحوا أداة مطواعة في المناطق الجنوبية باستثناء الناصرية»[٢٣]. ومن هذا يتبين لنا أن المحتل البريطاني اعتبر الإقطاع والشيوخ والمنتفعين الآخرين القاعدة التي اعتمدها في تثبيت دعائم الاحتلال البريطاني.

وفي بيان أصدره القائد العام للقوات المحتلة أورد فيه ما نصه: «إن حكومة الاحتلال قد حلت محل الحكومة التركية، وإن كل ما كان تحت تصرف الحكومة التركية وسيادتها على البلاد مما يشمل الأرض وباطنها أصبح ملكاً لحكومة البلاد المحتلة نيابة عن سكان البلاد»[٢٤].

تُرى من منحه هذه النيابة ليتصرف في بلادنا كما يشاء. وبهذه الأساليب التي تصرف بها المحتلون الانكليز مطلع القرن العشرين يعاودها بأسلوب لا يختلف شكلاً يسير في خطاهم المحتلون الأمريكان فاتحة القرن الحادي العشرين على أرضنا وبلادنا التي احتلوها.

الأنظمة والبيانات والمراسيم المتعلقة بالأراضي والعلاقات الزراعية والضرائب الباهظة

وفي ما يأتي أهمها:

أولاً: نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية

سارعت القوات البريطانية فور احتلالها للجزء الجنوبي من العراق إلى إصدار البيان رقم ١٢ لسنة ١٩١٦ الذي سمّي بـ«بيان دعاوى العشائر». ثم أجرت تعديلات عليه بعد إكمال احتلال العراق أطلقت عليه عنوان «نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية» وفي ما يأتي أهم نصوصه:

نصت المادة الأولى منه على «سريان هذا النظام على كافة الأراضي المحتلة في العراق»...

وجاء في المادة السادسة منه «للحاكم السياسي إذا تراءى له أن

أحد الخصمين فرد من أفراد العشائر فله أن يحسم الدعوى ويفصل في النزاع وفق الطريقة المبينة في هذا النظام» ويلاحظ أن هذه المادة قد عدلت سنة ١٩٣٣ حيث اقتصر النزاع على أفراد العشائر فقط.

منع النظام المحاكم الجزائية وحصرها بالموظف الإداري وذلك طيلة فترة الاحتلال أي العشريات حتى سنة ١٩٣٣. ويلاحظ في هذا النظام أن للموظف الإداري الحكم بإعطاء المرأة هدية بدلاً من دفع الدية والحشم.

وحددت المادة ١٣ أقصى مدة للعقوبة بحيث لا تزيد على أربع عشرة سنة. وخطورة هذا النظام الذي بقي سائداً طيلة العهد الملكي حتى ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨، في أنه:

١) فصل المدينة عن الريف وخلق مراكز قوى للمتسلطين في الريف على أتباعهم وعلى المدينة المتحضرة ذاتها.

٢) وبهذا خلق بؤر نزاعات بين المدينة والريف العشائري وغذى النزعة العشائرية والطائفية.

٣) ربط الشيوخ ورؤساء العشائر بالسلطة وجعلهم يتحكمون في الريف وحتى المدينة.

٤) انتهك هذا النظام احد المبادئ الدستورية والقضائية الأساسية وأعني بها مبدأ وحدة الإدارة القانونية التي تفترض أن البلاد جميعها يحكمها قانون واحد وسلطة قضائية واحدة لها استقلالها القضائي بعيداً عن السلطة التنفيذية.

٥) هناك مبدأ دولي راعته جميع الدول المتحضرة هو مبدأ المساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات أمام

القانون، لا فرق بينهم في الدين والجنس أو اللغة أو العقائد.. إلخ وقد خُرق هذا النظام هذا المبدأ المهم وكرست البيانات الأخرى اللاحقة أحكامها لتثبيت النظام شبه الإقطاعي في الريف وربط المشاريع والإقطاعيين بالدولة ومشيئتها[٢٥]،[٢٦]،[٢٧].

مراسيم الأرض والعلاقات الزراعية التي أصدرها الحاكم العسكري على شكل بيانات

بيان رقم ١٥ في ١٨ مايس سنة ١٩١٨ الدموي للأرض

هذا البيان يُعتبر في نظرنا أهم وأخطر البيانات وأشدها ظلماً وقسوة واستبداداً واستهانة بحرية الشغيل ووسائل عيشه. وما ورد في نصوص هذا البيان الدموي ما يأتي:

١) ألغى هذا البيان حقوق الملاك والمتصرفين في أرض وحولهم إلى مستأجرين لها شرط أن يدفعوا بدلات الإيجار إلى السلطة المحتلة وقد نصت المادة ١١ منه على:

م (١١): الشخص الذي بيده حجة من الحكومة التركية لحق تمليك أراضٍ أميرية يعتبر كمستأجر أراضي طابو.

ونصت المادة ٣ من هذا البيان على:

م (٣): لا يجوز لمستأجر أراضي طابو أو شخص آخر يدعي بحق التملك أن يؤجر الأرض ولا يجوز لأي من هؤلاء الأشخاص سواء شخصياً أو بواسطة وكيل أن يحصل على أي حصة من الحاصلات أو أي بدل لإيجار نقدي إلا بواسطة الحاكم السياسي أو بعلم أو موافقة منه.

إن هذه المادة تكاد أن تحرم المالكين من حقوقهم في إنتاجهم

الزراعي وغيرها مما نصت عليه هذه المادة ما لم تتم الموافقة عليها من الحاكم السياسي. فأي تعسف ومصادرة لحقوق العاملين والمالكين عاناه هؤلاء المالكين والعاملين؟!.

ونصت المادة الرابعة على ما يلي:

م (٤): يقرر الحاكم السياسي أو ضابط ينوب عنه من له حق ليزرع في هذه الأراضي وبأي إيجار وبمقتضى إي شروط.

ويتضح من هذا أن استثمار هذه الأراضي ومن الذي يزرعها منوط بأمر وموافقة الحاكم السياسي.

وهنا نأتي إلى أهم أهداف الحاكمين المحتلين وأعني به ضريبة الأرض وجبايتها لصالح الخزينة البريطانية، فقد نصت المادة (٥) على ما يأتي:

م (٥): ضرائب الأرض المستحقة على أي أرض مذكورة ضمن إعلان صدر بمقتضى هذا البلاغ تحصل من الشخص الذي هو في حالة تصرف فعلي لهذه الأراضي. ويجرى ذلك التحصيل بواسطة الحاكم السياسي أو أي ضابط ينوب عنه.

وتنص المادة (٨) على منع المحاكم من النظر في القضايا المشمولة باختصاص الحاكم السياسي.

وقد صدر بيان آخر برقم (٣٢) منع بموجبه «أي شخص كان أن يبيع أموالاً منقولة أو يشتريها أو يرهنها أو يرتهنها أو يعقد أي دين كان عليها سواء هو فيه دائن أو مدين ما لم يؤذن بذلك تحريرياً إما من ناظر المالية وإما من موظف آخر مفوض بأن يعطي الإذن» وهذا هو نص المادة (٢) منه.

أما البيان رقم (٥٤) الصادر في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٠ الخاص بتحديد وتسييج الأراضي فقد عرف الأرض بأنها «م٢ تشمل كل أنواع الأراضي مهما كان وجه استغلالها وأينما كانت واقعة ما خلا التي بني عليها في مدينة أو قرية».

وخولت الفقرة (٨) من المادة الخامسة «مأمور تسجيل وتحديد الأراضي أن يقرر من يلزم تقرير الضريبة عليه ومن يلزم بتحصيل بدل الالتزام الراجع للحكومة».

الضرائب وجبايتها

عرف هذا البيان الضريبة وجبايتها فقالت المادة ٢/ف٢ ما يأتي:

«الضريبة هي الحصة التي تستحق للحكومة من حاصلات الأرض سواء كانت الحاصلات طبيعية أو حاصلة من الزراعة».

ونصت الفقرة (١) من البيان «إن جميع الأراضي مكلفة بدفع الضريبة إلى الحكومة ما خلا الأراضي المعفاة كلياً من الضريبة بموجب أمر من الحكومة أو أحكام أي قانون نافذ من ذلك الوقت». ويلاحظ من هذه البيانات إن الضرائب المجباة أهم مصدر في ذلك الزمن للمحتلين لتمويل نفقات إدارة الاحتلال وجنوده وتحويل الفائض إلى الخزانة البريطانية. وقد أجرت مصادر موثوقة مقارنة بين الضرائب التي استحصلتها القوات المحتلة وبين الضرائب التي كانت تحصل عليها الحكومة التركية في زمن متقارب أي بعد الاحتلال فوجدت أن الضرائب التي حصل عليها المحتلون الانكليز تفوق ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه أيام الحكم التركي. ففي سنة ١٩١٨ جمعت من الضرائب ١٥٧٤٧٤٣٠ روبية أي ما يعادل

١١٢٤٨١٧ باوند أي مقدار ١٢/٣ ضعف ما جمعه الترك.

وفي سنة ١٩١٩ بلغ مجموع الضرائب ضعفي ما جمعه الترك حيث بلغت الجباية أكثر من ١٨ مليوناً وربع المليون روبية.

والناظر إلى طبيعة المراسيم التي أصدرها المحتل كالمرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩١٨ ونظام دعاوى العشائر والبيان رقم ٥٤ في كانون الثاني سنة ١٩٢٠ الخاص بتحديد وتسييج الأراضي الذي نصت عليه الفقرة (٨) منه: على من عليه واجب دفع الضريبة ومن يلزم بتحصيل بدل الالتزام إلى آخره يرى إن حكومة الاحتلال قد فرضت علاقات زراعية على الشعب وغيّرت بقراراتها نمط الحياة العراقية الاجتماعية وكان رد الشعب العراقي عليها هو رفض هذه القرارات التي تغير بالقوة نمط الحياة الجديدة التي يأباها العراقيون ويرفضونها ولا نغالي إذا قلنا إن ثورة العشرين يمكن أن توصف بأنها ثورة الرفض لتغيير نمط الحياة العراقية.

وجمعت السلطات البريطانية سنة ١٩٢٠ ما يقارب الأربعة أضعاف[٢٨] وأورد حسين جميل في كتابه «العراق الجديد» أرقاماً مشابهة جمعها من مصادر عدة[٢٩]. ويشير الدكتور محمد سلمان حسن إلى أن «مجموع الدخل الحكومي الزراعي في العهد العثماني ما قبل الحرب العالمية الأولى لم يتعد ٦٩٠٠٠٠ دينار سنوياً بينما ارتفع هذا الدخل إلى حوالي ١٣٠٠٠٠٠ في السنة على الرغم من النقص الكبير الذي طرأ على الإنتاج الزراعي في سنة ١٩١٩[٣٠].

ويذكر الدكتور وميض جمال عمر نظمي في كتابه الأكاديمي «ثورة ١٩٢٠» بأن واردات الأرض السنوية المجباة من السلطات

المحتلة بلغت سنة ١٩١٨- ١٩١٩: ١٤٦١٧٢٥ باونداً وفي سنة ١٩٢٠ ـــ ١٩٢١: بلغت ١٦٨٧٩٢٩ باونداً[٣١].

ويذكر دكتور غسان العطية في كتابه «نشأة الدولة» إن الضريبة بلغت حداً وصل إلى ٤٠٪ من الحاصل الإجمالي للأراضي السيحية[٣٢].

فالمصادر آنفة الذكر تُجمع على فداحة الضرائب وجسامتها التي فرضها المحتلون وتزداد جسامتها إذا أخذنا بنظر الاعتبار هبوط الإنتاج الزراعي تلك السنين وتقليص مساحات الأراضي المزروعة وارتفاع الأسعار الذي لم يسبق له مثيل، إذ ارتفعت أسعار الحبوب لدرجة أخذت تهدد سكان البلاد بالمجاعة، فقد ذكر د. علي الوردي في كتابه أن «سعر طغار الحنطة في الحلة في العهد التركي بين ٨ و ١٠ ليرات فارتفع في عهد الاحتلال إلى مائة ليرة. وفي بغداد ارتفع سعر الطغار إلى ١٢٠ ليرة[٣٣]. لعب الأسلوب الوحشي والخشن والنمط الذي سلكه المحتلون في جباية الضرائب دوراً في ازدياد كره الفلاحين والمزارعين وشيوخهم في الفرات الأوسط للمحتل البريطاني لدرجة تنذر بالانفجار. فالضرائب وأسلوبها كانا من أهم الأسباب في تعجيل قيام ثورة ١٩٢٠.

فقد كانت الضرائب أيام الحكم التركي تُجبى عن طريق رؤساء العشائر حيث تُستحصل بطريقة لا تخلو من مساومة وتفاهم بين الموظفين الترك ورؤساء العشائر الذين يسعون بوسائل متعددة إلى تخفيض الضرائب نسبياً عنهم وعن عشيرتهم. ولا يخفى أن تحصيل الضريبة بهذا الأسلوب الذي ألف عليه الحكم التركي يعطي للشيخ مركزاً مهماً تجاه عشيرته وبخاصة الاحترام الذي يلقاه من جانب

موظفي الحكومة لدوره في تخفيض عبء الضريبة عن عشيرته والدفاع عنها وتسهيل دفعها للحاكمين.

هذه الميزة للشيخ وخصوصاً في الفرات الأوسط الذي «رفض رؤساؤهم الرضوخ للمحتلين» قد فقدها رؤساء العشائر وشيوخهم أيام الاحتلال البريطاني. فقد كانت الضرائب تُجبى مباشرة مصحوبة بقسوة في التعامل واستهانة بدافع الضريبة وبشيوخ العشيرة ووجهائها الذين ألزموا بدفع الضرائب المستحقة عليهم قسراً. والحال فإن هذه المعاملة السيئة للشيخ وعشيرته قد عمقت حقد العشيرة ورؤسائها للمحتلين المتغطرسين. فكان هذا أحد العوامل المهمة في تعجيل رؤساء العشائر على التحرك للقيام بانتفاضة وحتى بثورة ضد العدو المحتل. أليس من حقهم أن يخرجوا على المحتل بانتفاضة أو ثورة للتخلص من هذا الظلم؟ لقد ارتجز قائد من الخوارج «الشراة» على حكم هارون الرشيد العباسي متمثلاً بالبيت الآتي:

أنا الوليد بن طريف الشاري ظلمكم أخرجني من داري

ويورد الدكتور علي الوردي في لمحاته «الخامس والسادس» أمثلة ووثائق عن الأساليب الوحشية والحقيرة التي سلكها المحتلون تجاه هؤلاء الرؤساء وعشائرهم الذين يتحلون بالغيرة والشهامة العربية والوطنية تجاه الغاصبين المحتلين الذين غالوا في الإعتداء وفي تفنن أساليبه. لقد درجت عشائر الفرات الأوسط لأسباب متعددة على بناء قلاع ومفاتيل[٣٤] لحماية العشيرة من الغارات المفاجئة لتحصين القبيلة أو العشيرة دفاعياً بصورة رئيسية. وهذا لا يعني أنهما قد يستخدمان كقاعدة هجومية. وقد وجدت سلطات الاحتلال أن هذه الحصون والمفاتيل تشكل خطراً يهددهم في حالة وقوع عصيانات

أو انتفاضة أو في حالة انبثاق ثورة أو مقاومة شعبية مسلحة ضدهم. لهذه الأسباب وغيرها فإن المحتلين أجبروا رؤساء العشائر على هدم قلاعهم ومفاتيلهم بأنفسهم[٣٥].

ولم تخلُ المدن أيضاً من أساليبهم الشرسة في إهانة ومطاردة من يتوسمون فيه احتمال معارضتهم أو التحريض ضدهم. ولهذا فقد حصلت عصيانات وانتفاضات محددة في كثير من المدن المهمة. وهذا ما نجده في انتفاضة «النجف الشعبية». ولأهمية هذه الانتفاضة ومغزاها ولأنها في رأينا تعتبر الإرهاصة الأولى المهمة لثورة العشرين نتكلم عنها بإيجاز.

انتفاضة النجف ١٩١٨

كانت مجموعة وطنية قد شكلت تنظيماً وطنياً جهادياً ضد المحتلين الانكليز والتنظيم هذا ذو طابع شعبي متميز وواضح. كان يتزعم هذا التنظيم مجاهد وطني إسلامي يدعى نجم البقال. وهو يمتهن البقالة. وقد تحرك هذا التنظيم ضد المحتل حيث اقتحم نفر منهم مقر الحاكم الانكليزي سيئ السمعة وقتلوه وقتلوا من معه. فصارت مدينة النجف بيد ثوارها وكان هذا بداية انتفاضة النجف.

ما لبث أن التحم مع هذه المجموعة زعماء نجفيون شعبيون في مقدمتهم سعد الحاج راضي وهو قصاب يتزعم مجموعة «الشمرت» والتحم مع الثائرين كاظم صبي وهو قهواتي يترأس جماعة «الزكرت» ثم التحق عطية أبو كلل وهو شخصية شعبية كسبت نفوذاً وسمعة حسنة لشهامته مع أنه ليس بذي مال.

وتوسعت الثورة بانضمام حشد جماهيري واسع من الشباب

النجفي المتنور، وساند هذه المجموعة الثائرة نفر محدود من رجال الدين «دكتور غسان العطية ـ نشأة الدولة» فكانت هذه الانتفاضة في واقعها وحقيقتها انتفاضة شعبية.

وإذ أحس الانكليز بخطورة هذه الانتفاضة وبإقدام وشجاعة قادتها، وأنها إذا توسعت ستهدد مصائرهم في العراق نظراً للمكانة الدينية والشعبية التي هي عليها مدينة النجف ولنبل الحركة وأهدافها. لذلك سارع المحتل بإرسال قوات كبيرة حاصرت مدينة النجف من جميع أطرافها وأحكمت طوق حصارها الذي استمر أكثر من شهر أبدى خلاله الثائرون ضروب الشجاعة والتضحية. ويرى الجواهري الشاعر الكبير أن لهذه الانتفاضة أن تتبوأ دورها ومكانتها لو حظيت في ذلك الزمان بمساندة الحوزة الدينية في النجف. ويذهب الكثير من الباحثين والنجفيون في مقدمتهم إلى أن رجل الدين الأول آية الله كاظم اليزدي أحد دعاة «المستبدة» البارزين كان أحد أهم العوامل في عرقلة نجاح هذه الانتفاضة. ثم إن هذه الانتفاضة ظلت منعزلة في مدينة النجف فلم تحظ بتأييد العشائر المجاورة. لقد انتهت هذه الانتفاضة الجريئة بإعدام أحد عشر ثائراً. وكان الشاعر الكبير الجواهري الذي عاش هذه الانتفاضة قد تعرض لوصفها في ذكرياته بأسلوب واقعي نثري شاعري لهذه الحركة وقائدها نجم البقال. اقتبس بعض فقرات محاكمته عنها. قال الجواهري في ذكرياته:

«... إن الصورة التي خلقها جعفر محبوبة على «حصار النجف» تتجاوز حدودها بكثير. فليست الثورة بمغزاها الحضاري أو السياسي أو الاجتماعي بالشيء الهين اليسير. ومثل هذا ما ينطبق على «حصار النجف».

فلقد كان الحصار وأنا أعيش ساعاته وأيامه ولياليه وعلى أجمل صورة حركة تمرد وعصيان فريدين من نوعهما على أول حاكم بريطاني» ص٩٥.

«والحقيقة أن النجف وبيتي واحد منها، فزّت فعلاً على أصداء الرصاص المتبادل بين المحاصَرين وهم أفراد قلائل معدودين وبين المحاصرين وهم كتيبة بريطانية طوقت النجف على حين غرة» ص٩٦.

«فالحقيقة أن هذه الطليعة الخيرة التي أشعلت الشرارة الأولى في العراق كله والتي شاء لها سوء الحظ كما سيأتي الإشارة إلى ذلك، أن تكون المحرقة بها والتي تذرت رماداً بعدها قد تركت لوحدها لتصعد المشانق على امتداد قاماتها. بل قامة النموذج الأول منها الشهيد «نجم البقال» هذا هو النجم الأول كاسمه والتي التفت حوله تلك الطليعة من المؤمنين والماشين على خطه، والذي استغله ومن معه الآخرون، ذلك شيء لا أحب التشديد عليه لأن الأكثرية من المشتركين الذين وردت أسماؤهم تحت شعارات الزعامة والشيوخ والثوريين الوطنيين كما صورهم صديقي «محبوبة» وكأنه يريد بهم من آزروا تلك الطليعة الثائرة وهو غير صحيح لأنهم كانوا من المتفرجين على الضحايا لا أكثر» ص٩٧.

«كان حصار النجف تمرداً وطنياً بوسعه أن يكون نموذجاً مثالياً لانتفاضة فريدة من نوعها على الاحتلال البريطاني البغيض في العراق كله، وأن يجعل من ثورة العشرين نفساً أشد قوة وأكثر استمراراً وامتداداً بل وأشد بعداً عن استغلال المستغلين لها. لقد كان هناك أكثر من سبب واحد يختفي من وراء فشل هذه الحركة أهمها هو

تخلي الطليعة الأولى المتحررة النيرة عن المشاركة فيها. ثم عدم استمرار الطلائع الدينية والدنيوية ذوي الكلمة النافذة في شد أزر هذه المواقف ووقوفها موقف المتفرج منها..» ص٩٨ ــ ص٩٩.

وبعد أن يشيد الجواهري ببطولة الثائرين يقول «.. ولكي لا يستسلموا إلى العسكر البريطاني حيث مخارج القنوات فقد عادوا ليخرجوا من مداخلها في النجف نفسه كرامة وفروسية وأن يستعرضوا أنفسهم وهم في أكفانهم في شوارعها وأسواقها»...

«ولا بد مما ليس منه بد فإن يقبض عليهم الواحد بعد الآخر ثم تشكيل محكمة عسكرية تحكم على قلة منهم بالإعدام وعلى الآخرين بالنفي أو السجن.. إلخ»[٣٦].

نكتفي بهذه الصورة التي رسمها شاهد عيان، إنه الجواهري الشاعر الكبير الذي عاشها وعاش وقائعها.

حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني ١٩١٨ ــ ١٩٢٠

ذكرنا من قبل أن المستعمر المحتل قد أحكم سيطرته على بلادنا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وعمل على خلق قاعدة اجتماعية له تسانده في احتلاله لبلادنا.

وقد وقف الشعب العراقي وقواه الوطنية والشعبية وبكل فئاته ومراتبه الاجتماعية الوطنية ضد المحتل وسياسته الهادفة إلى تثبيت بقائه بشتى الأساليب وأهمها زرع بذور التفرقة والتمزق والانقسام بين الشعب الواحد وإثارة النزاعات العرقية والطائفية الدينية والمذهبية.. إلخ.

ومما ساعد على بقاء الشعب قوياً ملتحماً في كفاحه هو كرهه العميق للمحتل ووعيه الذي لمسه وعاناه من إجراءات قمعية تعسفية يمارسها بشراسة ظاهرة.

ثم إن الشعب العراقي ذلك الزمن كان يسوده الإنتاج الحرفي الصغير في المدن والأسلوب البترياركي الأبوي عموماً في الريف الذي أبقى العشيرة الزراعية وبخاصة في الفرات الأوسط متماسكة نسبياً.

وكانت الطبقة الوسطى في المدينة ضعيفة إذ لم تكن برجوازية المدينة قد اكتسبت تعبيراً اقتصادياً وسياسياً يعكس الصراع الطبقي ويميزها بوضوح من غيرها لذلك ظل التماسك النسبي سائداً في أنحاء القطر العراقي رغم صعوبة التنقل بين أطراف البلاد واختلاف الموازين المستعملة لعمليات البيع والشراء فيها في معظم المدن العراقية.

وفي مجرى الحياة السياسة العراقية حينذاك ظهرت ثلاثة تيارات كان لها شأن في الكفاح السياسي ضد الاحتلال البريطاني:

أولاً: النشاط السياسي في مراكز المدن الرئيسية «تيار المدينة»

نما الوعي السياسي والوطني في المدينة منذ فجر القرن العشرين فقد ظهرت تنظيمات وتكتلات سياسية وأحزاب كانت تطالب بالحرية والمساواة بين أبناء الشعب بفئاته في مقاومة الحكم العثماني الفاسد المستبد. ولقد اتسع النشاط السياسي في المدن وبخاصة بغداد والكاظمية والأعظمية أثناء الغزو البريطاني على العراق واحتلاله، فكان الوعي السياسي والاجتماعي عاماً شاملاً. وكان الذين

تصدروا الكفاح الوطني يتميزون بوضوح الهدف وبخبرة سياسية وتفكير علمي تلقى ومضات من أفكار ونظريات الحركات السياسية المتقدمة في العراق وخارجه. وكانت تجارب من سبقهم سواء من حيث الإخفاقات أو النجاحات دافعاً قوى فيهم الثقة بعدالة قضيتهم.

وأكتفي هنا بلمحة موجزة عن حزبين سياسيين يمثلان هذا النشاط الوطني كان لهما دور في التحضير لثورة العشرين وهما:

١) حرس الاستقلال

٢) حزب العهد العراقي

حرس الاستقلال:

تأسس هذا الحزب في شباط سنة ١٩١٩ واضطره إرهاب الاحتلال البريطاني إلى العمل السري في كفاحه. ضم هذا الحزب طلائع الفكر والثقافة الأكثر وعياً والأعمق تجربة. وقد انضم إلى هذا الحزب جمعية الشبيبة. كان قائد هذا الحزب في مراحله الأولى محمد الصدر، ومن ابرز العاملين معه في هذه المرحلة يوسف السويدي والشيخ أحمد الشيخ داود. أما الشباب فكان من ابرز العاملين فيه المناضل جعفر أبو التمن وعلي البزركان وسعد صالح وباقر الشبيبي والشيخ مهدي البصير وعبد المجيد كنه وجلال بابان الشخصية الكردية من العائلة البابانية الواسعة الشهرة وسامي خونده ومحمد عبد الحسين وصادق حبه ومحمود رامز وعبد الغفور البدري وقاسم العلوي وغيرهم.

وأعطى حرس الاستقلال أهمية ملحوظة إلى الريف وخصوصاً في الفرات الأوسط حيث انضم إليه الكثير من أفراد العشائر. وكان

هادي زوين وكاطع العوادي ومرزوك العواد وغيرهم هم قادة ودعاة الكفاح في الريف ضد المحتل البريطاني فساهموا بحق في بث الوعي السياسي والاجتماعي في الأوساط الريفية خاصة. فقد كانوا يحتلون مراكز اجتماعية مشيخية ودينية في الوقت نفسه. فضلاً عن انتماء العديد من العناصر القومية إلى صفوف هذا الحزب فكانوا جميعاً مع الشباب الوطني المندفع للعمل القوة الأساسية المحركة للنشاط السياسي في أنحاء الوطن. وللتدليل على مدى وعمق الوعي السياسي لحرس الاستقلال نلقي ضوءاً على أهم المبادئ الوطنية التي صاغها منهاجه المستوعب لأهداف الشعب وطموحاته:

منهاج حزب حرس الاستقلال

أولاً: الاستقلال والسيادة الوطنية

نصت المادة (٢) من المنهاج على: م(٢) «يسعى الحزب للعمل على استقلال العراق استقلالاً تاماً». فليس هنالك أقوى وأعمق من هذا الهدف الذي أعطاه الأولوية في نشاط الحزب السياسي[٣٧].

ونصت المادة الثالثة على:

م (٣): «الحكم في العراق ملكي دستوري ديمقراطي». وأنه يرى أن يسند منصب الملوكية إلى أحد أنجال الملك حسين بن علي. فشكل الحكم الذي تبناه الحزب هو دستوري ديمقراطي يرأسه ملك.

ونصت المادة الخامسة من المنهاج على:

م (٥): «على الجمعية «الحزب» أن يفرغ قصارى جهده في سبيل ضم المملكة العراقية إلى لواء الوحدة العربية».

وهو بهذا أعطى الطابع الطموح للعراق مستقبلاً أي إلى نوع للوحدة العربية تتلاءم وروح العصر ومفاهيمه مع الأخذ بنظر الاعتبار مكونات الشعب العراقي المتعددة والشعوب العربية المتفاوتة في مستوى تطورها ونوع أنظمتها.

وحدة الشعب العراقي

ونصت المادة السادسة على ما يأتي:

م (٦): «العمل على التعاون والتآزر بكل قوى الحزب مع الجمعيات والأحزاب التي تشترك مع الحزب سواء في مبادئه المقررة في المادة الثانية (الاستقلال التام للعراق س.ن) أو في سياسته المنصوص عليها في المادة الخامسة (أي العمل للوحدة العربية) بدءاً بوحدة القطر العراقي.

ونصت المادة السابعة على ما يأتي:

م (٧): «على الحزب أن يبدأ قبل كل شيء بتوحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم ونحلهم وأن نبذل أقصى ما يمكن من المجهودات للقضاء على بواعث الافتراق في الدين والمذهب».

هذا المبدأ المهم الذي يوحد العراق في كفاحه من أجل تحقيق حريته واستقلاله ورفاه شعبه صاغه أسلافنا العظام منذ قرن مضى يوم كانوا يواجهون الاحتلال البريطاني، وقد سار على هذا النهج ركب الحركة الوطنية منذ العشرين. لقد كان هذا الحزب يعطي الأولوية المطلقة لوحدة الشعب العراقي.

والعراق اليوم يواجه احتلالاً أمريكياً بغيضاً غير أن الكثيرين من العاملين الذين لم يتعظوا بدروس الماضي وما جره ويجره الاحتلال

يندفعون في انحرافهم في بث الفرقة وبث الطائفية والأثنية أدوات لتفتيت وحدة العراق وتمزيق كيانه خدمة لأهداف المحتل في تفتيت وحدة الوطن وتجزئته للإبقاء على دوام سيطرته واستعماره لقطرنا.

لقد أظهر هذا الحزب تفهماً لأسلوبه في العمل السياسي الأساس بتركيزه على تحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب وبالقضاء على عوامل التفرقة القومية والمذهبية الطائفية وتحقيق الاستقلال التام. ويُلاحظ أن وجود شخصية كردية قيادية فاعلة لهذا الحزب كجلال بابان يعطي الأهمية التي يعول عليها العراقيون في وحدة الكفاح بين الشعبين العربي والكردي. وعلى العموم فإن المبادئ التي صاغها هذا الحزب ظلت محتفظة بخطوطها العامة التي تبنتها الأحزاب السياسية الوطنية في كفاحها السياسي في العشرينات وبعدها. وسنعرض لاحقاً نشاط هذا الحزب مع التيارات الوطنية الأخرى عشية ثورة العشرين من القرن المنصرم.

حزب العهد العراقي

شكل ياسين الهاشمي حزبه هذا في ١٩١٨ وفي مصدر آخر أوائل سنة ١٩١٩[٣٨].

كان لهذا الحزب ثلاثة فروع أحدها في الموصل «فرع الموصل» بإشراف كل من علي جودة وجميل المدفعي. والفرع الثاني في بغداد وهما مرتبطان بالمركز الرئيسي في دمشق إضافة إلى الفرع الثالث في حلب. انضم إلى هذين الفرعين في العراق عدد من المثقفين وبعض التجار والملاكين الذين ينتسبون إلى بعض العوائل

التي كانت تشغل مراكز اجتماعية في مدن: الموصل وبغداد وفي البصرة ذاتها.

ولا تختلف الخطوط العامة في منهاجه عما تضمنه ميثاق الحرس الوطني الذي اشرنا إليه. كان فرع الموصل لهذا الحزب أكثر جدية ومبدئية وأكثر نشاطاً من فرع بغداد فقد أبدى نشاطاً في سعيه للدفاع عن الشعب الكردي وحقوقه المشروعة إلى جانب الشعب العربي، وكان يعلق أهمية كبيرة على وحدة الكفاح العربي الكردي وسنبحث في نشاط هذا الحزب السياسي عشية ثورة العشرين[٣٩].

ثانياً: العشائر الفلاحية في الفرات الأوسط

سبق أن أوضحنا الأساليب الشرسة التي لجأ إليها المحتلون في التعامل مع العشائر العربية سواء في قوانين الأرض والعلاقات الزراعية أو في فرض الضرائب الباهظة أو الأسلوب الذي سلكه المحتلون مع رؤساء هذه العشائر وأفرادها الذين صاروا مادة وقوة ثورة العشرين. ومما يزيد في أهمية هذه العشائر الفراتية ودورها التاريخي استقرار نوع من «تنظيم» أفرزته علاقات عشائرية شبه أبوية، «تنظيم» فرضته المعاناة التي عاشتها هذه القبائل والعشائر المتفرعة عنها ضد غارات الجندرمة التركية المتكررة والتي تميزت بالعنف والقسوة، الأمر الذي حمل هذه العشائر وشيوخها على القيام بانتفاضات مسلحة ضد الترك كان من آثارها بروز رؤساء ومشايخ اكتسبوا على مر الزمن تجارب وخبرات «عسكرية» لحماية العشيرة دفاعياً وهجومياً. لقد اكتسب هؤلاء الرؤساء في ذلك الزمان هيبة ومكانة لدى قبائلهم يحسدها عليهم الحاكمون وجنرالاتهم العسكريون. وكان قادة «ثورة العشرين» استمراراً لأسلافهم العظام.

وسنعود بعد هذا التعريف إلى دور الفرات الأوسط، عشائر ومشايخ، عشية ثورة العشرين التي كان طابعها الغالب فلاحياً.

ثالثاً: التيار الديني

قاد رجال الدين ابتداءً حركة الجهاد ضد المحتل البريطاني للعراق.فكان طابع هذا الجهاد وطنياً ودينياً في الوقت نفسه. وهذا لم يكن امراً مستغرباً. فالدين الإسلامي من وجهة النظر العامة استقلالي النزعة يرفض الاعتداء أو الرضوخ إلى المعتدي. وهذا ما توجبه الآية القرآنية «وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم. ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» سورة البقرة آية ١٩٠. وهناك آيات أخرى بهذا المآل شبيهة أو محكمة.

ومن المعروف أن حركة الجهاد الأولى ضد الاحتلال البريطاني قادها رجل الدين المجتهد محمد سعيد الحبوبي أحد أبرز علماء الحوزة الدينية في النجف من العرب. وكان معه والى جانبه السيد محسن الحكيم والسيد هادي المكوطر أحد زعماء ثورة العشرين. وقاد الجهاد من الجانب الكردي الشيخ محمود الحفيد الذي تجمعت فيه الزعامة الدينية والزمنية. وكان لهذا الحدث مكانته لدى العرب والكرد على السواء[٤٠].

لقد كان ومازال لمبادئ الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية الأهمية في منهاج عدد من الأحزاب السياسية والاجتماعية.

من الآن فصاعداً ونلاحظ أنه منذ سنة ١٩١٩ طرأ تحول في توجهات المرجعية الشيعية في النجف بعد وفاة العالم الديني الأقدم محمد كاظم اليزدي، أحد أبرز دعاة المستبدة، الذي كان محافظاً

ومهادناً للاحتلال البريطاني في العراق. وآلت المرجعية الدينية بعده إلى رجل الدين الأول محمد تقي الحائري الشيرازي ومعه زميله الشيخ مهدي الخالصي رجل الدين المستنير وكذلك محمد رضا نجل الشيرازي المناضل من أجل وحدة العراق وسيادته الوطنية.

كانت هناك مهمتان أساسيتان أمام هذا المجتهد الكبير وزميله الشيخ مهدي الخالصي هما التخلص من الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية. فالسيادة الوطنية في معناها ومؤداها تعني قيام حكم ديمقراطي ينشد الأمان والحرية والرفاه لأبناء الشعب.

ولهذا كان الشيرازي يدعو ابتداءً إلى النهج السلمي في الكفاح لتحقيق هذه الأهداف. وكان في هذا يعطي الأهمية للحركة المناهضة للاحتلال ومعطياتها ولتوازن القوى في النضال السياسي بعيداً عن التحجر الضيق والحماس العاطفي.

والمعروف عن المجتهد السيد تقي الحائري الشيرازي وزميله الخالصي أنهما يقتديان بنهج المجتهد الكبير كاظم الخراساني «الآخوند» أبو الحركة الدستورية الإيرانية «المشروطة» التي هي ضد الاستبداد ودعاته. فقد كان الخراساني يرى هو ومن يقتدي بنهجه «أن الأمة هي الولية على نفسها». بمعنى أنها هي التي تبني مستقبلها بنفسها لا ولاية لأحد عليها، خلافاً لبعض رجال الدين الذين يرون إن «الولاية للفقيه وليس للامة». ولذلك سمي هؤلاء بالمستبدة أي دعاة الحكم الاستبدادي أو حكم الفرد المتفرد لا محاسبة عليه في ما يقوله ويفعله.

فإذا كان الشيرازي قد تبنى مبدأ «أن الامة هي الولية على نفسها»

فإنه قد عبر تعبيراً صادقاً عن حقيقة الشعب العراقي ومكوناته المتعددة وعبّر في الوقت نفسه عن أهداف هذا الشعب وطموحه في وحدته وتحرره وسيادته وتبنيه للحرية الفردية وللديمقراطية.

المقاومة الوطنية ضد الاحتلال توحد الخط الأساسي العام لمسيرتها

(حرس الاستقلال والتيار الديني وحزب العهد العراقي)

رجحت حركة المقاومة الوطنية أسلوب الكفاح السياسي السلمي كما بيّنا من قبل وكان هذا الأسلوب هو الذي تبنته حركة المدن العراقية وبخاصة في بغداد وأطرافها والكاظمية والأعظمية والكرادة. تجلى ذلك في التظاهرات الشعبية والاحتجاجات في بغداد وكافة أنحاء المدن، وفي التجمعات المتواصلة وغير المنقطعة ضد الاحتلال البريطاني.

كان ما تشكو منه هذه الحركة هو انعدام التنسيق والتوحد والتعاون بين أطرافها. كان حرس الاستقلال هو المبادر لتحقيق هذا الهدف الذي يوحد بينها والذي هو ضمان النصر. ولقد نشط في هذا المجال المناضل جعفر أبو التمن أحد أبرز قادة حرس الاستقلال وأحد أبرز الشخصيات الوطنية الداعية إلى الإخوة والتعاون بين المذاهب الدينية الإسلامية وغيرها من الطوائف والاثنيات الاخرى. وكان هذا المناضل الكبير يعتبر أن وحدة جناحي الإسلام السني والشيعي هو حجر الزاوية لكل عمل سياسي وطني مثمر. كانت فاتحة هذا التعاون والتنسيق هو الاتصال المستمر بين جعفر أبو التمن وزميله باقر الشبيبي قطبي حرس الاستقلال الشباب بالمرجعية الدينية

في كربلاء والنجف. وكانت ثمرة هذه المساعي الرسالة التاريخية التي وجهها العلامة الشيرازي إلى الشعب العراقي وفي ما يأتي نصها:

رسالة المجتهد الأعلى محمد تقي الشيرازي

«إلى أخواني العراقيين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد، فإن اخوانكم في بغداد والكاظمية قد اتفقوا في ما بينهم على الاجتماع والقيام بتظاهرات سلمية وقد قامت جماعة كبيرة بتلك التظاهرات مع المحافظة على الأمن طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية. وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد وفداً للمطالبة متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد. فالواجب عليكم بل على جميع المسلمين الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. واياكم والإخلال بالأمن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضر بمقاصدكم ومضيع لحقوقكم التي صارت الآن، أو إن حصولها بأيديكم.

وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل في نفوسهم وأموالهم وإعراضهم ولا تنالوا أحداً بسوء أبداً. وفقكم الله جميعاً مما يرضيه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

١٠ رمضان ١٣٣٨ هـ

محمد تقي الحائري الشيرازي

ملحوظة: يقابل ذلك في التقويم الميلادي ٢٨ أيار سنة ١٩٢٠

وقد أشفع الشيرازي نداءه المهم أعلاه برسالة وجهها إلى جعفر أبو التمن وخص بها أيضاً باقر الشبيبي. وهذه الرسالة في الحقيقة موجهة إلى حرس الاستقلال من خلال هاتين الشخصيتين الوطنيتين البارزتين، وف يأتي نصها:

«إلى ولدنا الأنجب الأكمل محمد جعفر چلبي أعزه الله تعالى وحرسه

بعد السلام عليكم...

لا يخفاكم وصلنا كتابك المشتمل على بيان الحركة الإسلامية في بغداد، وزادها جلالاً ولدنا الفاضل الشيخ الأديب محمد باقر الشبيبي وفقه الله، فسرنا اتحاد الأمة البغدادية واندفاع علمائها ووجوهها وأعيانها إلى المطالبة بحقوق الأمة المشروعة ومقاصدها المقدسة. فشكر الله سعيك ومساعي اخوانك وأقرانك..» ثم يوصي «بالظهور بمظهر الأمة المتينة الجديرة بالاستقلال التام المنزه عن الوصاية الذميمة..»[٤١].

وكان حرس الاستقلال قد قام بطبع هذه الرسالة وتوزيعها في مدينة بغداد وفي أكثر المدن العراقية.

عشائر الفرات الاوسط تتجاوب والرسالة احتراماً للمرجعية الدينية

هذا، وقد تقبل رؤساء وشيوخ الفرات الأوسط والجماهير الفلاحية فيها رسالة المجتهد الشيرازي الداعية إلى الكفاح السلمي ضد المحتل على مضض إذ لم تلق ترحيباً ظاهراً في المناطق التي كان

رؤساؤها يتعجلون المقاومة المسلحة ضد المحتل نظراً للاضطهاد الذي يعانون من ممثليه المستشارين والمعاونين الانكليز.

حزب العهد العراقي

سلك هذا الحزب برئاسة ياسين الهاشمي أسلوب الكفاح السلمي ضد الاحتلال ولكنه لم يستبعد الكفاح المسلح كما تشير إلى ذلك رسالة زعيمه ياسين الهاشمي الموجهة إلى علي جودة المسؤول عن فرع الموصل والذي طلب منه تعميمها إلى الفروع الأخرى في العراق.

وقد نشر علي جودة الصورة الفوتوغرافية المستنسخة في كتابه «ذكرياتي» وهذا نصها:

رسالة ياسين الهاشمي

«أخي علي جودة أظن أن مهمتك تسهلت الآن. يجب عليك أن تقوم بالأمور الآتية:

١- إرسال الضباط الذين لا لزوم لهم إلى المركز.

٢- تأسيس بريد مع الموصل وبغداد.

٣- تأمين المخابرة مع المدينتين.

٤- إنباءنا عن كل خبر يأتيكم منها.

أما الأعمال الثورية فتكون منحصرة في «عصابتين» واحدة في الموصل والثانية في جهة بغداد.

يجب أن تعلم إن النهضة الفكرية في بغداد تأسست كما نروم. ووردت أخبار عديدة عن أعمال متفرقة في القسم الأوسط وكلها

تدل على أن العراقيين عازمون على تأييد قضيتهم بحد السيف. نحن نروم أن تكون الحركات كلها سلمية ولكن هذا الأمر ليس من السهل إذا كانت السلطات المحتلة لم تذعن.

قرأنا في الجرائد بعض الأخبار عن بيان الحكومة البريطانية في العراق. وفهمنا أن هذه النية مع أنها وقتية أسوأ حتى الآن من إدارة مصر ومن جملتها أنهم سيعهدون إلى السيد برسي كوكس بتنفيذ الوعد الذي قطعوه.

ومع ذلك فإن الحزب الذي يعاضد الجلاء في البصرة هو غير ضعيف. ولذا الأمل أن يكون أقوى في المستقبل خصوصاً إذا كانت الحركة الفكرية في القطر تتسع ويجب ألا تهمل هذه النقطة أي تشجيع.

وعليك جودة أن تكتب كتباً عدة إلى بغداد والموصل في هذا المآل وتشجيعهم على المثابرة والمطالبة بحقوق الامة التي أعلنت بقرار المؤتمر العراقي.

وان يعضدوا هذا المؤتمر بمضابط يقدمونها إلى رؤساء المحتلين.

جودة حافظوا على ما عندك من الدراهم والقيد لي بصورة الحساب الذي سلمك إياها جميل..» «يقصد جميل المدفعي»[٤٢].

والرسالة هذه تشير إلى:

أولاً: إن عشائر الفرات الأوسط متجهة إلى الكفاح المسلح لطرد المحتلين.

وثانياً: إن «العهد» يميل إلى الكفاح السلمي من دون إن يغفل الكفاح المسلح الذي لا مجال إلا إلى اللجوء إليه «إذا كانت

السلطات المحتلة لا تذعن وتلبي مطالب الشعب».

وثالثاً: إن الرسالة تؤكد على الجانب الدعائي وتشير إلى قرار المؤتمر العراقي المطالب بالاستقلال التام ووجوب أن يطلع الشعب على ما تضمنه من قرارات ذات أهمية.

قرارات المؤتمر العراقي

ومن المعلوم أن المؤتمر العراقي كان قد عقده العراقيون المفوضون من قبل بعض التنظيمات العراقية في العراق وفي المهجر لعقده. وقد عقد فعلاً في دمشق في ٨ آذار سنة ١٩٢٠. وفي ما يأتي نص البيان العراقي الذي قرر استقلال العراق التام:

«بصفتنا ممثلي الشعب العراقي المكلفين بالإعراب عن إرادته، أعلنا بإجماع الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من ولاية الموصل إلى خليج فارس استقلالاً تاماً شاملاً لا شائبة فيه وأيدنا استقلال سوريا التام وأعلنا اتحاد العراق معها سياسياً واقتصادياً..»[٤٣].

وقد وقع على البيان جمع من العراقيين لعل أبرزهم: توفيق السويدي، محمد رضا الشبيبي وجعفر العسكري وعلي جودة الأيوبي وجميل المدفعي وآخرون.. إلخ.

وكان ياسين الهاشمي وحزبه هم الداعين لعقد هذا المؤتمر ولكن الانكليز ألقوا القبض عليه واعتقلوه أواخر سنة ١٩١٩. وقد وصفته السلطات البريطانية بأنه «واحد من الدعاة المتطرفين لاستقلال العرب ضد الانتداب الفرنسي وأي شكل من أشكال السيطرة الأجنبية»[٤٤].

لقد كان وقع بيان الاستقلال العراقي شديداً على البريطانيين وتجلت خطورته لدرجة أن وزير الخارجية البريطاني «لورد كورزن» أصدر بياناً احتجاجياً جاء فيه:

«إن بريطانيا العظمى لا تعترف لأي هيئة في دمشق بحق التكلم عن العراق وفلسطين». وقد وزع بيان المؤتمر العراقي على معظم مدن القطر واهتمت به الصحف العراقية.

ولقد لعب شعار المؤتمر العراقي المنادي باستقلال العراق وجلاء الجيوش المحتلة أهمية كبيرة في بلورة الشعار الذي تبنته ثورة العشرين وظهر جلياً في مفاوضات معركة العارضيات. ويعطي الباحث العراقي الكردي د. كمال مظهر أحمد في كتابه «صفحات من تاريخ العراق المعاصر» الأهمية إلى الدور الذي لعبه المؤتمر العراقي وهو في سوريا. ويشير أيضاً إلى الاحتجاج الشديد الذي أصدره المؤتمر الموجه إلى رئيس وزراء بريطانيا محتجاً على وضع بريطانيا يدها على منابع البترول في العراق وتخصيصها لسد نفقات الإدارة البريطانية المحتلة، ومما جاء في الاحتجاج ما يأتي: «نحن أعضاء المؤتمر العراقي نرفض باسم الأمة العراقية هذا التصرف غير المشروع ونذيع ما يأتي:

أولاً: تحتفظ الأمة العراقية لنفسها لا لغيرها بجميع موارد البلاد ومن جملتها منابع الزيت.

ثانياً: تحتفظ الأمة العراقية لنفسها في إعطاء الامتياز باستغلال هذه المنابع لمن تشاء..»[٤٥].

ويشير المؤلف في كتابه هذا أيضاً إلى أن المؤتمر العراقي قد

بعث برسالة إلى رؤساء الشامية في النجف نشرتها جريدة «الفرات» في الصفحة الثالثة من عددها الثاني وفيها تحذير من المؤتمر العراقي لرؤساء العشائر العراقية من دسائس نوري السعيد وتثبيط عزائمهم لمصلحة بريطانيا ص٧٦ ـ ص٧٧.

لم ينقطع العراقيون في دمشق بقيادة جمعية العهد عن مواصلة كفاحهم ضد الاحتلال الانكليزي لبلادهم الذي انتقل إلى الكفاح المسلح. فبعد أن حصلوا على تأييد فيصل بن الحسين بدعمهم سراً اتخذوا من دير الزور مقراً لقيادتهم.

طبعاً، لم يوافق فيصل على هذا التأييد إلا بعد أن تأكد له أن وضعه في سوريا قلق جداً ومعلق في الهواء. فهو يعلم جيداً إن سوريا من حصة فرنسا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو فدوره والحالة هذه ليس إلا ورقة رابحة بأيدي الانكليز يساومون به لحساب مصلحتهم. إضافة إلى ذلك فإنه يعلم ايضاً أن هناك مفاوضات بين الانكليز والفرنسيين على إعادة النظر في بعض فقرات هذه الاتفاقية،وبخاصة بشأن العراق وسوريا. وإعادة النظر في موضوعهما لقاء مساومات أشار إليها الباحثان الفرنسيان ألان كريش ودومنيك فيدال في كتابهما «الخليج» الذي يلقي الضوء على عملية التسوية بين الانكليز والفرنسيين حيث أوردا في كتابهما ما يأتي: «في تقرير رفعه بيرانجيه المفاوض الفرنسي إلى رئيس الحكومة الفرنسية كليمانصو بتاريخ ٢ تشرين ثاني ١٩١٨ الذي يشير إلى التوصل إلى حصة متساوية في عملية استغلال كل الثروات البترولية المتوفرة في العراق وذلك استناداً إلى هذا التعهد البريطاني طبعاً. كلف جورج كليمانصو السيناتور المذكور بالذهاب لمفاوضة

الانكليز بغية استكمال التقاسم الفرنسي ــ الانكليزي الذي كانت خطوطه الأولى قد رسمت في اتفاقية سايكس ــ بيكو وبالتالي عمدت باريس إلى التنازل عن الموصل إلى لندن في انتظار أن تقرر حكومة صاحب الجلالة البريطاني في اتفاقية سان ريمو نيسان ١٩٢٠ إلى أن تقدم ٢٥٪ من بترول العراق لشركة نفط فرنسية تحل «مع حصص شركة النفط التركية» محل البنك الألماني «دويتشة بنك». «ألان غريتش ودومنيك فيدال «الخليج» ص٧٢ وص٧٣ ترجمة إبراهيم العريس».

هذا التقرير يلقي الضوء على أن عملية تنصيب فيصل حاكماً على سوريا حالة مؤقتة وهي رهن بالوصول إلى تسوية بين الدولتين الاستعماريتين انكلترا وفرنسا. ومن هنا يمكن الوقوف على دوافع إسناد فيصل الخفية لهذا التحرك الوطني سواء في إسناد العراقيين الذين بدأوا ثورتهم في دير الزور أو إسناده لثورة العشرين في الفرات الأوسط. لقد كان فيصل يدرك هزالة موقفه وكانت عيناه على العراق بكل تأكيد. ولكن إسناد فيصل للثورة لم يتم بسهولة بل بضغط وتهديد مارسه ضباط حزب العهد وبقية الضباط العراقيين، ففي عريضة احتجاجية وجهت من هؤلاء الضباط العراقيين إلى فيصل ورد فيها:

«إننا قاتلنا من أجل تحرير الأراضي العربية بأجمعها، ثم جئت أنت إلى هنا وأعلنت نفسك الآن ملكاً على سوريا المستقلة».

«لكننا عراقيون. والعراق هو تحت الاحتلال البريطاني. فهل قاتلنا لتخليص بلادنا من الأتراك لكي نضع البريطانيين في مكانهم؟».

«أعطنا السلاح والمال وأرسل معنا أخاك زيد. عندئذ سنقوم بتنظيم كتائب لحرب العصابات في شمال العراق»[٤٦][٤٧].

لم تكن عزيمة العراقيين مقتصرة على هؤلاء الضباط الوطنيين فحسب بل كان هناك تحرك في الدليم قاده الشيخ ضاري المحمود رئيس عشائر زوبع والشيخ نجرس الكعود رئيس عشيرة ألبو نمر وقد وجه هذا الأخير رسالة احتجاج إلى المحتلين الانكليز في شخص الحاكم السياسي مؤرخة في أيار سنة ١٩٢٠ ومما جاء في رسالة الشيخ نجرس الكعود:

«وعد الجنرال مود عند دخوله بغداد أن العراق سيكون للعرب وقد تكرر الوعد نفسه من مختلف الساسة في مختلف الأوقات».

«إننا الآن في القرن العشرين ولا يمكنكم معاملتنا كالخراف كما تعاملون الهنود»...

«نحن العراقيين أدمغة الامة العربية والذين حرروا سوريا. إن من يشهر السلاح لا يخضع للألفاظ».

ويرى الدكتور غسان العطية[٤٨] إن القتال الذي بدأته جمعية العهد هو الذي مهد الطريق لانتفاضة العشرين في العراق. ويتوافق مع هذا الرأي «ويلسن» الحاكم البريطاني في العراق. فقد وضع في مقدمة أسباب الثورة « ثوار دير الزور والموصل و تلعفر وألبو كمال والقائم» وكذلك فيليب آيرلند في كتابه الذي أشرنا إليه.

كان العراقيون قد بدأوا هجومهم على القوات الانكليزية بقيادة حزب العهد في ٢٢ مايس ١٩٢٠ فتقدمت قواتهم نحو تلعفر (التي انتفضت ضد الانكليز) فحررتها ثم تقدمت القوات العربية هذه

(العراقية) نحو الموصل ولكنها لأخطاء تكتيكية لم تتمكن من تحريرها، رغم أن الشعب الموصلي كان قد تهيأ لإسنادها. ثم توقفت الحملة وانسحبت إلى دير الزور مقر التحرك وذلك في ١٨ حزيران ١٩٢٠. كرر حزب العهد العراقي حملته ثانية في ١ تموز ١٩٢٠ (وهذا الوقت يزامن تحرك الثورة العراقية «ثورة العشرين») حيث زحفت هذه القوات من شمال العراق منحدرة من سنجار نحو الجنوب حيث دارت معارك مع الانكليز قرب مدينة الشرقاط، استطاع فيها الثوار العراقيون دحر الانكليز في المعركة التي نشبت في ٢٠ تموز ١٩٢٠. ويُلاحظ في هذا الوقت أن الفرنسيين احتلوا سوريا واسقطوا حكومة فيصل وبضمنها دير الزور التي صارت تحت النفوذ الفرنسي، مما اضطر معها مقر قيادة دير الزور إلى الانسحاب ثم إلى توقف القتال من دون إن تتوقف الروح القتالية لدى هؤلاء الثائرين كما سنرى.

نعود الآن إلى الموقف السياسي العام عشية الثورة وإجراءات المحتلين القمعية والمخادعة تجاه حركة الشعب العراقي الصاعدة.

إجراءات وأساليب الاحتلال تجاه الغليان الشعبي العام عجلت في قيام الثورة. عم الغليان الشعبي المدن العراقية والريف الفلاحي الذي تميز بوحدة المطالب الوطنية بجلاء القوات البريطانية وبالاستقلال التام الناجز. وتميزت هذه الوحدة الوطنية بالتظاهرات الشعبية الضخمة وبالعرائض الاحتجاجية الجماعية وبالوفود التي كانت تقتحم مقرات المحتلين تحمل المطالب المشروعة لجماهير الشعب في الاستقلال والجلاء الذي بدأت إرهاصاته بالصدام المسلح في شمال العراق منطلقاً من مقر قيادة حزب العهد في دير الزور، كما أشرنا

إلى ذلك، مما حمل السلطات البريطانية المحتلة على تشديد قبضتها واتخاذ إجراءات فورية لضرب الحركة الوطنية المتصاعدة في كافة أنحاء العراق كافة سعياً منها لإيقاف هذا المد الثوري بقمع أي تحرك ضدها.

ومما عجل في قيام الثورة:

أولاً: التضييق على حرية الرأي وكبتها ومنع التجمعات والتظاهرات الشعبية والتضييق على حرية الصحافة وذلك:

أ) بمنع الاتصال البريدي والبرقي بين العراق والعالم العربي والخارجي تحسباً منها لمنع المواطنين من الوقوف على الحركات الوطنية والثورية في العالم وما تعكسه على مسيرة الحركة الوطنية العراقية وقوتها وعلى مدى تعاظم الوعي الشعبي في الخارج المساند لحركة الشعب العراقي.

ب) التضييق على الصحافة وعلى حرية الرأي والمعاملة السيئة لعشائر الفرات الأوسط بفرض الضرائب عليهم وما تبعه من سن تشريعات ظالمة أتينا عليها في ما تقدم.

ج) قطع أي اتصال أو تقارب بين الحركة الوطنية العراقية وزميلتها الحركة الوطنية والقومية السورية. بعد إن تعاظم دور السوريين في إعلانهم استقلال سوريا التام ثم تنصيبهم في مؤتمرهم فيصل ملكاً على سوريا المتحررة المستقلة.

د) المؤتمر العراقي الذي عقد في دمشق وإعلان استقلال العراق التام وقد أشرنا إلى هذا المؤتمر وأهميته والذي أقلق إعلانه الاستعمار بصورة عامة والبريطاني بصورة خاصة.

هـ) منع الاتصال بالحركة القومية الكردية الثائرة.

هذه العوامل عجلت في الإسراع بالتحرك نحو الثورة وبخاصة لدى عشائر الفرات الأوسط الأكثر تضرراً بالضرائب وسوء معاملة المحتل لهم ولرؤسائهم.

و) اتخذ العدو إجراءات مستعجلة أهمها زيادة قواتهم العسكرية وإعادة توزيعها وانتشارها وتمركزها في الأماكن التي يتوقع إن تحدث فيها صدامات ونزاعات مسلحة. ومن هذه الإجراءات إحداث قوات احتياطية إضافية تكون احتياطاً للجيش المحتل، وقد عرفت هذه بـ «الشبانة» أو « الليفي».

ويذكر ويلسن الحاكم العام في كتابه «بلاد ما بين النهرين» أن عدد الشبانة عند تشكيلها بلغ ١٥٠٠ شخص سنة ١٩١٧ ووصل في سنة ١٩١٨ إلى ٢٠٠٠ شخص، وفي نيسان سنة ١٩٢٠ سجل عدد الشبانة رقماً بلغ ٤٨٠٠ شخص.

ويتضح من هذا أن تعاظم الحركة الثورية كان الدافع الأساس لتشكيل «الشبانة» وتضاعف أعدادها. ويذكر ويلسن إن هؤلاء وقفوا ضد ثورة العشرين التي شبت في تموز سنة ١٩٢٠. ويعلق ويلسن على موقف الشعب من الشبانة هؤلاء بالقول: «إن الانخراط في صفوف «الليفي» كان يعني الخزي والعار وحتى القتل». ويقول «لقد كفرهم الناس في الشوارع جهاراً ومنعوا عنهم الطعام في الأسواق والشراب في المقاهي. وكانت الكؤوس التي يشربونها تكسر علناً. فالانخراط في صفوف «الليفي» كان يعني الخزي والعار»[٤٩].

ويذكر غسان العطية في كتابه «العراق ــ نشأة الدولة» بصدد

احتقار «الشبانة» من أبناء الشعب ورجال الدين إلى أن «أحد الشبانة العراقيين الذي سبق له العمل في خدمة الانكليز حرم في مرة من المرات من حقوق الدفن المعهودة من قبل مؤمن شيعي».

لعبة الاستفتاء وتاريخها

وايغالاً من المحتلين في حرف الحركة الوطنية عن مسارها وإبعاد المدى عن المساهمة الفعالة في توحيد الحركة الوطنية أحدث المحتلون بدعة «الاستفتاء»، وحددوا هدفها الرسمي وكانوا يخفون من ورائه هدفهم في شق وحدة الحركة الوطنية بفصل المدينة عن الريف الفلاحي، والسعي لإبعاد نفوذها في مدينة بغداد والمدن الرئيسية الأخرى من المساهمة الفعالة في تحرك ثوري بدت إرهاصاته نحو ثورة وشيكة الحدوث. حددت السلطات البريطانية الفقرات التالية لتكون هي التي يجب على الشعب الإجابة عليها:

١- هل تفضلون دولة عربية واحدة تحت وصاية بريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج الفارسي؟.

٢- وفي هذه الحالة هل ترون أن ينصب على رأسها رئيس عربي ذو مكانة مناسبة ولائقة.

٣- وفي هذه الحالة من هو الذي تفضلونه رئيساً؟.

فالاستفتاء هذا بصيغته يعني الاعتراف بإقرار الوصاية البريطانية على العراق، وأن المشاركة في هذه المكيدة تعني إقراراً كتابياً بوصاية بريطانية على بلدنا. ولهذا فقد رفض الشعب العراقي هذه المكيدة واللعبة المفضوحة.

لقد قررت السلطات البريطانية أن يبدأ الاستفتاء هذا ابتداءً من ١/ ١٢/١٩١٨ وينتهي في ١٩١٩/١/٢٢.

نعود إلى مكيدة الاستفتاء على الوصاية البريطانية مستشهدين بما كتبه بعض المؤلفين الأجانب عن هذه اللعبة، فيذكر آيرلند بأن «مضبطة واحدة وقع عليها عشرون شخصاً من المسلمين اعتبرت ممثلة لمائة وستين ألف عربي مسلم في ولاية الموصل». ويستند هذا المؤلف إلى فشل عملية الاستفتاء في بغداد التي وصفها بأنها «مركز الهياج المعادي للانكليز، وأن سكان بغداد كان وعيهم السياسي وتكتلهم أشد مما كان في جهات البلاد الأخرى»[٥٠].

لجأت السلطات البريطانية إلى أسلوب المضابط بان يختار عدد من الأشخاص في مدينة من المدن التوقيع على عريضة يزعم إنهم يمثلون الآلاف من أبناء تلك المدينة»[٥١].

عشية الانفجار

المحتلون يصدرون بياناً تسكينياً

كانت الأحداث تمر سراعاً، فقد بلغ الغليان الشعبي درجة تنذر المحتلين بأحداث متوقعة لهذا أصدر الحاكم السياسي العام البيان التالي:

«إن حكومة صاحب الجلالة بعد أن عهد إليها الانتداب على العراق تتوقع أن يكون الانتداب على العراق دولة مستقلة تتضمن وجودها في عصبة الأمم وتكون خاضعة لبريطانيا العظمى. ويضع عليها مسؤولية المحافظة على السلم الداخلي والسلامة الخارجية. ويتطلب منها وضع قانون أساسي يسن بالتشاور مع أهالي العراق

ويأخذ بنظر الاعتبار حقوق ومصالح جميع الطوائف الموجودة في البلاد. وسيحتوي الانتداب على نصوص تسهل تقدم العراق كدولة ذات حكم ذاتي حتى يحين الوقت الذي يستطيع الوقوف فيه وحده. وعند ذلك ينتهي أمر الانتداب.

وقد قررت حكومة صاحب الجلالة أن تعهد بمباشرة هذه المهمة إلى السيد برسي كوكس. وسيخول برسي كوكس السلطة المطلوبة لتكوين هيئات مؤقتة أي مجلس دولة يرأسه رئيس عربي ومجلس انتخابي عام ينتخبه سكان العراق انتخاباً حراً ويمثلهم تمثيلاً صحيحاً. وسيكون واجبه إعداد القانون الأساسي الدائم بالتشاور مع المجلس الانتخابي العام[٥٢].

لقد جاء البيان مخيباً للآمال المشروعة للعراقيين فكانت ردودهم المعاكسة عالية جداً.

الحركة الوطنية ترد على هذا البيان

١- أجمعت الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال بتلاوينها الثلاثة الدينية والمدنية «مركز المدن» والريف الفلاحي برؤسائه ومشايخه على الاستمرار في النهج السلمي الفاعل بالاستمرار بالتظاهر المطالب بالجلاء وإنهاء الاحتلال بالوسائل السلمية الأخرى كالاجتماعات والتجمعات من دون أي تراجع أمام العدو والمحتل.

٢- مع هذا فإن هذه القوى لم تنجح في إيجاد قيادة موحدة لها توجيه وقيادة هذا النهج الذي اختطته الحركة لنفسها. فوجود قيادة موحدة للحركة الوطنية والقومية مسألة حيوية وأساسية ولازمة في كل عمل سياسي. وعندما تنفجر الثورة وتتجلى إرهاصاتها يصبح وجود

قيادة وطنية موحدة ضرورة وطنية بل مصيرية لأي ثورة ناجحة وذات أثر.

٣- والخطر الذي يجب تجنبه هو الوقوف ضد أي نزعة أو ميل تفرد كتلة بالاستئثار والانفراد بالقيادة دون أن تأخذ بنظر الاعتبار دور قوى أخرى مشاركة فهذه النظرة الخطيرة القاتلة ظلت تعانيها الحركة الوطنية وكانت أحد أسباب إخفاقها. ولهذا فقد فاجأتها الأحداث من دون أن تكون قد تهيأت لها.

وسنرى كيف أن انزلاق قادة الحركة الوطنية في بغداد باشتراكهم في تنفيذ مقترحات ويلسن الخادعة بتشكيل مجلس منتخب بحيث لم ينظروا بجدية وتبصر عن تطور الوضع في الفرات الأوسط وقيام ثورة مسلحة. وكيف أن ويلسن أخذ يشدد الخناق عليهم عند نشوب الثورة لمنعهم من المشاركة فيها مما اضطرهم في وقت متأخر إلى الالتحاق بالثوار وسط الفرات كمحمد الصدر وجعفر أبو التمن ويوسف السويدي وعلي البزركان وغيرهم، فكان دورهم حتى في تقديم النصائح غير فاعل. لقد أهملوا تماماً بحيث لم يكن لهم أي شأن في مجرى الثورة أو التأثير عليها، مما اضطر أحدهم محمد الصدر إلى الذهاب إلى ديالى لاشعال الثورة هناك إلى جانب الشيخ مهدي الخالصي والشيخ حبيب الخيرزان شيخ عشائر العزة وغيرهم[٥٣].

وللتدليل على دور الملتحقين بالثورة في العراق الثانوي نورد ما ذكره الدكتور علي الوردي في لمحاته في أن الملتحقين بالثورة ومنهم جعفر أبو التمن ومحمد الصدر ويوسف السويدي وغيرهم قد هبوا لتأييد ثوار الشمال ودير الزور الذين التمسوا مساعدة ثوار الوسط

بالمال ليلتحقوا معهم بالثورة ضد الإنكليز، وأن لديهم معدات وأسلحة تكون عوناً لهم في مساعدتهم وفي تنشيط الحركة وقوتها. وقد سعى جعفر أبو التمن والملتحقون من بغداد بالثورة بجمع التواقيع بالمال لمساعدتهم والترحيب بهم. ولكن محسن أبو طبيخ أحد قادة الثورة منعهم من جمع المال لثوار الشمال ودير الزور من العراقيين قائلاً بأني لا أثق بهؤلاء وأمثالهم، مما أضطر جعفر أبو التمن وآخرين من التوقف عن جمع المال، الأمر الذي حدا بمحمد الصدر إلى الذهاب إلى ديالى لإشعال الثورة هناك[٥٤].

الفصل السابع
الانفجار أو ثورة العشرين ١٩٢٠

أجمع الكثير من المؤرخين العراقيين أو من كتب عن أحداث ثورة العشرين على اعتبار الحادث الذي وقع في ٣٠ حزيران بين عشيرة الظوالم والقوات المحتلة بداية لتاريخ ثورة العشرين ١٩٢٠.

وخلاصة الحادث أن الحاكم البريطاني في الرميثة التابعة للواء الديوانية استدعى رئيس عشيرة الظوالم «شعلان أبو الجون» لتسديد ديون عليه تطالبه السلطات البريطانية المحتلة بدفعها. ولدى وصول «أبو الجون» سراي هذا الحاكم أودع سجن الموقف تمهيداً لتسفيره إلى مركز اللواء «المحافظة» مخفوراً. وعندما سمع بعض أفراد عشيرته بما حدث لشيخهم هبوا لنجدته وإطلاق سراحه، وتم ذلك فعلاً. ولا شك في أن الإجراء الذي اتخذه الحكم الانكليزي غير القانوني احدث رد فعل لدى العشيرة التي أطلقت سراحه عنوة. ما إن وصل الشيخ «ابو الجون» مقر عشيرته حتى أمر باتخاذ إجراءات وقائية تحسباً لهجوم انتقامي محتمل. فقامت العشيرة بتخريب سكة

القطار ووضع المتاريس حول العشيرة. وكان هجوم المحتلين متوقعاً وقاسياً وعنيفاً. فقد هدموا الكثير من المنازل وهجروا ساكنيها، فكانت معركة بين أبناء العشيرة تساندهم عشائر الرميثة التي هبت لنجدة إخوانهم، إنها بداية معركة الرميثة التي تعاظمت لتتحول إلى معركة العارضيات الشهيرة.

معارك الثورة ذات الأهمية

معركة الرميثة

قلنا إن عشائر الرميثة قد هبت على الفور لنجدة إخوانهم «الظوالم»، فكانت مقاومة الثوار عنيفة رغم أن العدو قد زج بقوات حديثة التجهيز كثيرة العدد. دامت معركة الرميثة قرابة أسبوعين خاضت عشائرها وحدها هذه المعارك إذ أبدى الفلاحون من أبنائها بطولات وضروباً من التضحية والصمود فاقت كل تصور. وكانت هذه المقاومة وهذا الصمود حافزاً لتوسيع المعارك ودخول عشائر قوية في هذه المعركة التي تطورت لتكون معركة العارضيات ذات الاسم الشهير في وقائع الثورة.

معركة العارضيات

كانت الرميثة القريبة من عشائر الفتلة التي تقطن المشخاب موضع الاهتمام من لدن العشيرة ورؤسائها الذين تدارسوا الوضع في مقر أقدمهم الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وخلصوا إلى أن أوضاع عشيرتهم أصبحت صعبة جداً نظرا لثقل الضرائب المفروضة عليهم المصحوبة بالإهانات والمعاملة الخشنة من المحتلين، فضلاً عن تعمد الضباط والمستشارين الحط من رؤساء العشيرة. ثم إنه خلال

هذه الفترة من الاحتلال هبطت المنتجات الزراعية وزراعة الشلب لتجاهل المحتلين تحسين وسائل الري. كما تأكد لرؤساء هذه العشيرة أن دورهم في الإذلال والقمع لا شك آتٍ. وأن عليهم أن «يتغدوا بالعدو قبل أن يتعشى بهم». ولعبت النخوة العشائرية في هذا الجو الحماسي دورها فكان قرار المساهمة في الثورة.

ففي ١٢ تموز سنة ١٩٢٠ زحفت عشائر الفتلة في المشخاب متجهة نحو أبو صخير، حيث جرت أعنف المعارك ضد العدو وأقساها، وهي التي عرفت بمعركة «العارضيات». ففيها استطاع الثوار الذين تلاحمت جموعهم من كل صوب أن يهزموا قوات العدو وأن يطوقوا أهم قلاعه الحصينة وهي قلعة «أبو صخير» إذ أطبقوا عليها من كل جانب وفشلت معها كل محاولات العدو من طائرات ومدفعية من فك هذا الحصار المحكم.

ولتبيان مدى الخسائر التي تكبدها العدو نشير إلى ما أورده قائد الجيش البريطاني الجنرال هولدن في كتابه «ثورة العراق ١٩٢٠» فيقول:

«إنه عندما بدأ القتال في العراق كان لدي سربان من القوة الجوية.. وعلى ذلك فكل ما لدي من القوات في اليوم الأول من ثورة تموز لا يعدو وحدة عسكرية سيارة مؤلفة من ٥٠٠ خمسمائة جندي بريطاني ومن ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ جندي هندي». وأوضح هذا موقفه المحرج فذكر «إن العشائر القريبة تجمعت ودارت معركة انهزمت فيها قواتنا التي جاءت لنجدة الحامية. وقد بلغ عدد المفقودين من جنودنا ٤٣ جندياً كما جرح آخرون وفي تقديري أن عدد القوات الثائرة في المعركة بلغ ٣٥٠٠٠ خمسة وثلاثين ألف

مقاتل ثائر»(٥٥).

لجأ العدو بعد الفشل الذي حاق بجيشه إلى الاستنجاد ببعض رؤساء العشائر التي لم تساهم بالمعركة للتوسط لدى الثوار بوقف القتال. فنجح بواسطة هؤلاء الشيوخ في إقناع الثوار بوقف القتال وعقد هدنة والشروع بالمفاوضات للنظر في مطالب الثوار. وقبل أن ندخل بموضوع المفاوضات وما أسفر عنها نتساءل: ما هو موقف المرجعية الدينية في كربلاء والنجف؟ وما هو موقف القوى الوطنية «المدينة» من الوضع والمعارك الطاحنة التي دارت؟

موقف المرجعية الدينية في كربلاء والنجف

ما أن علم المجتهد الديني الأعلى الشيرازي بالصراع المسلح في الرميثة حتى أرسل وفداً يمثله ليفاوض الحاكم الملكي العام لإيقاف القتال وتجنب سفك الدماء وكان ذلك في أوائل تموز ومعارك الرميثة قائمة. فرفض هذا الحاكم مقابلة وفد المرجع الديني الكبير.

وكان المرجع الديني في النجف الذي يلي الشيرازي في المنزلة الدينية واعني به الشيخ فتح الله الاصفهاني الملقب بـ«شيخ الشريعة» قد اصدر بياناً تسكينياً وجهه إلى الثوار المقاتلين دعاهم فيه إلى «السكون وترك معاداة الحكومة وسلوك الطريق السلمي والاقتصار على المطالبة بالحقوق الشرعية من غير ثورة ولا فتنة»(٥٦) وأردف شيخ الشريعة نداءه هذا برسالة وجهها إلى الحاكم الملكي العام. وكان الدكتور علي الوردي قد نشر نصها واقتبس منها: «وفي هذه المدة الطويلة قد عرفتم مسلكي. إني أطلب دائماً راحة العباد والروابط الودية بين الحكومة المعظمة والأمة العراقية. والذي أقوله

صداقة للحكومة واراه طريقاً وحيداً في تسكين التشويشات وحفظ الأمن العام وإعادة الأحوال إلى سابقها أن تساعدونا وتقبلوا شفاعتنا في إطلاق سراح المنفيين واستعمال المودة مع المتظاهرين الذين نسبت إليهم التشويشات لكي يسعنا التسكين ومكافأة الجميع بالانقياد والطاعة وموافاة الحكومة متى أرادت مواجهتهم»[٥٧].

نخلص من الموقفين اللذين أشرنا إليهما أن المرجعية الدينية في كربلاء والنجف متفقتان على أن أسلوب الكفاح السلمي ما زال قائماً وصحيحاً ذلك الظرف.

موقف الأحزاب السياسية «مجتمع المدينة» حزب حرس الاستقلال

لقد توسع هذا الحزب وانضمت إليه أعداد كبيرة من أبناء الشعب فنجد في أعضائه رجال دين محترمين وشيوخ عشائر من ذوي الكلمة المسموعة والنافذة في المجتمع الريفي. كما انضمت إلى هذا الحزب أعداد كبيرة من القوميين المتنورين كونوا الأكثرية الحاسمة في الحزب.

ونص منهاج الحزب الذي استندنا إليه بسعيه بالدرجة الأساس إلى توحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم ونحلهم وأن يبذل الحزب أقصى ما يمكن من المجهودات للقضاء على بواعث الافتراق في الدين والمذهب. فلا عجب أن يصبح هذا الحزب قوة يحسب لها المحتلون الحساب في أي حدث أو نزاع قد يقع.

ما إن علم الحزب بنشوب المعارك في الرميثة وما يجاورها حتى اتخذ قراراً بتوحيد المواقف بين كافة القوى الشعبية والوطنية العاملة.

ولهذا أوفدت قيادته كلاً من جعفر أبو التمن وباقر الشبيبي لمقابلة المرجعية الدينية في كربلاء والنجف، والتعرف على موقفها ودوافعه. فعادا بعد مقابلتهما المرجع الأعلى الشيرازي في كربلاء وفتح الله الأصفهاني في النجف وللقيادات الدينية والسياسية الأخرى ليعلما قيادة الحزب بأن الأوساط التي قابلاها وتحدثا معها يرون «بعد موازنة للقوى بأن مسألة الصدام المسلح يمكن أن يسوى سلمياً» وعليه فقد تبنى هذا الحزب موقف المرجعية الرئيسة وتوقفت قيادته عند هذا الحد.

لقد كان عليها إلا تلجأ إلى هذا الجمود في الموقف وهي ترى أن المعارك تتطور وتأخذ مساراً آخر نحو صدامات مسلحة تتوسع وتمتد كثورة شاملة لمعظم أنحاء القطر، فلا تكتفي بالتظاهرات والاحتجاجات التي درجت عليها فأصبحت مهمة تكوين قيادة معترف بها أمراً أساسياً، ليس في بغداد فحسب، بل تشمل المناطق التي سيشملها الصدام المسلح في الريف وفي المدينة، وألا تنظر إلى ما سيقرره الآخرون ما دامت هي واثقة من نفسها بأنها مؤهلة لاتخاذ هذه الخطوة وتحمل مسؤوليتها. ثم إن على هذه القيادة «قيادة الحرس» أن تحلل أسباب هذا الصدام وهذه المعارك وموقف الاحتلال البريطاني وسياسته التي تحدثنا عنها تفصيلاً والتي أدت إلى اشتعال الثورة. ويقتضينا الحال هنا أن نشير إلى رأي العلامة الشيخ رضا الشبيبي عن أسباب قيام الثورة في تحليله الموجز والرائع الذي تميز به الشبيبي «إن الثورة وليدة عاملين أولهما الضغط والاستغلال الاقتصادي واستنزاف جهود العاملين في ميدان الزراعة وبخاصة الاستيلاء على مواردها بأبخس الأثمان. ولما كانت طبقة الزراعيين

أكثر تضرراً لذا كانت في طليعة القائمين بتلك الثورة. وقد وجد هؤلاء في رجال الدين وخصوصاً علماء النجف وكربلاء - الشيرازي والخالصي- مسانديهم في الدفاع عن الشرف والكرامة. أما العامل الثاني فهو ذلك الضغط السياسي والحجر على الأفكار والحيلولة بين أبناء البلاد وبين التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم في تقرير مصيرهم. وقد تأثر بهذا العامل الثاني أبناء المدن»(٥٨).

وهنا نعود إلى معركة العارضيات والى ما انقطع من الحديث عن الهدنة وملابساتها فنقول إن السلطات المحتلة وقد عجزت عن فك حصار حصنها القوي في أبي صخير لجأت إلى المرجع الديني في النجف الشيخ فتح الله الأصفهاني ترجوه أن يتدخل في الأمر، فأوفد كلاً من الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري ليكونا بمنزلة محكمين لحسم النزاع بين الطرفين. وينقل الدكتور علي الوردي «بتحفظ» محضر جلسات التحكيم كما يستخلص من مقدمته فيقول «لدينا رواية تفصيلية عن مجريات المفاوضات التي جرت في الكوفة. رواها محمد علي كمال الدين في كتابه وهو يدعي انه نقلها عن الشيخ باقر الشبيبي الذي كان حاضراً وقد سجل الشيخ محضر المفاوضات بنفسه»(٥٩).

سأكتفي ببعض فقرات هذا المحضر علماً بأني أشارك الوردي تحفظه. ويعنيني هنا ما ورد على لسان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر وأقوال السيد علوان الياسري فإذا كان النقل أميناً فهذا يعني أن ثورة العشرين أعلنت بوضوح أهدافها في الاستقلال الكامل للوطن.

الجزائري يرد على السيد علوان الياسري بالقول «أيها السيد لماذا لا تصغون تماماً والحال أن مطلبكم موقوف الآن على كلام الميجر.

فاسمعوا ما يقوله فإن ما يقوله هو عبارة عن شرف بريطانيا فوق انه معروف بالتعقل والروية».

إن مطلب الثوار الذي ورد في المحضر الذي نقله الوردي يمثل نقلة نوعية إذا تحقق بما لا يقبل الشك مما ورد فيه. فهذا المطلب الجنيني في الدعوة إلى مؤتمر حر والمطالبة بالاستقلال الكامل كان شعار الحركة الوطنية في العشرينات من القرن الماضي الذي حال المحتلون الانكليز دون عقده شأنهم شأن الغزاة الأمريكان في القرن الحادي والعشرين الذين يرفضون انعقاد مؤتمر وطني عام لتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وجلاء الجيوش الأمريكية عن الوطن.

والثابت قطعاً صحة واقعة التحكيم وما انتهى اليه في غير صالح الثوار الذين انتصروا في هذه المعركة. فمن المؤسف أن نرى موافقة الثوار على ما آل إليه هذا التحكيم في فك الحصار عن معسكر أبو صخير وانسحاب الجنود المحاصرين مع كامل معداتهم من دون بديل أو مقابل. والناظر إلى هذه المعركة منذ بداياتها حتى نتائجها المؤسفة ثم ردود الفعل لدى الشعب الثائر يقوّم الوضع بالآتي:

١- إن عزيمة الثوار قد تضاعفت عما كانت عليه أثناء المعارك التي دارت فقد انضم العديد من عشائر الفرات إلى زملائهم، وتأكد للجميع أن المحتل ليس بذلك الجبروت الذي أوهم الناس به.

٢- إن ما حل بالمنتصرين قد أظهر كم هي الحاجة إلى قيادة موحدة لها استقلاليتها وتكون قادرة على تنسيق المواقف بين فصائلها، قيادة مجربة ذات نظرة استراتيجية، قيادة قادرة على تحمل مسؤوليتها من دون إن تقع في مطب الغير وهذا التحكيم المزري.

٣- إن طابع هذه المعركة أي هذه الثورة التي دحرت العدو كان ثورة فلاحية عشائرية قادها رؤساء هذه العشائر الزراعية في الريف، ونظراً لانسياقهم وراء الغير بشكل أعمى فقد وقع هؤلاء الرؤساء في هذا الفخ المدبر بستار بعيد عن الدين وليس من الدين بشيء.

معركة الرارنجية

خاض الثوار معركتين مهمتين بنجاح ومن المؤسف أن تضيع نتائج النصر فيهما، أي معركة العارضيات «التي تحدثنا عنها» ومعركة الرارنجية «التي نتحدث عنها»، وهي أهم المعارك في مجرى ثورة العشرين. لقد أدى نقض الهدنة بين الثوار والمحتلين ومهزلة التحكيم التي أشرنا إليها إلى أن تنضم قبائل أخرى إلى جانب الثوار وبروز عبد الواحد الحاج سكر كقائد عشائري للثورة معترف به من العشائر الثائرة التي ساهمت في معركتي العارضيات والرارنجية.

ومما شجع العشائر الفلاحية على التطوع هو انكشاف ضعف القوات المحتلة أمام الثوار في العارضيات، فزال ذلك الوهم الذي سعى المحتل لتخويف العراقيين بقوة بريطانيا العظمى وجيشها الذي لا يقهر. في البدء كان العدو على علم بقوة الثائرين وانضمام بعض القبائل لنجدتهم، فجند قوة ضخمة مجهزة بأحدث السلاح والعتاد سميت برتل «مانشستر» الذي بلغ تعداده ثمانمائة جندي منظم. تقدم هذا الرتل وعسكر في منطقة الرارنجية القريبة من الكفل التي كان الثوار قد حرروها تمهيداً لهجوم مباغت على العدو. والشيء اللافت للانتباه أن استخبارات الثوار كانت على علم بتحرك هذا الرتل. لهذا قررت مداهمة هذا الرتل الضخم وهو في استراحته. وقبل غروب شمس يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٠ داهم الثوار الرتل الانكليزي

بهجوم مباغت فدارت معركة نجح فيها الثوار في ايقاع الهزيمة بهذا الجيش القوي والمنظم. فلقد كان تكتيك الثوار ناجحاً وبارعاً إذ استطاع الشيخ «مرزوك العواد» رئيس عشيرة العوابد وأحد القادة البارزين بحركة التفافيه أربكت العدو وجعلته يعتقد أنه قد أحيط به من كل مكان مما زاد في ذعر قيادته التي حاولت الإفلات من هذا الطوق فجرت معركة استعمل فيها السلاح الأبيض أثناء الظلام الذي داهمهم اذ برع الثوار في إيقاع الخسائر بالعدو فلم ينجُ من هذه المعركة سوى عدد ضئيل من جند العدو بعد انسحاب غير منظم. وبهذا انتهت المعركة بنصر كبير للثوار تكبد فيه العدو خسائر في الأرواح والعتاد والذخيرة.

ولكن هذه القوة المنتصرة لم تعقب قوات العدو المنهزمة وتلاحقه حتى مدينة الحلة وما بعدها. لقد كانت كل الفرص مهيأة لتحرير الحلة ومواصلة الزحف نحو بغداد التي ينبغي لها دائماً أن تكون الهدف الأساس في استراتيجية كل انتفاضة أو ثورة. ولقد كانت الجماهير البغدادية على استعداد للتحرك بانتفاضة شعبية عارمة لإسناد الثوار. فالتحام المدينة بالريف سيكون تحولاً في مجرى الثورة في طبيعتها ووضوح أهدافها كونها حركة تحررية تنشد الاستقلال والسيادة الوطنية وطرد المحتل عن أرض الوطن.

كانت بغداد مركز قوات المحتل وقيادته السياسية والعسكرية، فكان يمكن أن يكون لتحرك بغداد وانتفاضتها أثر في مصير العدو. ولكن تلكؤ الثوار في ملاحقة العدو ضيّع كل الآمال في النصر المبين. وليس ما نأمله ونتوقعه من هذه المعركة لو استمرت مبعث خيال محلق أو سلطان رغبة الذات على التفكير الواقعي الملموس.

لقد كان العدو يتوقع ما سيحدث له من نتائج كارثية لو واصل الثوار زحفهم إثر معركة الرارنجية مباشرة. وأنقل هنا توقعات العدو لو استمر الزحف على الحلة ثم بغداد.

فقد كتبت «مس بيل» في رسالتها انطباعها عن معركة الرارنجية تقول:

«إن موقعة أخرى شبيهة بالموقعة التي نُكب فيها جنود مانشستر ستأتي بالقتال إلى ما يقرب من بغداد مباشرة. ولذلك فنحن نعيش يومنا فقط من دون إن نفكر بالمستقبل. أنا على علم بذلك. فالحالة خطيرة وقد تقترب من اليأس عند وقوع أي ميل بسيط في الميدان»[٦٠].

أما الجنرال «هولدن» القائد العام فإنه بعد أن أحصى الخسائر في جنوده في معركة الرارنجية التي بلغت مائتي قتيل عدا الأسرى والمفقودين يقول:

«إن حامية الحلة لم تكن قادرة على حماية المدينة من أي خطر قد تتعرض له، وإن عدم ملاحقة الثوار لرتل مانشستر كان انقاذاً مما اضطرني إلى طلب نجدات سريعة من وزارة الدفاع أو من حكومة الهند».

وهنا يصف الجنرال إلمر هولدن انطباعاته عن نصر الثوار في معركة الرارنجية فيقول:

«لقد مضى اثنا عشر يوماً على تاريخ حصول نبأ كارثة رتل مانشستر. وإني لا أتذكر في حياتي العسكرية «دوران في رأسي»، وأنا مورد هذه الكلمة عن قصد، حفلت به في تلك الأيام الاثني

عشر من رهق فكري تراءت وكأنها سنوات طوال».

وينتقل هولدن لوصف الغليان الشعبي في بغداد وكيف أن الجماهير البغدادية تنتظر قدوم الثوار إليها وأنها على استعداد لخوض المعركة إلى جانب الثوار ضد العدو المحتل فيقول:

«لقد اتخذت القيادة إجراءاً احتياطياً هو تسريح جميع العمال العرب في جميع أرجاء البلاد وذلك بعد الحرائق التي أشعلها الثوار ومؤيدوهم في مخازن الأسلحة البريطانية ومخازن النقل الآلي في بغداد. وقد أشعلت هذه الحرائق بعد معركة الرارنجية. كما أن القيادة اتخذت قراراً بانسحاب القوات المحتلة من الديوانية[٦١].

وتشعر هذه الوثائق المقتبسة عن «مس بيل» والجنرال «هولدن» بأن العدو كان يتوقع زحف الثوار إلى بغداد واندفاع الجماهير البغدادية التي كانت مهيأة لمعركة حاسمة ضد عدو محتل.

لقد ضيعت قيادة معركة الرارنجية الفرصة الثمينة والنادرة لتحقيق الانتصار الذي كان ينتظره أبناء الشعب البغدادي لخوض معركتهم ضد الاحتلال البريطاني.

تكلم هولدن عن الجماهير البغدادية. وهي شهادة من عدو. ولكن تاريخ الثورة ومجراها يتحدث عن وقائع ثابتة أخرى، إذ تحرك بعد سماع نصر الرارنجية الكثير من العشائر الفراتية وامتد تحركها ليشمل لواء المنتفك، الناصرية والشطرة وسوق الشيوخ والعشائر المحيطة بها. غير أن المؤسف أن أنباء الرارنجية قد خفتت. كما أن ثورات العشائر في هذا اللواء بقيت غير منسقة وغير موحدة فكانت العشيرة

تثور محلياً ثم تخمد بعد صلح بينها وبين الحاكم البريطاني الذي يقدم الوعود الكاذبة بتحقيق مطالب الثائرين.

لقد ظلت الذهنية العشائرية الزراعية الفلاحية إلى حد كبير هاجس معظم رؤساء هذه العشائر الثائرة التي تكتفي بمطالب محلية تقف عندها عندما يتراءى لها أن مصالحها المحدودة الذاتية قد تحققت ولو بالوعود الكاذبة المضللة.

نعود ونكرر بأنه لم يكن هناك قيادة للثوار ذات أهداف واضحة تستطيع معها تنسيق الثورة وتوحيد خططها. كما أن لوماً يقع على أبناء المدن الواعين الذين ساندوا الثوار، سواء كانوا في بغداد أو الكاظمية أو النجف. غير أنهم عجزوا عن تكوين قيادة سياسية للثورة تضفي عليها وضوح الرؤية وتجلي هذه الضبابية التي سمحت لتأويلات عن طبيعة الثورة وضيق أفق أهدافها.

المرجعية الدينية في النجف تتحرك بجبهة ثانية تفتحها

أدى ارتفاع الضغط الشعبي إثر الانتصارات التي حققها الثوار في الرارنجية والعارضيات إلى أن تخوض الحوزة الدينية في النجف ميدان المعركة عملياً، بعد تردد طويل. ففي منتصف تموز سنة ١٩٢٠ قرر المرجع الديني شيخ الشريعة فتح الله الأصفهاني النزول إلى ميدان المعركة. كان فاتحة هذا القرار انتداب السيد هادي المكوطر نيابة عن المرجعية ليكون بمنزلة القائد العام كما يستخلص من كتاب المرجعية الموجه إلى السيد هادي المكوطر والذي نقتبس منه أهم فقراته:

كتاب المرجعية الدينية في النجف إلى السيد هادي المكوطر

«بعد السلام عليكم وعلى جميع المشايخ المحترمين المجاهدين معك ورحمة الله وبركاته... إن من أهم وصاياي لك: أولاً أن تبذل غاية جهودك في تأليف المسلمين وجمع كلمتهم حتى تحصل المعاونة والمعاضدة وتحقق الثورة.. وثانياً أن تحتفظ بآلات الحرب التي لا توجد عند العشائر كمدافع الدان وجبخاناتها والقذائف والمكائن والقنابل اليدوية والفلك ذوات الماكنة والعربابين وما يتعلق بها ونحو ذلك من أسباب سرعة النقل وشدة التدبير فإن ذلك أنفع للمسلمين من كل غنيمة لأنه يجر مغانم كثيرة وتتبعه فتوح كبيرة وأنتم بذلك أعرف»...

«ثم إني آمل أن كل طائفة تقوم في الدفاع الفعلي أن تعرفني هي بنفسها عما قامت به من الأعمال المشكورة»...

«وأما أهل النجف فهم بين واقف في خطط الحرب وبين مهيأ للحاق بالمحاربين»...

«هذا وإني عازم على أن أرسل إليك العالمين العاملين السيد محمد الخلخالي والشيخ المرزا محمد رضا الأيراواني ليعيناك على تعميم الدعوة وتبليغ النصح... فإن شئت فاستبقهما عندك وإن شئت وجهتهما إلى أي مكان تريد»[٦٢].

واضح أن القائد العام السيد هادي المكوطر قد تحرك ومن معه نحو منطقة الخضر ـــ السماوة لمقاتلة المحتلين الانكليز[٦٣] وسرعان ما نجح في لم العشائر والتفافها حوله في السماوة وأطرافها فأحرزت قيادته انتصارات محلية كانت باكورة قيادته العسكرية، وقد تمكن هذا القائد الواسع الصدر والمنفتح على أبناء العراق كافة من دون

تمييز في الدين أو المذهب من دعوة الضباط البغداديين «البغادة» للتطوع إلى جبهات القتال فلبى دعوته العديد منهم من المتمرسين في فن القتال والخبراء في الأسلحة للالتحام بإخوانهم الثائرين، فاستطاع هؤلاء الضباط الملتحقون من تخريب خطوط سكة القطار، فقطعوا على العدو إمداداته وضيقوا عليه تحركه. كما نجح هؤلاء الفنيون والمتمرسون من تحديث الأسلحة الموجودة في حوزة إخوانهم الثوار أو إصلاح الأسلحة التي غنموها، مما دل على رجاحة عقل السيد المكوطر وسعة أفقه العراقي والوطني.

لقد نجح الثوار بقيادته في الاستيلاء على محطة القطار، وعلى قطارين مدرعين، كما نجحت قيادة المكوطر في تحطيم عدد من البواخر الانكليزية القادمة لنجدة جيوش العدو المحتل وعطب بعضها. ولم تتوقف المعارك إلا بعد أن وصلت إمدادات كبيرة للعدو أخلت بتوازن القوى وحولتها لصالح العدو المحتل.

جبهة ثالثة في لواء ديالى

الثورة في ديالى

امتد لهيب الثورة إلى لواء ديالى، وظهرت في اللواء قيادات جمعت الشيخ حبيب الخيرزان شيخ عشائر العزة والسيد محمد الصدر ثم الشيخ مهدي الخالصي رجل الدين المستنير وعقل الثورة. تحركت القوات الثائرة في المواعيد التالية:

١- تحركت من بعقوبة والخالص يوم ١٢ آب سنة ١٩٢٠ قوة عشائرية وشعبية.

٢- تحركت في ١٤ آب قوات العشائر التي اجتمع رؤسائها في

مضيف حبيب الخيرزان في دلي عباس حيث تعاهدوا على محاربة المحتل والتعاون في ما بينهم، علماً بأن الشيخ حبيب الخيرزان كان وثيق الصلة بالحركة الوطنية في بغداد ومن رجالها.

٣- وهناك قوات زامنت هذه التحركات كانت مرابطة حول مدينة بلد بإشراف السيد محمد الصدر صاحب الماضي المشرف في التحضير لثورة العشرين في بغداد والكاظمية والأعظمية.

كان التنسيق بين هذه القيادات فريداً في بابه نظراً لما يتمتع به الشيخ مهدي الخالصي من عقلية واسعة واحترام من أبناء اللواء، فكانت كلمته مسموعة ونافذة. لقد استمرت المعارك المحتدمة بين الثوار والمحتلين التي أحرز فيها الثائرون انتصارات مهمة. ويشير الجنرال هولدن قائد الجيوش المحتلة إلى أن معركة بلد هي أهم معركة في اللواء. فقد هاجم الثوار هذه المحطة واستولوا عليها بعد أن هزموا الحامية الانكليزية وأوقعوا فيها عدداً من القتلى والجرحى وغنموا الأسلحة التي تركها المنهزمون.

والملاحظ في هذه المعارك أن الانسجام كان ظاهراً بين قادة الثورة غير أن التنسيق بين الكتل الثائرة كان هزيلاً، ربما لأن العشائر الثائرة لم تتعود الانضباط الذي تقتضيه المعارك طويلة الأمد. كما كانت الرغبة الجامحة في الحصول على الغنائم لها دورها في انعدام الضبط وانتشار الفوضى.

الكرد ودورهم في الثورة

ومما له أهمية في معارك اللواء دخول العشائر الكردية القاطنة في لواء ديالى معركة الثورة لنجدة إخوانهم العرب ضد العدو المحتل.

فقد خرجت قوة كردية كبيرة بقيادة كريم خسرو رئيس عشيرة «الدلو» فاوقعت بالعدو خسائر في معركة «بادة محمود»

كما زحفت عشيرة السورجي الكردية لمقاتلة الانكليز في منطقة «عقرة» وعبرت الزاب وانضمت اليها عشيرة الخوشناو حيث دارت معركة في لاطاس مع الحامية البريطانية. وبعد أن تم دحرها توجه الكرد إلى راوندوز حيث دارت معارك هناك استطاع الكرد الثوار دحر حامية راوندوز.

ويذكر الجنرال هولدن أن جنوده اضطروا بعد هذه المعارك إلى الانسحاب إلى اربيل. ويشير قارئ مذكرات هولدن إلى مدى الرعب الذي انتاب هذا الجنرال من شجاعة الثوار عرباً وأكراداً ومن خشية لا حدود لها وخوف من التحام الثوار الكرد بإخوانهم العرب، واحتمال استئناف الثورة الكردية ١٩١٩ والتحامها مع ثوار العشرين العرب فتصبح ثورة عارمة تشمل القطر العراقي كافة. وفي هذه الفترة ازداد التوتر في مدينة أربيل التي صارت على وشك التحرك، ولكن الموقف العسكري انقلب لصالح المحتلين الانكليز الذين وصلتهم إمدادات عسكرية كبيرة غيرت موازين القوى، مما أدى إلى وقف المعارك في لواء ديالى وفي المناطق الكردية التي تحركت كرهاً للمحتل واستجابة وتضامناً مع إخوانهم العرب الثائرين في لواء ديالى.

وإذا جاز لنا أن نبدي نظرة إلى معارك الثورة عامة فنقول: في مجرى الثورة ظهرت ثلاث جبهات أساسية:

الأولى: جبهة عشائر الفرات الأوسط مركز الثورة وقاعدتها التي حققت انتصارات مهمة تميزت بها ثورة العشرين ابتداءً من معركة

الرميثة فالعارضيات ثم معركة الرارنجية الشهيرة، وكان خطها الاستراتيجي في الوصول إلى بغداد مركز القوات البريطانية وإدارة الاحتلال والالتحام مع المحتلين في معركة قد تحدث تحولاً لصالح الثوار ضد المحتلين، وهو في رأينا اتجاه سليم. فالعاصمة بغداد هي التي يتقرر فيها مآل كل عمل سياسي نجاحاً أو إخفاقاً. من المؤسف أن هذه الجبهة الأساس قد أهملت ولم تعر القيادات الأخرى أي التفات لأهميتها وخطرها على العدو المحتل.

الثانية: وأني بها جبهة الخضر- السماوة بقيادة السيد هادي المكوطر وبمبادرة من لدن المرجعية الدينية في النجف. وهذه الجبهة ومع النجاحات المحلية التي أحرزتها فإنها دلت على انقسام في الثورة وبالتالي إضعاف لها.

ولنا أن نتساءل: لماذا لم تلتفت قيادة المرجع الديني آية الله فتح الله الأصفهاني إلى ضرورة اسناد ثوار الرارنجية الذين هم امتداد لثوار العارضيات، وهم في أوج نجاحهم في الانتصار الذي حققوه فترسل قيادة المكوطر بقواته لنجدة المنتصرين وتحقيق انتصارات أخرى كاسحة ضد العدو بدلاً من أن تفتح جبهة جديدة زاملت هذا الانتصار؟

هل لأن ثوار العارضيات والرارنجية لم يعودوا يثقون بتوجيه المرجعية لما لمسوه باليد والعين موقف موفدي مرجعية الأصفهاني اللذين أصدرا قراراً تحكيمياً قاسياً ضدهم لم يكن صواباً على الإطلاق؟

أم أن المرجعية الدينية هذه لم تكن راضية عن ثورة الفرات

الأوسط منذ بدايتها وقيامها من دون استشارة منها؟

هذا السؤال ظل بدون جواب من مؤرخي ثورة العشرين والعراقيين منهم على الأخص وهو عموماً يندرج في افتقار الثورة إلى قيادة توحدها وتنسق معاركها.. الخ.

فلو توجهت الجموع بقيادة المكوطر نحو الرارنجية لإسنادها ثم إلى الحلة فبغداد لكان ذلك نجاح في وحدة الثورة لا يعوض، بل ولتوسعها ونجاحها، خصوصاً وأن للسيد المكوطر تاريخاً حافلاً فهو الثائر الذي رافق السيد محسن الحكيم بقيادة القائد المجاهد محمد سعيد الحبوبي ضد المحتلين[٦٤] الانكليز (وكان الانكليز يقدرون خطورته) فقد جاء في تقرير رفعه المسؤول الانكليزي في المنطقة الجنوبية إلى المعتمد السامي برسي كوكس حول المكوطر ورد فيه ما يأتي:

«مع الأيام الأولى من آب ظهر وجه جديد ومشؤوم في منطقة السماوة اسمه سيد هادي المكوطر الذي أصبح لاحقاً الرجل القيادي إلى جانب المتمردين. إن النشاطات المستمرة لهذا السيد المتعصب في تحريض العشائر.. كانت ستكون لها نهاية واحدة وإذا سمح له بالاستمرار فإنها قضية وقت قبل أن تنهض كل المنطقة المحصورة بين الخضر والسماوة في عصيان كلي»[٦٥].

أظن أنه لو لم يكن المكوطر منفتحاً على العراقيين كافة لما قوبل بهذا الكره والتهجم.

الجبهة الثالثة: هي جبهة لواء ديالى بقيادة محمد الصدر ومهدي الخالصي والشيخ حبيب الخيرزان شيخ عشائر عزة والمتحالفين

معها. وكانت هذه الجبهة من أشد الجبهات خطورة على المستعمر البريطاني لأنها استطاعت أن تتلاحم مع إخوانها الأكراد، وكاد هذا التلاحم أن يمتد إلى المنطقة الكردية فيشعل الثورة الكردية من جديد. غير أن توقف المعارك في الوسط والجنوب ووصول إمدادات عسكرية للعدو قلبت المعارك لصالحه.

ونرى أن الثورة بعد أن انقسمت على نفسها وافتقدت قيادة موحدة لها لم تكن لتقوى على الاستمرار أو تغيير أسلوبها القتالي الذي درجت عليه، رغم أنها قاومت ببطولة امتدت معاركها أكثر من خمسة أشهر أنجزت فيها بطولات سيظل التاريخ العراقي يذكرها على مر السنين.

لقد وضعت ثورة العشرين حداً للهيمنة الاستعمارية وأفشلت خطط المستعمرين في جعل العراق إقليماً تابعاً لحكومة الهند. فقد جاء في تقرير سري لبرسي كوكس الحاكم السياسي العام في العراق ما يأتي:

«إن تصورات الضباط العرب من بينهم نوري السعيد عن أن احتلال البصرة هو مقدمة لتحرير العرب جموح إلى خيال سقيم. فنحن نزلنا هنا لتأمين الهند. وبضم العراق إلى ممتلكات التاج البريطاني»[٦٦].

كان من حصيلة ثورة العشرين انهيار حلم المستعمرين وخيالهم السقيم بضم العراق إلى الهند، وهذه واحدة من حصيلة الثورة التي تُحسب لها.

وكما سبق وان ذكرنا من قبل أن الثورة كشفت وهن قوة الجيش البريطاني أمام ثوار الرميثة والعارضيات والرارنجية والخضر والسماوة

وثوار ديالى وثوار غرب الفرات وعشائرها، وأظهرت للعرب جميعاً وللدول الأخرى المجاورة وهن الجيش الانكليزي وقوة روح الثقة بالنفس لدى هذه الشعوب.

وأظهرت الثورة مدى إصرار العراقيين على تحقيق جميع مطالبهم في التحرر والاستقلال. مما أرغم المستعمرين على إعادة النظر في خططهم المبيتة ضد الشعب العراقي الذي يُحسب له الحساب.

لقد كانت محصلة ثورة العشرين إنهاء عهد قديم اتسم بحكم العثمانيين ودور الانكليز في حكمهم المباشر للعراق بلا حكومة ولا دولة، فأحلت حصيلة هذه الثورة محله حكماً تميز ببداياته قيام صرح الدولة العراقية الحديثة مما يقوي الرأي الراجح من أن ثورة العشرين أوسع وأعم من «أحداث» Events وأنه لتجنٍ عليها عندما يصفها الكتاب الانكليز بأنها Insurrection أي خروج جماعة مسلحة عن القانون.

إن ثورة العشرين جمعت كل مزايا الثورات الأخرى الشبيهة والمماثلة التي خاضتها الشعوب لتحرير نفسها من ظلم الغزاة.

وبهذه المناسبة نشير إلى الإحصاءات الأخيرة لخسائر الانكليز في ثورة العشرين وعن عدد قتلاهم وجرحاهم في معارك الثورة التي بلغت رسمياً ٩٠٦ قتلى. وبلغ عدد المفقودين ٢٤٧٠ مفقوداً[٦٧].

لقد ظل الافتقار إلى قيادة موحدة أهم ثغرة عانتها الثورة غير الموحدة وغير المنسقة فأعطت حجة قوية لمن وصف معاركها بالأحداث Events.

الباب الثاني

الفصل الثامن
العراق في العشرينات - فترة الاحتلال
تشكيل حكومة مؤقتة

أدرك المحتلون في أعقاب ثورة ١٩٢٠ أن حكمهم المباشر القمعي وأساليبهم القسرية التي لم تقتصر على الاستهانة بحرية الفرد العراقي وكرامته الوطنية بل تعززت بسن تشريعات دموية من شأنها التحكم بالأراضي الزراعية وتملكها وطريقة استثمارها وفي فرض الضرائب الباهظة على الأفراد والمستثمرين وحتى نزع الأراضي من بعضهم وحرمانهم من حق التصرف ومنح الأراضي لعملائهم وللأفراد والشيوخ المقربين منهم، وكان لهذا ولغيره من الأسباب التي أدت إلى ثورة العشرين.

ولقد أعقب إخفاق الثورة تشكيل حكومة مؤقتة. ففي ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ شكل المعتمد البريطاني حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب وقد ضمت هه الحكومة بعض شيوخ ورؤساء القبائل مع بعض العوائل المتنفذة في المدن التي درجت على العمل مع أي

سلطة حفاظاً على نفوذها ومركزها الاجتماعي ومصالحها النفعية الأخرى مع بعض التجار المعروفين. واختار المعتمد البريطاني هذه الشخصيات بعناية فائقة فكانوا طوع إرادته.

وحدد المعتمد البريطاني مهام هذه الوزارة. ومما جاء في بيانه:

«إن أعمال الحكومة المؤقتة تجري بنظارته وإرشاده وتكون مسؤولة عن أعمالها تجاهه. وإن على الوزارة استماع آراء مستشاريهم البريطانيين. وإن أي خلاف بين الوزير والمستشار يكون المعتمد البريطاني مرجعه... وإن قرارات الوزراء ينبغي المصادقة عليها من المعتمد البريطاني بصفته رئيس الحكومة الحالي ومندوباً سامياً»[٦٨].

فالوزراء المعينون عبارة عن موظفين تنفيذيين للمندوب السامي. ويوحي تعيين جعفر العسكري- من مجموعة فيصل- وزيراً مهماً في هذه التشكيلة الوزارية إلى أن نية الحكومة البريطانية متجهة إلى منح فيصل دوراً مهماً في المستقبل السياسي للعراق تعويضاً له عن فقدان عرشه في سوريا ولمواقفه التابعة لمشيئة بريطانيا.

مؤتمر القاهرة مارس ١٩٢١ و شكل الدولة التي يريدها المحتل

في الحقيقة لا رابط بين هذه التسمية وواقع الخطط البريطانية التي رسمت الانتداب ووسائل تنفيذه وقواعده المثبتة في تعليمات الحكومة البريطانية التي صاغتها قرارات «مؤتمر القاهرة» لتكوين الدولة العراقية.

جمع تشرتشل وزير المستعمرات في هذا «المؤتمر» أركان المعتمدية البريطانيين وقائد الجيش البريطاني وكذلك الوزير جعفر

العسكري «وزير الدفاع» والسياسي المالي ساسون حسقيل وزير المالية وابلغهم بان الانتداب الذي اضطلعت به الحكومة البريطانية يتضمن تنفيذ ما يعنيه الحكم الانتدابي واسس وقواعد وواجبات تنفيذه. واجملها بقرارت الحكومة البريطانية الآتية، ويشكل مجموعها شكل الدولة التي رسمها الاستعمار البريطاني المفروض على الشعب العراقي:

اولاً: تنصيب فيصل ملكاً على العراق واتخاذ الاساليب العاجلة والسريعة لتحقيق ذلك.

ثانياً: إبرام معاهدة تربط العراق ببريطانيا بقيود محكمة تنظم وترسم في لندن وتضفي هذه المعاهدة نوعاً من الشرعية على الهيمنة البريطانية الاستعمارية في العراق.

ثالثاً: إبرام دستور يتم إعداده وصياغته في لندن على أن يصادق عليه مجلس تأسيسي فيما بعد.

رابعاً: ينبغي أن لا تتم مصادقة المجلس التأسيسي على الدستور الا بعد ابرام المعاهدة وغيرها من الاتفاقات السابقة والمستقبلية كاتفاقية النفط كي تكون هذه المعاهدة والاتفاقات الاخرى وجميع البيانات والأنظمة والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية والحاكم الملكي العام والمندوب السامي منذ سنة ١٩١٤ مشمولة بالدستور من دون أن تعرض على المجلس التأسيسي.

خامساً: رسم سياسة التعليم في العراق على أن تكون اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية الثانية في البلاد.

سادساً: وان تكون القوات البريطانية في العراق وتشكيلاتها منوطة

بالقيادة البريطانية العامة.

سابعاً: المنطقة الكردية وطبيعة العلاقة بالدولة العراقية تحكمها نصوص خاصة.

ثامناً: وهناك بنود اخرى امليت على الحاضرين الرسميين[٦٩].

وقد أوضح تشرتشل وزير المستعمرات شكل العلاقة بين بريطانيا والعراق في رسالة وجهها إلى المعتمد البريطاني نقتبس بعض فقراتها:

«.. إن من الضروري أن يُدرج في القانون الأساسي ما يُفهم منه بأن الكلمة العليا في الأمور الداخلية ستكون لكم (يقصد المعتمد البريطاني) اما القضايا الخارجية فإن حكومة جلالة الملك هي المسؤولة وحدها».

فتشرتشل بهذه الرسالة قد أوضح بما ليس فيه لبس شكل الدولة بأن المعتمد البريطاني هو الحاكم الأساس والحقيقي للعراق داخلياً، وإن الحكومة البريطانية مسؤولة عن العراق خارجياً في كل ما يمس شؤونه إضافة إلى شؤونه الداخلية بواسطة المعتمدية البريطانية.

وتكلم تشرتشل في رسالته هذه عن المعاهدة المنوي عقدها فقال: «إن هذه المعاهدة ستحل محل المواد الخاصة مع العراق وستندرج تلك المواد في القانون الأساسي. لقد قبل فيصل الانتداب فعليه أن يطبق مواده حتى يحل محله نوع آخر من العلاقات».

موقف الشعب العراقي وحركته الوطنية من مؤتمر القاهرة في رسم شكل الدولة المحتلة

تضمن مؤتمر القاهرة قرارات عدة مهمة شكلت بمجموعها شكل

الدولة العراقية التي رسمها المحتل. وقد خاض الشعب العراقي نضالاً مستمراً لقيام دولة حديثة مستمدة أصولها وقواعدها من صميم أهداف الشعب وحركته الوطنية وفي ما يأتي ما تميزت به الحركة في تلك الظروف:

أولاً: موقف الشعب العراقي وحركته الوطنية من تعيين فيصل ملكاً على العراق.

قدم فيصل إلى العراق تنفيذاً لقرار مؤتمر القاهرة لترشيحه ملكاً فكان الاتجاه العام في العراق منقسماً على نفسه من هذا الترشيح. وكانت هناك أصوات مهمة تنادي بقيام نظام جمهوري إذ ترى أفضليته على النظام الملكي. وبهذا تشير المس بيل في رسائلها إلى والدها بأن قبائل الفرات الأدنى في العراق يوردون عرائض كثيرة مسهبة مقدمة إلى الجهات المحتلة يطلبون فيها أن يكون الحكم في العراق جمهورياً وإنهم يعارضون الحكم الملكي[٧٠]. وبهذا يشير فيليب آيرلند إلى أن عشائر المنتفك كانت تتهيأ لنشر بيان يدعو إلى الجمهورية»[٧١].

وظهر في أوساط الدوائر المحتلة مسؤولون فيها يدعون إلى قيام نظام جمهوري في العراق وأبرز الداعين إلى الجمهورية «جون فيلبي» الذي كان يشغل حينذاك وظيفة مستشار لوزارة الداخلية.

وهناك تيار وطني متنور أخذ على عاتقه بث الوعي الوطني والقومي يطالب بالحرية والاستقلال ويرفض الوصاية الأجنبية أو فرض الرأي على بلاده، ولعل أبرز هؤلاء المثقفين الواعين: فهمي المدرس والشيخ محمد مهدي البصير وباقر الشبيبي وسامي خونده وأحمد

جمال الدين وسعد صالح وقاسم العلوي وروفائيل بطي ومصطفى علي وعلي محمود الشيخ علي وخيري حماد الفلسطيني وغيرهم وغيرهم. وقد اتخذ هؤلاء المتنورون من جريدة الاستقلال صحيفة لنشر أفكارهم، وتضافروا على أن تكون جريدة الاستقلال لصاحبها عبد الغفور البدري منبراً لنقل مبادئهم وأفكارهم. وكانوا حقاً الطليعة الفكرية لمثقفي الطبقة الوسطى ويساندهم جمع غفير من أبناء الشعب الكارهين للاحتلال.

كان منهاج الجريدة صريحاً في الدعوة إلى الاستقلال وإطلاق الحريات العامة بضمنها حرية الصحافة والاجتماع وإلغاء الإدارة العرفية والمطالبة بإصدار العفو العام وتحقيق السيادة الوطنية وجلاء جيوش المحتل عن أرض الوطن.

ويعطي الصحافي العراقي البارز والأديب روفائيل بطي وصفاً لنشاط هذا الشباب الوطني المثقف الواعي فيقول «كان المرء يحس وهو في إدارة الجريدة أنها مؤسسة شبه وطنية ونادٍ سياسي مكتظ بالمكافحين وحركة نشيطة تشترك فيها جماعات من الأهلين من طبقات الشعب. هذا يتبرع بالمال وذاك يكتب وآخرون يتبرعون بتسيير أمور الجريدة وذاك يبدي الأفكار ويوجه، وتلف الجميع حماسة وطنية جارفة». هذا الوصف الرائع يظهر مدى عمق الوعي السياسي وسعته ومدى استعداد أبناء الشعب للتضحية والنضال ضد المحتل.

وهناك جرائد أخرى ذات طابع وطني أهمها جريدة «دجلة» لصاحبها المحامي داوود السعدي التي كانت ترفض أي رأي أو طلب يمس كرامة البلد. وكذلك جريدة «المنبر» في أيامها الأولى

وغيرها من الجرائد الوطنية.

ولكن هل يسكت المحتلون على نشاط الجرائد الوطنية في قضية ملحة تمس مصالحهم؟

لقد انتهز المحتلون صدور مقال عنيف لجريدة الاستقلال ضد سياسة الاحتلال نشر في٢٢ كانون الأول سنة ١٩٢٠ فأصدرت إدارتهم قراراً بتعطيل الجريدة سنة كاملة وإحالة صاحبها عبد الغفور البدري إلى المحاكمة فصدر حكم عليه بالسجن لسنة واحدة مع الأشغال الشاقة. كما حكمت على الشيخ مهدي البصير بالحبس تسعة أشهر وعلى قاسم العلوي بستة أشهر. وهؤلاء جميعاً من محرري جريدة الاستقلال.

ج. يبدو أن الانكليز قد اختاروا بعناية ترشيح فيصل ملكاً على العراق. وفي ما يأتي ما لفيصل وما عليه:

١- فقد وجد الانكليز في فيصل أنه كان مرناً مطواعاً لا يعارض البريطانيين في المسائل الاستراتيجية الكبرى دون إغفال لمصالح عائلته أو القطر الذي سيحكمه.

٢- ووجدوه يعرف جيداً حدود تحركه في علاقاته مع بريطانيا وأين يقف عندها وهذا ما تحقق لهم من قيادته الجيش العربي وصدوعه بتنفيذ خطط القيادة الانكليزية العليا في المعارك ضد الترك والألمان.

٣- وسكت فيصل على مضض عندما كان ملكاً على سوريا وهو يعرف جيداً أن سوريا «بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو التي كان قد وقف عليها» هي من حصة فرنسا. وكان يعتقد أن الانكليز

وافقوا على تنصيبه ملكاً على سوريا ليكون قوة ضاغطة على فرنسا يستخدمها الانكليز لتحقيق طموحاتهم في شمال العراق، وكان يعلم أن وعود بريطانيا، وهو حاكم سوريا، كاذبة تماماً.

ومن جهة أخرى فإننا نرى أن فيصل ليس شخصاً عادياً.

١- فقد كان يتمتع باحترام وتقدير لدوره المؤيد لحركة النهضة العربية ابتداءً لدرجة أنه استطاع أن يستميل إلى والده في ثورته إسناد فصيلين من فصائل حركة النهضة العربية وقد أشرنا إلى ذلك قبلاً.

٢- ونلاحظ أن معظم زعماء القبائل العراقية التي ثارت على المحتل في ثورة العشرين كانوا قد قصدوا الملك حسين بعد إخفاق الثورة يطلبون ترشيح أحد أولاده ليكون ملكاً على العراق، وأن معظم زعماء الثورة هؤلاء قد رافق فيصل عند قدومه العراق كدعاة وإسناد لفيصل لانتخابه ملكاً على العراق. ولا ينكر دور ووزن رؤساء هذه القبائل وتأييدهم المهم لفيصل.

فالشريف حسين وعائلته لهما مكانة محترمة في أوساط النجف الدينية. وبهذا يشير الكاتب عبد الجبار حسن الجبوري إلى أن هناك حزباً سرياً تشكل في النجف في تموز سنة ١٩١٨ يدعو إلى استقلال العراق وتأسيس حكومة ملكية برئاسة احد ابناء الشريف حسين[٧٢].

٣- ولا يصح جحود مركز فيصل وعائلته التي تحتل مركز الشرافة في مكة وما يحتلون من مركز ديني له أهميته. فقد كانت ثورة الحسين، وفيصل من اقطابها، موضع اهتمام وأمل قادة ثورة العشرين في صراعهم ضد الاحتلال البريطاني، وكان هذا النفوذ

المعنوي لهذه العائلة يمتد إلى كثير من الأقطار العربية حينذاك.

نخلص مما تقدم إلى أن ذوي الرأي الراجح والنافذ في الحركة الوطنية القومية عامة قد خلص إلى أن المهمة المطروحة أمام الشعب العراقي هي قيام حكومة وطنية تلتزم بمبادئ الحكم الديمقراطي واستقلال العراق التام بعيداً عن أي تدخل أجنبي، وأن وحدة الحركة الوطنية ووحدة أبناء الشعب هما الضمانة لتحقيق هذه المبادئ والأهداف، وأن التزام فيصل بهذه المبادئ والأهداف الوطنية سيكون شرطاً أساسيا لقبول تعيينه ملكاً على العراق. وقد حقق الشعب وحركته الوطنية ذلك في اجتماع عام دعا إليه متصرف بغداد رشيد الخوجة حضره الملأ في بغداد والكاظمية والأعظمية وممثلو الطوائف في بغداد. وبعد اجتماعين متواصلين استقر الرأي على القرار التالي:

«اجتمعنا وصوتنا بإجماع الرأي على تتويج سمو الأمير فيصل ملكاً على العراق بحدوده الطبيعية على أن يكون ملكاً يرأس حكومة دستورية نيابية ديمقراطية حرة مستقلة مجردة من كل قيد ومنقطعة عن سلطة الغير. وإن أول عمل يقوم به تشكيل وجمع المؤتمر العام الذي يسن القوانين والدستور في مدة ثلاثة أشهر من استلامه زمام الأمور»(٧٣).

ولا يفوتنا أن نذكر انه كان في طليعة من ساند هذه الوثيقة وتبناها رجل الدين الحضاري المفكر الشيخ مهدي الخالصي.

لقد كان قرار الملأ البغدادي ــ الكاظمي ــ الأعظمي ــ والطوائف الدينية الأخرى موضع غضب المعتمدية البريطانية التي أقالت المتصرف واعتبرته وراء هذه الوثيقة الخطيرة التي تقرر

استقلال العراق وسيادته الوطنية وتدعو إلى إنهاء الاحتلال.

معاهدة الاحتلال ١٩٢٢ ونضال الشعب العراقي ضدها

ما إن تم تنصيب فيصل ملكاً حتى شرعت الحكومة البريطانية بتنفيذ بقية قرارات مؤتمر القاهرة. تقدم برسي كوكس المعتمد البريطاني إلى مجلس الوزراء بصيغة معاهدة عرفت بمعاهدة ١٩٢٢ وطلب من مجلس الوزراء التصديق عليها وإبرامها.

وجد الملك فيصل في هذه المعاهدة بنوداً يصعب قبولها، لهذا فقد شرع في إجراء مفاوضات سرية حولها مع حكومة عبد الرحمن النقيب. غير أن مجلس الوزراء وتحت ضغط المعتمدية البريطانية صادق عليها في ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٢ واشترط أن يكون هذا التصديق مرهوناً بموافقة المجلس التأسيسي من دون أن يلتفت المجلس إلى اعتراضات سلطات الانتداب بأن لا داعي لعرض اللائحة على المجلس التأسيسي. ومن يقرأ بنود هذه المعاهدة يرى فيها احتلالاً كاملاً للعراق ومصادرة لحقوقه:

أ) فقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة بأن «يكون الدستور العراقي المنوي تشريعه منسجماً مع هذه المعاهدة ومتفقاً مع نصوصها» أي أن الدستور العراقي هذا لا يخرج عن هذه المعاهدة التي هي المصدر الأساس للدستور ومنها يستمد الدستور أحكامه.

ب) ونصت المادة العاشرة من المعاهدة على «إن العراق مُلزم بتنفيذ أي اتفاق أو تعهد قطعته بريطانيا وله مساس بالعراق الذي يجب عليه أن يشرع المواد القانونية لتنفيذ ما تعهدت به الحكومة البريطانية».

ج) وتضمنت المعاهدة مواداً منها: «إن المعتمد البريطاني هو المسؤول عن شؤون النشر والإعلام والدعاية ولا يحق للحكومة العراقية المداخلة فيها أو منعها».

وكأن هذه المادة تخاطب فيصل ووزرائه بأنكم لا تعدون أن تكونوا موظفين وحسب، تابعين للمعتمدية وحكومة جلالته البريطانية.

د) ونصت مادة أخرى من المعاهدة على «يلزم ملك العراق بأخذ مشورة المعتمد البريطاني في جميع الشؤون السياسية والمالية والنقدية».

وقد الحقت بالمعاهدة اتفاقيات أهمها:

١) اتفاقية مالية وبمقتضاها «تعترف الحكومتان بوجوب سد جميع نفقات إدارة العراق المدنية من إيرادات العراق حسب، وعلى قبول العراق المسؤولية التامة. هذا وقد تضمنت الاتفاقية المالية نصوصاً عديدة تلزم العراق بتنفيذها.

الاتفاقية العسكرية:

الحكومة البريطانية مسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن العراق ضد الاعتداء الخارجي لأربع سنوات فقط من تصديق المعاهدة.

وجاء في المادة الثامنة من الاتفاقية «الحكومة البريطانية في حل من تقديم المساعدة للحكومة العراقية وعلى صد أي تجاوز خارجي أو إخماد أي اضطراب أهلي أو قوة مسلحة إذا كان سببه قيام الحكومة العراقية خلافاً لمشورة المندوب السامي» ومفهوم هذا النص هو التقييد التام لسلوك الحكومة العراقية في القضايا والمشكلات التي

قد تواجه الحكومة.

وتلزم الاتفاقية العسكرية أن يكون الجيش العراقي تحت إدارة وإشراف العسكريين الانكليز.

الاتفاقية العدلية:

١) وجوب عرض كل لائحة قانونية تتعلق باختصاص المحاكم وتشكيلاتها أو المرافعات فيها أو تعيين الحكام وعزلهم على المندوب السامي قبل عرضها على السلطة التشريعية ليبين آراءه ومشورته فيها.

٢) إن أمر تعيين جميع رؤساء وأعضاء المحاكم الاستئنافية والتمييز البريطانيين وكذلك أمر إنهاء وظيفة أي حاكم بريطاني ينبغي أن يقترن بموافقة المعتمد السامي البريطاني»[٧٤].

ومن الطبيعي جداً أن يهب الشعب العراقي ضد هذه المعاهدة الظالمة التي تضفي الشرعية على الانتداب وعلى الحكم الاستعماري المباشر لبلدنا. فما إن تسرب خبر هذه المعاهدة وتصريح تشرتشل وزير المستعمرات الذي جاء فيه «إن فيصل وحكومته قبلا انتداب بريطانيا على العراق» حتى تعاظمت التظاهرات تطالب باستقلال العراق وسيادته الوطنية وإنهاء الاحتلال وجلاء الجيوش البريطانية.

إجتماع الكاظمية وتبني الأسلوب السلمي في الكفاح السياسي

يشير فيليب آيرلند السفير الأمريكي في العراق (وزير مفوض) إلى أنه إثر تصريح تشرتشل في ٢٣ مايس سنة ١٩٢١ من أن الحكومة العراقية والملك فيصل لم يرفضا قبول الانتداب، وعلى أثر ذلك فإن الشيخ مهدي الخالصي دعا إلى عقد اجتماع في الكاظمية ترأسه

الخالصي نفسه، وفي هذا الاجتماع تبنى المجتمعون منهجاً للعمل السياسي حيث تقرر فيه استخدام الوسائل السلمية في الكفاح السياسي وهي تنظيم العرائض والتظاهرات احتجاجاً على عقد معاهدة لا تصون استقلال البلاد سياسياً وأن يمتد الفضح السياسي لسياسة الحكومة البريطانية.

كان المتظاهرون يحملون شعارات منها:

رفض الانتداب وإزالة أي سلطة أجنبية على الحكومة العراقية.

وكانت البرقيات التي أرسلها المتظاهرون المحتجون إلى الملك فيصل طالبوا فيها بـ:

١. إلغاء الانتداب رسمياً واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائها.

٢. إسقاط أي وزارة تصادق على معاهدة تنقص من استقلال البلاد.

٣. إطلاق حرية الصحافة.

وقد توحدت مطالب الشعب الرئيسية في تأييد الميثاق الوطني وعقده الذي أجمعت عليه كافة القوى الوطنية والشعبية في مؤتمراتها التي رفض المحتلون عقده.

وتركزت مطالب الجماهير الشعبية أيضاً على:

١. تأليف حكومة حرة ديمقراطية مستقلة مسؤولة أمام الأمة العراقية المستقلة.

٢. تأييد سياسة فيصل على أساس استقلال العراق السياسي بحدوده الطبيعية.

كما قدم المحتجون المطالب التالية إلى المعتمدية البريطانية:

١. رفض الانتداب رفضاً باتاً وإعلان حكومة بريطانيا العظمى إلغاءه رسمياً.

٢. أن يكون العراق في مراجعاته لوزارة الخارجية البريطانية وليس لوزير المستعمرات.

٣. رفض تدخل أي سلطة أجنبية.

وكان رد فعل حكومة عبد الرحمن النقيب استقالة جعفر أبو التمن وزير التجارة محتجاً على إبرام المعاهدة من المجلس الوزاري بهذه السرعة وتبعته على الفور استقالة الوزراء توفيق الخالدي وناجي السويدي ومحمد علي هبة الدين الحسيني الشهرستاني. وكان من جراء هذا التصدع استقالة الوزارة الكيلانية[٧٥].

وجدت السلطات المحتلة أن الشعب العراقي مصمم على رفض أي معاهدة تثلم من استقلاله وسيادته الوطنية. كما وجدت هذه الدوائر أن الملك فيصل يقف وراء تأييد الشعب، وأنه يشجع التظاهرات التي تطالب باستقلال العراق ورفض معاهدة (١٩٢٢) باسلوبه المتميز في مساندته للتحرك الوطني جهراً احياناً وبالخفاء في أكثر الأحيان. فلجأت المعتمدية إلى السعي لإقالة الملك فيصل. وتذكر الباحثة فيبي مار في كتابها «تاريخ العراق الحديث» أن الملك فيصل كان يساعد التحرك الشعبي المتميز بالمظاهرات والإضرابات ضد المعاهدة المعروفة بمعاهدة سنة ١٩٢٢، وأن هذا قد أثار غضب المعتمدية البريطانية، وأن كوكس المعتمد البريطاني بعث برسائل إلى تشرتشل وزير المستعمرات يذكر فيها أنه فقد ثقته

بفيصل الذي وصفه بـ«الشيطان المرائي»، ولدرجة طلب هذا من تشرتشل نفيه من العراق وفقدان عرشه»[٧٦].

مؤتمر المشخاب

تعاظم الهيجان الشعبي وعم مناطق العراق كافة، وكان من مظاهره انعقاد مؤتمر ضخم في المشخاب سنة ١٩٢٢ ضم معظم رؤساء العشائر الثائرة كما حضره عدد من أبناء المدن وبعض ممثلي الأحزاب السياسية. وتشير الرسائل التي كتبها المعتمد البريطاني إلى أن ولاية بغداد وعشائر الفرات تعيش هيجاناً شعبياً، وأن المجتمعين في مؤتمر المشخاب أبرقوا إلى الملك فيصل يحذرونه من توقيع أي معاهدة تمس استقلال الوطن، وأن هدفهم في المرحلة الراهنة تحقيق حرية الصحافة وتحقيق الاستقلال التام.

كما أرسل رؤساء المؤتمر وبأسمائهم الصريحة برقية إلى المعتمد البريطاني يعلمونه برفضهم الانتداب وكف الحكومة البريطانية عن التدخل في شؤون العراق واحتلال بلادنا، وأن الموقعين مصممون على تحقيق استقلال العراق التام الناجز. فكان جواب المعتمد البريطاني ارسال عديد من الطائرات التي قصفت قبيلة الفتلة في المهناوية وقبيلة الأكرع في عفك وقبيلة خفاجة في الشطرة وقبيلة العزة في المنصورية ــ ديالى، خشية أن تتجدد ثورة العشرين بأعنف من سابقتها[٧٧].

المرجعية الدينية في النجف وكربلاء تتحرك (مؤتمر كربلاء)

وإمعاناً في شراسة المحتلين والحاكم البريطاني كوكس بالذات لإظهار فيصل وبمظهر العاجزة عن صيانة أمن البلاد وإظهار حكومته

بمظهر الضعف، إذ سمحت لبعض العشائر النجدية بالغزو على العشائر العراقية المجاورة ونهب ممتلكاتها. واستهدف الانكليز من هذا الغزو المدبر إضافة إلى ما تقدم خلق الفتن الطائفية وبذر الشقاق بين أبناء الوطن الواحد. وقد فتك الغزاة بهذه العشائر الآمنة واستولوا على أغنامها وإبلها وهي كل ما تملكه.

وقد أثار هذا الاعتداء المرجعية الدينية التي قررت ابتداء عقد مؤتمر في منتصف شعبان واستهلت قرارها بكتاب وجهته إلى رجل الدين الحضاري حجة الإسلام الشيخ مهدي الخالصي الذي يتمتع باحترام كبير بين أبناء الشعب والعشائر بصورة خاصة.

وفي ما يأتي نص الرسالة التي وجهها السيد أبو الحسن الأصفهاني وحسين النايني إلى العلامة مهدي الخالصي:

«جناب حجة الإسلام محمد مهدي الخالصي دامت بركاته

إنه لا ينبغي الاتكال على وعد السلطات البريطانية في دفع شر الخوارج الإخوان عن المسلمين، فبناء عليه نأمل حضوركم في كربلاء قبل الزيارة بأيام وتأمرون رؤساء العشائر كالسيد نور وأمير ربيعة وسائر الرؤساء بعد إبلاغهم سلامنا في الحضور، كما أننا نحضر مع من في طرفنا من الرؤساء لأجل المشاركة في شأنهم إن شاء الله»

توقيع أبو الحسن الاصفهاني

حسين النايني[٧٨]

تلقف العلامة الشيخ مهدي الخالصي هذه الدعوة باهتمام كبير فقرر بعد التشاور مع رجال الفكر وبعض الأوساط السياسية والاجتماعية وكذلك مع عدد من رجال الدين في بغداد والكاظمية

حول هذه الدعوة الضيقة وتحويلها إلى دعوة عامة شاملة وشعبية وغير مقتصرة على طائفة بعينها لأن الاعتداء على أي جزء من العراق يعتبر اعتداء على الشعب العراقي بكافة أبنائه وطوائفه ولا يخرج اعتداء «الأخوان» النجديين هذا عن الاعتداء على الوطن العراقي بكافة مكوناته الدينية والأثنية.

ولهذا، وبناء على دعوة الخالصي العامة الشاملة تجمعت في كربلاء بين ٨-١٣ نيسان سنة ١٩٢٢ الوفود الشعبية التي ضمت رؤساء القبائل الفراتية وغيرها ورجال الفكر العراقي ورجال الدين الإسلامي المبرزين بفرعية السني والشيعي، كما أرسل الملك فيصل ممثلاً عنه لحضور الاجتماع.

ترأس هذا التجمع الشعبي الكبير «المؤتمر» الشيخ مهدي الخالصي وكانت حصيلته القرارات المهمة التالية:

١. استنكار اعتداء «الإخوان» النجديين والوقوف ضد الاعتداء صفاً واحداً إن تكرر.

٢. يعلن التجمع الشعبي العام إصرار العراقيين على رفض الانتداب وتحقيق الاستقلال السياسي التام.

٣. ويجمع التجمع الشعبي العراقي العام على وجوب الاعتماد أولاً وقبل كل شيء على الذات العراقية الموحدة، فوحدة الشعب العراقي أساس النجاح في تحقيق الأهداف الوطنية وفي صد أي اعتداء أو تدخل في الشأن العراقي.

٤. وأهمية هذا المؤتمر التاريخية إضافة إلى ما تقدم كونه يسجل بداية لأن تخطو الحركة الوطنية الخطوة المهمة في تنظيم نفسها

وتنسيق المواقف في ما بينها في أحزاب وتنظيمات سياسية واجتماعية ومهنية ودينية.

وكانت حصيلة ما تقدم بل وخاتمته تشكيل الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن.

ويذكر الشيخ مهدي البصير أحد أبرز مؤرخي الثورة العراقية ١٩٢٠ وشاهدها أيضاً أن رجل الدين البارز ورئيس المؤتمر أي التجمع الشعبي في كربلاء محمد مهدي الخالصي أشار ساعة انفضاض المؤتمر على جعفر أبو التمن أن يبادر فوراً إلى تشكيل حزب باسم «الحزب الوطني» فصدع ابو التمن بالأمر وظل هذا الحزب يعمل بين السر والعلن حتى إجازته الحكومة في آب سنة ١٩٢٢[٧٩].

كان وقع مؤتمر كربلاء شديداً على الدوائر المحتلة:

١- مارس المحتلون ضغوطهم على الملك فيصل ومواقفه ولكنهم لم يحققوا ما يبغونه ذلك لأن مشروع معاهدة سنة ١٩٢٢ ما زال في دور المفاوضات وكان من رأي الملك فيصل أن شروط هذه المعاهدة ستكون قيداً عليه وعلى الشعب العراقي.

٢- عمد المحتلون إلى تقوية نفوذهم فأسرعوا إلى تكوين طبقة إقطاعية تقف إلى جانبهم ومرتبطة بهم، ولهذا فقد سارعوا إلى اختيار بعض رؤساء وشيوخ العشائر بإقطاعهم الأراضي ليضمنوا إبقاءهم مساندين ومؤيدين لسياستهم.

٣- إنشاء قوة تنافس فيصل في مواقفه سواء كانت طبقية أو أشخاصاً ذوي مكانة في المجتمع وكلمة نافذة مسموعة، وأن تكون

هذه الجهة المنافسة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحتلين.

٤- هذا ويشير الدكتور مهدي البصير إلى أن الحركة الوطنية بادرت مرة اخرى إلى عقد مؤتمر في كربلاء ترأسه أيضاً الشيخ مهدي الخالصي وقد حضر هذا التجمع ممثلو الحركة الوطنية وأوساط سياسية أخرى إضافة إلى رؤساء العشائر من قادة ثورة العشرين، وقد صدرت عن هذا التجمع قرارات أكدت على القرارات التي كانت قد صدرت عن مؤتمر كربلاء الذي اشرنا إليه فأكدت بصورة خاصة على :

أ. الوحدة الوطنية والتضامن بين أبناء الشعب العراقي كافة.

ب. التمسك بالاستقلال التام وإنهاء الانتداب.

لقد سجل هذا التجمع معلماً في تركيبة الحركة الوطنية بصورة عامة تجلى مع بروز دور المدينة الرئيس والتنسيق الظاهر بين ممثليها وبين الريف المتمثل في أبنائه ورؤسائه.

فهذه الوحدة التي اكتسبت طابعاً شعبياً ظاهراً أقلقت المستعمرين وجعلتهم يحسبون لها ويخططون لإجهاضها، وقد أشرنا إلى حملة الإرهاب التي شنها الاحتلال وقاومه الشعب، ولكن المحتل ظل مصراً على تنفيذ معاهدة سنة ١٩٢٢ وهي من أهم قرارات مؤتمر القاهرة.

ففي ١٨ أيلول سنة ١٩٢٢ وجه المعتمد البريطاني كتاباً إلى الملك فيصل رسم بموجبه منهجاً واجب التنفيذ تضمن الأوامر التالية:

١) المصادقة على تنفيذ معاهدة سنة ١٩٢٢ بالصورة التي قبلت مسودتها.

٢) إن تعهدات بريطانيا بموجب المادة ٦ من المعاهدة لا تنفذ إلا بعد أن تبرم المعاهدات والاتفاقات الملحقة بها من قبل المجلس التأسيسي.

٣) أن ينص الدستور (القانون الأساسي) على إبرام المعاهدة وان يكون الدستور منسجماً بحيث لا يحتوي على أي نص يخالف هذه المعاهدة[٨٠].

العلامة مهدي الخالصي يقود معركة مقاطعة الانتخاب

ما إن أعلن وزير الداخلية عبد المحسن السعدون الشروع في إجراء انتخابات المجلس التأسيسي لإبرام معاهدة سنة ١٩٢٢ وملحقاتها حتى دخل العلامة الشيخ مهدي الخالصي ميدان معركة الانتخابات ليقودها بنفسه ميدانياً بعد أن كان يغذي الحركة الوطنية بنصائحه وإرشاداته.

كان أول قرار صدر عن مهدي الخالصي إصدار فتواه الصريحة والتحريضية بمقاطعة الانتخابات. اتبعه بقية علماء الحوزة الدينية في النجف وكربلاء بإصدار الفتاوى بالمقاطعة.ثم عمت المقاطعة أرجاء العراق كافة لدرجة صعب على حكومة النقيب الوقوف أمامها فسقطت، أعقبها تشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد المحسن السعدون.

كانت التقارير الرسمية التي وقف عليها السعدون وزير الداخلية في الوزارة المستقيلة تؤكد عجز الحكومة عن إدارة هذه الانتخابات وتحذر من أسوأ العواقب في حال استمرارها. من ذلك مثلاً تقرير

متصرف الموصل الذي ورد فيه «إن حركة المقاطعة ليست منبثقة عن داخل اللواء فحسب بل هي آتية من بغداد أيضاً ومن كافة الألوية، وأن لواء الموصل متضامن مع المقاطعة التي تعم الشعب كله».

وعليه فتجاه هذا الغليان الشعبي العام وتوتر الوضع السياسي قرر السعدون إصدار قرارات تكتيكية وتسكينية في الوقت نفسه منها:

١. وقف عملية الانتخابات.

٢. إطلاق سراح كافة الموقوفين بسبب المقاطعة.

٣. إعادة رجال الحركة الوطنية الذين كان قد نفاهم المعتمد البريطاني برسي كوكس.

٤. نقل بعض المستشارين الذين عرفوا بعجرفتهم وصلفهم تجاه المواطنين.

٥. الطلب من المعتمدية البريطانية مفاتحة الحكومة البريطانية بتخفيض مدة المعاهدة إلى أربع سنوات فقط بدلاً من عشرين سنة.

نفي العلامة مهدي الخالصي وتداعياته

آلت الكلمة النافذة التي تقبلتها الأوساط الدينية والسياسية إلى العلامة مهدي الخالصي بعد وفاة زميله العلامة الأقدم تقي الشيرازي. فلقد أجمعت الحركة الوطنية والدينية بقيادة الخالصي بعد إخفاق ثورة العشرين إلى أن أسلوب الكفاح السلمي هو الذي يتعين أن تتبناه الحركة الوطنية مادامت موازين القوى ليست في صالحها خصوصاً وأن طريق الكفاح السلمي ليس جامداً بل هو أسلوب متحرك متطور يوائم عصره.

كان الخالصي مناضلاً صلباً وجريئاً لهذا ظل الاستعمار يتربص للتخلص منه وكانت شعبيته تغل المستعمر عن الفتك به لذا تقرر نفيه باعتباره المصدة والمانع والخصم الأول الذي يقف أمام مخططات المحتلين. ففي ٢٦ حزيران ١٩٢٣ ألقي القبض على الشيخ مهدي الخالصي الذي تقرر نفيه إلى الحجاز. وتقول فيبي مار في كتابها «تاريخ العراق الحديث» « إن المعتمدية البريطانية كانت وراء قرار نفي الخالصي وإصرارها على إبعاده خارج العراق»[٨١].

ومن الإنصاف هنا أن نذكر بأن الملك فيصل لم يكن راضياً عن أسلوب نفي الخالصي، وانه بعث برقية إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون وهو في طريق سفرته النهرية إلى البصرة للابتعاد عن الوضع الذي آل اليه هذا النفي، طلب فيها إبداء اللياقة والاحترام اللائق بمكانة الشيخ الخالصي. وفي برقية أخرى بالشفرة حول بقية العلماء الذين آزروا الخالصي «الدجاجات اتركوها ولا تمسكوها». لكن المعتمدية البريطانية ورئيس الوزراء لم يلتفتا إلى هذا المطلب الملكي[٨٢].

لقد كان الخالصي هذا المفكر الوطني والإنساني البعيد النظر قد سطر أفكاره في برقيته المرسلة إلى «لينين» زعيم ثورة اكتوبر الاشتراكية والتي نشرتها جريدة New Times السوفييتية ونصها التالي:

«إن الشرق الذي أيقظتم ينظر لحظة ترجمة أفكاركم الصائبة حول تحالف الأمم الشرقية وحق كل فرد وكل امة كبيرة كانت أم صغيرة مثقفة أو متخلفة بالحياة والاستقلال إلى واقع حي»[٨٣]. كم كان هذا المناضل الكبير بعيد الأفق إنسانياً ووطنياً وإسلامياً مستنيراً

في الوقت نفسه. لقد توفي هذا المناضل الجليل في منفاه بعيداً عن وطنه فخسرت الحركة الوطنية والإسلامية هذا الإنساني والوطني الكبير.

علماء الحوزة الدينية يحتجون على النفي ويغادرون العراق

انحسار فترة سيادة الدين وانتقال السيادة للسياسة

في اليوم التالي لاعتقال الشيخ مهدي الخالصي أي في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٣ بعث علماء الحوزة الدينية برقيات احتجاج على نفي الخالصي واشفعوا احتجاجهم بقرارهم السفر إلى إيران احتجاجاً نظراً للإرهاب الذي يمارسه المحتلون.

والحال يقتضي أن يبقى علماء الحوزة فما كان عليهم أن يسافروا بهذه السرعة تاركين مسؤوليتهم الدينية على الأقل. وحيث أن الظروف لم تكن ملائمة لهم في مهجرهم فقرروا بعد سنة من مغادرتهم العراق العودة اليه فرفضت المعتمدية البريطانية السماح لهم بالعودة الا بعد توقيع وثيقة يتعهدون فيها بالامتناع عن ممارسة أي عمل سياسي. وقد وقع هؤلاء جميعاً على هذا التعهد والمؤسف أنهم تمسكوا بهذا التعهد دون إدراك منهم بأنهم قد انهوا سيادة الدين لينتقل الحال إلى سيادة السياسة في العراق. ولكن المعارضة الوطنية لم تخمد. ففي نطاق الهيئة الحاكمة ظهر الخلاف بين السعدون وبين الملك وقوى الاحتلال. الأمر الذي أدى إلى استقالة السعدون محتجاً على تدخل المستشارين الانكليز في انتخاب المجلس التأسيسي، فخلفه جعفر العسكري الذي نفذ أوامر أسياده[٨٤].

أما المعارضة الوطنية التي أشرنا إليها فإنها امتدت إلى خارج

الوطن فقد تشكلت في الخارج «المنفى» لجنة الدفاع الوطني التي أصدرت بياناً جاء فيه:

«إن العراقيين يرفضون معاهدة سنة ١٩٢٢، وان الشعب العراقي عازم على تحرير وطنه ولا يبخل ببذل أي تضحية في سبيل الدفاع عن استقلاله ووضع حد للإرهاب الانكليزي وإلغاء هذه المعاهدة الجائرة» وقد وقع البيان الخالصي، الصدر، حلمي(٨٥).

هذا وتشير مصادر أخرى إلى أن هذه اللجنة وتسميها بـ «لجنة الأستقلال الوطني» التي شكلها الوطنيون العراقيون في المهجر أرسلت مذكرات إلى الحكومة السوفييتية ترجو منها مساندة الشعب العراقي ضد ظلم الاحتلال البريطاني وتطلب هذه اللجنة من الحكومة السوفييتية إعلام مؤتمر لوزان للدول الكبرى «من أن معاهدة سنة ١٩٢٢ المجحفة التي فرضتها انكلترا على العراق لا يمكن قبولها، وأن شعب الرافدين لن يضن بالتضحيات للدفاع عن استقلاله ووضع حد لمطامع الانكليز وإلغاء هذه الاتفاقية الجائرة»(٨٦).

حكومة الاحتلال تفرض بالقوة معاهدة ١٩٢٢

نعود بعد هذا إلى صك الأنتداب أي معاهدة سنة ١٩٢٢ وكيف تم فرضها على المجلس التأسيسي الذي لم يكن ابتداءً على استعداد لتصديقها، إذ شكلت لجنة لدراستها ترأسها زعيم المعارضة ياسين الهاشمي فقدمت تقريرها الذي تضمن رفض المعاهدة. وإذ شعر المحتلون بأن المجلس التأسيسي وبعد جلسات متعددة متجه إلى رفض المعاهدة فقد عمدت المعتمدية إلى فرضها بالقوة.

ويصف الباحث الأمريكي آيرلند الذي كان حينذاك وزيراً مفوضاً

لبلاده في العراق وذلك في كتابه الذي أشرنا إليه من قبل فيذكر «إن المندوب السامي قد أنذر الحكومة العراقية بغلق المجلس وحله إذا لم يصادق على المعاهدة»، فقد جاء في كتابه النص الآتي:

«حضر عصر يوم ١٠ حزيران سنة ١٩٢٤ إلى البلاط الملكي وسلم إلى الملك فيصل مذكرة كانت إنذاراً صريحاً وأمراً واجب التنفيذ ومما جاء فيه».

«لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة في مثل هذه الظروف أن تسمح باستمرار الحالة الراهنة... فإن للمذاكرات الأخيرة للمجلس التأسيسي التي جرت هذا اليوم لم تظهر أي اقتراب من الاتفاق ولا أي أمل من اتخاذ قرار صريح سريع. لهذا طلب إليّ أن نوجه أنظار جلالتكم كشرط لاستمرار تأييد حكومة صاحب الجلالة البريطانية، أن تصدروا فوراً بعد استشارة مجلس وزرائكم وبواسطته تعديلاً لقانون المجلس التأسيسي يخولكم حق فض المجلس.. وأن تأمروا بموجب هذا التعديل حل المجلس اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١٠-١١ حزيران.. وأرى من واجبي أن أطلب من جلالتكم أن تبلغوا هذا الأمر رسمياً بواسطة رئيس المجلس التأسيسي قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادي عشر من حزيران وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس فوراً»[٨٧].

انصاع الملك فيصل لهذا الإنذار الوقح، وتقرر بعد التشاور مع رئيس وزارته جعفر العسكري ورئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون وزعيم المعارضة ياسين الهاشمي أن يعقد المجلس التأسيسي جلسته ليلة ١٠-١١ حزيران سنة ١٩٢٤ وذلك بعد أن رفض المندوب الانكليزي رجاء الملك فيصل بإعطائه مهلة

ولو ليوم واحد.

اما كيف تم جمع هذا المجلس الذي بلغ عدده ٦٩ نائباً من أصل مئة نائب يكونون مجموع نواب المجلس التأسيسي، تعطي المس بيل السكرتيرة الشرقية للمعتمدية البريطانية في رسالة وجهتها إلى والدها صورة للأسلوب الفج الذي تم فيه جمع هذا العدد من أعضاء المجلس التأسيسي في ساعة متأخرة من الليل، وتصف مس بيل في رسالتها الطريقة التي أخذ بها الحاج ناجي نائب بغداد إلى المجلس التأسيسي (والحاج ناجي هذا ملاك وصديق مس بيل) وصف لي الحاج ناجي والخوف يخشاه كيف سحبته الشرطة من فراشه وزج به في السيارة وهو لا يعلم إذا كان سيؤخذ إلى المشنقة أو أي مكان آخر)[٨٨].

بهذا الأسلوب تم التصديق بالأكثرية على المعاهدة الجائرة قبل أن ينتهي الوقت المحدد لحل المجلس النيابي، والحقائق تفصح بان معركة المعاهدة ضد الاحتلال لم تنته بتواقيع المجلس التأسيسي رغم أنها اكتسبت طابعاً قانونياً بالشكل الذي تم فيه، فقد ظل الشعب العراقي يناضل لإلغاء هذه المعاهدة وصار معياره ومعيار الحركة الوطنية في تقويم أي جهة رسمية أو سياسية أو أفراد رهناً بموقفه من هذه المعاهدة. ولا نغالي بالقول إن العشرينات من القرن الماضي كانت سني الصراع لإنهاء هذه المعاهدة أي لإنهاء الاحتلال والانتداب والنضال من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية.

الفصل التاسع
الدستور العراقي ١٩٢٥

الدستور (القانون الأساسي)

ألزمت عصبة الأمم الدولة المنتدبة بوضع دستور بالمشاركة مع الحكومة الوطنية خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانتداب على أن يحتوي على مواد تبين حقوق المواطنين. كما ينبغي أن توضع مواد تسهيل تدرّج العراق وتقدمه كدولة مستقلة.

ولهذا فقد صاغت وزارة المستعمرات البريطانية مشروع القانون الأساس. الذي عرض على لجنة عراقية ــ انكليزية للمفاوضة حول مواد الدستور واشترط ألا يبت في أي اقتراح من شأنه تعديل أو إلغاء أي نص في المشروع إلا بعد عرضه على وزارة المستعمرات لإبداء الرأي النهائي فيه. وبعد مفاوضات شكلية أرسلت وزارة المستعمرات الدستور بشكله النهائي، فأجرى الملك فيصل بعض التعديلات لتقوية مركزه إضافة إلى النصوص التي صاغتها وزارة المستعمرات التي كرست لتقوية نفوذه والتي من شأنها تعزيز مركز بريطانيا باعتبار أن

الملك بمقتضى معاهدة سنة ١٩٢٢يجب أن يكون خاضعاً لمشورة المعتمد البريطاني في جميع الشؤون السياسية والمالية والنقدية، فقد جاء في المعاهدة المذكورة بأن يكون الدستور العراقي المنوي تشريعه منسجماً مع هذه المعاهدة ومتفقاً مع نصوصها م (٣) «وأن العراق مُلزم بتنفيذ أي اتفاق أو تعهد قطعته بريطانيا وله مساس بالعراق م(١٠)». كما تضمنت المادة الثامنة نصاً يقيد العراق عسكرياً وأن لا يقوم بعمل مُلزم لبريطانيا ما لم يكن تحت إشرافها وتوصيتها.

فتقوية مركز الملك بموجب الدستور تعني تحقيق السيادة التامة لبريطانيا فقد نصت المادة ١١٤ منه على أن «البيانات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي أو التي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل الأول في المدة التي مضت بين الخامس عشر من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتنفيذ هذا القانون الأساسي تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها»

فإذا كان الدستور قد أعطى للملك صلاحيات واسعة تشريعية وغير تشريعية فإنها في الواقع هي أيضاً صلاحيات المندوب السامي البريطاني بصفته الاستشارية الملزمة للملك.

عرض مشروع الدستور بصيغته النهائية على المجلس التأسيسي الذي أدخل بعض التعديلات عليها منها:

١. السيادة للأمة بصورة مطلقة وجميع السلطات تستمد من الأمة.

٢. لا يجوز نفي العراقي خارج وطنه ولا يجبر شخص على تبديل مسكنه كما يمنع التعذيب.

وبنظرة عامة على الدستور لسنة ١٩٢٥ فإننا نرى أن فيه نصوصاً ذات ملمح ديمقراطي تعطي للفرد حرية إبداء الرأي وحرية تنظيم الأحزاب والتجمعات. ولكن هذه النصوص التي تقرر السيادة للشعب رهينة بالجهة التي تتولى الحكم وبشكل هذا الحكم.

الواقع أن كثيراً من النصوص الخاصة بسلطة الملك فاقت حد المعقول. وكانت موضع معارضة من الحركة الوطنية وحتى من أوساط الفئة الحاكمة. فسلطة الملك فاقت سلطة البرلمان الذي للملك حق حله. وهذه السلطة شبه المطلقة قد شوهت كل المؤسسات التي قد يبنى عليها كيان الدولة والمجتمع المدني. وإن الصلاحيات التي أعطاها الدستور للملك جعلت منه مستبداً جمع بيده مقاليد السياسة والحكم على البلاد. فلا يكون أي تشريع نافذاً إلا بعد إقراره من لدن الملك أي بالتوقيع على نفاذه. وهذه السلطة قد تؤدي إلى أن تكون المؤسسات عائقاً بدلاً من أن تكون أداة لتسهيل تقدم البلاد. ومما زاد على ذلك هو سعي الدوائر الاستعمارية لإبقاء نصوص الدستور لفترة من الزمن من دون إدخال تعديلات عليها فقد نصت المادة ١١٩ من الدستور على أنه «لا يجوز مطلقاً إدخال تعديل على الدستور إلى مدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذه».

وتشير مناقشة المجلس التأسيسي إلى ظهور معارضة على بعض النصوص الدستورية وهناك مطالبة بإدخال نصوص أغفلت من الدستور.

فقد اعترض العضو الدكتور داوود الجلبي منتقداً تعيين جميع مجلس الأعيان من قبل الملك وخاطب المؤيدين لهذه الصلاحية المعطاة للملك بالقول «إذا كانت المسألة مسألة ثقة فقط فسدوا المجلس وقولوا نحن واثقون بالملك ولا تعملوا شيئاً. إن المسألة ليست مسألة ثقة بل هي وضع دستور ونظام هذه الدولة الفتية. ثم إن القانون الذي يوضع الآن لا يوضع لمدة محدودة بل إلى ما شاء الله»، وختم خطابه بالقول «إنكم ربما تكتبون مادة بقطرة من الحبر ولكن الامة ستحتاج في المستقبل لمحوها إلى سيل غزير من الدماء».

ولما كان واضعو الدستور قد اغفلوا الحقوق القومية للأكراد. فقد عارض هذا الإغفال المقصود السيد عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي واعتبره نقصاً معيباً في الدستور، مما حدا به إلى التخلي مؤقتاً عن رئاسة المجلس ليشترك في مذاكرات المجلس التأسيسي. فقد أعلن السعدون في خطابه المطول بوجوب إعطاء الكرد حقوقهم المشروعة بالقول «إن في العراق عنصراً عظيماً هو العنصر الكردي فإذا لم يعط هذا العنصر الكردي حقه فستكون النتيجة غير حسنة»...

وقد حظي هذا الموقف النبيل بتأييد النائب الكردي الديني الملا محمد عضو المجلس التأسيسي (وهو والد صديقنا الطيب الذكر مسعود محمد الذي كان معارضاً وطنياً كأبيه) فأثنى الملا محمد على موقف السيد عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي وطالب بالحقوق المشروعة للشعب الكردي. كما وقف النائب أمجد العمري مؤيداً خطاب رئيس المجلس التأسيسي في ما يخص الشعب الكردي[٨٩].

اتفاقية النفط ودواعي تعديلاتها

كانت اتفاقية سان ريمو المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى قد نصت على أن يخصص للعراق ٢٠٪ من الأسهم مع أي شركة تؤلف لاستثمار النفط في العراق. غير أن تطور الأحداث وصراع الشركات الكبرى أدى إلى عقد اتفاقية بين مجموعة من الشركات الانكليزية والفرنسة والهولندية والأمريكية تقاسموا فيها الأسهم بالتساوي فغدت موزعة بنسبة ٢٣,٧٥٪ لكل شركة من هذه الشركات. وأعطي لكولبنكيان ٥٪. وبهذا لم يبق للعراق شيء. فكانت مؤامرة على حصة العراق أحكم حبكها الاستعمار البريطاني والشركات الكبرى المتآمرة معه على مصادرة حقوق العراق في نفطه.

في اثناء المفاوضات بين بريطانيا والعراق طلب ممثل العراق تطبيق معاهدة سان ــ ريمو بأن تكون حصة العراق ٢٠٪ من الأسهم. ولكن بريطانيا رفضت إعطاء العراق سوى أربعة شلنات ذهب لكل طن مستخرج. وهددت بريطانيا ممثل الحكومة العراقية بقبول هذا العرض لقاء وقوف بريطانيا إلى جانب العراق في موضوع ولاية الموصل التي تشمل كركوك وحقولها النفطية.

والواقع هو أن الانكليز كانوا يخادعون في هذا «التهديد» في تحديهم للعراقيين فليس من عاقل يصدق هذه الاكذوبة وهي أن يسلم الانكليز ولاية الموصل وهي عراقية بما فيها كركوك وحقولها إلى الأتراك. فحق العراق في ولاية الموصل تثبته الحقائق الطبيعية والديموغرافية لهذه الولاية والاتفاقات الأخرى. ففي مفاوضات جرت بين بريطانيا وتركيا حول ولاية الموصل أبرز الممثل الانكليزي

خرائط قديمة ثابتة تبين بوضوح أن حدود العراق تشمل ليس ولاية الموصل فحسب بل تضم ديار بكر أيضاً[٩٠].

انصاعت الحكومة العراقية للضغوط البريطانية، علماً بأن العراقيين وحتى ممثليهم الرسميين لم يكونوا على قناعة بأن الانكليز جادون في تهديدهم ولكنهم اتخذوه ذريعة لفرض إرادتهم.

ويذكر علي جودة الأيوبي أحد رؤساء وزارات العهد الملكي والذي كان احد المفاوضين الذي استقال من عضوية اللجنة المفاوضة:

إن الملك فيصل استدعاه وأخبره بأن الانكليز لا يريدون دفع أكثر من اربعة شلنات عن كل طن، وأنهم هددوه باتخاذ ترتيبات أخرى للمحافظة على حقوق الشركة التي حصلوا عليها من الحكومة العثمانية، وأن قضية الموصل والحدود لم تحسم بعد. وكان جواب علي جودة للملك بأنه ليس مقتنعاً بأن الانكليز سيسلمون حقول النفط للحكومة التركية (علي جودة ذكرياتي ص١٧٩-١٨٠).

وتجاه ضغوط الانكليز والملك فيصل بالذات فقد رضخت وزارة ياسين الهاشمي إلى هذه الضغوط وأبرمت اتفاقية النفط مكرهة. وكان من جراء هذا «الرضوخ» أن استقال الوزير محمد رضا الشبيبي والوزير رشيد عالي الكيلاني احتجاجاً على إبرام هذه المعاهدة.

وإذا نظرنا إلى واقع حكومات فيصل أيام الانتداب نجد أن هذه الحكومات (التي هي من صنع الانكليز) لا تقوى على مقاومة إرادة الانكليز وضغوطهم، ويضرب المؤرخ والموثق عبد الرازق الحسني مثلين على ذلك[٩١]:

١. روت المس بيل في أوراقها الشخصية «أن رئيس الوزراء عبد

المحسن السعدون ووزير الداخلية ناجي السويدي ووزير الأوقاف عبد اللطيف المنديل راجعوها وطلبوا منها أن تقنع المندوب السامي بالموافقة على نقل السويدي من وزير الداخلية إلى العدلية وإسناد وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون فاستحسن المندوب السامي هذا الاقتراح وأمر بتنفيذه».

٢. ويذكر الحسني في حادثة أخرى أن «وزارة جعفر العسكري التي أعقبت وزارة السعدون: ذهب العسكري بصحبة وزرائه إلى المندوب السامي لتقديم الشكر له فأجابهم هنري دوبس المندوب السامي بصلافته المعهودة بقوله «إن عادة الانكليز أن يحكموا مستعمراتهم بواسطة رجالهم مباشرة. أما الآن فصاروا يحكمونهم بواسطة أبنائهم». إن هذا التعبير الذي جاء على لسان هذا المندوب يعطي صورة واقعية لشكل الدولة التي أقامها المحتل بموجب معاهدة ١٩٢٢ الجائرة.

لقد فرضت اتفاقية النفط على العراق لتكون مشمولة بالمادة ١١٤ من الدستور. فقد أوعز الانكليز إلى الملك فيصل بتأجيل التوقيع على تنفيذ الدستور حتى تبرم معاهدة النفط لكي لا تعرض هذه المعاهدة الجائرة على المجلس التأسيسي الذي كان سيرفضها لو عرضت عليه. وقد وسعت الشركة في عهد وزارة نوري السعيد الأولى سنة ١٩٣١ امتيازها ليشمل المنطقة الوسطى ابتداء من خط شمالي بغداد إلى نهاية الحدود العراقية شمالاً.

ظهر لخبراء النفط أن جنوب العراق يحتوي على كميات هائلة من النفط فقد سارعت مجموعة الشركات صاحبة الامتياز إلى مفاوضة وزارة نوري السعيد التي أسفرت عن موافقة الحكومة سنة

١٩٣٨ على حصول هذه الشركات على امتياز ضم الأراضي العراقية من جنوب بغداد حتى البحر وبذلك أصبحت جميع أراضي العراق شمالاً وجنوباً خاضعة لامتيازات هذه الشركات.

في سنة ١٩٥١ برز حدث كان معلماً سياسياً مهماً ذلك أن د. مصدق رئيس وزراء إيران أعلن تأميم النفط الإيراني وإنهاء امتيازات النفط. وكان للحدث دوي في الأوساط السياسية والشعبية في بلادنا، فراح الحزب الشيوعي في بيانات له يطالب بتأميم النفط وإنهاء امتيازات الشركات الأجنبية. وذهبت أوساط سياسية أخرى تطالب بأن يكون للعراق نصف النفط المستخرج أي المناصفة في نفط العراق وليس في أرباحه كما ذهبت إلى ذلك حكومة نوري السعيد التي أبرمت اتفاقاً مع مجموعة الشركات يقضي بالمناصفة بالأرباح الناجمة عن الامتيازات.

أصدرت القوى السياسية بيانات تعارض هذه الاتفاقية ومنها الحزب الشيوعي بهذا الصدد التي دعت إلى عدم شرعية الاتفاقية. وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد اصدر بياناً مطولاً بالاشتراك مع الجبهة الشعبية المتحدة ومما جاء فيه «إن هذه الاتفاقية غامضة كل الغموض حتى بالقياس إلى البيانات الرسمية». وقال البيان «إن هذه المناصفة النفطية ظاهرية وليست حقيقة واقعية فإن الاتفاقية ملأى بالاحتمالات الكثيرة للانتقاص من حصة العراق. فمن ناحية النفقات عينت الاتفاقية مثلاً احتساب الاندثار ١٠٪ سنوياً». ومضى البيان يفصل مدى الغبن الذي ألحقته هذه الاتفاقية بحقوق العراق، وختم البيان المطول هذا بما يأتي نصه: «ومما يؤيد الموقف الذي اتخذه الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة من لزوم رفض

هذه الاتفاقية المجحفة ووجوب جعل حصة العراق بما لا يقل عن نصف النفط المستخرج أو ما يعادل ذلك إلى أن يتحقق التأميم الذي يعتبر الحل السليم لمشكلة النفط والوسيلة الفعالة للتخلص من نفوذ الشركات الأجنبية واستغلالها.. وفي الوقت الذي تدعو فيه المنظمتان إلى رفض هذه الاتفاقية الجائرة نعلن أن ظروف فرضها فضلاً عن محتوياتها ما يسلب عنها الصفة الشرعية ويجعل العراق غير مُلزم بها».

بغداد في ١٢ شباط سنة ١٩٥٢[٩٢].

طه الهاشمي	**كامل الجادرجي**
رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة	**رئيس الحزب الوطني الديمقراطي**

لقد ظلت هذه الاتفاقية نافذة حتى نهاية العهد الملكي.

الفصل العاشر
العراق ما بعد نفاذ الدستور ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠

لمحة موجزة عن الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة

فرضت معاهدة سنة ١٩٢٢ وبعدها اتفاقية النفط اللتين أقرهما القانون الأساسي «الدستور» سيطرة المحتلين سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على الشعب العراقي. وكان من مظاهر هذه السيطرة إضافة إلى ما تقدم استمرار الاحتكارات البريطانية على تجارة الاستيراد والتصدير مستأثرة بحصة الأسد من الفوائد التي تجنيها. وتشير الأرقام المتحصلة إلى أن عدد فروع الشركات الأجنبية بلغ ٣٧ شركة وفرعاً للفترة التي نحن بصددها.

وسعى النفوذ الاقتصاد التجاري البريطاني إلى توسيع هيمنته على الاقتصاد الزراعي مستغلاً سيطرة المحتلين على وسائط النقل النهري والبري، إذ وصلت أرباح هذه الشركات وخصوصاً بيت لينبح إرباحاً قياسية.

وأسبغ المحتلون نعمهم على رؤساء العشائر والشيوخ والأغوات والموالين لهم فاقطعوهم أراضي شاسعة ومدوهم بالقروض اللازمة للإنتاج الزراعي ولتسهيل تصدير منتوجاتهم الزراعية بواسطة شركات النقل المذكورة. وصدرت تشريعات لتشجيع الاستثمار الزراعي كالإعفاء من رسوم التصدير ومنح الشركات الزراعية تسهيلات كبيرة زادت من أرباحهم القياسية. ولعل أهم قانون حقق للمنتجين الزراعيين والشركات البريطانية المصدرة الأرباح هو القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٦ الذي سن في وزارة جعفر العسكري.

ولتبيان مدى التوسع في مجال الاستثمار الزراعي في العشرينات نورد الإحصاء التالي:

في سنة ١٩٢١ كانت هناك ١٤٣ مضخة إروائية تروي ١٩٤ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية. ووصل ارتفاع عدد المضخات الإروائية إلى ٢٠٣٣ مضخة مائية تروي مساحة ٧٣٨٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي المحروثة وذلك في سنة ١٩٢٩[٩٣].

وعملت سياسة الانكليز الزراعية على تقوية نفوذ الشيوخ والأغوات في السيطرة على أفراد عشيرتهم مما أدى إلى إيقاف عملية التحلل العشايري نسبياً. فظلت القرى والمدن الصغيرة الضعيفة الإنتاج ومحدوديته محمولة على الريف الزراعي ذي الثقل السكاني وتابعة له. وبهذا أصبحت الأرض التي هي وسيلة الإنتاج الرئيسة هي القوة الأساسية لسيطرة الشيوخ والأغوات.

لقد كان ازدهار الإنتاج الزراعي في الريف أحد العوامل المهمة المشجعة للرأسمال التجاري للاستثمار الزراعي رأسمالياً سواء في قيام

مشروعات زراعية واسعة أو في شراء العقارات الاستثمارية. وكان هذا عاملاً سهل توسع المدن العراقية وفي هجرة أبناء الريف إلى المدينة. فكانت بغداد والمدن العراقية الكبيرة نسبياً مراكز للحياة السياسية والفكرية والاجتماعية التي سنتحدث عنها لاحقاً.

ويقتضينا التطرق بإيجاز إلى الاقتصاد العراقي في فترة الاحتلال أن نشير إلى بعض الباحثين الاقتصاديين الذين أعطوا خلاصة لهذه الفترة بصورة إجمالية:

يرى الاقتصادي العراقي د. محمد سلمان حسن أن الفترة من سنة ١٩٢٠ ــ ١٩٣٢ تميزت باتجاهين:

١. التمهيد للاستعمار الاقتصادي.

٢. خلق طبقة إقطاعية من الشيوخ والأغوات والملاكين الصغار عن طرق تمليكهم الأراضي[٩٤].

ويتوافق مع الدكتور محمد سلمان حسن في ما ذهب اليه عموماً، الدكتور محمود محمد الحبيب في كتابه «اقتصاديات العراق» ط ١٩٦٨ ويشاركهما عموماً الدكتور صباح الدرة في كتابه «التطور الصناعي في العراق» ط١٩٦٨[٩٥].

ويذهب الدكتور عباس النصراوي الاقتصادي العراقي إلى «أن الاقتصاد العراقي اتسم في السنوات الأولى من الحكم المحلي بالخصائص الآتية:

١. إن معظم الناتج المحلي الإجمالي يتولد من قطاع الزراعة.

٢. استحواذ الزراعة على حصة كبيرة من القوى العاملة.

٣. يعيش معظم سكان البلاد في الأرياف.

٤. تميزت معظم الصناعات القائمة بالأعمال الحرفية البسيطة[٩٦].

ومع أن الدستور العراقي قد أقر بالنظام الديمقراطي وبالحريات العامة كحرية الفرد وحرية الصحافة والنشر وقيام حكم ديمقراطي نيابي ينبثق عنه مجلس نيابي منتخب إلا أنه كان يقيد هذه الحقوق الدستورية بقوانين تنظمها، تصدر في ما بعد. فكان صدور بعض القوانين الخاصة اللاحقة مسخاً للنصوص الدستورية لدرجة صيرتها حبراً على ورق. لذلك ظلت الحركة الوطنية تطالب بإلغاء هذه القوانين الخاصة اللاحقة وتطالب بالحريات المنصوص عليها في الدستور. ونلاحظ على النصوص الدستورية الأخرى أنها أعطت للملك صلاحيات واسعة صيرته أقرب إلى حاكم مستبد، جمع بيديه خيوط السياسة الداخلية. ومن الواضح أن هذه الصلاحيات لا تتم إلا بموافقة المعتمدية البريطانية، فهي صاحبة الرأي النهائي بموجب معاهدة سنة ١٩٢٢ (التي اقرها الدستور واعتبرها جزءاً من مواده النافذة المفعول)[٩٧].

قابلت حركة المعارضة بعض هذه النصوص بالرفض، كما سنرى في ما بعد. كما انعكس هذا على بعض أجنحة الحكم المحلي وعلى المعارضة الرسمية أيضاً.

فقد سارع عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء إلى تأليف حزب سياسي باسم حزب التقدم، ظاهر تأسيسه هو التدليل على قيام حياة حزبية، أما الدافع الحقيقي إلى تأسيس هذا الحزب فهو معارضته المستترة حيناً والظاهرة أحياناً بخجل للصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للملك فيصل، مما سيؤدي إلى تقليص دور السعدون

السياسي كمنافس لدود للملك فيصل. لهذا نرى أن هذا الحزب الذي تأسس في ٢ آب سنة ١٩٢٥ ركز همه على تقوية كتلته النيابية وعلى ضم من ينتسب إليها. وقد كشفت الأيام أن الملك فيصل كان هو اللاعب الأساس في تفكيك كتلة السعدون النيابية مستخدماً رشيد عالي الكيلاني أداة لهذا الغرض[٩٨]. ثم سارع ياسين الهاشمي زعيم المعارضة الرسمية إلى تأليف حزب سياسي باسم «حزب الشعب» وذلك في ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥. وفي ما يأتي أهم بنود منهاج هذا الحزب. فقد نصت المادة الثالثة منه:

م ٣: غاية الحزب اسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية. وجاء في المادة الرابعة من هذا المنهاج:

م ٤: يسعى الحزب لإنماء القوى الوطنية وتثقيفها في كافة فروع الإدارة والاقتصاد والمعارف والزراعة وغيرها وتقوية الشعور الوطني والعمل لتعميم مبادئ التضامن والتضحية بين المواطنين.

لكن هذه النصوص تدعو إلى تقوية الشعور الوطني والوحدة الوطنية بين أبناء الشعب العراقي وتدعو أعضاء الحزب وقيادته إلى العمل بين الناس وتكوين رأي عام وطني ضد الاحتلال ومعاهدة سنة ١٩٢٢ الاستعمارية فإن تراجع ياسين الهاشمي في وزارته الأولى أمام ضغط الملك فيصل والمحتل الانكليزي أدى إلى موافقته على إبرام معاهدة النفط الجائرة فكان هذا خطأ جسيماً حدا بالواعين من أبناء الشعب إلى سلوك طريق للمعارضة غير الطريق الذي اختطه هذان الحزبان الرسميان.

الحركة الوطنية تشق طريقاً شعبياً في كفاحها ضد الاحتلال البريطاني

«حركة التجمعات الفكرية والنوادي والمنتديات الشعبية»

أوضحنا أن الحملة التي شنها المحتل البريطاني لإرغام الحكومة المحلية على إبرام معاهدة سنة ١٩٢٢ الجائرة، قد أسفرت عن غلق الحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن وحزب النهضة برئاسة أمين الجرجفجي ثم إلى نفي عدد من الساسة العراقيين إلى جزيرة «هنجام» مع عدد من مجاهدي ثورة العشرين.

كان من جراء ذلك توقف جعفر أبو التمن عن مواصلة العمل السياسي لأسباب لعل منها في رأينا نفي الزعيم الديني المستنير مهدي الخالصي الذي كان في الحقيقة والواقع راعي الحزب وسنده الرئيس، فأحدث هذا نكسة حادة لأبي التمن المرهف الحس سياسياً. ومما زاد في ذلك انكفاء علماء الحوزة الدينية في النجف عن الخوض في النشاط السياسي لالتزامهم بالتعهد الذي قطعوه إلى المعتمد البريطاني هنري دوبس ورئيس الوزراء عبد المحسن السعدون كشرط لقَبول عودتهم إلى العراق. لقَد كان أبو التمن يسترشد بهم في تقرير خطه السياسي العام المبني على وحدة جناحي الإسلام (السني والشيعي) باعتباره الضمان المهم لنبذ التفرقة العرقية والطائفية ولنشر المحبة والتآخي الوطني، كقاعدة لتحقيق النصر على العدو، وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وقيام حياة ديمقراطية حرة كريمة. ثم أخيراً تعاظم الإرهاب ضده وضد حزبه.

كان الخط العام لهذه التنظيمات الشعبية والمهنية هو بث الوعي

الفكري والثقافي والمعرفي والسياسي لتحشيد أبناء الشعب من أجل إلغاء معاهدة ١٩٢٢ وقيام حياة حرة ديمقراطية تكون مناخاً لتأسيس أحزاب سياسية مجاهدة ومنظمات كفوءة لهذه المهمة النبيلة التي تندرج في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للشعب العراقي في تحقيق استقلاله وسيادته الوطنية وجلاء جيوش المحتل عن أرض الوطن.

لقد انتشرت في بغداد في العشرينات نواد ومنتديات كما نرى في نوادي الموصل والبصرة والنجف وكربلاء وغيرها من المدن العراقية الكبيرة.

وكان لكل نادٍ أو منتدى طابع خاص يؤثر عليه محيط مدينته الثقافي والاجتماعي والسياسي أيضاً. فنجد في الموصل أن الحركة قد تركزت من أجل عروبة الموصل وعراقيتها تجاه المطامع التركية. وفي البصرة كانت نواديها تهدف أساساً إلى قيام حياة حزبية تسد الفراغ السياسي العراقي. وهكذا في النجف وكربلاء.

وسأقتصر على بغداد والبصرة ففيهما تتجسد معظم اتجاهات النوادي في المدن العراقية الأخرى.

في بغداد

١. فبالإضافة إلى الحلقة التي عرفت بحلقة أو مجموعة حسين الرحال نجد.

٢. نادي التضامن وهو أهمها وأوسعها تأثيراً وقوة جماهيرية

٣. نادي الإصلاح برئاسة معروف الرصافي وجعفر الشبيبي

٤. وجمعية أصحاب الصنائع برئاسة محمد صالح القزاز

٥. وجمعية النشئ والنادي العراقي

٦. نادي المعهد العلمي برئاسة ثابت عبد النور وغيرها.

وفي ما يأتي أهم هذه النوادي والجمعيات التي نقتصر حديثنا عنها:

١. حلقة بدايات الماركسية في العراق أو ما عرف بمجموعة حسين الرحال

هذه الحلقة تعتبر أول مجموعة فكرية لبدايات الفكر الماركسي في العراق، التي تميزت بأفكار علمية تناهض التقليد الأعمى الذي ساد المجتمع العراقي حينذاك، ظهرت كوجود تاريخي سنة ١٩٢٤ على يد حسين الرحال الذي عاش في ألمانيا أواخر الحرب العالمية الأولى برفقة والده الضابط في الجيش العثماني مع حليفه القوي الجيش الألماني المنكسر، الذي شاهد، وهو التلميذ المفرط الذكاء من متخرجي الثانوية هناك، العمال الألمان في برلين ومعهم جمهرة من الشباب المثقف ينصبون المتاريس في الشوارع ويطالبون بحكومة سوفياتية على طراز حكومة لينين في روسيا. وقد اطلع هذا الشاب على كتابات لينين وأهمها كراساته الشهيرة فعاد إلى بغداد يحمل أفكاراً ماركسية، وجلب معه كراسات عديدة من تأليف لينين. وقد هيأ له صهره الشاب المثقف سليم فتاح التعرف على عدد من الزملاء الذين يشاركونه الرأي ومنهم عبد الله جدوع ومحمود احمد السيد وعوني بكر صدقي وعبد الحميد رفعت ثم مصطفى علي الذي كان أديباً تقدمياً وغيرهم. اعتادت هذه المجموعة أن تلتقي بصورة منتظمة في مقهى «النقيب» الواقعة في محلة قنبر علي في الرصافة. وكانوا يلتقون أحياناً في غرفة إمام جامع الحيدرخانة أحمد

السيد وهو والد محمود القاص العراقي وعم عبد الفتاح ابراهيم مؤسس جماعة الأهالي.

ويبدو من مجمل نشاط هذه المجموعة الفكري انها تتبنى الفكر الماركسي وتعتمد في تحليلاتها على المفهوم المادي للتاريخ،كما تظهر بصورة جلية في كتابات حسين الرحال والمثقف الماركسي سليم فتاح وزميله حميد رفعت والقاص محمود احمد السيد الجم النشاط الذي كان يكتب ويروي في ضوء هذا المفهوم.

أصدرت هذه المجموعة مجلة تنطق باسمها هي «الصحيفة» تميزت ببحوث تعالج قضايا المجتمع العراقي الملحة.

أعطت هذه المجموعة أهمية لتحرير المرأة. وكانت المرأة حينذاك قد أخذت تشق طريقها، وإن بشكل محدود، ليس في التعليم فحسب، بل في بعض النشاطات الاجتماعية الأخرى، مما أغاظ دعاة حجاب المرأة، فثار جدال صحفي جاد بين دعاة السفور ودعاة الحجاب، الذي كان يسود المجتمعات المنغلقة والمتأخرة. ووصل الجدال الهابط بين الطرفين إلى مستوى غير لائق في التهجم على المرأة السافرة غير المحجبة. وقد انخرطت جريدة «الصحيفة» في معركة الجدال هذه مناصرة لتحرير المرأة، فوجه دعاة الحجاب حملتهم الشرسة على الصحيفة استهدفت منهج هذه المجموعة ذات الأفكار النيرة المعادية للرجعية والاستعمار وهددوا أصحاب الصحيفة «بالسيف البراق» إلخ، الأمر الذي أدى إلى توقف الصحيفة عن الصدور، بعد صدور ستة أعداد منها وظل عدد من أفراد هذه الصحيفة يواصلون كفاحهم الفكري وفي مقدمتهم حسين الرحال وسليم فتاح والقاص محمود أحمد السيد.

لم يتوقف حسين الرحال عن ممارسة العمل الصحفي فساهم مع الصحفي العراقي البارز ميخائيل تيسي في الكتابة في جريدته «كناس الشوارع» التي كان ميخائيل تيسي هذا الوطني يصدرها منذ سنة ١٩٢٥ والتي توقفت بعد اعتداء شخصي عليه بسبب إصداره الجريدة المذكورة.

ثم ساهم الرحال ثانية مع صديقه ميخائيل تيسي الذي عاود العمل الصحفي بإصداره جريدة «سينما الحياة» سنة ١٩٢٦ وأخيراً استقر به المقام إلى المساهمة في تأسيس «نادي التضامن» الذي سأتحدث عنه.

ويُلاحظ أن هذه المجموعة النيرة ظل ينقصها عنصر التنظيم الذي هو الأساس في لم شملها. وهم كمثقفين يعتزون بآرائهم الجديدة وظلت النزعة الفردية تلعب دورها. لذا نرى عنصر عدم الاستقرار والطموح للبروز ظاهرة لدى أكثرهم. ولا يمكن استثناء أبرزهم حسين الرحال الذي كان يتنقل من صحيفة إلى أخرى حتى استقر به المقام بانتمائه إلى نادي التضامن كما رأينا، ليكون عنصراً مهماً فيه. وبسد وغلق هذا النادي لنشاطه السياسي والاجتماعي وتوقيف رئيسه يوسف زينل ونفي الآخرين، فإننا لم نر لحسين الرحال دوراً يذكر بعد أن لجأ إلى الوظيفة.

على أن هذه المجموعة الخيرة الرائدة بأفكارها التقدمية ظلت تراثاً يعتز به خلفاؤها في ما بعد من ذوي الفكر النير يحللون تأصيله وأسباب تشتته وإخفاقه.

٢. نادي التضامن

ربما يكون نادي التضامن أهم النوادي والمنتديات الوطنية والشعبية التي عرفتها بغداد في العشرينات. تأسس هذا النادي سنة ١٩٢٦ على يد مؤسسه يوسف زينل الذي كان من ضمن البعثة العلمية الأولى المرسلة إلى الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٢٢.

كان يوسف زينل وطنياً منفتحاً يشعر بمسؤوليته تجاه وطنه والعمل على تحرره من ربقة الاستعمار. وكان المبادر الأول لتأسيس جمعية تضم الطلبة العراقيين في الجامعة الأمريكية وظل يترأسها حتى تخرجه من الجامعة فآلت إلى عبد الفتاح إبراهيم أحد طلاب المجموعة العلمية الثانية سنة ١٩٢٤ وهو الذي طورها كما سنرى.

أسس يوسف زينل نادي التضامن عند تعيينه مدرساً للكيمياء في الثانوية المركزية بمعاونة عدد من أصدقائه وزملائه من أبرزهم حسين الرحال وآخرون[٩٩] كما ذكرنا أنفاً.

اتخذ النادي مقراً له قبالة جامع الحيدرخانة الشهير بالتظاهرات والتجمعات الشعبية التي تنطلق منه أو تعقد فيه والتي كانت بدايات ثورة العشرين ومشعلها الأول. كان في مقدمة أهداف هذا النادي نشر الثقافة والمعرفة بين الشباب العراقي وحل مشاكلهم الحياتية بتحسين حالة الشعب ورفع مستواه المعاشي والثقافي والعمل على تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

كان هذا النادي أول نادٍ رسم منهاجاً واضحاً تبناه أعضاؤه.ونص هو تحقيق الأخوة والمواطنة والمساواة في الفرص أمام أبناء الوطن.

فلا عجب أن نرى الالتفاف حول النادي من كافة طبقات الشعب البغدادي[١٠٠].

وسع النادي أهدافه فنادى بسقوط معاهدة سنة ١٩٢٢ وجعل في صلب شعاراته في المظاهرات التي قادها إلغاء هذه المعاهدة الجائرة. ولم يغفل هذا اهتمامه في تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها. وحارب النادي مساعي المستعمر في تقوية وبث النعرات العنصرية والطائفية.

ونظراً لالتفاف الطلبة والشباب حول هذا النادي فقد أسس أول نادٍ رياضي ووسع نشاطه في تهيئة مسارح للرياضة بأنواعها وبخاصة كرة القدم التي كان لها أبطالها من الطلبة الذين كان لهم شأن في التظاهرات التي كان النادي المحرك الأساس فيها.

كانت أول تظاهرة قام بها هذا النادي هي الاحتجاج الشعبي على وفاة الشيخ ضاري المحمود رئيس عشيرة زوبع الشهيرة في سجنه في ظروف غامضة. فقد شيع المتظاهرون جثمان هذا الشيخ الذي كان هو وأولاده من ثوار العشرين التي كانت عشائر الفرات الأوسط قوتها الرئيسة، وكانت مساهمة هذا الشيخ وأولاده وعشيرته دليلاً على وحدة الشعب العراقي ووطنية الثوار جميعاً في الذود عن استقلال بلادهم وتحريرها من الاستعمار وتحقيق الاستقلال التام.

كانت التظاهرة الشعبية البغدادية ضخمة جداً حملت شعارات تحتج على وفاة الشيخ وترفع الشعارات المعادية للاحتلال، وتمجد دور الشيخ في محاربته الاحتلال ومنها الأهزوجة الشهيرة «هز لندن ضاري وبجاهه» إشارة إلى مقتل القائد الانكليزي الشرس لجمان

على يد الشيخ وأولاده. فقد كانت هذه التظاهرة التي تميزت بتنظيم دقيق وبشعارات محدودة بمثابة «البروفة» لتظاهرات قادمة للحركة العراقية الوطنية العامة.

ثم قامت تظاهرة أخرى لا تزال ذكراها حية في قلوب أبناء الشعب. كيف لا وكانت ضد الاستعمار والصهيونية ربيبة الاستعمار. إنها التظاهرة الكبرى التي نظمها هذا النادي احتجاجاً على زيارة الصهيوني الاستعماري الفرد موند بدعوى دراسته أحوال العراق الزراعية ليغطي دوره الحقيقي في تنظيم الخلايا الصهيونية في العراق. لقد كانت أعظم تظاهرة قامت بها الحركة الوطنية في العشرينات في ٨ شباط من القرن المنصرم احتجاجاً على مجيء هذا الصهيوني إلى العراق.

تميزت هذه التظاهرة بأنها قدرت اللحظة المناسبة لتحركها واستعداد الجماهير الشعبية للمساهمة فيها فقد سارت هذه التظاهرة المنظمة تنظيماً عالياً بضخامة عددها الذي تجاوز العشرين ألفاً في ذلك الزمان دليلاً على ازدياد الوعي الشعبي والوطني ضد الصهيونية والاستعمار، وعلى كفاءة الشباب الوطني. والذي تعاد التظاهرات خصوصاً في تلك الفترة التي رابط المتظاهرون فيها أمام جسر الخر إذ وصل مجموع المتظاهرين إلى عدد جاوز الثلاثين ألفاً وقفوا سداً منيعاً لمنع هذا الصهيوني من دخول بغداد. فعجزت الشرطة عن تفريق هذا التجمع الهائل مما اضطر الحكومة إلى تهريب هذا الصهيوني من طريق آخر.

أدى هذا الوعي الشعبي العميق إلى قيام تظاهرات شعبية اخرى ساهم فيها النادي وغيره تدعو جعفر أبو التمن الزعيم الوطني في

الحركة الوطنية لنفض غبار الركود والعودة إلى استئناف حزبه الوطني لنشاطه السياسي فكان أن استجاب الزعيم أبو التمن لهذه التظاهرات، وللدعوات الأخرى من حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي، وتظاهرات من شباب مؤيد لأبي التمن من جهة اخرى وأعاد تجديد حزبه سنة ١٩٢٨. وبدخول أبو التمن ميدان المعركة في الحركة الوطنية تكون الحركة قد بدأت أبعادها تكتمل تدريجياً في كفاحها السياسي والوطني.

كان من الطبيعي أن تنشط الدوائر الاستعمارية ومخابراتها لغلق هذا النادي والنوادي والمنتديات الأخرى متهمة هذا النادي باهتمامه في تشجيع الاشتراكية في العراق، وبأن قادته كانوا على اتصال بالمراسلة مع الأممية الثالثة (الكومنترن)، ومنها كانت تأخذ الضوء الأخضر الذي عليهم أن يتوجهون به[١٠١].

لقد تم غلق هذا النادي بحملة شرسة شنتها المخابرات البريطانية ومن ورائها الحكومة المحلية بنفي زعيمه يوسف زينل وآخرين معه. كما تم غلق جميع النوادي والمنتديات الشعبية في أنحاء العراق كافة.

ولكن حركة النوادي الشعبية العراقية التي لعبت دوراً في بث الوعي الفكري والمعرفي والسياسي فسدت فراغاً عانته الحركة الوطنية بغياب أحزابها السياسية يقتضينا أن نشير إلى أهميتها ودورها الذي يجب أن يبرز وألا يجحد، فقد نجمت عنه إعادة تأليف الحزب الوطني سنة ١٩٢٨ ثم تأليف حزب الإخاء الوطني وصدور ميثاق التآخي كما سنتحدث عنه لاحقاً.

٣. جمعية أصحاب الصنائع

اتحاد النقابات العمالية

تميز النصف الثاني من العشرينات بإضرابات عمالية ومهنية كان أهمها إضراب عمال السكك «الشالجية» الذين ربطوا مطالبهم بزيادة أجورهم بمطلب مهم جداً هو دعوتهم إلى تأسيس نقابة لهم وتشريع قانون للعمال، فسجلوا بهذا وعياً طبقياً ووطنياً يلاحظ جيداً لدى عمال المشاريع الكبرى التي تُدار من المحتل، حيث يتجمع في هذه المشاريع أعداد ضخمة من العمال فيتعاظم الوعي الاجتماعي والسياسي والطبقي.

أسفر نضال الطبقة العاملة عن اعتراف الحكومة بدورهم الاجتماعي ولكنها رفضت تسمية عنوان مهنتهم الخاص باتحاد النقابات العمالية وأصرت على أن تعطي إجازتهم للعمل باسم «جمعية أصحاب الصنائع» التي صار رئيسها النقابي والمهني المعروف محمد صالح القزاز الذي انتخب رئيساً في اجتماع واسع عقده العمال من جميع المهن.

ولست هنا بصدد تأريخ الحركة العمالية وتكوينها ودورها النقابي، إلخ.

ولكني اقتصر على دورها الفاعل في بث الوعي الاجتماعي والسياسي في الحركة الوطنية في العشرينات من القرن الماضي بإيجاز.

فقد لعبت الطبقة العاملة في تلك الفترة من العشرينات دوراً مهماً فكانت وثيقة الصلة بالنوادي الشعبية وبخاصة نادي التضامن إذ لعب

العمال دوراً مهماً جداً في سائر التظاهرات الشعبية التي قادها هذا النادي، وكان لمحمد صالح القزاز كلمة مسموعة في قيادة هذا النادي. فقد لعب العمال دوراً بارزاً في التظاهرة الاحتجاجية على وفاة الشيخ ضاري المحمود رئيس زوبع الغامضة في سجن بغداد كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وكانت للتظاهرات التي أقيمت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ ضد الصهيوني الفرد موند دور حاسم في ضخامة عددها الذي شكل العمال شريحة كبيرة كانت أهم عناصرها.

كان أهم معلم للحركة العمالية في العشرينات هو وعيها السياسي ودورها المقترن بوعيها الطبقي إذ كان هذا الخط يسير جنباً إلى جنب مع الخط السياسي. وكان الوعي الطبقي والسياسي يسيران في خطين متوازيين ومترابطين. لهذا نجد رئيس الاتحاد يقوي صلاته بزعيمي المعارضة آنذاك جعفر أبو التمن زعيم الحزب الوطني وياسين الهاشمي زعيم حزب الإخاء الوطني.

إن مساهمة الحركة العمالية المبكرة في الحركة السياسية زاد من قوة الحركة الوطنية وعمق وعيها وأبعادها التي ظلت ذات طابع وطني وسياسي وشعبي عميق. وهذا ميز الحركة الوطنية العراقية مقارنة مع الحركات الوطنية العربية بعمقها وسعة أبعادها.

٣. جمعية النشء ومآلها

تأسست هذه الجمعية في بيروت وضمت مجموعة من الطلاب العراقيين في الجامعة الأمريكية في بيروت. كان المبادر إلى تأسيس هذه الجمعية هو عبد الفتاح إبراهيم الذي التف حوله عدد من

أصدقائه في الجمعية الطلابية التي كان قد أسسها يوسف زينل وآلت رئاستها إلى عبد الفتاح إبراهيم. توسعت جمعية النشء هذه ونظراً لأنها ضمت عدداً من المفكرين في طليعتهم عبد الفتاح ومحمد حديد وغيرهما ممن سيأتي ذكرهم فكان لهذه الجمعية أهداف واضحة في رسم مستقبل العراق السياسي وضرورة العمل من أجل تحرره من الاستعمار. وإن كان الخط العام لم يكن منسجماً ولا متكاملاً بعض الشيء. لكن عبد الفتاح إبراهيم ظل صاحب الكلمة المسموعة في هذه الجمعية التي غيرت اسمها إلى «النادي العراقي» نظراً لمضايقة الجامعة الأمريكية لهم ولنشاطاتهم.

ضمت الجمعية عدداً من الشباب ذوي الرأي كما ذكرنا أنفاً أبرزهم محمد حديد صديق عبد الفتاح القديم الذي صار نائباً للرئيس وشغل مهمة المحاسبة للجمعية أيضاً. وكان من أعضائها نوري روفائيل وجميل توما وهذان صارا بعدئذٍ من مؤسسي جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار «الحزب الشيوعي» في ما بعد، وإضافة إلى علي حيدر سليمان وعبد الله بكر ودرويش الحيدري وعبد الحميد رفعت وغيرهم. وقد روي لي أبو سنان عبد الفتاح إبراهيم كيف آلت إليه هذه الجمعية:

يقول في حديث خاص «كانت جمعيتنا قد تطورت فكرياً فقد كان هو وأعضاء الجمعية ابتداء من المعجبين بموسوليني وأفكاره الاشتراكية ودعوته إلى الديكتاتورية الاشتراكية التي تمثلت لهم وقتها بتقليص موسوليني لسلطة ملك ايطاليا وتحديه للبابوية وتقليص دورها. ويقول عبد الفتاح إبراهيم لم تنكشف لنا حقيقة موسوليني إلا بعد اغتياله لـ«ماتيوتي»[١٠٢].

ويروي أبو سنان أنه أعطى الأولوية في النشاط الذي مارسه إلى الوعي الثقافي والاجتماعي والمعرفي من دون أن يغفل العامل السياسي، وهو الهدف الذي كنا نسعى اليه لتأسيس حزب سياسي في ما بعد. ويقول إنه كان هدفنا الذي سنعمل لتحقيقه عند عودتنا إلى القطر العراقي وطننا.

أما كيف انفرط عقد هذه الجمعية والنادي فيروي عبد الفتاح إبراهيم القصة التالية:

«بعد عودتنا إلى بغداد بأيام زارني ثابت عبد النور، وهو رئيس نادي القلم العراقي ليخبرني إن نوري باشا رئيس الوزراء يرغب بتوجيه دعوة عشاء في داره لك ولزملائك جميعاً، تدارسنا الدعوة فيما بيننا وكان محمد حديد غائباً في زيارة لأهله في الموصل، فقررنا بالاتفاق تلبيتها، خصوصاً وأن الدعوة التي حملها ثابت عبد النوركانت تكريمية لعودتنا، نحن حملة الشهادات إلى العراق. وفي الموعد المحدد اصطحبنا ثابت عبد النور إلى دار رئيس الوزراء، وعلى باب الرئيس شاهدنا شرطياً واحداً حارساً للدار فأذن لنا بالدخول لمعرفته بثابت عبد النور. دخلنا الدار وإذا بنا نسمع صوتاً غنائياً مجلجلاً «المقام العراقي» وما إن لمحنا نوري السعيد حتى أذن لصاحبيه بالخروج وتقدم نحونا مرحباً. ثم أخذ يستجوبنا فرداً فرداً. ما هي شهادتك ودرجتها والى أي عائلة تنتسب أنت.. إلخ. وبعد أن أنهى تحقيقاته التي انفرد بها أذن لنا بالجلوس بعبارات ترحيبية. بعد فترة قصيرة حضر مزاحم الباجه جي، وكان وزيراً للداخلية، فأخذا يتبادلان الحديث مصحوباً بنكات يتبادلانها. بعدئذٍ جاء «السفرجي» قائلاً لسيده الطعام جاهز، فقال موجهاً كلامه إلينا تفضلوا. وفي أثناء

العشاء كرر السعيد أسألته وبدا أنه قد عرف أسماءنا جميعاً ثم انصرفنا بعد هذا.

وبعد فترة ليست بالطويلة تم تعيين عبد الله بكر أحد أعضاء الجمعية موظفاً في وزارة الخارجية. بعدها جاءني علي حيدر سليمان وقال لي إنه سيعيّن في وزارة الخارجية، فمستقبل التعليم لا مكان له في هذه البلد. وهكذا تم تعيين عبد الحميد رفعت للداخلية ودرويش الحيدري للزراعة ثم سائر أعضاء الجمعية تقريباً».

ويذكر أبو سنان أن نوري السعيد دعاه إلى مقره في رئاسة الوزراء ويصف غرفة الرئيس بأنها متواضعة جداً. وقال لي إني أرغب أن أعينك في الجيش وفي كلية الأركان مع نجيب الربيعي وآخرين سماهم، منهم رفيق عارف. فاعتذرت عن الدخول في الجيش أو كلية الأركان. وقلت له إني أريد أن أنفذ كفالتي وأبقى في التعليم فقال الكفالة سهلة ولما أصررت على رفضي أذن لي بالانصراف.

ويقول إبراهيم يبدو أن جمعيتنا كانت تحت رقابة المخابرات البريطانية وأن الإخوان وقعوا في شباك مكيدة نوري السعيد. ويستطرد ولكني ومحمد حديد اتخذنا مسلكاً آخر، هو تعرفنا على حسين جميل بواسطة عبد القادر إسماعيل الذي تربطه مع عائلتنا رباط مصاهرة، وكوّنا نحن الأربعة نواة «الأهالي» (جماعة الأهالي) وسنعالج موضوع «الأهالي» في فصل لاحق.

انتقل الآن إلى البصرة لأهمية التنظيمات فيها ودورها الريادي.

في البصرة

١ ـ نادي الشباب وجمعية الأحرار

تأسس نادي الشباب في البصرة سنة ١٩٢٨ وضم عدداً من الشباب البصري ومجموعة من أبناء الجنوب وبخاصة الناصرية. كان قوام هذا النادي عدداً من الواعين اجتماعياً وسياسياً من أبرزهم يوسف سلمان يوسف وغالي الزويد وحافظ الخصيبي وداوود سلمان يوسف وسامي نادر وعبد القادر السياب وزكريا اسكندر دوكا وعبد الحميد الخطيب والتحق بالنادي عدد من الموظفين والعمال وغيرهم.

فقد توسع هذا النادي ليلتحق به عدد من شباب الناصرية ومنهم أحمد جمال الدين وحميد مجيد «دبه» وجبار غفوري وآخرون.

جمعية الأحرار ١٩٢٨

وكان إلى جانب النادي «جمعية الأحرار» التي كانت في بداية الأمر أقرب إلى جمعية الأحرار البيروتية أو الحزب الحر اللاديني التي كان يوسف سلمان قد تعرف عليها في إحدى أسفاره إلى بيروت وبعض الأقطار العربية وصار مراسلاً لها. غير أن هذه الجمعية وقد تأسست في البصرة اكتسبت في ما بعد طابعاً عراقياً لها استقلالها عن غيرها وهي جمعية الأحرار البيروتية. وما لبثت هذه الجمعية أن التحقت بنادي الشبيبية ولأنها منظمة تنظيماً جيداً لهذا غطت أفكارها على مسيرة نادي الشبيبية اجتماعياً وسياسياً. وانتهت في ما بعد ليكون منهاجها هو المنهاج الرسمي للجمعية والنادي. وفي ما يأتي أهم ما تضمنه منهاج النادي والجمعية من أهداف:

١. تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والعمل بكل الوسائل المشروعة.

٢. العمل بلا هوادة وبكل الطرق القانونية من أجل فصل الدين

عن كل الشؤون الزمنية، أي عن السياسة والتعليم والحياة العائلية.. إلخ وتجنب أي عمل ديني يضر بوحدة الشعب.

٣. نشر التسامح الديني في كل البلاد العربية.

٤. يتم تحقيق هذه الأهداف بالتغييرات التشريعية وبالمشاركة في الانتخابات النيابية.

٥. إن الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة وعقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية وإطلاعهم على آخر التطورات الدولية.

٦. تحرير المرأة العربية من الانحطاط والجهل.

٧. النظر إلى كل البلاد العربية كبلد واحد أي كوطن واحد موحد، وترويج مشاعر الزمالة بين الناس.

والمنهاج هذا إذا قورن بغيره من نوادي بغداد فإنه عموماً يجمع بين الحلقة الماركسية البداية الأولى أو ما عرف بمجموعة حسين الرحال ونادي التضامن، فإن هذا النادي و«جمعية الأحرار البصرية» متوافقان من حيث التوجه الفكري أو من حيث العمل على وحدة الوطن. ومتوافقان مع مجموعة الرحال أو «الحلقة الماركسية» ونادي التضامن، سوى أننا نرى في الجمعية والنادي اتجاهاً عروبياً بارزاً أكثر منه في نادي التضامن[١٠٣] ذي الطعم العراقي الغالب فيه. ويلاحظ أن واضعي المنهج للنادي والجمعية البصرية وبخاصة أبرزهم يوسف سلمان متأثرون ببيان عصبة مكافحة الاستعمار التي هي فرع من فروع الأممية الثالثة (الكومنترن) في دفاعها عن وحدة الشعوب العربية والقضية الفلسطينية في العشرينات، فقد جاء في بيان العصبة

هذه «والعرب يمتلكون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم وأن يكونوا دولة موحدة قوية مستقلة وحرة تماماً، دولة عربية عظمى يحدد شكلها ومستقبلها ليس بواسطة الامبرياليين الأجانب وإنما وفقاً لمصالح وإرادات الجماهير العربية الكادحة فلاحين وعمالاً وجنوداً» إلخ في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩[١٠٤][١٠٥].

١) ونلمح في منهاج جمعية الأحرار والشباب توجهاً ديمقراطياً سلمياً كما ورد فيه «يتم تحقيق أهداف الجمعية بالتغييرات التشريعية وبالمشاركة في الانتخابات النيابية».

٢) كما يدعو هذا المنهاج إلى تحرير المرأة العربية ورفع مستواها بمساواتها في الحقوق والواجبات إلى جانب الرجل.

٣) ويدعو المنهاج إلى نشر التسامح الديني والى توحيد قوى الشعب والى حرية الرأي والاجتماع والنشر.. إلخ.

لعبت الجمعية والنادي دوراً مهماً في نشر الوعي الفكري والثقافي والاجتماعي بين أعضائها والملتفين حولها وكذلك بين أبناء الشعب الواعي فأسهمت إسهاماً جيداً في نشر الفكر الحر وفي الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وكان إلغاؤها مع زميلاتها في بغداد والموصل دليلاً على عمق الوعي الشعبي مما لم يعد الاستعمار والفئة الحاكمة يتحملانه.

موقف الحكومات المحلية المتذبذب من تعاظم الحركة الوطنية / وزارتا عبد المحسن السعدون الثالثة والرابعة

عكس النضال الشعبي الذي كان شعار العقدة فيه إلغاء معاهدة سنة ١٩٢٢ الجائرة أثره على الوزارات المحلية المتعاقبة فصار سبب

تخليها عن الحكم هو إصرار المحتل على رفض أي تعديل مهما ضؤل على معاهدة سنة ١٩٢٢.

ولكننا نسجل أن وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة التي تشكلت في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٨ استجابت نسبياً إلى مطلب المعارضة الأساس بشأن المعاهدة المشار إليها فحلت البرلمان وأجرت انتخابات نيابية فاز فيها عدد من المعارضين منهم ياسين الهاشمي رئيس حزب الشعب وعدد من مرشحي حزبه، كما فاز جعفر أبو التمن زعيم الحزب الوطني مع عدد من المواطنين والمستقلين. وكان هذا قوة لرئيس الوزراء الذي لم يقف حائلاً أو مانعاً دون فوز عدد من الوطنيين، وهو كسب للحركة الوطنية المعارضة. فوجئ المستعمر المحتل بمطلب وزاري مهم هو أن يكون تعديل المعاهدة مبنياً على حق العراق المشروع في استقلاله التام. وقوبل هذا برفض المحتل أي تعديل يؤثر على جوهر المعاهدة ١٩٢٢. وهنا دعا السعدون زعيمي المعارضة الهاشمي وأبو التمن للتشاور بشأن توقف المفاوضات وما يجب على الوزارة اتخاذه من خطوات هامة في مسار وزارته. وبدعوة من رئيس الوزراء فقد حضر أيضاً إلى هذا الاجتماع كل من رشيد عالي الكيلاني وساسون حسقيل وزير المالية السابق. أجمع الحاضرون على تأييد الوزارة في طلبها بإبرام معاهدة تقرر استقلال العراق التام. وأشاروا على رئيس الوزراء «بترك المسؤولية بعد أن أكدوا للرئيس أن أحداً من المعارضة لن يقدم على تكوين أي وزارة جديدة مهما تأزم الموقف[١٠٦]».

وعلى هذا فقد قدم السعدون استقالة وزارته موضحاً أسبابها في رفض المحتلين الانكليز تعديل المعاهدة المذكورة مما أدى إلى إدامة

الأزمة الوزارية ثلاثة أشهر. جاءت بعدها وزارة دامت فترة قصيرة عاد بعدها عبد المحسن السعدون إلى تشكيل وزارته الأخيرة التي انتهت بانتحاره.

وقد تضمن منهاج هذه الوزارة القصيرة العمر الأسس التالية:

١. العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها وذلك قبل الدخول في عصبة الأمم.

٢. العمل على رفع كل صفة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما ينافي استقلال العراق.. إلخ من بنود أخرى سطرها الموثق الحسني في مؤلفه المشار اليه ص٢٦٦.

٣. وهناك بند مهم في منهاج هذه الوزارة يخص تشجيع الصناعة الوطنية.

وتنفيذاً لهذا البند فقد صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ وهو قانون تشجيع المشاريع الصناعية إذ نصت المادة الثالثة منه على:

أولاً: إعفاء أي مشروع يتأسس أو سبق تأسيسه في الماضي من:

أ- ضريبة الدخل لمدة ست سنوات.

ب- ويعفى من الرسوم الكمركية عن الماكنات والأدوات التي لم ينص على إعفائها في قانون تعريفة الرسوم لمدة ١٥ سنة.

ج- وتعفى من ضريبة الأملاك لمدة عشر سنين المحال التي يجري فيها تشغيل المشروع.

د- تعفى من رسوم المصادر الكمركية جميع المواد المصنوعة بواسطة المشروع[١٠٧].

لقد وجدت الوزارة في أيامها الأولى ضرورة إصدار تشريع قانون يشجع الصناعة الوطنية للوقوف أمام غزو الأموال والصناعات الأجنبية والشركات الاستعمارية، التي سيطرت على معظم منابع الثروة في بلادنا، فجاء هذا القانون رادعاً وضامناً تجاه هيمنة الصناعة الأجنبية، وتشجيعاً للصناعات الوطنية. وطبيعي أن يلقى هذا القانون معارضة من الشركات الاحتكارية الأجنبية وأمام تدفق رؤوس أموالها.

ونظرة بسيطة إلى ما يعانيه شعبنا الآن من هيمنة الاحتكارات الأمريكية على قطرنا وما جرته من تفكيك الصناعة الوطنية وتدميرها وساعدت قوى الهيمنة الاستعمارية على قيام حكومات المحاصصة الطائفية والأثنية لإفساح المجال رحباً لهذه الاحتكارات للسيطرة على منابع وثروات قطرنا النفطية وغيرها من دون معارضة ذات وزن تقف في وجه الاحتلال وشركاته.

خطاب العرش- مناقشاته وتداعياته

انتحار رئيس الوزراء السعدون

عقد مجلس النواب في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ جلسة لمناقشة خطاب العرش. تكلم في هذه الجلسة أولاً: محمد زكي البصري المحامي رئيس كتلة نواب حزب الشعب الذي يرأسه ياسين الهاشمي منتقداً بشدة خطاب العرش ومما جاء في كلمته ما يأتي:

«إن الحوارات والأسباب التي أدت إلى استقالة فخامة السعدون في وزارته الثالثة لا تزال ماثلة في أذهاننا، إذ لم تمضِ على تلك الاستقالة سوى بضعة أشهر وقد كان فخامة السعدون قد طلب عدة مطاليب سموها بمطالب البلاد. وقد أيدت البلاد فخامته في ذلك

الموقف الشريف. والآن أسأل فخامة السعدون ما الذي تحقق منها في هذا الخطاب».

تلاه النائب محمد جعفر أبو التمن زعيم الحزب الوطني فقال:

«إذا كانت الحكومة العراقية تريد أن تستند على الوعود فأحسنها ما تضمنته العقود. ولا شك أن العقود التي عقدتها بريطانيا مع العراق هي أولى أن تلتزم بها الحكومة من أن تلتزم بالتصريح. فإذا كان حقيقة يوجد لدى الوزارة ما يمكن أن تبرر به مواقفها وتتخذ إزاءها ما لا يحصل عليه من الوسائل المشروعة التي تتذرع بما يتناسب مع وزارة تحفظ كرامة البلاد. أرجو بيان ذلك».

ثم تكلم رشيد عالي الكيلاني ونحا نفس المنحى الذي ورد في خطابي جعفر أبو التمن ومحمد زكي(١٠٨).

أما رئيس الوزراء السعدون فقد رد على المعارضة وكان رده مقتضباً لا يخلو من انفعال قال: «إن التصريح ليس بقليل الأهمية كما يعتقد بعض الإخوان. فبدخول العراق عصبة الأمم تلغى جميع الاتفاقات والمعاهدات وتعقد اتفاقية جديدة». وخاطب النواب قائلاً: «إن نوال الاستقلال تابع إلى جرأة الأمة. فالأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تتهيأ له. ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة. الاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية. هذا ما أحببت أن أقوله». كانت عبارة السعدون الأخيرة فرصة سانحة ليذهب بعض النواب المشبوهين قليلي الحياء السياسي ليوشوا عليه أمام المعتمدية البريطانية، الحاكم الحقيقي للعراق، من أن السعدون خاطب النواب ومحرضاً الشعب على أن الاستقلال «يؤخذ بالقوة والتضحية». ثم

ليذهب المعتمد البريطاني إلى مقر رئيس الوزراء على الفور ويلتقي بالسعدون ليلومه إلى حد التوبيخ على عبارته الأخيرة في خطابه.

وهكذا تراكمت أزمات السعدون النفسية الحادة، إضافة إلى ذلك فقد وجد في المعارضة التي كان يظن أنها آزرته صارت ناقداً شديداً لسياسته. وقيل إنه كان يغرق في كآبة عائلية، الأمر الذي أدى جميعه إلى وفاته منتحراً.

وبوفاة السعدون أصبحت كل السبل متاحة لفيصل وللإنكليز لمجيء صفيهم نوري السعيد لإبرام معاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية المقيدة لحريات بلادنا ولاستقلالنا الوطني وتسلب حقنا المشروع في استثمار خيرات بلادنا ونفطنا لمصلحة المستعمرين وشركاتهم النفطية طيلة حكم العهد الملكي.

الفصل الحادي عشر
الثلاثينات من القرن الماضي

لعل أهم الأحداث التي واجهت الحركة الوطنية في كفاحها ضد الاستعمار والرجعية المحلية ثم في تكامل تكويناتها الوطنية نجملها بالتالي:

أولاً: إبرام معاهدة استعمارية جائرة ربطت العراق بعجلة الاستعمار البريطاني ووقفت عائقاً أمام استكمال استقلاله وسيادته الوطنية وعرقلت تقدمه السياسي والاقتصادي والاجتماعي وربطته بالسوق الرأسمالية العالمية عرفت بمعاهدة سنة ١٩٣٠.

ثانياً: ظهور جماعة الأهالي التي نمت بتوالي الزمن وتكاملت لتمثل تيار الوسط الديمقراطي الذي ضم البرجوازية الوطنية والصغيرة وعناصر ليبرالية وطنية مستقلة أخرى.

ثالثاً: وفاة الملك فيصل الأول وتفكك الفئة الحاكمة والصراع بين أجنحة رجال فيصل على الاستحواذ بالسلطة.

رابعاً: بروز الحركة القومية كقوة فاعلة في مجرى السياسة العراقية ــ ياسين الهاشمي وحزبه الإخاء الوطني، ثم من عناصر وطنية وقومية وصلت إلى الحكم نتيجة تحالف مع جناح نوري السعيد الوثيق الارتباط بالسفارة البريطانية.

خامساً: ظهور الحزب الشيوعي العراقي ثم توقفه عن استمرارية الكفاح مؤقتاً.

سادساً: الانقلاب العسكري الأول الذي قاده الجنرال بكر صدقي وبمساهمة جناح من الأهالي وأبرز قادته كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن، ثم حكمت سليمان وكان يغلب عليه الطابع العملي البراكماتي، ثم استقالة هذا الجناح، ثم مقتل بكر صدقي واستقالة وزارة حكمت سليمان وليدة هذا الانقلاب.

سابعاً: تولي الجناح القومي العسكري السلطة ثانية بالتحالف مع كتلة نوري السعيد الوثيقة الارتباط بالسفارة البريطانية.

ثامناً: الحرب العالمية الثانية وانفراط التحالف بين العسكريين القوميين وبين نوري السعيد، أعقبه تشكيل حكومة الدفاع الوطني وطرد عبد الإله الوصي على العرش مع أقطاب حكمه نوري السعيد وآخرين، ثم عودته والفئة الحاكمة بحراب الانكليز المستعمرين.

معاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية

نوري السعيد يشكل وزارة مكرسة لإبرامها

بعد وفاة السعدون منتحراً شكلت وزارة اقتضتها التقاليد في حدث مثل هذا لانتحار رئيسها، التي لم تدم طويلاً إذ انتهت بانتهاء آثار مأساة انتحار السعدون.

اختار الملك فيصل والدوائر الاستعمارية البريطانية نوري السعيد صفي الملك فيصل وموضع ثقته ليكون رئيساً لمجلس الوزراء. ورسمت مهمته للتوقيع على معاهدة رسمها أساطين السياسة الاستعمارية في لندن.

وهكذا، وبعد أن أصدر الملك مرسوماً غير دستوري بتعطيل المجلس النيابي مؤقتاً فقد سافر نوري السعيد إلى لندن ليوقع على معاهدة عرفت بمعاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية الجائرة التي ظلت بنودها مقيدة للعراق طيلة الحكم الملكي. وما إن عاد نوري السعيد حتى صدر مرسوم ملكي يقضي بحل المجلس النيابي والشروع فوراً في انتخابات لمجلس نواب جديد.

الطريقة الجديدة المبتكرة «لانتخاب المجلس النيابي»

أحدثت المعتمدية البريطانية وحكومة نوري السعيد طريقة جديدة لانتخاب المجلس الجديد، خلاصتها أن يُطلب من كل شخص ترشحه الحكومة أن يقدم تعهداً خطياً بالموافقة على إبرام المعاهدة الجديدة. وعلى هذا فقد جمعت الحكومة سبعين نائباً من مجموع عدد النواب البالغ حينذاك ٨٨ نائباً وبهذا الأسلوب غير الشرعي تم إبرام هذه المعاهدة في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠.

ومما لا مشاحة فيه أن المعاهدة التي صادق عليها مجلس مزيف لم تأتِ اعتباطاً. فقد كان الإنكليز يرقبون طيلة العشرينات وقبلها تطور الأحداث في العراق سواء نضال الشعب ضد معاهدة سنة ١٩٢٢ أو في الأساليب الكفاحية المبتكرة ضد هذه المعاهدة، وكيف تطورت نضالات هذا الشعب حتى انتهت بتظاهرات

واحتجاجات طابعها التحرر والاستقلال والخلاص من سيطرة السياسة الاستعمارية بتحرير العراق من كل قيد أجنبي، والتي أثمرت عن استئناف الأحزاب نشاطها السياسي وتبنيها سياسة جديدة قوامها الائتلاف والتقارب والتنسيق بينها لمحاربة الاستعمار البريطاني. والمعاهدة هذه التي تم إبرامها ضمنت للاستعمار البريطاني كامل أسس السيطرة الاستعمارية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ولأمد طويل على بلادنا.

فاهتمام الانكليز بإبرام هذه المعاهدة لم يأتِ اعتباطاً ومن دون سبب:

لقد وصف المعتمد البريطاني في العراق هنري دوبس الطريقة الجديدة للانتخابات التي أثمرت هذه المعاهدة الجائرة بقوله «لولا أساليب انتخابية خاصة لما حصل مجلس يُصدق المعاهدة العراقية البريطانية».

ويصف مستشار وزير الداخلية الأساليب الانتخابية المبتكرة من الانكليز ونوري السعيد في جمع المؤيدين للحكومة وتدريبهم على كيفية إبرام هذه المعاهدة بالعبارات التالية «إن مجلس النواب في اجتماعه الأخير درب على الإطاعة تدريباً يضاهي تدريب كتيبة من كتائب الحرس الخاص مضاهاة»[١٠٩][١١٠].

لقد صار هذا الأسلوب الانتخابي الذي جاء به الاستعمار البريطاني ونوري السعيد حليفهم الموثوق كطريقة هابطة للانتخابات النيابية التي غطت العهد الملكي وعهود الديكتاتوريات العسكرية وما تلاها حتى الساعة رغم تنوع الأساليب التي صارت تكسوها مسوح دينية ولكنها

جميعاً تنتهي بانتخاب مجالس تخدم السلطة التنفيذية والجهة التي أوجدتها وتعطيها صفة مجلس نيابي منتخب من الشعب.

وراح الاستعمار البريطاني ونوري السعيد والفئة الحاكمة في هذه الفترة أي بعد إبرام المعاهدة يسعون إلى تقوية القاعدة الاجتماعية للفئة الحاكمة بوضع الأسس المادية والقانونية لقاعدة اجتماعية تقف بثبات إلى جانب الحكم والسفارة البريطانية مؤلفة من إقطاعيي شيوخ العشائر وآخرين من التجار الكبار وملاكي الأراضي والمتنفذين من الفئة الحاكمة.

ومن هذه التشريعات التي تصب في مصلحة هذه الطبقة قانون تسوية حقوق الأراضي وقانون اللزمة وتفويض الأراضي الأميرية بالطابو وقانون حقوق وواجبات الزراع الذي حول الفلاح إلى أشبه بالقن المرتبط بالأرض التي يفلحها، إضافة إلى نظام دعاوى العشائر. وهي تشريعات بقدر ما كانت تصب في مصلحة الفئات الإقطاعية وملاكي الأراضي الكبار والمتنفذين من رجال الدولة عملت على إفقار الطبقات والفئات الفقيرة والكادحة.

قابل الشعب العراقي هذه المعاهدة وقابلتها المعارضة الوطنية بالرفض. تجلى ذلك بالتظاهرات الشعبية التي تدعو إلى إلغاء المعاهدة واسقاط حكومة نوري السعيد. وعمت عرائض الاحتجاج الشعبي جميع أنحاء القطر العراقي. ولعل قمة هذا الهيجان الشعبي الصدام المسلح بين متظاهري جماهير السليمانية والحكومة المحلية الذي نجم عنه كما تقول الدوائر الاستعمارية والمحلية ١٣ قتيلاً و٢٣ جريحاً. أعقب هذا تجدد ثورة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي الذي استفزته انتفاضة السليمانية. وأعلن الشيخ محمود مطالب ثورته

التي تتلخص بإنشاء حكومة كردية من زاخو إلى خانقين وأن تكون هذه الحكومة تحت الانتداب البريطاني. أسفر الصدام بينه وبين الحكومة وباسناد من القوة الانكليزية عن معركة كان نتيجتها وقوع الشيخ محمود في الأسر[١١١].

لم تتوقف التظاهرات في بغداد والمدن العراقية الكبرى كالموصل والبصرة وكربلاء والنجف وغيرها من المدن العراقية.

ولم يكتفِ الشباب الوطني بقيادة هذه التظاهرات بل راحوا يصدرون البيانات والمناشير الداعية إلى إلغاء المعاهدة وإسقاط الحكومة التي أبرمتها، فأوقف عدد منهم، ومن أبرزهم يونس السبعاوي وعبد القادر إسماعيل وفائق السامرائي وحسين جميل وخليل كنه وجميل عبد الوهاب وأحمد قاسم راجي وسعيد عبد الإله الشهابي وغيرهم من الذين ألقي القبض عليهم الذين وحكم على أكثرهم بالحبس لمدة ستة أشهر أو ثلاثة أشهر إلخ.

وكانت جريدة العالم العربي قد استطلعت آراء بعض قادة حزب الإخاء الوطني والحزب الوطني الذي ساهم في الاحتجاج على ابرام المعاهدة وطالب برفضها. فأجاب ياسين الهاشمي زعيم الحزب:

«بان هذه المعاهدة زادت من قيود وأغلال الشعب العراقي وعزلته عن الأقطار العربية وباعدت بينه وبين جارتيه تركيا وإيران».

ووصف كامل الجادرجي أحد أقطاب هذا الحزب بأنها «حماية شديدة الوطأة واحتلال دائم وقضاء مبرم على الجامعة العربية».

وقال القطب البارز في هذا الحزب الشيخ محمد رضا الشبيبي:

«إنه يطالب برفض هذه المعاهدة فقد حصلت بريطانيا على أهم الحقوق والامتيازات وتخلصت من كافة العقبات».

وقال السيد عبد المهدي المنتفكي أحد قياديي هذا الحزب «إن هذه المعاهدة جعلت من العراق ميداناً للمصالح البريطانية وجزءاً من مستعمراتها وصدمت الجامعة العربية ووضعت مرافقنا تحت النفوذ الأجنبي وأثقلتنا بالديون».

أما زعيم الحزب الوطني جعفر أبو التمن فقد قدم مذكرة احتجاج باسم الحزب الوطني إلى الممثلين الرسميين لإيران وتركيا وأمريكا وألمانيا وفرنسا وايطاليا في بغداد أوضح فيها «أن الحكومة العراقية استلمت مقاليد البلاد خلافاً للأوضاع الدستورية ولم يعضدها البرلمان فحلته وأجرت انتخابات صورية وعطلت أكثر من عشرين صحيفة، وأن الشعب العراقي قابلها بالرفض وطالب بإلغائها»[١١٢].

المعارضة الوطنية تنسق أهدافها

وثيقة التآخي بين حزبي الإخاء الوطني والحزب الوطني

وجد الحزبان الإخاء الوطني والوطني أن الواجب الوطني يحتم عليهما التعاون وتنسيق العمل الموحد ضد معاهدة سنة ١٩٣٠ والوزارة التي أبرمتها، فإن بقاءهما كل يعمل من جانبه يبقى ناقصاً ولا يحقق الهدف الذي يسعيان إليه، فسارعا إلى توحيد جهودهما في ائتلاف تضمنته وثيقة عهد سميت بوثيقة التآخي، أو ما عُرف أيضاً بميثاق التآخي بين هذين الحزبين: حزب الإخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي والحزب الوطني بزعامة جعفر أبو التمن.

وفي ما يأتي نص بيان التآخي بين الحزبين:

١. «المعاهدة فاسدة وجائرة يجب تعديلها».

٢. «إن المجلس الحالي يجب أن يحل لأنه لا يمثل الأمة».

٣. «على الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الأساسين الأول والثاني. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على وجوب توحيد الجهود».

وقد وقع على هذه الوثيقة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ــ عن حزب الإخاء الوطني، وجعفر أبو التمن ومولود مخلص ومحمود رامز ــ عن الحزب الوطني. كما وقع مع الحزبين توفيق السويدي باعتباره يمثل بقايا[١١٣] «حزب التقدم» حزب عبد المحسن السعدون.

ونرى أن هذه الخطوة المهمة التي أقدم عليها الحزبان الرئيسيان الوطني والإخاء الوطني لها أهمية تاريخية. فلأول مرة تشهد الثلاثينات من القرن الماضي تعاون أحزاب سياسية مهمة واتفاقها على منهاج سياسي للعمل ضد معاهدة استعمارية جائرة هي معاهدة سنة ١٩٣٠. إن هذا تطور في مسار الحركة الوطنية في العشرينات التي كانت عناصرها الرئيسية هم المثقفون أبناء الطبقة الوسطى والصغيرة ومن عناصر دينية ذات النزعة الوطنية وجماهير الشعب التي كانت تنشد التحرر والاستقلال السياسي،كذلك تنظيمات شعبية منتظمة في نوادٍ ومنتديات ومفكرين غير تقليديين من أبناء الشعب العراقي.

ساد التنسيق والتعاون بين الحزبين بقوة وانسجام، ومن نشاطاتهما القيام بمسيرة جماهيرية شملت مدناً مهمة مثل كربلاء[١١٤] والنجف والحلة وغيرها من المدن المهمة والمتميزة. غير أن هذا التنسيق قد

وهن بعد استقالة نوري السعيد رئيس الوزراء وحل المجلس النيابي وتشكيل وزارة جديدة أخذت على عاتقها حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات نيابية.

ابتداء اشترك الحزبان المتآخيان (الحزب الوطني والإخاء الوطني) في الانتخابات النيابية غير أنه سرعان ما انسحب جعفر أبو التمن رئيس الحزب الوطني وأعلن مقاطعة الانتخابات النيابية بسبب رفض الحكومة اشراك فهمي المدرس وهو الساعد الأيمن لأبي التمن في الانتخابات. وكان سبب الرفض طعن فهمي المدرس «بالذات الملكية». وكان إصرار جعفر أبو التمن على وجوب اشتراكه في الانتخابات ورفض الحكومة لهذا الإصرار وعدم الاستجابة له سبباً لانسحاب الحزب ومقاطعته الانتخابات. وبمقدار علمنا مما توافر لدينا من مراجع إن حزب الإخاء الوطني مضى في المساهمة في الانتخابات النيابية معتبراً أن قرار أبو التمن بالمقاطعة شأن داخلي للحزب.

ظل فتور العلاقة بين الحزبين يلفه الوهن المستمر حتى حلت ساعة اشتراك حزب الإخاء الوطني في وزارة شكلها رشيد عالي لتكونِ نهاية هذه التجربة الفريدة حقاً.

ونرى أن نص هذه الوثيقة قد كُتب على عجل إذ لم تأخذ بنظر الاعتبار توازن القوى وأهمية العمل الموحد الذي هو بحد ذاته مكسب مهم جداً فوحدة القوى الوطنية وتعاونها وديمومتها هو الطريق الموحد للنجاح.

والمتأمل في هذه النصوص المحددة التي أملاها، إلى حد ما، رد الفعل لهذه المعاهدة نجد أنها تتسم بالحدية والجمود واليبوسة stiff

التي لا تدع للسياسي وللحزب أي مجال واسع للحركة وتنوع الأساليب التي يمليها تطور الأحداث والمفاجآت مما ينبغي اتخاذ القرارات الملائمة بالتشاور بين أطرافها.

لهذا نجد أن انعدام التنسيق بين الحزبين في الانتخابات التي أجرتها الوزارة التي أعقبت استقالة نوري السعيد، ثم انفراد كل حزب بالعمل كان السبب المباشر لنهاية وثيقة التآخي بين الحزبين وما أعقبه من اشتراك حزب الإخاء الوطني في وزارة رشيد عالي الكيلاني أحد أقطاب هذا الحزب.

جعفر أبو التمن يحل حزبه ويعتزل العمل السياسي

في ١ تشرين الثاني ١٩٣٣ أعلن جعفر أبو التمن زعيم الحزب الوطني اعتزال العمل السياسي وأصدر بيانه الشخصي المقتضب التالي:

«اضطررت، والأسف ملء قلبي، إلى أن أعتزل السياسة. وأنا واثق بأن التطورات في نهضات الأمة أمثالنا قد علمتنا بأنها سوف تضطرنا إلى العودة متى حان الوقت للكفاح» ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ محمد جعفر أبو التمن[١١٥].

بعدها انعقد مؤتمر الحزب في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ فأصدر الحاضرون القرار الآتي «بناء على الظروف والأحوال التي لم تمكن الحزب الوطني من القيام بالواجب الوطني المترتب عليه القيام به نرى ضرورة تعطيل ممارسة أعمال الحزب السياسية متمنين أن تتهيأ الظروف التي تمكننا فيها من استئناف ممارسة الأعمال السياسية».
وقد وقع البيان أعلاه مندوبو فروع الحزب الذين حضرت المؤتمر.

ويُلاحظ أن رئيس المؤتمر مولود مخلص اعترض على هذا القرار وأعتبره غير مصيب لمخالفته أحكام النظام، ولأنه يعبر عن العجز بما يمليه الواجب. وعليه قررت الهيئة الإدارية للمركز فصل من حضر من عضوية الحزب والاستمرار بالعمل. غير أن هذا القرار لم يلاقِ أي صدى وظل حبراً على ورق. وانتهى الحزب بقرار أبي التمن نهاية هذا الحزب.

اعتزال أبو التمن السياسة وآثاره

لا شك أن اعتزال أبو التمن والحزب في أوج سعته وامتداده كان حدثاً مهماً أحدث أثراً في مجرى العمل السياسي بصورة عامة، ولا بد لنا هنا من استعراض مكثف لفواصل نشاطه السياسي العام:

ابتداء كان تأسيس الحزب الوطني في أعقاب مؤتمر كربلاء الذي تكلمنا عنه بطلب من العلامة المستنير الشيخ مهدي الخالصي إلى جعفر أبو التمن تأسيس حزب بهذا الاسم. وقد استجاب أبو التمن لطلب الشيخ مهدي الخالصي، فسار أبو التمن على نهجه القديم إذ كان عضواً بارزاً في حرس الاستقلال، وكان سداً منيعاً أمام دسائس المستعمرين ومكائدهم جاعلاً هدفه الأساس وحدة جناحي الإسلام الشيعي والسني، ففي وحدتهما سيقف العراق قوياً موحداً ضد الاستعمار.

فماذا حل بهذا الحزب الذي كان حزباً جماهيرياً حقاً؟ لقد التهم الإخاء الوطني بعض أعضائه وبخاصة من ذوي الميول القومية العروبية والعسكرية. والتهم التيار القومي العربي الجناح المدني عدداً

ضخماً منهم في مقدمتهم الشيخ مهدي كبة وآخرين من وجوه القومية المبرزين الذين تجمعوا في نادي المثنى القومي. وهناك جناح ذو ميول يسارية آثر تأييد جماعة الأهالي. ومنهم من سلك نهجاً مستقلاً وطنياً أو ترك العمل السياسي فكان هذا الانسحاب نكسة للحركة الوطنية. لقد انفرطت هذه الكتلة الوطنية الموحدة التي ضمها الحزب الوطني بعد أن تخلى جعفر أبو التمن هذا الزعيم الوطني عن قيادتها، فكان ذلك كما أرى الخطأ الكبير الذي ارتكبه في حياته السياسية الحافلة حتى ذلك التاريخ بالشجاعة والتضحية ونكران الذات.

كانت جماهيرية حزب جعفر أبو التمن (الوطني) قد وصلت إلى شعبية عالية جداً لدرجة أن هذا الحزب غدا يستطيع أن يرشح من يراه مؤهلاً للنيابية في أي مدينة يختارها. وهذا هو المعيار الذي نحكم فيه على جماهيرية الحزب وشعبيته وهو ما لم يحزه أي حزب علني سواه طيلة العهد الملكي.

ولا شك بأن الملك فيصل تدخل في الانتخابات وشجع بعض قادة حزب الوطني على الانسحاب لقاء تعيينهم نواباً وقد انسحب فعلاً بعض هؤلاء الأعضاء وكانت تدخلات فيصل سبباً في اعتزال أبو التمن.

هذه لمحة بسيطة عن تاريخ ما آل اليه هذا الحزب الجماهيري بانسحاب زعيمه أبو التمن. لقد كانت خسارة كبيرة ولكن الحركة الوطنية بقيت صامدة لا تعدم من وسائل كفاحية تجاه عدو غاشم.

الفصل الثاني عشر
«جماعة الأهالي أو مجموعة الأهالي أو الشعبية»

جماعة الأهالي في بدايتها هي امتداد لجمعية النشء والنادي العراقي اللذين أسسهما عبد الفتاح إبراهيم مع عدد من طلاب البعثة العراقية العلمية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، وأبرزهم زميله محمد حديد. ونظراً لانفراط جمعية النشء في العراق فقد واصل عبد الفتاح إبراهيم وزميله محمد حديد في العراق وطنهما، حيث التقيا في بغداد بحسين جميل وعبد القادر إسماعيل فشكل هؤلاء الأربعة هيئة الأهالي ونواتها متخذين من الشعبية ومبادئها قاعدة ومبدأ لرسالتهم الاجتماعية والسياسية.

مفهوم عبد الفتاح إبراهيم لـ«الشعبية» ومكانتها الفكرية

وقد عرّف عبد الفتاح إبراهيم مفهوم الشعبية بالعبارات التالية : «لما كانت الحياة الفكرية في العالم وحدة لا تتجزأ سواء في الماضي أو الحاضر فالشعبية ليست عقيدة مستقلة بذاتها وإنما هي صورة أخرى للمبادئ التي ظهرت في الغرب وقد تحورت بمقتضى

حاجات الشرق الحالية وموضعيه التاريخي والجغرافي..»[116]. وفي هذه العبارات الموجزة يكمن مفتاح الحل لتفهم الكثير من آرائه حتى وإن بدا بعضها لايتلاءم والظروف التي مرت بها الأهالي.

ولخص عبد الفتاح إبراهيم «خلاصة الشعبية» في كراس صغير في ٨ صفحات وقد أخبرني شخصياً بأنه كتبها في الحلة بدعوة من زميله حسين جميل، الذي شغل الحاكمية فيها، وانه كان في ضيافته خمسة عشر يوماً دونها وكتب شرحاً موضحاً لها نشره في الجزء الثاني للرسالة الثالثة للأهالي التي نحن بصددها. وفي حديث مع حسين جميل أيد دعوته لعبد الفتاح ابراهيم لزيارته في الحلة.

وفي ما يأتي أهم المبادئ التي تضمنتها هذه الخلاصة

فقد جاء في:

الفقرة أ. أسس الشعبية:

١- ليس للشعبية تعريف شامل وإنما هي وجهة نظر معينة تجاه المشاكل التي تجابه المجتمع في نواحي حياته المختلفة.

٢- وتنقسم هذه المشاكل كل حسب طبيعتها إلى حياة سياسية واقتصادية واجتماعية ترمي الشعبية إلى حلها بصورة تكفل للمجتمع الاطمئنان والرفاه والتقدم.

وتكلم عن مبادئ الشعبية السياسية:

ب. مبادئ الشعبية السياسية:

١. وجود الدولة ضروري لضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم للشعب.

٢. على أن تكون هذه الدولة ذات سيادة داخلية وخارجية تامة والسيادة للشعب لا تنفك عنه.

ج. أن تكون من حيث علاقة الأفراد بها دستورية ديمقراطية.

ويتكلم الكراس بإيجاز عن المبادئ الشعبية والاقتصادية. ويوجز الخطة بالصناعة، ويرى الكراس في هذا أن: «على الدولة أن تؤمن سيطرتها على الصناعات المهمة، أما بقيامها وحدها بملك الصناعات مباشرة وإما بإشتراكها في رأسمال الصناعة بصورة تضمن لها تلك السيطرة. على أن تترك للأفراد حرية القيام بالصناعات الصغيرة والمهن الحرة. وعليها أن تقوم ببيع منتجات مصانعها إلى المستهلكين مباشرة.

ومن الفقراتِ الأخرى:

الخدمات العامة:

تملك الدولة كافة الخدمات العامة كسكك الحديد والبواخر ومشاريع التنوير وتجهيز الماء وغيرها.

الزراعة:

تقوم الحكومة بتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين لاستغلالها من قبلهم مباشرة وتأسيس المزارع الرسمية وتكون نسبة ضريبة الأراضي الصغيرة أقل من نسبة الأراضي الكبيرة.

وهناك فقرات أخرى تتعلق بالتوزيع والظروف الاقتصادية والعمل فمن واجب الحكومة تهيئة فرص العمل للجميع بشروط توافق مستوى الحياة التي تضمنها الدولة ولا تضر بجسم العامل ومعنوياته.

وتكلم الكراس عن المبادئ الشعبية الاجتماعية في التربية والتعليم ومكافحة الامية.. إلخ وكذلك عن العلاقات الشخصية والنظام العائلي ويرى:

أ- وضع قوانين توافق المدنية الحديثة لتنظيم الأحوال الشخصية.

ب- السعي لتحرير المرأة مع الاحتفاظ بالنظام العائلي.

هذه هي المبادئ التي تضمنها هذا الكراس وهي تبدو في معظم المواضيع التي بحثها ذات طابع شمولي غير محدد. أي تعوزها الدقة التي نجدها في الكراس الذي يوضح هذه الأهداف التي تضمنها الجزء الثاني من الرسالة الثالثة التي سنأتي على موجزها تواً.

خلاصة الجزء الثاني من الرسالة لكراس «مطالعات في الشعبية» الصادر عام ١٩٣٥ لمؤلفه عبد الفتاح إبراهيم. استهل إبراهيم الرسالة بقوله «إن الإصلاح وإن كان لا يتحقق بمجرد الفكرة وظهور الدعوة إلا أنه يبدأ بهما دائماً» ص٣ من الكراس وقال «إن الشعبية وجهة نظر في إصلاح اجتماعي يستهدف ضمان الاطمئنان والرفاه والتقدم». ثم عرف الشعب بأنه «يتألف من السواد الأعظم من حياة الامة وحاجاتها بصورة خاصة ومن تجارب البشرية بصورة عامة» ص٩.

وحيث أن الكراس (الجزء الثاني) لم يوضح بصورة تدعو للاطمئنان والدقة في التعريف فقد تجنب واقع أن الشعب يتألف من طبقات. وبهذا فقد اغفل الصراع الطبقي متجاهلاً تحليل الدولة والعناصر الفاعلة فيها والمحركة لمسارها. وبدلاً من واقع الصراع الطبقي فإنه لجأ إلى فكرة سائدة في الغرب الرأسمالي أعني بها التوازن بين حقوق السلطة وحقوق الفرد، فقال «من مقومات التوازن بين حقوق السلطة وحقوق الفرد ينبغي أن تتمتع الهيئة القضائية بالحرية التامة في مقاضاة الأفراد والهيئات وضمان المساواة أمام القضاء للجميع. وقد ثبت الآن أن لا سبيل لتحقيق استقلال القضاء إلا بنزع سلطة التعيين والتمويل والعزل والترفيع ونحو ذلك من الأمور في قيام القضاة بواجباتهم من دون مراجعات لجانب السلطة من

الهيئة التنفيذية وإيداعها في الهيئة التشريعية العليا» ص١٢.

وهو يرى في تصوراته لما يجب أن تكون عليه الحكومة الشعبية بأنها «مؤسسة تقوم بشؤون الدولة لخدمة السواد الأعظم بالعمل على تحقيق الاطمئنان والرفاه للشعب» ص١٣ «وذلك بالسيطرة على الحياة الاقتصادية والقيام بمشاريع اقتصادية هامة..» ص١٣-١٨

ثم إنه يرى أن الدولة ذات السيادة الداخلية الناقصة «هي التي تكون فيها لدولة أخرى أو هيئة أجنبية من التأثير في الشؤون الداخلية ما يحول دون قيام الحكومة على أساس الصالح العام ورغبة الشعب ويمنع تنظيم المجتمع على الوجه الذي تقتضيه فائدة المجموع».

وفي هذا نقد واضح للدولة العراقية ناقصة السيادة التامة لانصياعها إلى الحكومة الانكليزية بحكم معاهدة سنة ١٩٣٠. وهذا النقص في السيادة واضح في واقع ما نعيشه أيضاً في عهد الاحتلال الأمريكي لبلادنا.

ثم إنه يرى أن سيادة الشعب لا تتحقق إلا باقامة المجالس التشريعية على أساس التمثيل الصحيح الذي يضمن تمثيل مختلف المصالح وجميع أصناف الشعب.. إلخ» ص٢٥

وفي موضوع الشعبية والديمقراطية يذكر المؤلف «أن الشعبية وإن كانت قريبة من الديمقراطية الحقيقية التي تقوم على أساس فسح مجال المساواة الاقتصادية والسياسية للجميع إلا أنها تختلف والديمقراطية الرأسمالية الشائعة في الوقت الحاضر، ولا ترى فيها سوى خدعة دبرتها طبقة خاصة تجعل أصحاب رؤوس الأموال مطلقي اليد في شؤون الأمم» ص٣١.

ثم يستطرد «تقوم الديمقراطية الرأسمالية ــ في الظاهر ــ على أساس التصويت العام والتمثيل النيابي. أما التصويت العام فإنه وإن جعل الشعب مصدر السلطات ــ نظرياً ــ إلا أن الحقيقة أن السواد الأعظم بوضعه الاقتصادي الحاضر لا يملك شيئاً من تلك السلطة»...

وفي موضوع الشعبية والاشتراكية يرى المؤلف «أنه بالرغم من أن الشعبية تتفق والاشتراكية في كثير من الأمور الجوهرية التي تتعلق بتنظيم الحياة الاقتصادية ومحاربة الرأسمالية ومنع استغلال الفرد واعتبار العمل المنتج الوسيلة الوحيدة للحصول على أسباب المعيشة، «فإنها تختلف عنها في أمور أخرى التي تعتبرها الاشتراكية لا سيما الشيوعية من الأمور الأساسية مثل حرب الطبقات وحصر سلطة الحكم في طبقة العمال الصناعيين وتوزيع الحقوق المدنية على هذا الأساس. والشعبية مع إنها لا تستنكر الفكرة الدولية التي ترمي إلى جعل العالم وحدة سياسية واقتصادية واحدة على أساس فائدة المجموع إلا أنها تقف منها الموقف الذي يقتضيه الصالح العام ولا تستهدف العمل الايجابي في هذا السبيل إلا بالمقدار الذي تتطلبه مصلحة الشعب» ص٣٥-٣٦.

ثم يهاجم الكراس «الاشتراكية الوطنية» التي قامت عليها النظم الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا ويرى أنها مؤامرة على الشعوب دبرها الرأسماليون في اتخاذ تدابير جديدة قائمة على العنف وحجز الحريات وإطلاق يد الفئة الحاكمة تفعل ما تشاء مستغلة سلاح القومية الهجومية لتحقيق أطماعها لإلقاء الغشاوة على عين الشعوب وتسخيرها إلى ميدان الحروب للحصول على المستعمرات والأسواق

والمواد الخام» ص٣٧-٣٨.

نعود إلى تاريخ الأهالي بإيجاز فنقول في أواخر سنة ١٩٣٣ انتمى كامل الجادرجي إلى الأهالي وهو بحكم تاريخه كان حزبياً مناضلاً ضد الاستعمار، فقد انتمى إلى حزب الشعب الذي يرأسه ياسين الهاشمي الذي كان له دور منذ فجر النهضة العربية، وكان هذا الحزب الذي تأسس أواخر سنة ١٩٢٥ قد وضع في منهاجه مادتين أساسيتين أتينا على الإشارة إليهما في حديثنا عن حزب الشعب (ولا بأس من تكرارهما هنا):

المادة الثالثة منه «غاية الحزب إسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية» ونصت المادة الرابعة من المنهاج:

م (٤): «يسعى الحزب لإنماء القوى الوطنية وتثقيفها في كافة فروع الإدارة والاقتصاد والمعارف والزراعة وغيرها وتقوية الشعور الوطني والعمل لتعميم مبادئ التضامن والتضحية بين الأهليين».

وظني أن أهداف حزب الشعب هي أحد الأسباب التي دفعت الجادرجي إلى الانتماء إلى هذا الحزب، إضافة إلى أسباب أخرى عملت في هذا الاتجاه. ثم إن الفترة التي عاشها كامل الجادرجي في هذا الحزب قد أهلته وهو شاب ليكون نائباً في مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ ممثلاً لهذا الحزب مع نواب شعبيين آخرين. ثم صار كامل الجادرجي في ما بعد عضواً قيادياً في الهيئة العليا لحزب الإخاء الوطني برئاسة الهاشمي إلى جانب شخصيات سياسية في القيادة العليا منهم محمد رضا الشبيبي ورشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وعبد المهدي المنتفكي وعلي جودة الأيوبي وغيرهم. وكان

الجادرجي يرأس تحرير جريدة الحزب الرسمية (الإخاء الوطني).

فبانتماء الجادرجي إلى الأهالي سنة ١٩٣٣ فقد انفتح له باب زعامته للوسط الديمقراطي الذي كانت جماعة الأهالي تمثل بإجماع أفكار ومؤلفات عبد الفتاح إبراهيم والطلائع المثقفة الملتفة حوله معالم هذا الوسط الديمقراطي الذي يمثل خيرة مثقفي البرجوازية الوطنية والصغيرة وطموحات الشعب العراقي عموماً. وسنبحث في فصول قادمة دور الأهالي وأحزاب الوسط الديمقراطي في السياسة العراقية.

تأليف جمعية مكافحة الأمية:

كانت الخطوة العملية والعلمية التي خطتها الأهالي هي الإقدام على تأسيس جمعية لمكافحة الأمية على أن تكون برئاسة شخصية وطنية مرموقة. ولم يجد قادة الأهالي أفضل من جعفر أبو التمن لسجله الوطني والشعبي الحافل بالنضال من أجل رفع مستوى الشعب ثقافياً ومعرفياً، ومن أجل وحدة العراق والنضال من اجل استقلاله ورفع مستواه المعاشي والعلمي. ولهذا بادر كل من كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم اللذين كانا ينسقان العمل بينهما خصوصاً في الأيام المبكرة لانتماء الجادرجي إلى الأهالي لمفاتحة جعفر أبو التمن بقبول رئاسة هذه الجمعية العتيدة ونجحا في إقناعه بقبول رئاسة الجمعية وتبني أهدافها. وهكذا تم تأليف هذه الجمعية التي تشكلت هيئتها الإدارية من:

١. الـرئيس: جعفر أبو التمن

٢. نائب الرئيس: نصرة الفارسي

٣. السكرتير: عبد الفتاح إبراهيم

٤. المحاسب: محمد حديد

٥. الأعضاء:

١. كامل الجادرجي

٢. الدكتور فاضل الجمالي

٣. علي حيدر سليمان

بعد مقدمة طويلة كتبها عبد الفتاح إبراهيم قدر فيها الأهمية للمعرفة بإعتبارها عماد الحياة للأفراد والأمم الذين تتألف منهم الأمه بهذه المعرفة التي تعتبر من أهم واجبات الحكومة نحو الأفراد، وفي سبيل المحافظة على كيان الأمة، وبعد أن يستشهد إبراهيم بعديد من الأمم والشعوب ودور حكوماتها في نشر الثقافة والمعرفة في مكافحة الأمية التي هي «في جسم الأمة كالشلل في جسم الأفراد» توقف الحركة والنمو وتنذر بالتدهور والاضمحلال. ويختم إبراهيم بيان الجمعية المطول إلى القول «إن هذا المشروع العظيم يجب أن يتناول تعليم القراءة والكتابة لأكثر من ٩٥٪ من سكان البلاد وتنوير أذهانهم إلى الدرجة التي تسمح بها الظروف والأحوال، وهو يحتاج إلى مبالغ كافية وإلى خطة دقيقة تضمن سيره في كافة جهات العراق». وبعد أن يستمر في ذكر الأسباب التي حدت بالجمعية إلى إلقاء المسؤولية على كاهل الحكومة ايضاً يقول «نعتقد إن المشروع يجب أن يكون من الأعمال العامة التي تتولى الحكومة نفسها القيام بها» وذلك شأن سائر الأمم.

لا بد هنا من إيضاح دور كامل الجادرجي بشأن الجمعية الذي

أوضح في كتاب «مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي» أنه هو الذي أقنع أبو التمن للتعاون مع الأهالي لترؤسه جمعية مكافحة الأمية. أما الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم فكان في أحاديثه معي كلما يأتي ذكر جعفر أبو التمن يقول بأنه هو الذي أقنع أبو التمن بقبول التعاون مع الأهالي بتأسيس جمعية مكافحة الأمية. أنا لا أستطيع أن أرجح أحدهما على الآخر في ما يقولانه، ولكني أعرف جيداً أن الجادرجي في بواكير انتمائه إلى الأهالي كان ينسق مع عبد الفتاح إبراهيم في الخطوات المهمة ومنها خطوة الأهالي في مبادرتها لتأسيس جمعية مكافحة الأمية. وقد يكون لكامل الجادرجي وزن راجح لدى أبو التمن، خصوصاً وأنهما عملاً في ميثاق التآخي «بين الحزب الوطني الذي يرأسه أبو التمن والإخاء الوطني الذي يرأسه ياسين الهاشمي»، وكان الجادرجي أحد أبرز نشطائه باعتباره عضو الهيئة العليا ورئيس تحرير الإخاء الوطني. ولكن عبد الفتاح إبراهيم كان له نشاطه سواء في تأسيس الأهالي أو في مؤلفاته ثم انه كان يحتل في جمعية مكافحة الأمية دوراً رئيسياً كسكرتير للجمعية والعضو المنظر الفاعل فيها يحملني إلى القول بأن الخلاف بينهما في ما بعد لا يوجب أن يصل إلى حد أن ينفي جهود احدهما الآخر ويستأثر به وحده.

وتخلص الجمعية إلى أنها ترى أن مسؤولية مؤسسيها تنحصر في نظامها الأساسي والعمل على تثبيت القواعد والأسس التي ترتكز الجمعية عليها.

وفي ما يأتي أهم هذه المبادئ:

١. جعل مشروع مكافحة الأمية من المشاريع العامة ببذل الجهود

الشخصية وحث الحكومة لهذا الغرض.

٢. مساعدة الحكومة والمؤسسات الأهلية في القيام بهذا المشروع بمختلف الطرق.

٣. حمل الحكومة على تأسيس دائرة خاصة تكافح الأمية مزودة بما يحتاجه المشروع من المال.

ويفصل المنهاج وجائب الحكومة بالأساليب المتنوعة التي أتى على ذكرها المنهاج.

كان لترؤس جعفر أبو التمن جمعية السعي لمكافحة الأمية أن أتيحت له الفرصة الكافية للوقوف على نهج وأفكار جماعة الأهالي وبخاصة على منهج «الشعبية» وما يعنيه مفهومها، ووجد أن هذه المجموعة ليس لها تنظيم يوحدها ولهم أفكارهم المتقاربة وجديتهم في العمل على نشرها وبثها بين الشعب، أحد أهم أسباب نجاحهم في تكوين كيان ديمقراطي- إصلاحي، ووجد عنصر الصفاء والإخلاص والنزاهة طابع هذه المجموعة في بدايتها، فقرر الدخول متضامناً مع جماعة الأهالي بهذا الوصف. وبدخول أبو التمن متضامناً مع الأهالي في ما بعد ليكون جزءاً منها فقد تعاظم دور هذه الجماعة لتحتل المركز الأقوى في النشاط السياسي.

وفاة الملك فيصل:

توفي الملك فيصل في ٨ أيلول سنة ١٩٣٣ وهو خارج الوطن. وكان لوفاته أثر كبير في مجرى سياسة الحكم الملكي الذي كان يقوده بحكم دكتاتوري منذ سنة ١٩٢٥ أي سنة إعلان الدستور.

لقد سبق وأن تحدثنا عن الملك فيصل وقلنا إنه بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٠ اتجهت السياسة البريطانية في العراق ومعها الملك فيصل إلى الاهتمام الأكثر في مسألة الأراضي والعلاقات الزراعية، فكان قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ وقانون اللزمة رقم (٥١) ١٩٣٢، اللذان عملا على زيادة ملكية المتنفذين في الريف، وهم شيوخ وملاك الأراضي، كما عملا على نزع أراضي عدد من المزارعين وتسليمها إلى ذوي النفوذ وإلى زيادة ملكية الشيوخ الإقطاعيين، وتعاظم نفوذهم بحكم تملك الأراضي. ولعب نظام دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع اللذين اشرنا إليهما في فصل سابق دوراً في إسناد الشيوخ وفقر الفلاحين، إذ عمل قانون حقوق وواجبات الزراع إلى تحويل الفلاح إلى أشبه بالقن. لقد تحولت سلطة الملك بموجب دستور سنة ١٩٢٥ إلى سلطة شملت مجمل الحياة السياسية العراقية، بحيث أصبحت مؤسسات الدولة كالبرلمان والأحزاب وغيرها لا تخرج عن طوع إرادته، فكان الملك يلجأ إلى شتى الأساليب لإضعاف الهيئات والمؤسسات وحتى الهيئة النيابية التي خرجت عن مسيرته. فقد ذكر (المؤرخ عبد الرزاق الحسني) كيف إن الملك فيصل استخدم رشيد عالي الكيلاني رئيس مجلس النواب لتحطيم الهيئة النيابية وهم الأكثرية المؤيدين لحزب التقدم الذي يرأسه رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون لدرجة حملته على الاستقالة من رئاسة الوزراء (الحسني ج٣ ط٧). وأشار حنا بطاطو إلى هذا الحدث في الجزء الأول من كتابه المعروف، والمهزلة تكررت سنة ١٩٣٣ مع الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن، فقد أغرى الملك فيصل عدداً من قيادات هذا الحزب

بالمقاعد النيابية ليهجروا حزبهم الذي قاطع الانتخابات، فكان هذا أحد أسباب اعتزال جعفر أبو التمن الكثير الحساسية عن العمل السياسي.

ولكن سلوك فيصل الاستبدادي الذي يحميه دستور سنة ١٩٢٥ لا يمنعنا عن ذكر رسالته- قبيل وفاته الموجهة إلى خلصائه من رؤساء الوزارات التي أفصح فيها عن وجهة نظره في بناء دولة عصرية مركزية (ننشرها لأهميتها التاريخية في مجرى الحياة السياسية العراقية). وفي ما يأتي أهم ما تضمنته:

١. إعطاؤه الأولوية للمواطنة العراقية التي تعني وحدة الشعب والابتعاد عن الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية والأثنية.

٢. إصلاح نظام الحكم والاهتمام بتقوية الجيش ليكون مخلصاً للوطن وقادراً على إخماد ثورتين في منطقتين متباعدتين في آن واحد.

٣. حل مشكلة الأراضي بإعطاء الفلاحين الحق في التملك والسكن وتقليص دور الشيوخ والأغوات.

٤. نشر التعليم والقضاء على الأمية بين السكان.

٥. إعطاء الصلاحيات للألوية «المحافظات» بحيث يكون للمحافظة دور في الاشتراك بالحكم شبيه بمجالس الألوية في تركيا في العهد العثماني.

٦. إعطاء الأهمية الكبيرة للنهوض الصناعي وتقدم البلاد صناعياً فبدون الصناعة تفلس البلاد. ومن الضروري إعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي ونستفيد من التقدم الذي حصل في جيراننا

كتركيا وإيران. وعلى الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية صغيرة أو كبيرة... إلخ.

وفي ما يأتي أهم ما ورد في رسالته إن لم يكن نصها، نقلاً عن المؤرخ الموثق عبد الرزاق الحسني[١١٧]:

«١. إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر في الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي الوقت نفسه أقوياء بمعنى غير مجلوبين بحسيات أو أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل ولموازنة القوى معاً وعلى جانب كبير من الاهتمام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثيرات رجعية أو إلى أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل.

٢. في العراق أفكار ومنازع متباينة تنقسم إلى أقسام:

* الشبان المتجددون بمن فيهم رجال الحكومة.

* المتعصبون

* السنة

* الشيعة

* الكرد

* الأقليات غير المسلمة

* العشائر

* الشيوخ

السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة.

ألمحت في ما تقدم إلى أفكاري الخاصة وتصوري للبلاد كما أراها في الوقت الراهن:

١. العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني. وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة بينهم أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونها للتخلي عنها بدعوى أنها ليست من عنصرهم، وأكثرية شيعية جاهلة، منتسبة عنصرياً إلى نفس الحكومة إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين، كل ذلك جعل مع الأسف هذه الأكثرية أو الأشخاص من الذين لهم مطامع خصوصاً المدنيون منهم وطلاب الوظائف بدون استحقاق والذين لم يستفيدوا مادياً من الحكم الجديد يظهرون بأنهم لا يزالون مضطهدين لكونهم شيعة ويشوقون هذه الأكثرية للتخلي عن الحكم ويقولون بأنه سني بحت ولا ننكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل.

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى إن في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد بل توجد كتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية، منشغلة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للأنقضاض على أي حكومة كانت. فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه. ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في

مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكون وهذا التشكيل.

وإن خطتي في تشكيل هذا الشعب وتكوينه هي كما يأتي باختصار أولاً ثم بالتفصيل:

١. زيادة قوة الجيش عدداً وبشكله الحاضر بحيث يصبح قادراً على إخماد أي قيام عصيان مسلح ينشأ في آن واحد على الأقل في منطقتين متباعدتين.

٢. عقب إتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة تعلن الخدمة الوطنية.

٣. وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد مهما أمكن واحترام الطوائف الأخرى.

٤. الإسراع في تسوية مشكلة الأراضي.

٥. توسيع المأذونية لمجالس الألوية والبلديات بقدر الإمكان على نموذج القانون العثماني.

٦. الإسراع في تشكيل مدرسة الموظفين.

٧. الأعمال النافعة وحماية المنتوجات.

٨. المعارف.

٩. تفريق السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية.

١٠. تثبيت ملاك الدولة.

١١. وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد إجراءات الحكومة في الصحف والأحزاب.

١٢. العدل والنظام والإطاعة في الموظفين والعدل عند قيامهم بوظائفهم.

١) بدأت بالجيش لأني أراه العمود الفقري لتكوين الأمة. ولأني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدده من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه وهي حفظ الأمن والاطمئنان إلى إمكانية كفاءته نظراً إلى ما تتطلبه المملكة ونظراً إلى العوامل المختلفة الموجودة والتي يجب أن تجعلنا دائماً متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت. إنني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الوقت الحاضر الذي سوف تطلبه منه بعد إعلان الخدمة العامة.

أما ما سأطلبه منه الآن فهو أن يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان، لا سمح الله في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما. إنني غير مطمئن إلى أننا بعد ستة أشهر وبعد أن تتخلى انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد نتمكن من الوقوف وحدنا ما دامت القوة الحامية غير كافية. ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة أو القيام بأي إجراءات أخرى أو محركة أو مهيجة ما لم أكن واثقاً من أن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون أو أي إجراءات أخرى. وعليه أرى من الضروري إبلاغه ليتمكن معه من إجابة رغبتي المار ذكرها وذلك بشكله الحاضر.

٢) علينا أن نطمئن معنوياً إخواننا الشيعة بالكيفية الآتية:

١. إعطاء التعليمات إلى قاضي بغداد- كما عمل- أن يسعى إلى توحيد أيام الصيام والإفطار وهذا ممكن وشرعي.

٢. تعمير العتبات المقدسة حتى يشعروا بأن الحكومة غير مهملة لتلك المقامات التي هي مقدسة لدى الجميع، والتي هي كذلك من الآثار التاريخية التي تزين البلاد. فعلى الحكومة من كل الوجوه المحافظة عليها من الخراب.

٣. إن رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة. وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها خصوصاً حيث يرون أن رجال الدين السنيين يتمتعون بأموال هم محرومون منها والحسد خاصة في الطبقة الدينية معلوم. وعلينا ما دمنا غير قادرين على تقسيم الأوقاف في ما بينهم أن نفكر في إيجاد أوقاف خاصة والرأي أن ذلك ممكن بالطريقة التي كنت عازماً على القيام بها غير أن الظروف حالت بيني وبين تحقيقها.

٤. إن احترام الشعائر العامة غير عسير خصوصاً في أيام رمضان.

٥. لم أتكلم عن الضرائب إذ إن قانون ضريبة الاستملاك قطع قول كل مفسد.

٦. إن مشكلة الأراضي وحلها سيربط الأهالي بالأراضي وهو ذو مساس كبير للشيوخ ونفوذهم ويجب الإسراع بتطبيقها على قدر المستطاع، كما أنه يجب أن لا يحس الشيوخ والأغوات بأن قصد الحكومة محوهم بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب أن نطمئنهم على معيشتهم ورفاهيتهم.

٧. أرجو أن تكون قضية المدرسة مطمئنة لكل سكان العراق بأنهم سيشتركون فعلاً في خدمات الدولة والاشتراك في خيرها وشرها مع أهل بغداد والموصل بصورة متساوية وتزول تهمة

(الحكومة السنية أو العربية) كما يقول أصحاب الأغراض من كرد وشيعة.

٨. أقول بتحفظ: إنه إذا أمكن إعطاء صلاحيات للألوية شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق سكان الألوية للاشتراك بالحكم.

٩. لقد تحدثنا كثيراً حول تفريق السلطة التشريعية عن السلطة الإجرائية ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الأساسي.

١٠. علينا أن لا ندع مجالاً للأحزاب المصطنعة والصحف والأشخاص ليقوموا بانتقادات غير معقولة وتشويه الحقائق وتضليل الشعب وعلينا أن نعطيهم مجالاً للنقد النزيه المعقول وضمن الأدب. ومن يقوم بأمر غير معقول يجب أن يُعاقب بصرامة.

١١. على موظفي الدولة أن يكونوا آلات مطيعة ونافعة حيث هم واسطة الإجراءات ومن يحس منه أنه يتداخل مع الأحزاب المعارضة أو يشوق ضد الدولة ينحّى عن عمله. وعليه أن يعلم بأنه موظف قبل كل شيء خادم لأي حكومة كانت.

١٢. النافعة: أتيت بهذا الاسم الجديد ورجعت إلى التعبير التركي حيث رأيت أنه أشمل للأعمال المختلفة في مرافق الأمة، حسناً عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للأعمال الرئيسية. ولا ننكر إن ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة.

أقول بكل أسف إن الزراعة أفلست في بلادنا بالنظر لبعد ممتلكاتنا عن الأسواق. لقد وضعنا الملايين لإنشاءات الري ولكن ماذا نريد أن نعمل بالمحاصيل؟ إننا في الوقت الحاضر عاجزون عن

تصريف ما بأيدينا من منتجات أراضينا فكيف بنا بعد إتمام هذه المشروعات العظيمة، هل القصد تشكيل أهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرج عليها ؟ ماذا تكون فائدتنا منها إذا لم نتمكن من إخراجها إلى الأسواق الأجنبية واستهلاكها في الداخل على الأقل؟!

أعتقد أن من الضروري إعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي، نرى جيراننا الأتراك والإيرانيين باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتجات الأجنبية. وكم هي العقبات التي صنعوها لمنع دخول الأموال الأجنبية بلادهم، وكيف لا يبالون بصرف الأموال الطائلة لإنشاء المعامل لسد حاجتهم. علينا أن نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتنا عن سبيل تقييد الأمم المتشبثة. علينا أن نعاون المتشبثين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة وعلينا أن نعطي الانحصارات لأبناء البلاد إلى مدد معينة الذين فيهم روح التشبث. وإذا لم يظهر طالب أو راغب لإنشاء عمل صناعي ترى الحكومة انه مربح فعليها أن تقوم هي به ومن مالها الخاص أو بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية إذا أمكن وإلا فأجنبية أو كلاهما معاً.

على الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدراسة جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها كبيرة كانت أو صغيرة وتبدأ ببناء الأهم فالمهم وترشد الأهلين إلى كيفية التشبث بالأعمال الصغرى. وتقوم هي بالأعمال الكبرى، التي يتعذر القيام بها من قبل الأهالي.

إنه لمن المحزن والمضحك والمبكي معاً أن نقوم بتشييد أبنية ضخمة بمصاريف باهظة وطرق معبدة بملايين الروبيات ولا ننس الاختلاسات ونصرف أموال هذه الأمة المسكينة التي لم تشاهد

معملاً يصنع لها شيئاً من حاجاتها. وإني أحب أن أرى معملاً لنسيج القطن بدلاً من دار الحكومة. وأود أن أرى معملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكي».

ومما يجدر ذكره إن رجال الحكم الذين وجهت إليهم رسالة فيصل لتكون دليلاً لهم في حكمهم بقيادته قد تركوها وراءهم ظهرياً. فقد انفك عقد هذه الفئة الحاكمة بعد وفاة الملك فيصل الذي كان قد جمع بيده السلطة بموجب دستور ١٩٢٥ وانقسمت على نفسها وصاروا يتصارعون للاستيلاء على الحكم كما سنرى.

وفاة الملك فيصل وآثارها في انقسام الفئة الحاكمة على نفسها

خلف الملك غازي والده بحكم الدستور. ولم يكن غازي مؤهلاً لإشغال مركزه كما كان عليه أبوه. فلم يكن محنكاً وليس لديه المقدرة ليكون لاعباً سياسياً، فانتهز رجلا البلاط علي جودة الأيوبي وجميل المدفعي هذا الضعف في شخصية الملك غازي لا ليتوحدا بل ليذهب كل واحد منهما في طريقه الذي أختطه للاستئثار بالحكم، إذ انتهز علي جودة فرصة ترؤسه الوزارة فعمد إلى تشكيل مجلس نيابي على هواه ومقاسه، لاستمالة عدد من الشيوخ والأغوات وبعض ذوي النفوذ ليعينهم في المجلس النيابي بنصيب أكبر من الأراضي والنفوذ. ولكنه لم يستطيع إرضاء الجميع، فانتهز غريمه جميل المدفعي الفرصة ليهزمه بنفس الأسلوب الذي سلكه علي جودة.

كان الاثنان بأسلوبهما الأناني والذاتي قد انتهجا طريق الانقسام والتفكك، ليس للفئة الحاكمة فحسب بل للقوى التي تسند حكمها

من شيوخ إقطاعيين وأغوات وعناصر ذات نفوذ. ولا استبعد هنا تدخل السفارة البريطانية في تأليب المتخاصمين لهدف أساس يسعى إليه الاستعمار عادة هو توسيع الفتنة وتأجيجها وخلق الانشقاق والانقسام والتناحر بين الشعب، حتى بين الأحزاب والقوى التي تسند حكمها أياً كانت ميولهم انكليزية أو أمريكية كما نلحظه الآن بوضوح بين بعض الفئات والكتل التي تعمل على تسييس الدين والتي تحابي المستعمر الأمريكي في خططه.

لقد أصبح طريق التآمر والمغامرة للاستيلاء على الحكم والاستئثار به سهلاً على أقطاب الفئة الحاكمة. فلم يعد لدى المغامرين المتخاصمين سوى المكاسب الذاتية لهم ولاتباعهم. لقد فقدوا الحس الوطني الأصيل تجاه شهوة الحكم وكسب المال. أما الشعب العراقي ومطالبه الملحة في الحريات ورفع مستواه المعاشي والصحي فهي شيء ثانوي تجاه مطامحهم الأنانية.

في هذا الجو المشحون بالتآمر والاستحواذ على السلطة، انتهزت مجموعة من قادة حزب الإخاء الوطني يتزعمها حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني «حزب الإخاء» بزعامة ياسين الهاشمي للعمل على هزيمة حزبي البلاط جميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي. ولكن بأسلوب آخر، إذ استطاعا كسب ابرز شيوخ عشائر الفرات الأوسط وأبرزهم عبد الواحد الحاج سكر ومحسن أبو طبيخ وجياد الشعلان وسماوي الجلوب وهم من زعماء ثورة العشرين، والذين عقدوا اجتماعات عدة متواصلة في داري حكمت سليمان ورشيد عالي الكيلاني في الصليخ وأصدروا عدة قرارات جضر آخرها ياسين الهاشمي، وكان من جملة تلك القرارات إسقاط وزارة جميل

المدفعي ووزارة علي جودة الأيوبي بأسلوب سلمي، وإذا تعذر ذلك فيمكن اللجوء إلى القوة لإسقاط أي وزارة تعقب الأخرى. وكانت حصيلة هذه المؤامرة التي بوشر بتنفيذها بنجاح أن أصبح الطريق ممهداً لتسلم ياسين الهاشمي الحكم باعتباره زعيم حزب الإخاء الوطني.

الفصل الثالث عشر
وزارة ياسين الهاشمي ١٩٣٥-١٩٣٦

واجهت هذه الوزارة صعوبات عند تشكيلها لم تفلح في معالجتها للأسباب الآتية:

١. الخلاف بين قطبي الحزب حكمت سليمان ورشيد عالي في تسلم وزارة الداخلية. وقد حسمها رئيس الوزراء بإسناد هذا المنصب إلى رشيد عالي الكيلاني قناعة منه بأن حكمت على اتصال بجماعة الأهالي، وكان مدفوعاً من كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن إضافة إلى دور حكمت في قمع عصيان الآثوريين مع بكر صدقي بقوة، وقد رفض ياسين الهاشمي هذه الوحشية في التنكيل بالآثوريين.

٢. توصل ياسين إلى التقرب من السفارة البريطانية فكانت حصيلته ضم نوري السعيد وجعفر العسكري من أتباع السفارة البريطانية إلى الوزارة، وأسندت اليهما وزارتي الخارجية والدفاع. وكان دخولهما الوزارة عاملاً شل الوزارة في معظم الأحداث التي واجهتها.

٣. وكان الوضع الداخلي متأزماً أيضاً إذ تأهب خصوم الوزارة للعمل على إزاحتها بإسناد من جميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي، فكان تشكيل هذه الوزارة قد شكل انقساماً بين معارضي الحكومة من المشايخ الذين شعروا بفقدان امتيازاتهم وبين مجموعة مشايخ الفرات الذين أشرنا إليهم.

٤. والواقع فإن حكومة ياسين الهاشمي شجعت العراقيين وقوى قومية ووطنية على امتداد نفوذ العراق بين أقطار عربية ما زالت ترزح تحت نير الاستعمارين البريطاني والفرنسي. وقد فتح العراق ذراعيه لكل المناضلين العرب الذين يعملون على تحرير بلادهم من نفوذ الاستعمارين المذكورين وعلى مد الثورة الفلسطينية بالسلاح.

ويذكر الباحث حنا بطاطو أن العنصر الفاعل في وصول السلاح إلى الشعب الفلسطيني هو يونس السبعاوي مستعيناً بصديقه ناظم حميد مدير كمرك الرمادي، الذي يمر عن طريق دائرته السلاح المهرب إلى فلسطين. وناظم حميد وطني يساري صار في ما بعد أحد قادة جماعة الأهالي في الحزب الوطني الديمقراطي. وكانت مسؤولية السلاح تقع على فؤاد نصار الذي كان يومها من القادة الثوار العرب ووسيطاً سرياً بين القوميين والشيوعيين وصار في ما بعد سكرتيراً للحزب الشيوعي الأردني.

هذا الانفتاح سهل على العرب غير العراقيين اللجوء إلى العراق. وكان من بين اللاجئين المفتي محمد أمين الحسيني الذي لعب في ما بعد دوراً في القيادة السياسية العراقية في الفترة بين ١٩٣٧ ــ ١٩٤١.

٥. وكان الوضع الدولي متأزماً بظهور الفاشية في ايطاليا في العشرينات من القرن المنصرم ومحاولة موسوليني تقليص سلطة الملك وتحديد مساحة سلطة البابا ووقف امتداد نفوذها الروحي. وقد ألهبت هذه المشاعر لدى السياسيين في بلادنا. أعقب ذلك بروز النازية بزعامة هتلر التي أوصلته الانتخابات النيابية في المانيا إلى تسلم المستشارية في الحكم. وكان هتلر أحد أهم دعاة الانتقام وشن الحروب العدوانية وتوسيع نفوذ الامبريالية الألمانية. وكانت الدعاية النازية التي تدعو إلى القوة والعنف عوامل مهمة في ذهنية بعض الحاكمين العراقيين، بل وحتى بعض المعارضين. ومع كل ما تقدم فإن وزارة الهاشمي قد باشرت عملها بإعطاء تصنيع البلاد الأهمية من خلال رفع مستوى الشعب المتخلف صناعياً واقتصادياً الأولوية. ولا يُنسى أن لياسين الهاشمي الذي كان وزيراً للمالية في وزارة عبد المحسن السعدون الأخيرة دوره في تشريع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩.

وقد تحدثنا عنه عندما كان وزيراً للمالية وأقوى شخصية نافذة فيها. وفي عهد وزارة الهاشمي هذه عمل على تشجيع المشاريع الصناعية وتطوير القانون رقم ١٤ المشار اليه. فقد توسعت في عهده صناعة النسيج والسكاير وحلج الأقطان والصابون والدباغة وغيرها. وفي عهده توسع الرأسمال التجاري والصناعي وامتد إلى الاستثمار الزراعي الرأسمالي فتوسعت مساحة الأراضي الزراعية، وزاد بشكل مكثف استيراد المضخات الإروائية. وامتدت هذه التطورات إلى المجالات الاستثمارية الأخرى صناعية وتجارية وزراعية ووضعت خطة مدروسة لإقامة مشاريع منتجة ذات مردود جيد يتناسب وإمكانية إنشاء المشاريع التي تقتضيها حاجة المواطنين القاطنين حول

المشروع، الأمر الذي يسهل ازدهار السكان المحليين وجذب اليد العاملة المحلية. وقد اقتضى هذا ضرورة قيام مجلس اقتصادي برئاسة رئيس الوزراء لدراسة تخطيط البلاد اقتصادياً وصناعياً من كافة النواحي، مقترناً بدراسة عملية دقيقة لأهمية المشاريع وفوائدها ومردودها الانتاجي إلخ.

وقد اقتضى منطق التطور الاقتصادي والصناعي تشريع قانون العمال الذين هم عصب الإنتاج. لقد صدر قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وهو قانون يتقدم على قوانين العمل في الأقطار العربية حينذاك.

أهم ما جاء به قانون العمل من أهداف نلخصها بما يأتي:

أولاً: أقر القانون حق العمال بالتعاون بينهم لرفع مستواهم المعيشي والصحي.

ثانياً: أقر القانون حق العمال في تأسيس نقابات لهم.

ثالثا: اقر القانون حق العمال في التمتع بإجازة اعتيادية لمدة عشرة أيام في السنة مع إجازة مرضية لمدة ١٢ يوماً. م (١٣).

رابعاً: وخولت المادة ٣٠ من القانون حق النقابة بتفويض من الحكومة أن تتخذ أي إجراء مناسب يقي العمال شر البطالة. إلى غير ذلك من الحقوق التي كانت محبوسة على العمال.

إجراءات وزير الداخلية الحمقى والطائشة تعرقل استمرار النهج السياسي والاقتصادي

جابهت الوزارة عقب تسلمها السلطة قيام تظاهرة في الكاظمية احتجاجاً على إكمال بناية للبريد كانت الوزارتان السابقتان قد باشرتا

العمل ببنائها. وبدلاً من أن يعالج وزير الداخلية الأمر بالحكمة والتعقل فإنه لجأ إلى القوة فقتل عدداً من المتظاهرين فتأزم الموقف. ولم يكتفِ وزير الداخلية بما وقع من ضحايا بل عمد إلى المس بشعائر دينية درج عليها البعض من أتباع المذهب الشيعي كالسير في المواكب العامة يلطمون صدورهم العارية حزناً على ذكرى الحسين وفاجعة استشهاده، فمنع هذه المواكب من السير في الشوارع. واخيراً ألجأ الحكومة إلى منع ((التطبير)) بهذه الذكرى. وفي رأينا أن هذا السلوك غير حكيم إطلاقاً[١١٨] إنه أسلوب مرتجل. فهذه العادات تأصلت منذ زمن بعيد فصارت قوة مادية ينبغي معالجتها برفع الوعي بين الناس بأسلوب علمي حضاري وبنفس طويل يتميز بالوعي الاجتماعي والسياسي والمعرفي بتعميق الوعي عن طريق المؤسسات الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها. والحقيقة فإن من يتصدى لهذه العادات بشكل مبتسر يلاقي اتهامات من رجال الدين، ويضرب الأستاذ عبد الرزاق الصافي مثلاً عن مأساة العالم الشيعي الكبير السيد محسن الأمين العاملي رجل الدين المستنير الذي تصدى علناً لعادة «التطبير» وما لقيه هذا العالم الجليل من اتهامات باطلة. ومما أورده الأستاذ الصافي في كتابة «شهادة على زمن عاصف وجوانب من سيرة ذاتية» مثلاً بالمقتبس الذي ننقله عنه: «حدثني والدي أن المجتهد الشيعي الكبير السيد محسن الأمين العاملي كان في كربلاء في اليوم العاشر من محرم في إحدى السنوات التي يجري فيها التطبير وكان مدعواً في بيت السيد حسين الددة الذي تشرف غرفة الاستقبال فيه على مقام المخيم «وهو المحل الذي كان يفترض أن مخيم الحسين وصحبه كان فيه يوم

واقعة عاشوراء وهو الذي كان يجري فيه التجمع وشج الرؤوس تمهيداً للخروج بموكب عزاء الشخصين، الذي يذهب إلى صحن العباس ومنه إلى صحن الحسين تتقدمه الدمامات والطبول والابواق والرايات. وقال والدي ولما شاهد السيد العاملي من شرفة البيت ما يجري في مقام المخيم أبدى اشمئزازه ورجع إلى عمق الغرفة تاركاً الشرفة وهو يقول مستنكراً ما معناه «إن هذا ليس من الدين في شيء». ولم يكتفِ بذلك بل أعلن موقفة من الموضوع بجرأة مما جر علية الكثير من المتاعب من المتعصبين الذين بلغت بهم السذاجة حد اتهامه بالكفر والزندقة ونظم قصائد الهجاء القبيحة ضده»[١١٩].

هذا ما لقيه عالم شيعي كبير هو السيد محسن الأمين العاملي فماذا لقيته حكومة ياسين الهاشمي؟

ففي يوم زيارة «الغدير» نظمت وثيقة بتحريض من رئيسي الوزراء السابقين علي جودة الأيوبي وجميل المدفعي وبعض معارضي الحكومة مع عدد من الألوية «المحافظات»: المنتفك (الناصرية) الديوانية والحلة. وكانت هذه الوثيقة موجهة إلى رجل الدين محمد الحسين كاشف الغطاء تستحثه على تبنيها وفي ما يأتي أهم ما ورد في الوثيقة المشار إليها:

«نحن الموقعين أدناه من زعماء القبائل في الفرات الأوسط قد رفعنا مطالبنا المشروعة إلى سماحة زعيمنا الروحي المصلح الأكبر حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء كي يتقدم بها إلى ملكنا المعظم صاحب الجلالة غازي الأول». ثم تورد الوثيقة المطالب الآتية:

المادة الأولى: لقد تمشت الحكومة العراقية منذ تأسيسها على سياسة خرقاء لا تتفق ومصالح الشعب واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم.

المادة الثانية: إن طريقة الانتخابات الحاضرة أسيء استعمالها. وضماناً لرفع التلاعب نرى وجوب تطبيق الانتخابات على أساس ضمانة الحرية بوضع القيود التي تمنع الحكومة من التدخل.

المادة الثالثة: لما كانت المادة ٧٧ من القانون الأساسي تنص على وجوب تعيين القضاء الشرعي من مذهب أكثرية السكان في حين أن سلطات القضاء الشرعي من مذهب أقلية السكان فنطلب تنفيذ احكام المادة المذكورة مع وجوب تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

المادة الرابعة: لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع الوحيد للمحافظة على أرواح وأموال الشعب. وقد سبق أن مثلت الطائفتين المسيحية والإسرائيلية والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم... إلخ[١٢٠].

عرض العالم الديني كاشف الغطاء الوثيقة على زعماء الفرات المبرزين فأبدوا اعتراضهم عليها ورفضوا تأييدها بلائحة تفصيلية، قيل أن المفكر باقر الشبيبي هو الذي حرر عريضة الرد الموقع من زعماء الفرات الأوسط.هذا ولما لم يحظ العالم الديني على الإجماع على العريضة التي وقع عليها «فقد اصدر بياناً نشره بعنوان» هذا بلاغ إلى الناس «هاجم فيه الحياة الحزبية والأحزاب واتهم الأحزاب بأنها

سببت التفرقة والانشقاق والانقسام بين الناس» ودعاهم «الى التمسك بحبل الله وتبني حزب الله، ألا إن حزب الله هم الغالبون»

محمد الحسين ال كاشف الغطاء

١٢محرم سنه ١٣٥٤ هـ

والواقع فإن إخفاق العالم الديني كاشف الغطاء هو الذي حمله على استخدام سلاح الدين في مهاجمة الحياة الحزبية. وهي شنشنة ألفناها من دعاة تسييس الدين الذين يعملون في النهاية على مهاجمة الحياة الديمقراطية والحزبية.

واستغل خصوم الوزارة الهاشمية قانون التجنيد الإلزامي لدعوة العشائر إلى رفضه إذ حرض علي جودة الأيوبي وجميل المدفعي العشائر على رفع السلاح ضد الوزارة.

وكان المؤرخ الحسني قد استوضح من الشيخ خوام العبد العباس عن ثورة عشيرته «آل إزريج» وأسباب ثورته وعشيرته المعروفة في لواء الديوانية فقال ما مؤداه[١٢١]: إن أسباب ثورة آل إزريج أن الحكومة ترعى بصورة خاصة عبد الواحد الحاج سكر ومحسن أبو طبيخ اللذين استغلا هذه المحاباة فوسعا مساحة أراضيهما وامتد نفوذهما إلى الاستيلاء على أراضي الغير. ثم إن بعض الشيوخ ساهموا في الاستيلاء على أراضٍ ملك للغير. ثم إن عدداً من رجال الحكومة السابقة كعلي جودة وجميل المدفعي وعدداً من الشيوخ المؤازرين لهما ضد حكومة ياسين الهاشمي إضافة إلى قانون التجنيد

الإلزامي والدعايات الدينية في التحريض ضد توجيهات الحكومة مما حملنا على أن نشهر السلاح ضد الحكومة.

والواقع فإن هذه الأسباب التي لخصها قائد ثورة آل إزريج خوام العبد العباس من أن:

١- الحكومة سمحت لشيوخ العشائر الكبار بالاستيلاء على أراض أخرى ومنعتها عن الآخرين الأقل نفوذاً والأقل ثراء وتملكاً لأراض أخرى.

٢- تدخل لرؤساء وزارت خصوم حكومة الهاشمي في تحريض المشايخ الأقل تملكاً من كبار الشيوخ فأثار فيهم الحسد والطمع. وهي فرصة لا تثمن لبعض رجال الحكم الذين حرموا من السلطة.

٣- صدور قانون التجنيد الإلزامي الذي حرك العشائر في إلزام أولادهم بالانخراط الإلزامي في الجيش.

٤- الدعاية الدينية والزعامات الدينية الجديدة التي استغلت امتناع الحوزة الدينية عن التدخل في القضايا السياسية لتحل محلها.

ويمكننا أن نضيف:

١- إن شروع وزارة الهاشمي والوزارتين السابقتين بتنفيذ قانون اللزمة وقانون حقوق وواجبات الزراع وقانون تسوية حقوق الأراضي إضافة إلى نظام دعاوى العشائر الذي كان سائداً في الريف، أن الشروع في العمل بهذه القوانين قد احدث تحولاً في الريف وانقساماً بين ذوي النفوذ، فكانت هذه العصيانات والثورات أحد انعكاساتها على الذين شعروا بالحيف والظلم في تطبيقها. كانت هذه السياسة التي تتسم بالقوة والعنف سبباً في تذمر وانتفاضات

العشائر الفلاحية التي عمت القطر.

٢- ومما عمق وحرك بعض العشائر إضافة إلى ما ذكره أحد زعماء ثورة ال إزريج هو أن حكومة الهاشمي بشخص وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني والجنرال بكر صدقي كانوا قساة على الثوار مع تحيز ظاهر لتنفيذ قوانين الأراضي بشدة وقسوة لصالح مؤيدي الحكومة، من دون الالتفات إلى مطالب الفلاحين ومنهم سكان قصبة سوق الشيوخ التي نتحدث عنها.

ثورة سوق الشيوخ

تعتبر ثورة سوق الشيوخ أهم الثورات والعصيانات التي حدثت في وزراة الهاشمي. ويعطي المؤرخ عبد الرزاق الحسني لمحة تأريخية موجزة عن دوافع نشوئها فيذكر ((لما احتل الانكليز قصبة سوق الشيوخ في ٦ تموز سنة ١٩٢٥ خلقوا واسطة بينهم وبين دافعي الضرائب لجمع الرسوم الأميرية. وأعطوا للوسطاء نسباً في ما يجمعون من واردات التمور. فكانت نسبة خمس حق الحكومة. وسمي هذا الحق سركلة. فكانت حقوق السركلة ثقيلة على الفلاحين. وكان ذلك مبعث شكوى من الفلاحين، إذ كثيراً ما صادف أن حاصل النخيل غير كافٍ لإيفاء ضريبة الحكومة))[١٢٢]. وعقد المؤرخ الحسني مقارنة بين ثورة الرميثة الأولى وثورة سوق الشيوخ، فكان يرى ((أن الحركة في الديوانية قامت على أساس حزبي صريح بينما قامت الحركة في المنتفك على أساس السركلة والأفكار الشيوعية)). وهذا الاستنتاج الذي خلص اليه الحسني غير دقيق. وأرى أن العامل المهم والاساس الذي تراكم فقامت هذه الانتفاضات والعصيانات هو النظام شبه الإقطاعي السائد في الريف، وشروع حكومة الهاشمي

والحكومات التي سبقتها في البدء بتنفيذ القوانين التي شرعت في أواخر أيام حكم الملك فيصل كقانون منح اللزمة وقوانين التسوية التي أشرنا اليها سابقاً في منح الأراضي إلى كبار الإقطاعيين وحرمان الفلاحين من حقهم في الأرض التي يزرعونها وضرورة توزيع الأراضي الأميرية عليهم وحل مشاكلهم في العلاقات الزراعية بينهم وبين المشايخ المالكين للأراضي والمستحوذين عليها.

يقول الصديق الطيب الذكر عبد الجبار حسون جار الله الذي كان رئيساً لفرع الناصرية التابع للحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن، والذي صار بعدئذٍ عضواً في الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني، إن فرع سوق الشيوخ التابع للناصرية هو الذي أصدر المناشير الوطنية لتأييد ومناصرة الفلاحين في مطالبهم المشروعة، وهي مناشير تحمل بعداً وطنياً وفلاحياً ضد شيوخ المنطقة وضد الحكومة. ويذكر جار الله في حديث مع صديقه المؤلف أن بعض المشايخ وبعض رجال الدين أعتبروا أن هذه المناشير التي كتبها بعض معلمي المدارس وبعض الطلاب تمس مصالحهم. مما أرعب هؤلاء فذهبوا إلى رشيد عالي الكيلاني يوهمونه بأن هذه المناشير شيوعية وهي ليست كذلك.

لقد توسعت الثورة وامتد نفوذها إلى معظم أنحاء لواء الناصرية. وكان إخمادها يلاقي صعوبات كبيرة فقد تجلى حقد وزير الداخلية وبكر صدقي في الأحكام العرفية التي أصدرها بكر المذكور. فقد حكم بالإعدام على ٦٣ ثائراً نفذ الحكم في ٩ منهم. وبلغ عدد المحكومين في لواء المنتفك ٧٣ شخصاً كان بينهم ١٥ معلماً وتلميذاً فضلاً عن الغرامات الفادحة.

ثورة الرميثة الثانية

تميزت الأحكام القاسية على ثوار الرميثة الثانية والإجراءات التي اتخذها القائد بكر بالوحشية. وكان من بين هذه الإجراءات تعميم القائد بكر صدقي إلى جنوده الذي جاء فيه (لا نستعمل أي شفقة أو رحمة على الثائرين وعلى العكس علينا إن نحرق مزارعهم وهي المعول عليها في معاشهم وأن نقتل أي أسير أو جريح منهم ونهدم بيوتهم).

وتواترت الأنباء عن جرائم بكر صدقي ورشيد عالي الكيلاني. وهذا ما أورده محمود الدرة في كتاب القضية الكردية وسلمان الصفواني في محكومياته وفي كتاب القضية الكردية فقد أورد الدرة (إن الفريق بكر صدقي تسبب في قتل الأسرى والأبرياء في الفرات الأوسط وتسبب في قتل المعتقلين وأمر بتدمير البيوت والمضخات الزراعية إلى غير ذلك من الفظائع فاق حد التصور. كما حدث ذلك في مذابح الاثوريين من قبل في ظل هذا الطاغية السفاح).

وتحدث القائد العسكري إبراهيم حمدي الراوي في كتابه «من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث» بأنه يتفق مع هاشم العلوي مدير الشرطة العامة (بأن الجيش قد قبض على ثلاثين أسيراً فأمر بكر صدقي بقتلهم على الفور).

وكانت هذه الأحداث والفظائع المرتكبة موضع اهتمام واستياء أوساط الرأي العام فقدمت عرائض احتجاجية من أوساط متباينة من الرأي العام العراقي وكلها تحتج على تصرفات الحكومة وأساليبها الفظيعة.

رئيس الوزراء ياسين الهاشمي يحقق

ولم يتنبه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي إلا في وقت متأخر جداً. وهذا لا يعصمه من المسؤولية فكتب إلى وزير دفاعه جعفر العسكري يسأله طالباً منه توضيح أسباب حدوث هذه الثورات المتعاقبة، فجاء جوابه التالي:

إن أسباب هذة الثورات هي:

١- الدعاية المضرة التي قام بها رجال الدين.

٢- التحريض ضد التجنيد الإجباري.

٣- تهيج العواطف الدينية بسبب منع السبايا والمآتم.

٤- الشائعة بأن الحكومة تنوي تعميم السفور ولبس القبعة.

٥- ويرى وزير الدفاع في كتابه المقدم إلى رئيس الوزراء المرقم ٣٨٦ في ٢١ تموز سنة ١٩٣٦ ((أن تساهل الحكومة في إلغاء الأحكام العرفية وإعلان العفو العام في مجرى الثورة ما شجع العشائر على التمرد مرة ثانية واشتراك عشائر أخرى لم يسبق لها اعلان العصيان[١٢٣]. ويبدو مما كتبه العسكري بخاصة هذه الفقرة أنه ينتقد رئيس الوزراء على قراراته في إسراعه بإلغاء الأحكام العرفية وإعلان العفو العام عن الثائرين.

ويشير المؤرخ الحسني إلى أن رئيس الوزراء ياسين الهاشمي عندما علم بما يفعله الجنرال بكر صدقي ووزير داخليته رشيد عالي أمر برد الاموال المجباة إلى اصحابها الثائرين وفسخ البيوع التي جرت بشأن سداد الغرامات الفادحة،كما يتضح من كتابه المؤرخ في ١٠ آب الموجه إلى وزير الداخلية، فكان الإجراء اعتراضاً صريحاً

من رئيس الوزراء على ما يفعله رشيد عالي وبكر صدقي.

أما جواب رئيس أركان الجيش الجنرال طه الهاشمي على استيضاح رئيس الوزراء عن أسباب حدوث العصيانات والثورات، فقد ذكر أسباب الثورات وأهم الفقرات التي يراها رئيس أركان الجيش:

أولاً: الأسباب الإدارية

أ- سوء ادارة بعض الموظفين الصغار.

ب- إهمال الموظفين الكبار.

ج- ميل بعض موظفي الشرطة إلى تقليل بعض الحركات العدوانية. ؟

ثانياً: الدعايات المضرة

أ- سعي بعض العلماء واتباعهم في تضليل الرؤساء والسراكيل.

ب- نشر الدعايات المضرة لحث القبائل على التمرد ومن جملتها قضية السفور ولبس القبعة، ومنع المآتم وغير ذلك.

ج- اساءة سمعة الحكومة بنشر أخبار كاذبة.

ثالثاً: أهم أسباب التمرد

يرى رئيس اركان الجيش أن أهم الأسباب:

أ- سعي القبائل إلى التخلص من قانون الدفاع الوطني (التجنيد الإجباري).

ب- ويختم رئيس اركان الجيش بالنصيحة الآتية: سوف لا تتخلى القبائل عن التمرد إلا إذا جردت من سلاحها ووزعت الأراضي على الفلاحين توزيعاً عادلاً. ويفضل طه الهاشمي توزيع

الأراضي على الفلاحين توزيعاً عادلاً.

ويبدو أن رئيس الوزراء لم يسأل وزير داخليته عن أسباب الثورات التي تكررت وأسباب الفتك والبطش بالقبائل الثائرة، ثم إن رئيس الوزراء لم يتخذ أي إجراء من شأنه إصلاح الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمعالجة أزمة الحكم، مما يحمله المسؤولية الكبرى عن سياسات وزارته من دون حل لها.

ومن يقرأ كتاب تاريخ الوزارات الجزء الثالث والرابع يجد أن رئيس الوزراء ياسين الهاشمي قد فاتح وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني بإحالة بكر صدقي على التقاعد أو إقالته من الجيش، إلا أن رشيد قد رفض طلب رئيس الوزراء بشدة مبيناً أنه مخلص ولا يقبل الاستغناء عنه، فالتجأ الهاشمي إلى تقليص جناح نوري السعيد بإقالة جعفر العسكري وإسناد منصبه إلى جميل المدفعي ولكن انقلاب بكر صدقي داهمه بإسقاطه الوزارة الهاشمية الثانية.

الفصل الرابع عشر
مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي (انقلاب ١٩٣٦) العسكر يستولون على الحكم بالتعاون مع جناح مهم من جماعة الأهالي التقدمية وأسباب وممهدات هذا الاشتراك مع الجنرال بكر صدقي قائد الانقلاب العسكري الأول

في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٣٦ وقع انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي الذي استولى على الحكم بإسقاط وزارة ياسين الهاشمي بالقوة العسكرية. كانت ممهدات الانقلاب أن قائد الجيش الجنرال طه الهاشمي كان يتمتع بأجازة خارج العراق فأسند وكالة رئاسة الاركان إلى بكر صدقي،طيلة تمتع طه الهاشمي بالإجازة،فانتهز بكر هذه الفرصة المواتية له للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة ياسين الهاشمي الذي كان قد خدمها وكان أداة طيعة بيد رشيد عالي وزير

الداخلية. كان بكر أحد أركان الحكومة ويعرف جيداً عوامل ضعفها ومكامن هذا الضعف.

مهد بكر صدقي لهذا الانقلاب المفاجئ بتوجيه نقد إلى سياسة الحكومة تجاه الجيش العراقي ومنتسبيه سواء بضآلة رواتبهم ومخصصاتهم التي لا تتناسب مع تضحيات أبناء الجيش. ثم إن الجيش يشكو ضعف إدارته وتجهيزاته. وقد استطاع بكر إقناع قائد الفرقة الأولى عبد اللطيف نوري للانضمام اليه. والتف حول بكر صدقي عسكريون آخرون وبعض المتذمرين من أوضاعهم المعيشية والسياسية في آن واحد. ومما سهل مهمة بكر صدقي تعاظم المعارضة السياسية ضد وزارة الهاشمي(١٢٤) ومما سهل مؤامرته هو أن الجيش متأهب لإجراء مناورات الخريف بقيادته. كل ما تقدم كانت عوامل ممهدة لسهولة الانقلاب ونجاحه. وكان انضمام جماعة الأهالي إلى الانقلاب العسكري عاملاً مهماً في نجاح هذا الانقلاب بداية تنفيذه.

دوافع اشتراك الأهالي في انقلاب عسكري

فما هي دوافع اشتراك جماعة الأهالي التقدمية في انقلاب عسكري؟ هذا السؤال ظل موضع تساؤل واهتمام المفكرين العراقيين والمعنيين في الشؤون السياسية العامة....

أبدأ أولاً بالعودة إلى كامل الجادرجي رئيس جماعة الأهالي المشاركة في الحكم وتبرير جماعته للاشتراك في هذا الانقلاب.

((يقول الأستاذ كامل الجادرجي جواباً على سؤال الباحث حنا بطاطو عن أسباب انضمام هذه الجماعة إلى حركة الجيش بقيادة

بكر صدقي «طلب منا أن ندخل في مجموعتنا شخصاً لم نكن نعرف حتى شكل وجهه. واخيراً زارني بكر صدقي في بيتي ووجدته غامضاً شديد الحرص. وكان قراره القيام بعصيان ضد الحكومة مفاجئاً. وفي أحد الأيام جاءنا حكمت سليمان قائلاً: صدقي يريد الانقلاب ضد الحكومة فهل نتبناه أم نعزل أنفسنا عنه وبأختيارنا قررنا الانضمام إلى صدقي.. كنا نظن أنه سيكون تحت سيطرة حكمت بينما يكون حكمت تحت سيطرة جعفر أبو التمن..)).

هذا الرأي إذا أخذناه على علاته بما ينطوي عليه من تحليل غير مقنع فسنجد:

١- أن قرار الانضمام إلى بكر صدقي بالصيغة التخييرية يجعل من قيادة الأهالي شريكاً تابعاً لهذا القائد في انقلابه.

٢- إن تعليل الجادرجي عن دوافع الانضمام هو «أن بكر صدقي سيكون تحت سيطرة حكمت وأن هذا سيكون تحت سيطرة أبو التمن» هذا التعليل لتبرير المشاركة مع القائد بكر إن صح فإنه تصور لا يخلو من وهم. وقناعتي أن الجادرجي أراد أن يتحاشى الدخول مع محاوره في تفاصيل الانقلاب الذي كان في تلك الأيام يتجنبه.

٣- اعتقد أن الوقائع وحقائق العلاقات بين جماعة الأهالي والجناح العسكري الذي يرأسه بكر صدقي أبعد كثيراً عن تصريح الجادرجي إلى محاوره حنا بطاطو:

أ- يذكر الجادرجي في كتاب (مذكرات الجادرجي) (تم الاتفاق بيننا كامل وحكمت ـ جعفر أبو التمن على وجوب تأليف جمعية

سرية من أناس جدد وعلى أساس جديد، على أن يكون جل اعتمادنا على الشباب المثقف. وقد شرحنا لحكمت مبادئ الشعبية التي كانت رؤوس أقلام، فبيّن استعداده للانتماء للشعبية. ووضعت صيغة اليمين لأعضاء الدرجة الأولى وهم جعفر أبو التمن وحكمت سليمان وكامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الفتاح ابراهيم وقد تكونت منهم اللجنة المركزية).

بدأنا انا وعبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد بالاتصال بجماعة من الشباب كما اتصل جعفر أبو التمن بجماعة خاصة من الحزب الوطني. وأخذ حكمت على عاتقه الاتصال برجال الجيش. وجعل نقطة الاتصال بكر صدقي الذي أخذ بدوره بمحادثة من يعتمد عليهم من الضباط كشاكر الوادي وبهاء الدين نوري وغيرهم) ويستطرد الجادرجي ((وأشير هنا لم نكن نجتمع برجال الجيش عدا بكر صدقي)) ص ٣٢ من المذكرات. ومن جانب آخر يؤكد الجادرجي على أهمية دور حكمت الذي كان مسؤولاً عن الخط العسكري. هذا المقطع الذي نقلته يؤكد أن القائد بكر صدقي على علاقة قديمة وربما الإنتماء إلى جماعة الأهالي.

ب- ويمضي الجادرجي عن نشاط هذه الجماعة ويذكر أن الجماعة قد فتر نشاطها بعد قيام حركة خوام العبد العباس التي كانت سبب تعطيل «الأهالي»، التي أخذت تتكلم بصراحة. وكان الفتور عاماً. ويمضي الجادرجي في حديثة متحدثاً عن هذا الفتور ولكنه يذكر في حديثه:

«إنه لم يظهر نشاط سوى نشاط جماعة الشيوعيين الذين كانوا يصدرون جريدة سرية باسم «كفاح الشعب» فطاردتهم الحكومة

وأوقفت بعض الشباب. وفي الوقت ذاته سافر حكمت سليمان إلى استانبول للاصطياف فلم نقم بأي نشاط في غيابة إضافة إلى الفتور الذي أصاب جعفر».

«وعلى كل حال فقد كان إصدار الشيوعيين الجريدة السرية «كفاح الشعب» قد أضر بالوضع كثيراً وقد شلت تلك الحركة أعمالنا ولو بصورة غير مباشرة. وقد علمت أخيراً أن الذين أصدروا تلك الجريدة السرية قد تأكدوا بأنهم أخطأوا خطأً كبيراً ص٣٦-٣٧ من المقتبس أعلاه من مذكرات «الجاردجي والحزب الوطني».

ج- والذي نفهمه مما كتبه الجادرجي هنا:

إن دور حكمت سليمان في الجمعية السرية كبير، فهو الرجل المعول عليه، كما يقول الجادرجي على حد ما ذكره بتهكم موسى الشابندر في كتابه المعروف «ذكريات بغدادية»، والواقع فإن الأهمية المعطاة لحكمت سليمان كان لترؤسه الخط العسكري وعلاقته «بمركز الاتصال» بكر صدقي، لدرجة اعتبار أي تنظيم معارض خارج خطهم، كتنظيم الشيوعيين مثلاً وغيره، يضر بوضعهم ويشل حركتهم، وكأنهم يعارضون كل تنظيم لا علاقة لهم به ولا يسير بركابهم، أي بالخط العسكري الذي يرأسه حكمت سليمان.

والذي نخلص اليه مما تقدم:

١- إن علاقة بكر صدقي بجماعة الأهالي قديمة.

٢- وإن تنظيم جماعة الأهالي يجنح إلى اعتبار العسكر القوة الأساس في الوصول إلى الحكم لدرجة أن أي عمل سواه يشل حركتهم ويضرها كثيراً كما ذكرنا.

انشقاق في جماعة الأهالي بخروج عبد الفتاح ابراهيم احتجاجاً على انضمام الجادرجي وصحبة إلى الانقلاب العسكري

يشير محمد حديد في ((ذكرياته)) إلى أن خلافاً قد دب بين عبد الفتاح ابراهيم والقيادة الأخرى من جماعة الأهالي. فقد عارض عبد الفتاح ابراهيم وشك في مدى التزام العسكريين (بمبادئ الشعبية). وقد حضر بكر صدقي في جلسة أخرى وانصرف من دون تأدية اليمين المقررة لحضوره فقد جرى نقاش حاد بين عبد الفتاح ابراهيم وحكمت سليمان. إذ أتهم عبد الفتاح حكمت سليمان بأنه يريد وضع جماعة الأهالي في مغامرة مع العسكر لا نعرف نتائجها. كل ذلك بسبب خصومته مع ياسين الهاشمي. «وجد عبد الفتاح أن أحداً من المجتمعين في دار كامل الجادرجي وهم جعفر أبو التمن وحكمت سليمان لم يتجاوب معه فنظر عبد الفتاح إلى كامل الجادرجي علّه يؤيده فلم يجد لديه أي ميل فخرج مودعاً»[١٢٥].

في رأيي أن هذا الخلاف لم يكن أيدلوجياً. إنه خلاف في النهج الذي تسلكه الفئتان من جماعة الأهالي[١٢٦]. فجماعة الجادرجي وجعفر ابو التمن يرون أن العمل مع العسكر هو الأسلوب العملي لتحقيق أهدافهم. بينما يرى عبدالفتاح ابراهيم أن الاستمرار على اسلوبهم السياسي مخالف لنظرية مجموعة الأهالي، فهو أسلوب براغماتي. إن الاستمرار لا يؤدي إلى تقوية جماعة الأهالي، ولا إلى تحصين استقلاليتها، بل سيؤدي إلى «ربط الجياد بعربة بكر صدقي» على حد تعبير الباحث حنا بطاطو.

لذلك فإني أرى أن إختيار الأهالي المشاركة في الحكم شيء طبيعي، لأنها أخذت المنفعة معياراً لها في هذا الإنقلاب، تاركةً المعيار المبدئي من دون أعتراض، فباشرت مع حكمت سليمان في تشكيل الحكومة الجديدة.

جماعة الاهالي في الحكم

كتب محمد حديد في مذكراته «بعد التداول وتبادل وجهات النظر قررنا التعاون، آخذين بعين الاعتبار حينذاك أن حكمت سليمان سيتمتع بنفوذ كبير بسبب اشتراكه معهم «أي جماعة العسكر» في قمع تمرد الآثوريين. وما أعقبه من ضمهم إلى اتجاه جماعة الأهالي، ويقول محمد حديد رشح حكمت سليمان لتولي منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعبد اللطيف نوري وزيراً للدفاع وجعفر أبو التمن وزيراً للمالية وكامل الجادرجي وزيراً للاقتصاد ويوسف عز الدين ابراهيم للمعارف ورشح كامل الجادرجي صالح جبر ليكون وزيراً للعدل.

بعد تشكيل الوزارة شرع كامل الجارجي بتأسيس حزب سياسي ليكون لجماعة الأهالي مكانة سياسية ودور في الحياة السياسية، فألف حزباً باسم «جمعية الإصلاح الشعبي» تألفت الهيئة الإدارية من كامل الجادرجي ويوسف ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وصادق كمونه ومكي جميل ومحمد صالح القزاز وعبد الله سالم».

ويبدو أن بكر صدقي قد فطن لأهداف الجادرجي فشرع بوضع العصي في عجلات الحزب قبل أن يتحرك، ثم فرض اثنين من أتباعه

هما عيسى طه وسلمان الشيخ داوود على الهيئة المؤسسة للحزب، فوافقت الهيئة المؤسسة على مضض. ثم جرت الانتخابات ففاز كل من صادق كمونة وفخري جميل رئيس مجلس النواب وعبد القادر اسماعيل وسلمان الشيخ داوود وعيسى طه.

أدرك كامل الجادرجي أن جماعة الأهالي قد وقعت في فخ هذا الدكتاتور العسكري الذي قرر تجميد هذا الحزب قبل أن يتحرك، ففكر بتقديم استقالته. ويقول حسين جميل في (بواكير الحركة الوطنية): ولما عرض الجادرجي الاستقالة على جعفر أبو التمن طلب جعفر من كامل الجادرجي التريث في تقديم الاستقالة «فقد كان أبو التمن ينظر إلى الموضوع من زاوية أنهم مسؤولون عن النظام القائم ويجب أن لا يتخلوا عنه لدى أول صعوبة تواجههم. وعليهم بذل كل جهد لتقويم المعوج إلى أن ييأسوا من الإصلاح)[١٢٧].

وإذا كانت هناك بعض الجوانب الايجابية في فترة الستة أشهر وهي الفترة التي استمرت جماعة الاهالي في الحكم، فلا بد هنا أن نذكر موقف نواب جماعة الأهالي في خطبهم في مجلس النواب الذي بلغ عددهم ١٢ نائباً يضاف اليهم جعفر أبو التمن الذي عيّن عيناً في مجلس الأعيان. ويذهب الأستاذ حسين جميل في كتابه «الحياة النيابية» إلى (أن الأفكار الرئيسة لهؤلاء النواب انصبت أولاً في الكيان الاجتماعي، ثانياً على النظام السياسي والجهاز الحكومي). وقد عالج النواب الموضوعين بإسهاب وعالجوا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بتفصيل. وتعتبر أفكارهم التي طرحوها نهج جماعة الأهالي المتطورة في ما بعد.

ويذكر دكتور محمد عويد الدليمي أن كامل الجادرجي استطاع

أثناء توليه مسؤولية وزارة الاقتصاد والمواصلات القيام بمشروعات نافعة كمشروع سكة الحديد بين بيجي وتل كوجك وافتتح المشروع بنفسه واهتم الجادرجي بشؤون العمال وطلب جعل مديرية أمور النفط تحتإاشراف وزراته المباشر.

استقالة وزراء الأهالي (نص الاستقالة وأسبابها)

فخامة رئيس الوزراء: لما كانت أماني البلاد التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة أبناء البلاد ورفاههم واطمئنانهم وتأمين العدل بين الجميع، وقد حيل دون تحقيقها والتدابير الحكيمة والسليمة التي قررناها في سبيل استقرار البلاد شاءت الأقدار أن تعكس الآن فتهرق دماء أبناء البلاد ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا، لولا شياع استهجانها في كثير من الأوساط فلم يبقَ لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية. لذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام» (نقلاً عن الحسني ج٤ ص ٢٨٨).

اغتيال بكر صدقي «هل كانت الكويت أحد أسباب الاغتيال»

بعد استقالة جماعة الأهالي أدخل بكر صدقي وزراء جدد أكثرهم من العروبيين. واتخذ باجراءات إرهابية شديدة ضد القوى التقدمية، فأصدر قراراً بإغلاق جريدة «صوت الأهالي» وأعقبه إسقاط الجنسية عن عبد القادر اسماعيل واخيه يوسف اسماعيل وإبعاد محمد صالح القزاز إلى شمال الوطن.

يذكر الموثق والمؤرخ عبد الرزاق الحسني أنه قصد الصحفي اللبناني والمثقف اليساري المعروف يوسف ابراهيم يزبك لمعرفته بأنه كان مؤيداً لانقلاب بكر صدقي. ويوسف يزبك هذا صحفي ومؤلف

ومن جملة كتبه التي شاع ذكرها في العراق «النفط مستعبد للشعوب» الذي كانت لة شهرة واسعة في الثلاثينات وأوائل الاربعينيات واستمع منه الحديث الاتي الذي ننقله عن السيد عبد الرزاق الحسني من المرجع ذاته ج٤ ص ٣٣٩ (في حديث للحسني مع الاستاذ يوسف يزبك في٣١ آذار سنة ١٩٧٣ جاء فيه ((إنه حضر مجلس أنس وطرب مع القائد بكر صدقي ومحمد علي جواد وكان محمد علي يكثر من الشرب حتى فقد وعيه وإذا به يقول إن بكراً سيغادر العراق إلى تركيا وستزحف قوة عراقية بغيابه على الكويت فتحتلها. وكان حافظ خورشيد الضابط المقرب عيناً على الجماعة، فنقل إلى الانكليز هذه القصة، فكانت في مقدمة الأسباب التي أدت إلى الإسراع في التخلص منه)).

والحقيقه المستخلصة من كثير من المصادر الموثوقة أن مؤامرة اغتيال بكر صدقي التي نُفذت وتمت بين نوري السعيد بتوجيه السفارة البريطانية وبأيعاز منها من جهة وبين العسكريين القوميين من جهة أخرى، وقد تم اغتيال بكر صدقي في الموصل ومحمد علي جواد. وهذا الأخير لم يكن مستهدفاً. وكان حافظ خورشيد الضابط وعميل السفارة البريطانية أحد أبرز المخططين لها إلى جانب الضابط القومي العقيد فهمي سعيد آمر الحامية، الذي كان له دوره البارز في هذه العملية. وبعد اغتيال بكر صدقي لم يبق لزميله المخلص له حكمت سليمان أي مكان أو سند له، فقررت مجموعة من العسكرين إقالته، فاستجاب مكرهاً. ويبدو لي من رسالة كامل الجادرجي التي كتبها إلى صفيه ونائبه محمد حديد إذ ذكر في رسالته التي وضح فيها صراحة «أن بكر فرض إرادته فرضاً في كل

شيء لا في تاليف الوزارة فقط»[١٢٨] أظن أن هذا يمكن تأويله إلى أن جماعة الأهالي قد أخطأت في التعاون مع بكر صدقي في انقلابه العسكري المغامر إذ وضعت يدها بيد هذا الدكتاتور العسكري الذي فرض حكمه العسكري على العراق.

أعتقد أن الجادرجي لم يدلِ بهذا التصريح إلا بعد أن لمس أن انقلاب بكر صدقي كان بداية انقلابات وقعت في ما بعد. وبهذه المناسبة أنقل ما كتبه السياسي اللبناني الكبير الرئيس سليم الحص في كتابه «عهد القرار والهوى» نقلاً عما ذكره مايلز كوبلاند في كتابه «لعبة الأمم» عن الدور الذي لعبه جهاز المخابرات لتحقيق الانقلابات العسكرية في البلدان العربية ((نحن افتعلنا بداية العصور المظلمة في الشرق العربي)). ويعلق الأستاذ سليم الحص قائلاً إن المراد بالنسبة للأمريكان أن يبدأوا بانقلاب عسكري ثم تغرق البلاد في مسلسل انقلابات»[١٢٩] أعتقد أن الانقلابات التي حدثت في سوريا ولبنان شبيهة بما حدث في العراق في الفترات ذاتها من ١٩٣٧-١٩٤١.

وإن تعاون الجناح البراغماتي المؤلف من كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن مع حكمت سليمان وبكر صدقي كان فاشلاً. كما يُفهم من رسائل الجادرجي إلى زميله محمد حديد.

الفصل الخامس عشر
التطورات في السياسة العراقية
العسكر القوميون يستولون على الحكم
(١٩٣٧-١٩٤١) ويتعاونون مع نوري السعيد
ونتائجها المأساة في مجرى السياسة العراقية

١- عهد الملك غازي إلى جميل المدفعي بتشكيل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة حكمت سليمان. وما إن تلقى جميل المدفعي الإرادة الملكية حتى قصد معسكر الرشيد واجتمع بالقادة السبعة الذين أسقطوا حكومة حكمت سليمان وقال لهم إنه لن يقبل المسؤولية ما لم تتعهدوا له بأنكم ستشتغلون بواجباتكم العسكرية فقط، وتتركوني اشتغل بواجباتي السياسية، فاعطوه تعهداً بالانصراف إلى اعمالهم العسكرية وتأييده في مهمته السياسية.

٢- وهكذا تشكلت وزارة المدفعي الرابعة التي بقيت في الحكم أربعة أشهر. وفي هذه الفترة شكل نوري السعيد حلفاً مع صلاح

الدين الصباغ ومجموعته العسكرية. وبتحريض من نوري السعيد وجه الجيش إلى جميل المدفعي رئيس الوزراء انذاراً يطلب منه الاستقالة فوراً فرضخ للأمر وقدم استقالته.

٣- توجه صلاح الصباغ قائد الانقلاب إلى الملك غازي وطلب منه تشكيل وزارة برئاسة نوري السعيد فرفض الملك بادئ الأمر هذا الطلب، وخاطب صلاح «أقبل اي رئيس وزراء تطلبوه ولكني لا أوافق على نوري السعيد. فأجابه هذا بوقاحة ولكن نوري السعيد هو المطلوب، فرضخ الملك لمشيئة الجيش، وشكل نوري الوزارة في ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٣٨.

٤- وفي مستهل تأليفها فإن الشركات النفطية التي شعرت بوجود كميات كبيرة من النفط في جنوب العراق وبعد مفاوضات سهلة مع نوري السعيد حصلت شركات النفط D.O.B على امتياز لجميع الأراضي العراقية الباقية ابتداء من خط جنوب العراق إلى البحر خاضعة لامتياز ثلاث شركات تمثلها مجموعة واحدة من الشركات.

والمتأمل في بنود هذه الاتفاقية يلمس مدى تفريط حكومة نوري السعيد بحق الشعب العراقي إلى أسياده المستعمرين ومن ورائه العسكريين القوميين الذين فرضوه في حكم البلاد.

استهلت هذه الوزارة التنكيل بخصومها السياسيين حتى شملت الملك غازي نفسه. فقد كانت نذر الحرب تقترب وكان الانكليز لا يرتاحون لسلوك هذا الملك الذي يضر مصالحهم، فكان اغتياله موضع اتهام بريطانيا واتباعها عبد الإله ونوري السعيد. وفي هذا الصدد يقول توفيق السويدي في مذكراته «إني عندما التقيت بالمستر

بتلر وكيل وزارة الخارجية الدائم فابدى لي شكوكه في تصرفات الملك غازي في ما يتعلق بالدعاية الموجهة إلى الكويت من اذاعة قصر الزهور، حتى قال بصراحة بان الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه لبساطة تفكيره. إن الملك بعمله هذا لا يعلم أنه يلعب بالنار وأخشى أن يحرق أصابعه يوماً ما».

نوري السعيد وعلاقته مع العسكر

أدرك نوري السعيد أن انقلاب بكر صدقي يعني تحولاً في السياسة العراقية فصار الجيش هو القوة الرئيسة في سياسات الحكم الجديدة بدلاً من سياسة فيصل بالاعتماد على الشيوخ والإقطاعيين والأغوات فأتجه مبكراً إلى ركوب الموجة الجديدة فساهم مع العسكرين القوميين باغتيال بكر صدقي بتوجيه من السفارة البريطانية. وصار نوري ببراعته التكتيكية هو الموجه للقادة العسكريين السبعة الذين يسيطرون على مقاليد الجيش العراقي. وبحكم تجربته ومناوراته في الحكم صار هو الموجه للسياسة العراقية والحاكم الحقيقي بعد أن قام الجيش بإقالة المدفعي ونجح، بقوة الجيش، على تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء. كان نوري يقود السياسة العراقية بتوجيه من السفارة معتمداً على العسكر من دون أن يدور في خلدهم أن نوري هو حاكم العراق، وأنهم ليسوا سوى أداة تنفيذ سياساته. فقد تركهم يحكمون البلد داخلياً إذ لم يكن للعسكريين العراقيين وفي مقدمتهم صلاح الدين الصباغ هدف سياسي واضح ولا سياسة تميزهم عن سواهم. لقد كانوا معزولين عن الشعب وعن الحركة الوطنية. مكتفين بالشعارات الخالية من مضمون ملموس يخص حياة الشعب ورفاهه. وكانوا من حيث لا يفقهون أداةً بيد نوري السعيد.

وكانت الحرب العالمية الثانية عاملاً نبه العسكريين إلى اتخاذ موقف ايجابي صريح من مجرى هذه الحرب. ونظراً لكره العسكريين القوميين لبريطانيا المستعمرة فصارت أهواؤهم تدور مع تطورات الحرب وضد بريطانيا بصورة خاصة.

عند نشوب الحرب الثانية طلبت السفارة البريطانية من نوري السعيد رئيس الوزراء قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الألمانية، فاستجاب نوري على الفور، وطلب من مجلس الوزراء إعلان الحرب على ألمانيا. ولكن مجلس الوزراء رفض الطلب هذا، وعمل تطور الأحداث على تفكك هذا الحلف العسكري الذي جاء بنوري السعيد إلى الحكم، فقد شعر نوري أنه لم يعد بمقدروه أن ينفذ سياسته واحس بضرورة إبعاد العسكريين عن التدخل في السياسة العراقية.

وتم بتدبير بين عدد من السياسين الرسميين أن تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها الوصي عبد الإله من رؤساء الوزارات السابقين ورجال الدولة الموقعين على الميثاق. وقد وقع على البيان هذا كل من علي جودة وتوفيق السويدي وناجي شوكت وجميل المدفعي وناجي السويدي ونوري السعيد ورشيد عالي. وجميعهم كان قد أشغل مركز رئيس الوزارة. وفي هذا الاتفاق أسندت الوزارة إلى رشيد عالي الكيلاني[١٣٠].

وفي رأينا فإن هذه الطبخة تمت بتدبير من السفارة البريطانية ونوري السعيد والوصي على العرش. وهي كخطوة تمهيدية أولى لوقف تدخل الجيش في الشؤون السياسية بعد القطيعة بين نوري السعيد وبين الكتلة العسكرية (المربع الذهبي) بقيادة صلاح الدين

الصباغ، التي فقدت الثقة بنوري السعيد، وأعلنت القطيعة معه. وكان هذا اتفاقاً سرياً مدبراً من نوري على تعيين رشيد عالي بهدف إبعاد هذا الأخير عن التفاهم مع العسكر، ثم التصادم معهم. ولكن هذا التدبير الخبيث شعر به رشيد، وأدرك جيداً هذه المؤامرة المدبرة ضده وضد العسكر. فقبل تشكيل الوزارة لإحباط هذة المؤامرة ضده وضد حلفائه العسكر.

رشيد عالي يشكل وزارة لم تلتزم بما تعهده

التزم رشيد عالي الكيلاني الموقع على «الميثاق» المار ذكره شكلا ولكنه عقد سراً اتفاقاً لإحباط هذا الميثاق واعلن منهاجه الوزاري الذي ورد فيه:

١- عدم التساهل مع المطالب الانكليزية التي تخرج عن نصوص معاهدة سنة ١٩٣٠.

٢- تزويد الجيش بالأسلحة من أي مصدر كان.

٣- النظر في أمر إعادة الانتخابات.

ويذكر صلاح الدين الصباغ: أن رشيد عالي قد أعلن أنه ((على هذه الخطة أريد أن أسير ولن أحيد عنها قيد شعرة. فإذا اتفقتم معي على هذه الخطة فهذه يدي أمدها لكم وسماحة المفتي كفيلي معكم)).

لقد تطورت الأحداث تدريجياً؛ وظهر في بدايات الحرب العالمية تياران في مجرى السياسة العراقية أحدهما يميل إلى تبني السياسة البريطانية في حربها ضد ألمانيا الهتلرية والآخر يؤيد ألمانيا وحلفاءها، وتطور الوضع تدريجياً فحصل انقسام بين هاتين الكتلتين اللتين تعمق

خلافهما جراء سياسة رشيد عالي الكيلاني، التي تميزت بالتهور؛ إذ لم يأخذ رشيد بالحسبان توزان القوى بين حكومته وبين الوصي والفئة الحاكمة معه، وفي مقدمتها نوري السعيد، المسندين من انكلترا وقوتها في العراق؛ كما أن سياسة رشيد لم تكن تحسن فن المناورات السياسية وفن التفاوض، فاتسم أسلوب الكيلاني بالمغامرة الطائشة التي أدت إلى تحصن الوصي على العرش في الديوانية ثم إلى تراجع الكيلاني مؤقتاً وتقديم استقالته.

ويبدو أن رشيد الكيلاني المغامر لم يحسن تفهم الدرس جيداً فقادته مغامراته إلى انقسام وصدام مسلح.

طه الهاشمي يشكل وزارة قصيرة العمر أوائل ١٩٤١

عهد الوصي إلى طه الهاشمي بتأليف الوزارة، فكانت وزارته أقرب إلى وزارة هدنة بين طرفين متخاصمين كل واحد منها يسعى إلى إنهاء خصمه والقضاء عليه. وكانت السفارة البريطانية قد بعثت إلى حكومتها تقريراً جاء فيه «إن رشيد عالي الكيلاني سيحاول من دون شك إثارة المتاعب.... ومع أن خليفته طه الهاشمي لا يوحي بالثقة إلا أنه يتصرف عادة بالحرص على عدم إحراق أصابعه مثل ما فعل سلفه...».

ويبدو أن السفارة البريطانية ومن هم معها يسعون إلى تشتيت شمل العقداء الأربعة ومن يعمل معهم؛ وتحرك الوصي عبد الإله إلى تحريض بعض النواب على شن حملة عنيفة على تدخل قيادات الجيش في السياسة، وبخاصة جماعة الصباغ. وهنا برز مفتي فلسطين اللاجئ إلى العراق فكان رده عنيفاً ودقيقاً. فقد حرك

الضباط الأربعة الذين كانوا يستشيرونه على تأسيس حزب باسم حزب الشعب؛ وفعلاً فقد تقدم عدد من الشباب والكتلة المتعاونة معهم بطلب تأسيس هذا الحزب فأجيز في ٢٧ آذار سنة ١٩٤١. وتقرر أن تكون لجنة القيادة فيه برئاسة المفتي وعضوية ناجي شوكت ورشيد عالي ويونس السبعاوي وصلاح الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان. وقد اتخذ كل منهم لقباً سريا فكان اسم المفتي رئيس الحزب «مصطفى»[١٣١].

فظهر على الساحة السياسية العراقية بوضوح بروز تيارين احدهما يميل إلى تبني السياسة البريطانية في حربها ضد المانيا الهتلرية والآخر يؤيد ألمانيا وحلفاءها والمعروف بالمحور ضد بريطانيا وتطور الصراع بينهما تدريجياً.

لقد التف حول حزب الشعب أعضاء من العسكر وساندته الكتلة القومية ونادي المثنى معقل القوميين. وكانت نشراته بين حين واخر تضع الخطوط الكبرى للسياسات القومية في العراق، فصار رئيس الوزراء طه الهاشمي يعاني الضغط من تأثيرهما التيارين؛ ومال بعد تردد بعض الشيء إلى تيار الوصي المسير من الانكليز؛ وقرر الهاشمي إبعاد بعض القادة من كتلة صلاح الصباغ فجاءه الرد حاسماً.

انقلاب عسكري في بغداد وإسقاط وزارة طه الهاشمي «هروب الوصي عبد الإله والفراغ السياسي الذي حصل»

أعلنت قيادة الجيش العراقي الفعلية السيطرة العسكرية على بغداد رداً على إبعاد بعض قادة الجيش عن مراكزهم القيادية. وتوجه العقيد فهمي سعيد ومعه رئيس أركان الجيش إلى دار طه الهاشمي

فاقتحماها. وطلبا من رئيس الوزراء تقديم استقالته، فحار في الأمر، هل يرفض الاستقالة ويصطدم بالجيش الذي ساهم في بنائه أم يوافق مكرهاً بهذا الأسلوب؟ فأختار أن يفضل الاستقالة من دون سفك دماء. وهكذا فقد تسلم فهمي سعيد كتاب الاستقالة وغادر هو ورئيس أركان الجيش دار الهاشمي. وما إن علم الوصي بسيطرة الجيش على العاصمة حتى لاذ بالهرب وترك الدولة من دون حكومة قائمة.

حكومة الدفاع الوطني (إجراءات تشكيل الحكومة)

اتخذت إجراءات سريعة لتشكيل حكومة جديدة بعد هروب الوصي وجماعته لتكوين حكومة ملكية أي من دون التعرض لنظام الحكم الملكي. فدعي مجلس النواب للانعقاد لانتخاب وصي جديد يخلف عبد الإله. وما إن انتشر النبأ حتى خرجت بغداد عن بكرة ابيها بتظاهرات تؤيد الحكومة الجديدة. واجتمع مجلس النواب وانتخب علوان الياسري رئيساً للمجلس. وعلوان الياسري كان من قادة ثورة العشرين.

اقترح رشيد عالي التصويت على السيد الياسري رئيساً لمجلس النواب، فقبل بالإجماع، وانتخب المجلس بالإجماع الشريف شرف وصياً على العرش العراقي، ونحّى عبد الإله عن الوصاية. تقدم الوصي الجديد بتأديه اليمين الدستورية وبعدها توجه إلى البلاط الملكي يمارس مسؤولياته الرسمية وصياً على العرش العراقي. وأصدر إرادة ملكية بقبول استقالة طه الهاشمي وإسناد منصب رئيس الحكومة إلى رشيد عالي الكيلاني. وفي ١٢ نيسان سنة ١٩٤١ شكلت الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي وعضوية:

١- ناجي السويدي وزيراً للمالية

٢- ناجي شوكت وزيراً للدفاع

٣- موسى الشابندر وزيراً للخارجية

٤- على محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية

٥- محمد علي محمود وزيراً للأشغال والمواصلات

٦- يونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد

٧- رؤوف البحراني وزيراً للشؤون الاجتماعية

٨- محمد سلمان حسن وزيراً للمعارف

وقد لخص رئيس الوزراء سياسة وزارته بالكلمات التالية:

«عدم توريط البلاد في أخطار الحرب القائمة؛ والقيام بأداء رسالتها القومية؛ والمحافظة على تعهداتها الدولية ولا سيما المعاهدة العراقية البريطانية والاستمرار في تنفيذ أحكامها بروح الود والصداقة والاستمرار في تقوية الروابط الحسنة مع الحكومة البريطانية ومع الدول العربية والدول المجاورة.. إلخ».

لقد حظيت الحكومة الجديدة بتأييد الشعب العراقي بكافة فئاته وطبقاته وتنظيماته الوطنية؛ وتقاطرت الوفود الشعبية من كافة أنحاء القطر تحمل عرائض التأييد للحكومة.

وكذلك حظيت الحكومة بتأييد رجال الدين الشيعة والسنة، وكانت الفتاوى الدينية مملوءة حماساً وتحريضاً للدفاع عن الوطن ومهاجمة الفئة الفاسدة ومنها الوصي عبد الإله ونوري السعيد والزمرة الحاكمة.

الحكومة البريطانية تشن حرباً اعتدائية ظالمة على الشعب العراقي وحكومته الوطنية منذ إعلان تشكيلها

بعث كورنوليس المعين سفيراً جديداً للعراق بالبرقية التحريضية على الاعتداء على الشعب العراقي إلى حكومة لندن «إما أن ترسلوا جيشاً كافياً للعراق أو أن تنتظرو لتروا البلاد في أيدي الألمان».

استجاب تشرتشل رئيس الوزراء فأمر بإنزال القوات البريطانية إلى البصرة من دون أن تأخذ إذناً من الحكومة، كما تقضي معاهدة ١٩٣٠، فشكلت بريطانيا بهذا اعتداءً صارخاً على العراق وحكومة الدفاع الوطني. وأعقب ذلك نزول قوات بريطانية أخرى. واستمر الانكليز في تحشيد قواتهم في ميناء البصرة. كان تشرتشل مصراً على شن حرب للقضاء على الحكومة الوطنية بالسرعة الممكنة. نقل المؤرخ والموثق عبد الرزاق الحسني جزءاً منها. وجاء في رسالة تشرتشل إلى وزير الهند:

«...لقد ساءت الحالة في العراق. وعلينا أن نتأكد من سلامة البصرة، لأن الامريكان يزدادون اهتماماً في إنشاء قاعدة جوية هناك...ويظهر أن لهذا الخطة أهميتها نظراً لأتجاه الحرب اتجاهاً شرقياً.وهو ما لا شك فيه...». ومما جاء في رسالته ((أشعر أن من واجبي أن احذركم بأقسى العبارات الممكنة إني أرى أن استمرار القتال في العراق سيؤدي إلى تهديد الدفاع عن فلسطين وعن مصر كثيراً. وستكون التأثيرات السياسية غير محدودة. وقد تؤدي إلى اضطراب داخلي خطير في قواعدنا..)).

وفي رسالة بعثها إلى الجنرال اوكنلك: ((يجدر بنا أن تتم قصة

العراق قبل أن نستهدف في كريت؛ إلى اصطدامات أكثر دموية ولو لم يحدث بها خطر أكبر)).

وكان تشرتشل في رسائله يؤكد القضاء على الحكومة العراقية بأقصى سرعة، وبشن حرب عاجلة حاسمة. في حين أن حكومة الدفاع الوطني تسعى لإعلان حسن النية تجاه حكومة بريطانيا. ولم تكن راغبة في الحرب ولا البادئة فيها. والواقع أن بريطانيا تريد احتلال العراق وتريدها قاعدة لحربها وتثبيت نفوذها الدائم في العراق. نعود الآن إلى موقف القوى الوطنية من حكومة الدفاع الوطني.

في حديث لعبد الفتاح ابراهيم المفكر والباحث العراقي ادلى به إلى المؤلف يقول ((كنا كل أربعاء نلتقي في دار الزعيم الوطني جعفر ابو التمن. ودار الحديث حول الموقف من الحكومة الجديدة حكومة الدفاع الوطني فأبدى أبو التمن رأيه بكل صراحة «إن مسموعاتي عن الجماعة أن العسكريين القائمين بالحركة لهم ميول نازية غير أنهم يقفون ضد الانكليز ويحاربون الانكليز الذين يستعمرون بلادنا. فمن الواجب على الوطنيين جميعاً إسنادهم والوقوف إلى جانبهم)).

ويذكر عبد الفتاح ابراهيم أن يونس السبعاوي وزير الاقتصاد اتصل به وكان يونس أحد تلامذته في ثانوية الموصل يوم كان مدرساً، فيها؛ وكان تلميذا موهوباً؛ وقد عرض علي أن أكون رئيساً للجنة السيطرة على الأسواق لمنع تلاعب بعض التجار والمغرضين في رفع الأسعار فاعتذرت ابتداء وتجاه التماسه وإصراره على دوافعه في تعيين أستاذه؛ قوله «إن الديمقراطيين مؤهلون لهذه المهمة النبيلة التي تتطلب النزاهة والوطنية الصادقة» فاقترحت عليه أن يكون عزيز

شريف هو المؤهل لهذه المهمة، فقال لا بأس. ولكن أن تتولى المسؤولية وعزيز شريف معك، فقبلت هذه المهمة. وتشكلت لجنة السيطرة على الأسواق ومراقبة الأسعار من الديمقراطيين وهم عبد الفتاح ابراهيم وعزيز شريف وناظم الزهاوي وأحمد العوا. وقمنا بمهمتنا وأشهد أن عزيز شريف هو العنصر الفاعل في اللجنة. وكان معنا عدد من الديمقراطيين والشيوعيين والقوميين؛ وكان القوميون والشيوعيون أكثر حماسا وفاعلية من غيرهم.

وقد سألت عبد الفتاح هل كان الأستاذ كامل الجادرجي حاضراً قال نعم، وكان يستمع إلى أقوال أبو التمن من دون اعتراض. وكان حسين جميل الذي كان حاضراً يؤيد ما قاله عبد الفتاح، ولكنه أضاف «عند خروجنا مع كامل الجادرجي قال الجادرجي: ((إن الحركة التي قام بها هولاء الضباط مغامرة فاشلة)) وكنت عند سماعي ما قاله الجادرجي أبديت اعتراضي. ولكني في اليوميين التاليين اتصلت بالأستاذ كامل لأخبره بأني أؤيد رأيه في أن الحركة مغامرة فاشلة. وطبيعي فإن القوميين يساندهم جماعة الشيوعيين والديمقراطيين هم جميعاً سند الحركة هذه».

موقف الحزب الشيوعي من حركة مايس وحكومة الدفاع الوطني

كان تأييد الحزب الشيوعي لحكومة الدفاع الوطني دقيقاً ومسؤولاً. وقد بعث بالرسالة التالية إلى الحكومة وهذا نصها:

فخامة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني المحترم...

إن الحزب الشيوعي العراقي يهنئ فخامتكم على ما كسبتم من

محبة ودعم بين الناس. ويقدر تماماً صعوبة المسؤولية التي تتحملونها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا. وإذا لم يكن الحزب قادراً على التعبير عن مشاعر التعاطف بطريقة مشروعة فإنه لم يهمل اللجوء إلى وسائل أخرى. وربما يكون بيانه المعروف قد سبق آخرين إلى تأييد الحركة وتعريف الناس بمعناها الحقيقي. وبتقديم دعمه هذا لم يكن الحزب يتصرف مصادفة أو كيفما اتفق بل بما يتفق مع المعايير العلمية النابعة من التعاليم الثورية لماركس ولينين. وهذه التعاليم ستوجهنا في تقييم أي شكل قد تتخذة الحركة في المستقبل.

إن الحزب يؤمن وهذا ما أوضحه في ((الشرارة)) بضرورة الاعتماد كلياً على سلطة أبناء الشعب الذين يجب السماح لهم كذلك بالتمتع بكل حقوقهم الدستورية بلا انتقاص. إن الاعتماد على قوة أخرى غير قوة الشعب؛ والسير بطريقة لا تتفق مع طموحاته سيمثل خيانة لا تغتفر. وعلى هذا الأساس وبهذا الأساس وبهذه الروحية ومشفوعاً بأحساسه بالواجب الوطني يشعر الحزب الشيوعي أنه مدعو لأن يقدم لفخامتكم ما يأتي:

أولاً: يأسف الحزب الشيوعي بل ويشمئز من الأعمال الاستفزازية ضد إخواننا اليهود من قبل أدوات الاستعمار البريطاني من جهة ودعاة الاستعمار الألماني من جهة أخرى.

إن الاعتداء على الحريات واقتحام البيوت وسلب الممتلكات وضرب الناس وحتى قتلهم ليس يا صاحب الفخامة مخالفة للقانون والعدالة فحسب، بل إنها أمور تتعارض مع النزعة الطبيعية لهذا الأمة، وهي الكرم والبسالة والنبل. وإن أمثال هذه الأعمال الإجرامية تؤذي سمعة الحركة الوطنية وتؤدي إلى حدوث شرخ في صفوف الجبهة

الوطنية الموحدة وبالتالي إلى الفشل.

ومن يستفيد من هذا غير الاستعمار؟

إننا إذ نعبر بهذا عن عدم موافقتنا فإننا لا ننكر بشكل من الإشكال وجود خونة ينتمون إلى الطائفة اليهودية وقفوا مع عصابة عبد الإله ونوري السعيد وأتباعهما الشريرين. لكننا نشعر أن العقاب يجب الا يعمهم جميعاً، استناداً إلى مواد القانون.

ثانياً: إننا من أصحاب الرأي القائل في ما يخص الدعاية أنه يجب على الإدارة المختصة أن توجه العراقيين على أساس خطوط وطنية صحيحة؛ ولكننا لاحظنا أخيراً وبقلق غير قليل.. أنها انحرفت إلى سبيل لا يمكنها إلا إيذاء الناس.. لم نسمع أخيراً إلا قرعاً للطبول حول القضية العادلة لقوى المحور... وإنكم تتفقون معنا يا صاحب الفخامة أن القوى المذكورة ليست أقل امبريالية من بريطانيا.

ثالثاً: هناك مسألة المساعدة الخارجية؛ إن بياناتكم المكررة هي مناعة الحركة الوطنية ضد أي شائبة أجنبية جاءت مطمئنة... إن الاعتماد على أي مساعدة من اي دولة استعمارية يرقى إلى مستوى خيانة الحركة الوطنية؛ والسقوط في أحضان استعمار آخر. ومن المؤكد أن هذا ما لا يرغب به فخامتكم. إننا نتوقف عند هذه النقطة نظراً للتقرير الواسع الانتشار والمنسوب إلى مصدر مسؤول والقائل بأن قوات أجنبية ستصل إلى العاصمة بدعوى حماية استقلال العراق جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي الباسل. واذا صح هذا خلافاً لما نأمل فهذا يعني أن حركتنا الوطنية قد تلطخت وأصبحت جزءاً من الحرب الامبرياليه الثانية. وهي حرب حذرنا بوجوب وقوف

البلاد بمعزل عنها... وبالإضافة إلى هذا لقد أكدنا في الماضي ونؤكد الآن مرة أخرى أن الدولة الوحيدة التي نستطيع الاعتماد عليها هي الاتحاد السوفيتي.

إننا نعتقد أن فخامتكم تقاسموننا هذا الرأي. وقد يعزو البعض خطأ أن مساعدة الاتحاد السوفييتي ستجر وراءها الشيوعية إلى هذا البلد؛ ولكن تكفي الإشارة إلى أن الاتحاد السوفييتي ساعد تركيا وإيران في حروبهما من أجل الاستقلال ولم يصبح البلدان شيوعيين، وبالإضافة إلى هذا فإن الشيوعية ليست رزمة يمكن حملها من دولة إلى أخرى، بل هي حركة جماهيرية تنبع من شروط الانتاج والتوزيع بالدرجة الأولى.

وهناك مسألة أخرى هي مسألة المساجين. إننا نأسف لأن عطفكم حتى الآن لم يشمل السجناء الشيوعيين الشجعان الذين صدرت الأحكام بحقهم سنة ١٩٣٨. ونذكر كذلك دعوتنا السابقة إلى ضرورة مكافحة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي الختام رأينا من المناسب أن نعبّر عن وجهات نظرنا في رسالة خاصة إلى فخامتكم بدلاً من أن نفعل ذلك في بيان علني موجه إلى الجمهور لكي نفسح المجال أمامكم للعمل بهدوء هو في صالح الحركة الوطنية. ولكننا لن نتردد في نشر وجهات النظر هذه إذا لمسنا أي انحراف عن أهداف الحركة كما حددها حزبنا. إننا لا ندعم أياً كان إلا بقدر ما ينفع الشعب لأن رسالتنا تتلخص في خدمة الشعب؛ والشعب وحده[١٣٢].

الحزب الشيوعي العراقي

٧ أيار ١٩٤٧

الوزراء جميعاً، يرفضون مشروع معاهدة بين ألمانيا والعراق قدمه رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء والمفتي محمد أمين الحسني وانحسار نفوذ المفتي الحسيني وانزوائه بعيداً عن دوره السابق

يكتب وزير الخارجية موسى الشابندر في كتابه (ذكريات بغدادية ــ العراق بين الاحتلال والاستقلال) عن فشل تمرير مشروع معاهدة بين المانيا والعراق حملها السفير الألماني الجديد كروبا وتبناها المفتي الحسيني ورئيس الوزراء يقول في ذكرياته:

(أتى يوماً رشيد عالي الكيلاني بعد ايام من وصول «كروبا» إلى العراق يحمل مسودة معاهدة كان ينوي عقدها مع الدكتور كروبا، فاستغربت في بادئ الأمر بأن يخرج رئيس الوزراء من جيبه مسودة كهذه من دون سابق بحث أو استشارة، ولا سيما في أمر يعود تحضيره وإعداده إلى وزير الخارجية، ويسلمها اليّ باسماً مسروراً وقائلاً: هذه مسودة معاهدة اقترحها الدكتور كروبا بيننا وبين ألمانيا. أخذت المسودة وصرت أتلوها وقد لفت نظري أن الخط لم يكن خط رشيد عالي إذ كانت الحروف كبيرة ومقوسة تذكر بخط الملالي في قديم الزمان. وزاد في غرابتها أنها مكتوبة بلون أحمر. وأغرب ما فيها (السكوت التام) حول سوريا ولبنان. فألمانيا بموجب تلك الوثيقة الحمراء كانت تعترف باستقلال العراق وفلسطين وشرق الأردن ولكنها لا تذكر شيئاً في ما يتعلق بالقطرين الشقيقين.

قرأت تلك المواد وقلت لرشيد مبروك إن شاء الله. ولكنني لا

اشتغل بمثل هذا الشغل. فشعر بنبرة الاشمئزاز والتهكم في كلامي وقال لماذا؟ فقلت لأنه في نظري لم يحن بعد وقت عقد المعاهدات، ثم كيف وافق سماحته على ترك سوريا ولبنان. قال رشيد إن الألمان يقولون هذه معاهدة مؤقتة وإنهم في الحال لا يريدون إزعاج حكومة (فيشي) الفرنسية.

قلت وهل من أجل هذا خاصم العرب بريطانيا لمدة ربع قرن وقامت الثورات وسفكت الدماء؟ وختمت كلامي قائلاً: أفضل قطع يدي على توقيعي على مثل هذه المعاهدة! وبعد ذلك بقي رشيد حائراً مكسوفاً ولم يتكلم.

والحق يُقال إنه بعد أن سمع يونس السبعاوي بوجود مثل هذه المسودة أتاني، وكان معارضاً، وقال في حينه (اننا لا نريد استبدال استعمار باستعمار آخر. كما لا نريد استبدال كورنو واليس بالدكتور كروبا، وكان ناقماً على المفتي في ذلك الصدد).

والواقع أن يونس السبعاوي هو العنصر الفاعل في إحباط المعاهدة وكلامه يمثل وجهة نظر العسكريين في رفضهم لمسودة المعاهدة المقترحة من الألمان. وفي الوقت نفسه فشل المفتي ورشيد الكيلاني(١٣٣) في مسعاهم الذي لا يمت إلى الوطنية العراقية في شيء.

لقد انزوى المفتي في ما تعهد به للألمان بأبرام المعاهدة المقترحة، بل قوبل بالغضب والرفض. وبفشله بإبرام ما تعهد به فلم تعد له كلمة مسموعة.

ويلقي ناجي شوكت الضوء على موقف المفتي من الحكومة وموقف الحكومة بالريبة من تصرفاته. يقول ناجي شوكت في

مذكراته (سيرة وذكريات) إنه اتصل به المفتي وقال: اكتشفت لأول مرة وجود جهاز لاسلكي خاص فيها ((يقصد غرفة كمال حداد سكرتير المفتي)) قال لي المفتي إنه سمع بأن الوصي استدعى الأعيان والنواب والوزراء ليوافوه إلى البصرة فإن تمكن هولاء من الوصول اليه فقد يقوم بحركة غير متوقعة ضد الوضع الراهن (افهمته باننا منتبهون إلى ذلك كل الانتباه وودعته).هذا هو جواب ناجي شوكت المقتضب إلى المفتي الحسيني. ألا يدل ذلك على أن المفتي قد فقد مكانته وصارت تصرفاته وسكرتيره موضع الريبة.

وبهذه المناسبة فإن المحامي محسن الدوري الذي كانكما يقول سكرتير وزير الاقتصاد يونس السبعاوي فقد حدثني (في السبعينات) بصدد هذه المسودة للمعاهدة وغيرها قائلاً إن يونس وجماعة العسكر قرروا إجبار رشيد عالي ألا يفعل أمراً إلا بعد أخذ موافقتهم. ويقول إنهم هددوه بالقتل.. إلخ. فهل كان يخص مسودة هذه المعاهدة أم أموراً أخرى. هذا ما لم يفصح عنه الدوري في محادثته معي بل اكتفى بروايته.

يقول ناجي شوكت في سيرته (رأيت أن أعرج على دار عديلي كامل الجادرجي وهي ليست بعيدة عن دار كمال حداد، فوجدت عنده جماعة من الديمقراطيين والشيوعيين ممن يؤيدون الحركة ويباركونها. وقد سألني عما إذا كنا مطمئنين وواثقين من موالاة حامية البصرة للحركة، وإذا كنا نريد التأكد من ذلك فإن في إمكان التاجر المعروف رشيد عارف السفر إلى البصرة في أي لحظة نشاء لاقناع قريبه رشيد جودة بوجوب إسناد الحركة والسير معها وعدم الانحياز نحو عبد الإله. وطمأنته بصورة مطلقة فسررت بهذه

المبادرة وودعت كامل لأسرع إلى مقابلة رشيد عالي فلما اجتمعت به وقصصت عليه ما سمعته من كامل الجادرجي رد علي شاكراً لكامل الجادرجي مواقفه[١٣٤].

لقد بدأت بريطانيا حربها الاعتدائية على العراق كما بينا وشرعت طائراتها بقصف مواقع الجيش العراقي المرابطة قرب الحبانية. وتقدمت بالزحف نحو بغداد. لقد كانت حرباً غير متكافئة فلم تكن الحكومة العراقية مستعدة عسكرياً لها تجاه حشود القوات البريطانية من حيث كفاءة الأسلحة الحديثة وأعداد الجيوش البريطانية وكفاءتها القتالية، كما أن الحكومة العراقية التي لاقت تأييداً شعبياً واسعاً لم تكن قادرة على تعبئة الجماهير الشعبية لمنازلة القوات البريطانية المعتدية.

موقف القوى الوطنية والديمقراطية بعد سقوط حكومة الدفاع الوطني

وحول موقف القوى الوطنية الديقراطية يقول كامل الجادرجي في (مذكرات كامل الجادرجي) (التي أشرنا إليها) إلى إنه (بين أيدينا مسودة مذكرة اشتركت العناصر التقدمية[١٣٥] في وضعها، كان المنوي تقديمها إلى المستر ستافورد كربس عام ١٩٤٢، وكان متوقعاً أن يمر بالعراق إلا أنه لم يمر.

وهي شكوى على الحكومة العراقية وأسباب نشاط الدعاية الفاشية وتدخل رجال الجيش في السياسة؛ ومنها أن الفئة الحاكمة رأت في الدعاية الفاشية خير عون لها على مقاومة نشاط العناصر التقدمية الذي كان خطراً يهددها... وعند ما قامت حركة مايس سنة ١٩٤١

قامت معظم العناصر التقدمية بتأييد الحركة لأسباب مختلفة منها أن الحركة موجهة ضد الانكليز الذين يستعمرون العراق. كما كان موقف الشيوعيين بصورة خاصة واليساريين بصورة عامة نابعاً من قناعة بالأفكار. فالقناعات التي تضمنها بيان الحزب الشيوعي المشار إليه وربما كان متأثراً بموقف الاتحاد السوفييتي الذي كان آنذاك مرتبطاً بألمانيا بمعاهدة عدم اعتداء؛ ويعتبر في الجهة المضادة للانكليز. وبعد فشل الحركة هرب بعض التقدميين مع قادة الحركة خارج العراقِ واعتقل في ما بعد عدد من التقدميين وقضوا سنوات في الاعتقال[١٣٦].

موقف الحزب الشيوعي بعد فشل حركة مايش سنة ١٩٤١

كتب فهد في سنة ١٩٤٣ عن بعض الأخطاء التي ارتكبها الحزب الشيوعي عن حركة مايس سنة ١٩٤١ قال (وهنا لا يضيرنا أن نعترف ببعض اغلاط ارتكبها الحزب، أغلاط ذات صفة سياسية وتنظيمية) كتأييد حركة رشيد عالي الكيلاني؛ (ولو تأييداً ضمن حدود) باعتبارها حركة جماهيرية من دون الالتفات إلى الرجال الذين سيروها والذين كانوا يعملون مباشرة بتعاليم هتلر وصنائعه من أمثال المفتي، وبفتح الحزب على مصراعيه عند أول تأليفه للأفندية وأمثالهم من رفاق السفر... إلخ)).

وفي موضوع آخر له علاقة قال ((لقد استغلت بريطانيا العظمى فشل مغامرة رشيد عالي ورهطه في مايس سنة ١٩٤١ والإتيان بساسة الحكم (معظمهم الآن في الحكم) من النازيين إلى العراق وحمايتهم وبتدهور وانحطاط نفوذ رجال الحكم الوطني والأدبي وكره الجماهير لهم؛ استغلت ظروف هذه الحرب التقدمية لتثبيت

نفوذهما السياسي والاقتصادي والأدبي... لقد عدل الدستور العراقي الذي أضاف سلطات جديدة للبلاط لغرض تثبيت النفوذ البريطاني...[١٣٧].

نظرة عامة في حكومة الدفاع الوطني

الآن وقبله فقد تكشفت لنا وثائق عن حقيقة نشاط هذه الحكومة التي كرست مهمتها الرئيسية في تحرير العراق من الاستعمار البريطاني والتخلص من الفئة الحاكمة الفاسدة. ويمكن القول إنه منذ الاحتلال البريطاني للعراق واحتلال بغداد سنة ١٩١٧ فقد اندمج الوطنيون والقوميون في كيان واحد هو الوطنية العراقية، وكانت القوى الوطنية تزن الأمور في مواجهة الاحتلال بمعايير موضوعية بعيدة عن المفهوم العدمي الذي يمحو كل إنجازات التي قامت بها قوى وطنية أخرى أخطأت ولكنها لم تنكص عن جوهر مسيرتها الوطنية والقومية. وإذا استعرضنا مكانة الحركة ومسيرتها العامة فإننا نرى أن حركة مايس وحكومة الدفاع الوطني رغم بعض الأخطاء التي شابتها فإنها حركة تندرج في عداد الثورات والانتفاضات الوطنية في محاربة الاستعمار وأحلافه التي قام بها الشعب العراقي وحركته الوطنية العامة منذ العشرينات ضد الاستعمار كثورة العشرين والوثبة التحررية سنة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٢ وانتفاضة الشعب العراقي سنة ١٩٥٦ وأحداث الخمسينات حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أنهت النظام الملكي وإحلال الحكم الجمهوري.

الباب الثالث

الفصل السادس عشر
الحرب العالمية الثانية التحول النوعي والديمقراطي في طبيعة الحركة الوطنية عموماً مرحلة تأليف أحزاب سياسية بنوعية جديدة وظهور الحزب الشيوعي ونشاطه في قيام حياة حزبية

في ٢٢ حزيران سنة ١٩٤١ هاجمت ألمانيا الهتلرية غدراً الاتحاد السوفييتي الذي كان قد عقد معها معاهدة عدم الاعتداء. وقد أحدث هذا الهجوم الغادر تطوراً في مجرى الحرب وطبيعتها. واصبحت الحرب عالمية إذ شملت معظم أنحاء العالم سواء المحاربة أو التي دخلت كتأييد لمعسكر دون الآخر. وطبيعي أن تتأثر الحركة الوطنية والديمقراطية لأن مصير الحرب ونتائجها يؤثر على مصائر الحركات السياسية، خصوصاً تلك التي تنشد الديمقراطية والتقدم وتناضل من أجل استقلالها الوطني. في تلك

الأيام لم يكن للديمقراطيين حزب يمثلهم.

وكان الحزب الشيوعي الذي أعلن الوقوف لتأييد الاتحاد السوفييتي في حربه الدفاعية ووقوفه إلى جانب المعسكر الديمقراطي ضد المانيا الفاشية وحلفائها، حظي بتأييد من الديمقراطيين عموماً. في تلك الأيام لم يكن في الحركة الوطنية من يمثلها عملياً سوى الحزب الشيوعي العراقي. ومع أن جماعة الأهالي كانت ذات تأثير فاعل في الحياة السياسية العراقية منذ أوائل الثلاثينات من القرن الماضي غير أن جماعة الأهالي لم تكن لهم جريدة تنطق بأسمهم عند بداية الحرب العالمية ولم يخطوا خطوة واحدة لتأليف حزب سياسي.

كان الحزب الشيوعي بقيادة فهد يشعر بالفراغ السياسي في الحركة الوطنية عموماً وكان يشعر بضرورة تحرك الديمقراطيين لتاليف حزب سياسي يكون اداة فاعلة وفي المدى يكون حليفاً للحزب الشيوعي وأحزاب أخرى تظهر إلى الميدان فكتب فهد في (حزب شيوعي لا اشتراكية وديمقراطية) ما يأتي:

((إن الأحزاب الشيوعية السرية أشد احتياجاً إلى كادر من الأحزاب العلنية. وهذا الاحتياج يُلاحظ بصورة خاصة في الأحزاب الشيوعية الحديثة كحزبنا خصوصاً عندما تكون الحركة الوطنية والطبقية بحاجة إلى حزب الطليعة للسير أمامها ودفعها؛ وعندما تنعدم في البلد جميع أشكال التنظيم الطبقي والشعبي، ويصبح من واجب الحزب دفع الجماعات وقيادتها في نضالها من أجل حق التنظيم ومساعدتها على تنظيم نفسها)).

من هذا المنطلق الفكري الذي تبناه فهد مع الحركة الوطنية دعا فهد في تلك الفترة من عام ١٩٤١ عدداً من الديمقراطيين المبرزين للعمل على تأسيس حزب سياسي. وبعد اجتماعات تشاورية متعددة أجتمع جمع من الديمقراطيين في دار ناظم الزهاوي في أوائل تشرين الثاني من العام ذاته، وكان من بين الحاضرين كل من عبد الفتاح ابراهيم وعزيز شريف وناظم حميد وناصر الكيلاني ومحمد صالح بحر العلوم وموسى صبار ومحمود صالح السعيد وعبد الرحمن العطار وقاسم أحمد العباس واخرون غيبت الذاكرة أسماءهم.

وحضر من جانب الحزب الشيوعي يوسف سلمان وعبد الله مسعود وداوود الصائغ وذو النون أيوب. غير أن هذا الاجتماع الموسع لم يسفر عن نتيجة مثمرة فالديمقراطيون الذين حضروا الاجتماع لم يكونوا موحدي الرأي وكان قسم منهم متردداً في العمل إلى جانب الشيوعيين. ثم إن المناخ السياسي والأحكام العرفيه في ذلك الوقت التي غلب على قراراتها طابع الانتقام من القوميين والمتعاونين معهم أثناء حكومة الدفاع الوطني من شيوعيين وديمقراطيين ساندوا حركة مايس سنة ١٩٤١ فانتهى الاجتماع بالفشل[١٣٨].

ظهور جريدة صوت الاهالي

بعد سنة من انعقاد ذلك الاجتماع الوحيد ظهرت جريدة (صوت الأهالي) باسم الأستاذ كامل الجادرجي صاحبها ورئيس تحريرها وباشرت العمل في ١٩٤٢/٩/٢٣. وضمت هيئة التحرير عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد وعزيز شريف وحسين جميل وغيرهم فكانت موضع اهتمام القوى الوطنية والحزب الشيوعي. فقد رأى فهد أنها

نواة لتأليف حزب سياسي ديمقراطي.

بعد فترة ليست طويلة بدأ فهد حملة حزبية عجولة ركزت اهتمامها بالأساس على جريدة صوت الأهالي تطالب كامل الجادرجي بتأليف حزب سياسي. وظلت هذه الحملة مستمرة من دون توقف، وكانت تزداد حجماً بتوالي الأيام. كنا نخرج على شكل تجمعات من الطلاب مثلاً أو من العمال أو أصحاب المهن الأخرى نطرق جريدة صوت الأهالي وكنت مساهماً في هذه التجمعات الطلابية مع حمزة سلمان وحسقيل صديق وآخرين من كليات أخرى وذلك سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ إذ كنت طالباً في الصف الثاني في كلية الحقوق. وقد تطورت الأحداث إلى جدال دعا فيه فهد كامل الجادرجي إلى التحرك لتأليف حزب سياسي. ولكن الجادرجي ظل صامتاً لم يرد على فهد ايجاباً أو سلباً.

جدال في جريدة صوت الأهالي حول قيام حزب وما أسفر عنه

يبدو أن الحملة التي حركها الحزب الشيوعي المستمرة قد أعطت بعض النتائج، وخلال الجدال بين هيئة التحرير كان الجادرجي يدعو إلى التريث والالتفاف حول الجريدة وتقويتها حتى تنضج الظروف لقيام حزب سياسي. أما عزيز شريف فقد قدم مذكرة تدعو إلى قيام حزب، وإذا أمكن أن يكون شبه سري. ومما جاء في مذكرته (وفي اليسار الآن مطبوع يساري يومي هو جريدة صوت الأهالي وقد أصبحت في الأيام الأخيرة تعاني أزمة وعقبات كثيرة منها المالية وغير المالية). وتساءل هل أن الجريدة مشروع مطبوع؟ أم أنها مشروع كيان سياسي وأساس لحزب؟

ثم استمر الأستاذ عزيز في تساؤلاته من دون أن يقطع برأي واضح[١٣٩]. واتبع عزيز شريف عبد الفتاح ابراهيم بمذكرة واسعة.

ولم يخرج الجدال بين عزيز وعبد الفتاح من جهة وبين كامل من جهة أخرى إلى نتيجة مثمرة، ظل في إثرها عزيز شريف يلح على تأسيس حزب سياسي مما أخرج كامل عن رزانته فسلط هجوماً قاسياً على عزيز شريف، كما رواه لي عبد الفتاح ابراهيم أدى إلى انسحاب عزيز من صوت الأهالي وقاطعها نهائياً.

وأعتقد أن استقراء ما سبق من جدال وخلاف لم يكن خلافاً أيدلوجياً، وأنه خلاف في أسلوب العمل وتوقيت البدء به. كان كامل الجادرجي يرى أن أوان تأليف الحزب لم ينضج بعد، في حين أن عزيز وعبد الفتاح يريان خلاف ذلك ويعتقدان أن ظروفه ناضجة.

وأرى أن لكامل الجادرجي حساباً آخر استخلصه من تجربته مع حكومة انقلاب بكر صدقي، وهو أن العمل مع قوى أخرى ينبغي أن يتحقق فيه تكافؤ بين القوى العاملة في الحقل السياسي. وربما هو يرى أيضاً أن الوسط الديمقراطي ضعيف وغير مؤهل لقيام حزب للعمل مع حزب سياسي كالحزب الشيوعي الذي ينفرد وحده منذ زمن في الميدان السياسي. ولم تكن هناك أحزاب يضمن معها استمرار نشاط سياسي دائم ومستمر ومتوازن.

صحيح أن الأستاذ كامل لم يفصح عن عوامل إظهار موقفه للذين لم يكن منسجماً معهما وليسا موضع ثقته كما، أنهما كذلك لا يؤمنان بجدارة كامل للزعامة الحزبية. وإذا جاز لي أن أبدي رأياً فإني

أرى أن كامل على صواب في جدال دار بين الطرفين. فالطبقة الوسطى ما زالت ضعيفة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وليس لديها قيادة قد نضجت وكادر يحمل صفة الاستمرارية والثبات. لذا فإن العجالة التي دعا اليها عزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم في قيام حزب كانت عجولة (خصوصاً وأن عمر الجريدة لا يتجاوز بضعة أشهر) لم تكن سليمة.

الثورة الكردية في تطورها بقيادة مصطفى البارزاني وبوادر نضوج قيام حزب ديمقراطي كردي

استطاع الملا مصطفى البارزاني ونفر من أتباعه الهروب من منفاه الأخير في السليمانية ونجح في الوصول إلى بارزان التي أعلن منها ثورته. وكان مطلب الثوار في بدايته بسيطاً جداً وهو وضع حد لارتفاع الأسعار الغذائية والمعيشية والمشكلات الأخرى التي سببتها الحرب. ولما لم تجب الحكومة طلبه أعلن ثورته سنة ١٩٤٣. كانت الجبهه العسكرية تلك الأيام لم تُحسم في أفريقيا وهذا ما أقلق الحكومة البريطانية فبعث السفير البريطاني برسالة تهديد إلى الملا مصطفى ومما جاء في رسالته الطلب منه إيقاف القتال فوراً، وإن عدم إيقاف القتال يعني وقوفك ضد بريطانيا.وقد استجاب الملا مصطفى إلى طلبات السفير بشروط ثبتها المؤرخ والموثق عبد الرزاق الحسني وكان الحسني قد نقلها عن كتاب معروف جياووك بعنوان «مأساة بارزان» ص ١٥٦ – ١٥٨ من كتاب معروف جياووك[١٤٠]... كانت شروط الملا مصطفى هي التالية:

١– عزل أو نقل الموظفين الذين اشتهروا بأخذ الرشوة وإساءة السلطة.

٢- تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على ألوية كركوك والسليمانية وأربيل ودرنة باجلان وخانقين وأقضية الموصل الكردية كدهوك وزاخو وعمادية وعقرة وسنجار وشيخان.

٣- اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية.

٤- تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة.

٥- تعيين وزير كردي يكون مسوولاً عن ولاية كردستان.

وفي رأينا إن هذه الشروط التي وضعها الملا مصطفى تكوّن في مجموعها نقله نوعية للحركات والعصيانات الكردية. وتخطت تدريجياً المفهوم العشائري والفلاحي الذي ساد طابع الثورات التي سبقتها رغم أن القوة التي كانت سند الملا مصطفى ظلت عشائرية ذات طابع فلاحي.

لقد زامن هذا التحرك الكردي نهوض الحركة الوطنية في العراق كافة. وقد استجاب المثقفون العرب إلى جانب إخوانهم الكرد خصوصاً طلاب الكليات إلى تأييد الحركة الكردية في المنشورات المتعددة التي ساهم فيها الطلاب العرب والكرد. وأذكر وأنا طالب في الصف الثالث في كلية الحقوق أننا وقفنا مؤيدين للحركة الكردية القائمة وذلك بتوجيه حزبي.

وهنا بدأت تسويفات الحكومة والسفارة البريطانية التي استمرت فترة طويلة نسبياً حتى بدأت تحرشات الحكومتين العراقية والبريطانية فكانت ردة فعل الكرد قيام الثورة الكردية الكبرى بقيادة مصطفى البارزاني ١٩٤٥.

الثورة الكردية الكبرى وانبثاق الحزب الديمقراطي الكردي بزعامة مصطفى البارزاني

بدات تحرشات الحكومة العراقية والسفارة البريطانية ضد تحصينات البارزاني، وبدأت هذه التحركات بالمناورات الجبلية في منطقة بارزان. وتدعي الحكومة العراقية والانكليزية أن ليس للمناورات أي صفة سياسية أو غرض آخر. وقد طمأنت الحكومات العراقية والانكليزية الملا مصطفى بأن لا يكون لديه شك في هذه المناورات. وقد أجاب الملا مصطفى للسفير البريطاني على رسالته بما ياتي «١- إنه لا يتجاوز على ضرب المسلمين ما لم يبدأوا بضربنا ٢- القلق وسوء الظن حاصل منذ بدأ الفوج الرابع بحركة الاستطلاع[١٤١]».

قرر مجلس الوزراء شن هجوم على بارزان في ٨ آب سنة ١٩٤٥. وبدأ القتال الذي كان شديداً وقاسياً. استخدم المهاجمون الأسلحة الحديثة وسلاح الطيران وكثافة الجيش المهاجم. وقد طال أمد المعركة التي استخدم الانكليز فيها طائراتهم الحربية. ثم ظهر بعدئذ في مجرى المعركة أن توازن القوى كان في صالح الانكليز والحكومة العراقية بما لا يُقاس سواء من حيث حداثة المعدات والأسلحة وقوة سلاح الطيران أم من حيث التجهيز اللوجستي لقوات الحكومة، الأمر الذي اضطر معه الملا مصطفى البرزاني إلى الانسحاب المنظم، فعبر الحدود العراقية إلى جمهورية مهاباد الكردية برئاسة القائد الكردي البارز قاضي محمد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني - ايران مؤسس جمهورية مهاباد.

ولا بد هنا من وقفة على دوافع هذا الهجوم الظالم من الحكومتين العراقية والانكليزية. ومما لا شك فيه أن دوافع هذا

الهجوم هو ظهور حكومة مهاباد التي أقلقت الحكومات الإيرانية والعراقية والبريطانية، هذا أولاً وثانياً تعاظم الحركة الوطنية التقدمية في العراق والتي صارت بدعوتها ومبادئها ودعوتها إلى جلاء الجيش البريطاني عن العراق قوة لها حسابها. وثالثاً تعاظم دور الكرد في الحركة الوطنية والحركة الكردية الواعية وظهور الحزب الديمقراطي الكردي - العراق بمبادرة من الزعيم الكردي الملا مصطفى ومشاركة المناضل الكردي الديمقراطي حمزة عبدالله في التأسيس وتكوين الحزب، فكانت بداية هذا الحزب العتيد حل التنظيمات الحزبية القائمة وانضمامها جميعاً اليه. وكان هذا الحزب الجديد قد تألفت قيادته من الملا مصطفى رئيساً والشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد نائباً أولاً للرئيس وكاكة زياد اغا نائباً ثانياً وحمزة عبدالله سكرتيراً للجنة المركزية.

ولا بد من كلمة في هذا الحدث فزعامة ملا مصطفى البارزاني الكارزمية قد اقترنت بتأسيس الحزب وانضمام معظم تنظيمات الأحزاب الكردية إليه. إنها نتاج نضال الجنرال ملا مصطفى الطويل، ثم إن الحركة القومية الكردية التقدمية شارك فيها المناضلون الكرد وشاركهم في نشوئها وتطويرها ابتداء جماعة الأهالي وتولى الدور الأعظم الحزب الشيوعي العراقي بقيادة الرفيق فهد ودوره وعلاقاته مع الديمقراطي حمزة عبدالله والمناضلين الكرد النفيضة معه وحثهم على العمل واستعداد الحزب الشيوعي للوقوف إلى جانب الشعب الكردي. وكان فهد قد وجه رسالة إلى إخوانه الكرد ومما جاء فيها ((أيها المواطنون الواعون من طبقات الشعب الكردي كافة إن قضية شعبكم أمانة في عنقكم فأدوا واجبكم تجاه شعبكم الذي أنجبكم

قودوه إلى السبيل الذي يؤدي إلى خلاصه من الوضع السيئ الذي هو فيه، وألفوا المنظمة الشعبيه الكردية بشكل يتفق وظروف الشعب الكردي؛ منظمة تخدم مصالحه. اعملوا وستجدون من حزبنا كل تأييد ومساعدة)).

ولتوضيح وجهة نظر الحزب الشيوعي في تقرير المصير لكل أمة وقومية وأن تحرير العراق والحصول على استقلاله يعطي كل الحق للشعب الكردي في تمكنه من البقاء الاختياري أو الانفصال وفي ما يأتي ما كتبه فهد في جريدة القاعدة في تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ عن رأيه ورأي حزبه في موضوع حق تقرير المصير لكل أمة أو قومية.

((إن حزبنا الشيوعي - يناضل في سبيل مصالح جماهير الشعب كافة من أجل حرية الجميع وبهذا يضمن للشعب الكردي وللجماهير الكادحة التنظيمات الضرورية التي تمكنها من بيان رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال حتى يتم للعراق تحرره من ربقة الاستعمار أو عند نضج ظروف الشعب وفي مصلحة الجماهير الكادحة)).

وعندما نشبت ثورة ١٩٤٥ الكردية كانت الصدف قد جمعتني في مقر الحزب حيث فهد وبسيم وذلك من أجل التحضير لتأليف «حزب التحرر الوطني». سارع فهد بإصدار بيان لتأييد ثورة مصطفى البارزاني. وقد وجه خطابه المباشر للقائد البارزاني بالعبارة التي حفظتها ((الى الجنرال سيمو مصطفى البارزاني قائد الثورة الكردية المحترم)).

وقد تمنى عليه أن تكون شعارات ثورته للكرد وللعرب، ففي وحدة الشعب قوة للثورة. وأعلن تأييد حزبه لثورة البارزاني. وأنه

أوصى الرفاق الكرد بتأييد الحركة والانخراط في الثورة. وفي المساء حمل فهد البيان والتقى بخلية كردية تضم معروف البرزنجي وأخاه حسين مع اثنين من الرفاق الكرد غيبت الذاكرة أسماءهم وإني أذكر بفخر أن فهد صحبني معه في زيارته لهذه الخلية وانزوى مع معروف وسلم إليه الرسالة لتسليمها إلى الجنرال سيمو مصطفى البارزاني.

وللتاريخ أذكر أن فهد يولي الرفاق الكرد اهتماماً ملحوظاً ويولي الإخوان الكرد المستقلين عناية كبيرة ويحثهم مع الرفيق حمزة عبد الله للاستعجال في ظهور الحزب إلى العلن وإسناد حكومة مهاباد بكل إمكانياتهم فنجاحها قوة مهمة في الإسراع بنهضة الشعب الكردي نحو أهدافه[١٤٢].

الديموقراطيون يواصلون نشاطهم لتأليف حزب يوحدهم (جدال ومناقشات)

استمر الديمقراطيون العراقيون يواصلون اجتماعاتهم لتأليف حزب سياسي يوحدهم. وكانت حصيلة الاجتماع الأخير في دار كامل الجادرجي في ٢٤ آب سنة ١٩٤٥ والذي حضره كل من كامل الجادرجي وناصر الكيلاني وذو النون أيوب ومحمد حديد وهاشم جواد وعبدالفتاح ابراهيم وخدوري خدوري ويحيى قاسم جواد وجميل كبة وحسين جميل وناظم حميد وناظم الزهاوي ومحمد صالح بحر العلوم وزكي عبد الوهاب ومحمد زكي عبد الكريم وطالب جميل ومحمد مهدي الجواهري وجميل توما وغيرهم. يقول محضر الاجتماع: طلب الحاضرون من السيد كامل الجادرجي أن يترأس الاجتماع ففعل. افتتح الحديث بأن بيّن فكرة هذا الاجتماع

وقال إنه وجماعات كانوا يعملون على تأليف حزب سياسي نتيجة للفكرة المقررة بضرورة الأحزاب لحياتنا السياسية وقد رؤي أن يضم هذا الحزب عناصر مختلفة وطنية ولأسباب خاصة قررنا تأجيل العمل الحزبي وأعتقد أننا كتقدميين مؤلفين من عناصر مختلفة ففينا الماركسيون والاشتراكيون والليبراليون والشيوعيون الماركسيون الذين يعملون حسب قوة الحركات المختلفة. فإذا كان الشيوعيون أقوياء والحركة الشيوعية قوية عملوا بها والعكس بالعكس.

(بينما اعتقد أن أسلوب العمل الصحيح أن نعمل على تنفيذه بصورة تامة من دون حرج).

(عبد الفتاح ابراهيم مثلاً كان يشتغل معنا بجريدة صوت الأهالي ولكنه اتصل بالوقت نفسه بجماعة أخرى من دون علمنا وعمل معهم. ولما لم يتفق مع جماعة الأهالي انفصل عنهم.. الأخ ناظم الزهاوي يريد الآن التعاون معنا وسبق له أن كان من أعدى أعداء جريدة صوت الأهالي. وفكرته من الصعب الاعتماد عليها، وهو ذو مبادئ ماركسية، فهو لا يتقيد بالمنهج الذي نتفق عليه. وقال أعتقد أن الحزب عندما يتألف يجب أن يكون من أشخاص بينهم انسجام ولا أعتقد بوجود الانسجام بيننا).

تكلم عبد الفتاح ابراهيم فقال (لا بد أن يدخل الموضوع في الأشخاص مع محاولتي تجنب ذلك. وأنا مع اعتقادي بعدم إمكان العمل مع كامل بك إلا أنه يمكن العمل معه في حزب ووجود الخلاف من ضرورات الأحزاب. والفكرة لا تتعلق بنا شخصياً لكننا قلنا إننا نبذل الجهود لتكوين حزب من أكبر عدد من التقدميين ولا يمنع ذلك من دخول عناصر أخرى. فقد عرفنا أن عبد الوهاب

مرجان وماجد مصطفى وعبد الكريم الأزري داخلين في الحزب، وقبلنا أن نعمل فيه، وذلك بأن يكون الحزب جامعا للتقدميين وعناصر أخرى. كامل بك يقول بوجود صلات لنا مع جماعات بالخارج. كلا ولكن موضوع الجريدة تطور بين أعضاء الهيئة وحصل خلاف بين عزيز شريف وكامل، وأنا أيضاً اختلفت مع كامل غير أنه أعلمني بأني إذا أعلنت خلافي فسوف لا تصدر الجريدة ولذلك بقيت سنة مع وجود الخلاف... إلخ). وقد أنهى كامل الجادرجي الاجتماع من دون اتفاق أو الخروج بنوع من التفاهم المشترك.

والمتأمل في خطاب الأستاذ الجادرجي يرى أنه لا يستطيع العمل مع جماعة لا تنسجم أفكارهم مع أفكاره. وقد سمّى المبرزين من الحاضرين بوضوح. وكان يقول للحاضرين الآخرين بعدم الانسجام بين أكثرهم وخلص إلى مفهومه للحزب. ولم يجد بين الحاضرين أيضاً من بادله الرأي،كما يشتهي هو. ولذلك انفض الاجتماع.

والمتأمل في حديث الجادرجي والحاضرين في الاجتماع ومغزاه يرى أن الجميع راغبون في العمل الحزبي وأنهم جميعاً ديمقراطيون وإن كانوا غير موحدي الرأي في تفاصيل العمل.

ونرى من حديث الجادرجي عموماً من جهة وحديث عبد الفتاح ابراهيم في الرد عليه، أن هناك اتجاهين في العمل الحزبي السياسي، الأول يميل إلى المركزية الديمقراطية في العمل الحزبي وأعتقد أن كامل الجادرجي يميل إلى المركزية الديمقراطية في سلوكه الحزبي وهو ميل بعيد عن الدوغماتية ويقترب فعلياً من الديمقراطية اللامركزية.

أما الرأي الآخر الذي يتبناه عبد الفتاح ابراهيم فهو الرأي الذي تتبناه الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية في أوروبا مع تحوير ينسجم والظروف الموضوعية والجغرافية في العراق وأعني به الديمقراطية اللامركزية في العمل الحزبي.

والخلاصة فإن هذا الاجتماع الأخير في دار الجادرجي كان هو البداية النهائية لانقسام مجموعة الأهالي إلى ثلاث كتل: الأولى بقيادة كامل الجادرجي، والثانية تميل إلى توجهات عبد الفتاح ابراهيم وهي التي تكتلت في ما بعد بحزب الاتحاد الوطني. وهناك كتلة أخرى هي كتلة عزيز شريف التي سعت إلى الجمع بين الاتجاهين المذكورين ومع المركزية الديمقراطية التي يميل اليها الحزب الشيوعي في الأربعينات والخمسينات وربما بعدها التي طغت عليها الأفكار الستالينية. لقد توسعت كتلة عبد الفتاح ابراهيم التي كان نواتها الأولى عبد الفتاح ابراهيم وناظم الزهاوي ومحمد الطريحي وحسن الطالباني ثم انضم اليهم محمد مهدي الجواهري وموسى الشيخ راضي ومحمد صالح بحر العلوم وموسى صبار وذو النون ايوب وغيرهم من المثقفين الذين كونوا أخيراً حزب الأتحاد الوطني.

وعندما أجيزت الأحزاب فقد أجيز الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي وحزب الاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح ابراهيم وحزب الشعب برئاسة عزيز شريف، وهذه الأحزاب الثلاثة هي التي كانت تمثل جماعة الأهالي التي ظهرت في مستهل الثلاثينات من القرن المنصرم ثم انقسمت إلى ثلاث كتل كما أوضحنا من قبل.

الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية

كنا سابقاً قد أوضحنا في كتابنا عن الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد أنه وضع أسساً لبناء الحزب ومنهجاً وطنياً وهي:

١. بناء الحزب ليكون قوياً في بنائه وفي أفكاره وفي دوره القيادي وأهمها ما نشر في ميثاق كونفرنس الحزب في سنة ١٩٤٤.

٢. أستكمال العراق لأستقلاله وسيادته الوطنية.

٣. قيام نظام ديمقراطي، أي تكوين أحزاب وطنية ديمقراطية.

٤. تحقيق الرفاه الاجتماعي للشعب العراقي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقد وجدت نشر قرارات الكونفرنس الأول سنة ١٩٤٤ إذ تعمدت موسوعة التحقيقات الجنائية التي نشرت نظام الحزب وتجاهلت بعمد نشر ميثاق الكونفرس الأول المشار اليه وهي كما يأتي:

أ) نص المبادئ التي صاغها الحزب في كونفرنسه المشار اليه والذي اعتبر منهجاً متكاملاً للحزب وفي الوقت نفسه منهجاً وطنياً للقوى التي ستنوي تشكيل أحزاب لها.

ب) مذكرة الحزب الشيوعي العراقي الاحتجاجية إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة العراقي وإلى رؤساء الدول الكبرى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وكذلك إلى رؤساء الدول العربية مصر، سوريا ولبنان بواسطة ممثليها في بغداد.

وجدت نشر هذه الوثيقة التي وجهها الحزب الشيوعي إلى

الجهات آنفة الذكر بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢١ لما لها من أهمية في تاريخ الحركة الوطنية بفصائلها وتطورها التاريخي. فقد وجد الحزب الشيوعي بقيادة فهد أن الوضعين الدولي والداخلي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية يدعوان إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية والحكومة البريطانية المستعمرة، فصياغة هذه المذكرة ومضامينها تعبر عن مطالب الشعب العراقي وحركته الوطنية بفصائلها. إنها تعتبر بحق أدق وأهم وثيقة سياسية يجدر بحركتنا الوطنية العاملة النظر مرة أخرى في دراستها.

وفي ما يأتي نص هذه المذكرة الاحتجاجية المهمة التي تفضح سياسة الحكومة البريطانية وتابعتها الحكومة المحلية بوضوح.

الكونفرنس الأول للحزب الشيوعي العراقي

مع أنني نشرت معظم فقرات الكونفرنس الأول للحزب الشيوعي العراقي في كتابي (الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد ص ١٠٤-١٠٦) غير إني أعيد نشر الميثاق الآن بنصوصه كاملةً لما لنشر الفقرات الخمس عشرة كاملةً من أهمية في تاريخ الحركة الشيوعية حيث أن الميثاق المذكور قد جمع كل أهداف الحزب في قراراته المذكورة.

فقد نشرت دائرة التحقيقات الجنائية الموسوعة الأولى وبها نص قرارات مؤتمر التنظيم (أي نظام الحزب الشيوعي) وتعمدت إغفال قرارات الكونفرنس الأول لأنه عبر عن أهداف الشيوعيين الوطنية في مرحلة التحرر الوطني وعمدت إلى نشر اعترافات خائن الحزب مالك سيف وإلى جانبه نشرت اعترافات بعض الشيوعيين الذين لم يصمدوا

أمام التحقيقات الجنائية فأدلوا باعترافاتهم خلافاً لتعاليم الحزب الشيوعي التي توجب على الشيوعي أن يصمد أمام محققيه، ولا يدلي باعترافات مضرة بالحزب. وكل هذا كان تشويهاً لنضال الحزب الشيوعي.

وعليه فإني إذ أعيد نشر قرارات الكونفرنس الأول للحزب الشيوعي لهذا الغرض أعلاه.

الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي

وطن حر وشعب سعيد

١. نناضل من أجل سيادتنا الوطنية، لجعل استقلال قطرنا حقيقةً لا لفظاً.

٢. نناضل لإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي ديمقراطي لائق ونظام ديمقراطي صحيح في نظام حكومتنا، برلمان ومجالس إدارة وبلدية ينتخبها الشعب وتمثله حقاً، إعادة الدستور العراقي أي تطبيق بنوده المحبوسة المتعلقة بحقوق الشعب الديمقراطية وإزالة القوانين والمراسيم والتعديلات التي لا تتفق وروح الدستور الذي كسبه الشعب العراقي نتيجة ثورته عام ١٩٢٠-١٩٢١.

٣. نناضل لحل مشكلة التموين، بالضرب على أيدي المضاربين والمحتكرين، بتوفير المواد الضرورية إلى الشعب وتمكينه من شرائها بأثمان تتناسب ودخله.

٤. (أ) نناضل من أجل تنمية اقتصادنا الوطني من أجل تطور بلادنا الصناعي ومن أجل استثمار ثرواتنا الطبيعية لهذا الغرض ولغرض سعادة ورفاه شعبنا.

(ب) نناضل من أجل رفع الإنتاج الزراعي بترقية الزراعة ومحاربة العوامل التي تؤخر تطورها.

(ج) نناضل من أجل تخليص شعبنا من شركات الاحتكار الأجنبية، ضد سيطرتها الاحتكارية لتمورنا وشعيرنا وإنتاجنا الزراعي بصورة عامة، ضد الأثمان الاحتكارية المفروضة على منتوجاتنا الزراعية من قبل الشركات الأجنبية المصدرة، في سبيل إيجاد أسواق حرة ووسائط نقل حرة لتصريف منتوجاتنا.

٥. نناضل من أجل إيقاف نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار والمحافظة على ملكيات التعبة، وإيقاف نهب الأراضي والمقاطعات الأميرية من قبل المتنفذين، وإيقاف إعطاء اللزمات الكبيرة-المقاطعات- إلى الشيوخ المتنفذين، وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مباشرة بدون بدل، من أجل مساعدة الفلاحين وتخليصهم من نهب السراكيل والمرابين، منحهم القروض الحكومية-نقدية وبذور- رفع الضرائب والرسوم ((الخاوات)) والإيجارات غير العادلة واللاقانونية عنهم، تلك التي يفرضها عليهم الشيوخ والسراكيل، من أجل تخليص الفلاح من سرقات التجار له، وذلك بإنشاء جمعيات تعاونية له.

٦. نناضل من أجل الدفاع عن مصالح العمال، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، في سبيل تنظيمهم ونقاباتهم، من أجل سن قوانين تحمي مصالحهم، ومن أجل احترام وتنفيذ قانون العمال رقم (٧٢) المعدل وذيوله، في سبيل توسيع هذه الحقوق ومن أجل ضمان اجتماعي يقيهم عوز البطالة والشيخوخة، ونناضل ضد تصرفات أصحاب الأعمال الكيفية واستبداد السلطات بهم.

٧. نناضل من أجل نظام ضرائب يعفي ذوي الدخل الصغير من أعبائها، تخفيف الضرائب غير المباشرة عن كاهل الشعب، إعفاء الحرفيين وأصحاب الحوانيت من رسوم البلدية.

٨. توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين وبدون تمييز في القومية والمركز الاجتماعي ونناضل من أجل ترقية الحياة الاجتماعية والرياضية عند الشعب عن طريق النوادي والجمعيات العلمية والرياضية إلخ..

٩. نناضل عن المرأة كمواطنة عاقلة ومساواتها بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١٠. نناضل من سبيل إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن والإيزيدية.

١١. نناضل في أجل الاعتناء بالجندي العراقي المكلف، بصحته وتغذيته وتثقيفه وتربيته التربية الديمقراطية، من أجل إلغاء الأساليب غير الإنسانية المتبعة في الجيش، كالضرب والسجن، وإيجاد ضبط ديمقراطي في الجيش وتنظيف الجيش من الرتل الخامس والعناصر الرجعية، ونناضل في سبيل جيش يخدم مصالح الشعب ويدافع عن إستقلاله الوطني.

١٢. نناضل من أجل الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعوب الديمقراطية، لتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.

١٣. (أ) نناضل في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب

العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية، من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل إستكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة، مباشرةً أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات واعتداءات استعمارية جديدة وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية.

(ب) نناضل في سبيل إيجاد حلف شريف، أداة تنفيذ لهذه الغايات.

١٤. نناضل في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية بين منظمات العمال والمثقفين والطلاب في البلاد العربية، من أجل تقوية التنظيمات الشعبية وتوحيد جهودها، من أجل رفع مستوى الشعور الوطني، من أجل ممارسة الحريات الديمقراطية كافة، من أجل رفع مستوى الشعب الاجتماعي والاقتصادي والصحي والثقافي، ضد التيارات والمفاهيم والدعايات الاستعمارية المغرضة ضد أساليب الحكم الاستبدادية اللاديمقراطية.

١٥. نناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية من أجل المحافظة على ثروات بلادنا وتنميتها واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي ولغرض سعادة ورفاه شعوب البلاد العربية من أجل رفع الحواجز الكمركية، وتسهيل وسائط النقل والتبادل التجاري، ضد شركات الاحتكار الأجنبية ومصارفها وضد الهجوم الصهيوني الاقتصادي.

مذكرة الحزب الشيوعي العراقي الاحتجاجية إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة العراقي وإلى رؤساء الدول الكبرى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وكذلك إلى رؤساء الدول العربية مصر، سوريا ولبنان بواسطة ممثليها في بغداد

وجدت من الضروري نشر هذه الوثيقة التي وجهها الحزب الشيوعي إلى الجهات آنفة الذكر بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢١ لما لها من أهمية في تاريخ الحركة الوطنية بفصائلها وتطورها التاريخي. فقد وجد الحزب الشيوعي بقيادة فهد أن الوضعين الدولي والداخلي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية يدعوان إلى تقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية والحكومة البريطانية المستعمرة، فصياغة هذه المذكرة ومضامينها تعبر عن مطالب الشعب العراقي وحركته الوطنية بفصائلها. إنها تعتبر بحق أدق وأهم وثيقة سياسية يجدر بحركتنا الوطنية العاملة النظر مرة أخرى في دراستها.

وفي ما يأتي نص هذه المذكرة الاحتجاجية المهمة التي تفضح سياسة الحكومة البريطانية وتابعتها الحكومة المحلية بوضوح.

مذكرة الحزب الشيوعي العراقي

إلى رئيس الدولة العراقية ومجلس الأمة

رؤساء الدول الكبرى، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. بواسطة سفرائها ووزرائها المفوضين في بغداد.

رؤساء الدول العربية، مصر، سوريا ولبنان بواسطة ممثليها في بغداد.

يتشرف حزبنا الشيوعي العراقي برفع المذكرة الاحتجاجية ضد الحكومة العراقية وضد حليفتها بريطانيا العظمى لسلوكهما المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادئ الديمقراطية، إلى المقامات العليا في الدولة العراقية التي نص دستورها على استقلالها وديمقراطيتها، وإلى الدول العظمى الثلاث التي أعلنت خلال هذه الحرب أن من أهدافها، تثبيت النظام الديمقراطي في العالم، وتمكين الشعوب من اختيار شكل الحكم الذي تريده والتي قدمت شعوبها تضحيات عظمى في سبيل تثبيت هذه المبادئ الشريفة. وإلى الدول العربية التي تسعى شعوبها للتحرر من النفوذ الاستعماري بشتى مظاهره - العسكري والسياسي والاقتصادي - وإلى بناء كيانها القومي على الأسس الديمقراطية التي تكفل لشعوبها حرية العمل للنهوض ببلادنا من حالتها المؤسفة الراهنة.

إن الحكومة العراقية تحاول الإعلان عن نفسها في البلاد العربية وفي العالم الخارجي كحكومة ديمقراطية دستورية وتحاول أجهزة الاستعمار الإنكليزي - حليف هذه الحكومة - إظهار رجالها بمظهر ساسة ديمقراطيين يمثلون شعوب العراق وحكومته الديمقراطية الدستورية المستقلة.

إن هذه الحكومة قد شذت عن النظام الديمقراطي الذي أقره دستور البلاد والذي ناضلت وتناضل شعوب العالم وأمتنا العربية من أجل تثبيته، وضربت الدستور العراقي عرض الحائط فسمحت لنفسها أن تتصرف في الحكم تصرفاً كيفياً وتطوح باستقلال العراق ــ المعترف به - وبالسيادة الوطنية، متعامية عن مصلحة شعبنا العراقي وحقوقه وطموحه، متعامية عن مصالح الأمة العربية وأهدافها التحررية

الديمقراطية، متعامية عن الروح الجديدة التي تغمر شعوب العالم اليوم والتي إليها يعود الفضل في سحق قوى الشر الفاشستية.

إن الشعب العراقي تحمل خلال سني الحرب مصاعب وآلاماً متعددة: قلة الخبز، وقلة الكساء، وقلة الدواء، وضيق المساكن، وتأخير مشاريعه العمرانية والثقافية. تحمل جميع هذا بصبر معتقداً أنها أمور وقتية لا بد من انتهائها بالنصر على قوى المحور. أمل شعبنا أن النصر على الدكتاتوريات الفاشستية سيقضي على أساليبها وقوانينها الشبيهة عندنا وسيفتح أمامنا عهداً يتمتع فيه شعبنا بالحريات التي نادت بها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وحكومة العراق، على لسان روزفلت وتشرتشل ورجال السياسة عندنا. أجل لقد أمل شعبنا أن النصر على الدكتاتوريات الفاشستية سينهي القوانين الاستثنائية التي فُرضت علينا خلال الحرب وسيكنس القوانين الرجعية التي شرعت في بلادنا أيام الطغيان النازي في أوربا وأيام استفحال دعايته ونفوذه في بلادنا كقانون منع الدعايات المضرة (قانون مكافحة الشيوعية والاشتراكية)، سيقضي على المجالس والمحاكم العرفية والإدارية.. إلخ وأمل شعبنا من وراء النصر أن ينتهي التدخل وتنتهي السيطرة الاستعمارية البريطانية التي فرضت خلال هذه الحرب، باسم المجهود الحربي، على مرافق بلادنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، لكن شيئاً من هذا لم يتم ولم يحصل تغير، لا جوهري ولا جزئي، على أوضاعنا سوى الزيادة في تثبيت النفوذ الاستعماري عندنا، والزيادة في خنق الحريات ونشر الإرهاب ضد المواطنين جماعات وأفراد وضد الشيوعيين ودعاة الإصلاح بصورة خاصة.

إن الحكومة العراقية قامت وتقوم بأعمال لا تقوم بها حكومة ديمقراطية ولا نصف أو ربع ديمقراطية؛ إنها تتصرف كما كانت تتصرف الدويلات التي كانت تخضع للنازية مثل فنلندا أو رومانيا وبلغاريا وهنغاريا وغيرها وكما تسلك الحكومة الإيرانية اليوم.

سلوكها تجاه العمال:

إنها في غداة النصر على الهتلرية، شنت هجوماً على الطبقة العاملة، في شخص نقابة عمال السكك، فأغلقت هذه النقابة ولاحقت قادة العمال واضطهدتهم واعتدت على بيوت العمال وعلى نسائهم وساقت العمال للعمل كرهاً ونصبت فوق رؤوسهم «لجان عمل» على غرار «جبهة العمل» النازية البائدة. ولا يزال عمال السكك يطالبون بفتح نقابتهم، من دون جدوى، وهم عرضة لاضطهاد الشرطة العراقية ولاضطهاد مديرية السكك التي يسيطر عليها موظفون إنكليز، أطلقت لهم اليد في التصرف بالعمال وفق مشيئتهم ووفق الأساليب الاستعمارية التي اعتمدت ممارستها. وهم الآن - الموظفون الإنكليز ورجال الحكومة العراقية - يبررون حبسهم للنقابة بتخوفهم من أن العمال سوف ينتخبون لمراكز قيادتها أناساً لا تتوفر فيهم الشروط التي تريدها المديرية وتريدها (طبعاً) الحكومة العراقية، وشروطهم هي أن لا ينتخب إلى هيئتها الإدارية عمال كانوا قد اشتركوا في الإضراب، وعمال عاطلون عن العمل حالياً وعمال متخصصون بالعمل النقابي، وعمال يدينون بمبادئ مضرة أي عمال شيوعيون أو متهمون بالشيوعية.

إننا لم نسمع قط أن إضراب العامل أو فقدانه العمل يحرمانه من حقه في النقابة وفي الانتخاب إلى هيئاتها.

أما حصر قيادتها بأناس غير شيوعيين أو غير متهمين بالشيوعية، وإن انتخبهم العمال، فهذا الشرط يكشف عن استخفاف هذه الحكومة بحق العمال في انتخاب قادة نقابتهم، كما يكشف عن رجعية رجال الحكومة وعقم تفكيرهم ونظريتهم المغرضة تجاه الشيوعية التي يعتبرونها من النزعات المضرة، في حين أنهم لا يشترطون إبعاد من يحمل أفكاراً فاشستية من قيادة النقابات، بل يلتمسون اجتذابهم إليها أو خلقهم وتنصيبهم على رأسها. ونحن مقتنعون بهذا ولدينا أدلة تثبت أن موظفي الحكومة الكبار، ومنهم مدير الشؤون الاجتماعية الدكتور سامي شوكت المعروف بنزعته الفاشستية وبارتباطاته القديمة مع دول المحور، يشترط على عمال السكك الانتساب إلى جماعته الفاشستية لإعطائهم حق الانتساب إلى النقابة. إن تصرف الحكومة العراقية هذا تجاه العراق لبرهان قاطع على أن هذه الحكومة المفروض فيها أن تكون ديمقراطية، لا زالت حتى بعد النصر على قوى المحور، تسلك السبيل التي كانت تسلكها دول المحور الفاشستية تجاه عمالها، وأنها تنقاد لمشيئة الموظفين الإنكليز الذين حاربوا ولا يزالون يحاربون حركة العمال في العراق.

سلوكها تجاه الشباب الوطني:

وأمل شبابنا الوطني أن يجني ثمار النصر على قوى الشر الفاشستية بإباحة الحريات الديمقراطية عندنا، وبفسح المجال أمامه للتمتع بحقوق المواطنين، فقام فريق من شبابنا بالدعوة إلى عقد مؤتمر للطلبة لمعالجة شؤونهم وللاشتراك في مؤتمرات الشباب في البلاد العربية وغيرها فكان الواجب يقضي على حكومة العراق أن تساعد أولئك الشبان وتسهل أمرهم لكنها، على العكس، شنت

حملة إرهابية ضدهم فطردت بعضهم من مدارسهم وأوقفتهم في بادئ الأمر لأنهم ناصروا عمال السكك بتقديمهم احتجاجاً ضد عدوان مديرية السكك على العمال ومن ثم وقفت تتحين الفرص للتنكيل حتى انتهت قبل سبعة أشهر إلى اتهامهم «بالشيوعية» فزجت بهم بالسجون من دون محاكمة، وهم لا يزالون فيها. وقد لاقوا أثناء التحقيق معهم وفي سجنهم جميع صنوف التعذيب والتحقير.

إن عدم تقدير الحكومة العراقية لوعي الشباب الوطني عندنا والوقوف موقف المعادي من حقهم في دعوة مؤتمر لهم وفي حقهم في الاحتجاج ضد تصرف باغٍ يقوم به موظفون أجانب ضد عمال عراقيين، وحشر أولئك الشبان في السجون بدون محاكمة وإحالة قضيتهم إلى المجالس العرفية دون المحاكم المدنية. كل هذه الأمور تكشف عن مبلغ كراهية الحكومة القائمة لحركة الشباب العراقي ومحاولتها القضاء على حركتهم المشروعة بالعنف والإرهاب. إن كم أفواه الشباب العراقي ومنعهم من إقامة اجتماع لهم أو عن أبداء آرائهم في القضايا التي تهم بلادهم وشعبهم باعتبارهم مواطنين عراقيين، أمر يتناقض مع مبادئ الديمقراطية ومع الدستور العراقي.

موقفها من الشعب الكردي:

إن الحكومة العراقية تصم آذانها عن شكاوى الشعب الكردي وطلباته في الإصلاح. إنها تدع الجوع يجتاح قراهم، تحبس عنهم حقوقهم الدستورية (كما تحبسها طبعاً عن الشعب العربي) لا تهتم بأمر تثقيفهم كما يريدون، وبأمر رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وغيره، تغمض عينيها وتصم آذانها عن نشاط عملاء الاستعمار ودعايتهم بين الأكراد وتقوم هي بنفسها بمثل ذلك النشاط

والدعاية، تشجع الروح الشوفينية عند العرب وخصوصاً بين أفراد الجيش ثم تسوق الجيش والشرطة في «حملات تأديبية» كما تسميها ضد القبائل الكردية، ثم تحولها إلى حملات تأديبية ضد الشعب الكردي بأسره وبصورة خاصة ضد طالبي الإصلاح الديمقراطي فتنشر الإرهاب وتعلن الأحكام العرفية وتملأ السجون بالمواطنين، كما هو جارٍ الآن في المناطق الكردية.

إن سلوك الحكومة العراقية وحليفتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا تتفق وأبسط مبادئ الحق والعدالة ومنافية لحقوق الأكراد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم الحق في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطية وبحرياتهم الشخصية وبحرمة قراهم وبيوتهم، ولهم كذلك أن يطالبوا ويسعوا لرفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والصحي والاجتماعي فمحاولة الحكومة العراقية حكم الشعب الكردي بالعنف والإكراه، ومنعه عن المطالبة بحقوقه أمر لا يتفق ومصلحة الوحدة الوطنية التي ينشدها الشعب العراقي - عرباً وكرداً - ومخالفة تماماً لتصريحات قادة الأمم المتحدة المحبة للحرية وللمبادئ التي حاربت وضحت من اجلها الشعوب.

موقفها من الجماعات الوطنية:

إن الحكومة العراقية الديمقراطية في المؤتمرات الدولية - تنكر على المواطنين العراقيين حقهم في تأليف الأحزاب وحقهم في أن يكون لهم صحافة، وحقهم في الصحافة الحرة وفي النشر بصورة عامة، وحقهم في إقامة الاجتماعات وغيرها من الحقوق الديمقراطية البسيطة. فكلما تقدمت جماعة مطالبة بتأليف حزب سياسي أو إصدار جريدة يومية أو أسبوعية كان نصيبها إهمال الطلب والتنكيل

بأصحابه، فقد قدم طلب بتأليف حزب ديمقراطي قبل أكثر من أربع سنوات، اعتقل اثنان من أصحاب الطلب واضطر الباقون على ترك الطلب وتقدمت قبل سنتين جماعة أخرى بطلب باسم ((حزب الشعب)) فأهمل الطلب وتقدمت قبل بضعة أسابيع جماعة ثالثة بطلب تأليف حزب باسم ((حزب التحرر الوطني)) وتميزت هذه الجماعة بالجرأة خلافاً لسابقاتها فنشرت بياناً بمناسبة ((يوم بلفور الأسود)) وطالبت بجلاء الجيوش الأجنبية عن البلاد العربية فكان عمل هذه الجماعة مما لا ترتاح له الحكومة العراقية ولا حليفاتها الحكومة البريطانية فاعتقلت الشرطة أحد الأعضاء المؤسسين لحزب التحرر الوطني الأستاذ حسين الشبيبي بحجة ((أن للأخ المعتقل علاقة بالنشرات الشيوعية)) أي أن الشرطة اعتقلت الأستاذ حسين الشبيبي كرهينة عن أخيه لأنها حتى الآن لا تملك أدلة ضده ولربما عمدت إلى التفتيش عن أدلة لكي تبرر رفض طلب تأليف ((حزب التحرر الوطني)).

إن موقف الحكومة العراقية هذا من حق المواطنين العراقيين في تأليف الأحزاب وتنكيلها بمن يتقدم بطلب هذا الحق أمر لا يتفق مع ألف باء الديمقراطية، ونحن لا ندري كيف تستطيع هذه الحكومة تسمية نفسها بالديمقراطية وتسمية النظام القائم بالنظام الديمقراطي في حين أنها تنكر على الشعب العراقي حقه في التنظيم السياسي وحقه في الاجتماع والنشر وغيره.

موقفها من الشيوعية والشيوعيين:

لا تزال الحكومة العراقية ترى في الحركة الشيوعية حركة هدامة وفي ما يقوله أو يكتبه الشيوعيون دعاية مضرة وإن كان ما يقولونه

ويكتبونه أموراً عامة لا تخصهم وحدهم. إن نظرتها الخاطئة هذه، هي التي قررت في السابق، وتقرر اليوم موقفها العدائي من الشيوعية والشيوعيين.

قد تبرر الحكومة العراقية عداءها للشيوعية والشيوعيين بوجود قانون منع الدعايات المضرة وقوانين أخرى تساعدها على مطاردة الشيوعيين كمرسوم صيانة الأمن العام والقوانين الاستثنائية الأخرى. إن هذه الحكومة يعميها تعصبها عن رؤية الظروف التي فيها شرع قانون الدعايات المضرة، إنه شرع عندما كان نجم غروبا يتألق في سماء العراق، عندما كان رجال بريطانيا هنا ينهجون السياسة التي وضعها وبشر بها المستر تشمبرلن، سياسة التراجع أمام المعتدي، سياسة إعطاء الفاشست كل ما طلبوه، شرع على عهد وزارة المدفعي التي أخذت على عاتقها آنذاك تنظيم بعثات من الشبان العراقيين إلى ألمانيا للتعرف على الشبيبة الهتلرية وعلى أساليبها، فأين تلك الظروف من ظروفنا الراهنة. إن دول ميثاق مكافحة الكومنترن قد انهارت وانهار معها ميثاقها، كما انهارت ملحقاتها، الشبيهة بقانوننا، لدى الدويلات أذناب المحور. إن مواثيق وقوانين كهذه لا بد وأن تتحطم على رؤوس واضعيها لأنها لا تقوى على البقاء إلا في ظل الحكم الفاشستي فهي لهذا السبب تحطمت في مواطنها الأصلية - برلين، روما، طوكيو- بانهيار الفاشستية هناك وهي الآن تتحطم على رؤوس واضعيها في إسبانيا والأرجنتين والبرتغال وستتحطم بدون ريب على رأس واضعيها في العراق.

إن هذا القانون لا يشرف الحكومة العراقية لأن وجوده دليل على عدم ديمقراطيتها ولأنه يساعد، كما ساعد في السابق، على تهيئة

البيئة التي تلد وتربي الأفكار والعناصر الفاشستية المعروفة بالرتل الخامس مع الفارق الوحيد هو أن الرتل الخامس القديم خدم دول المحور والرتل الجديد يخدم الدول الاستعمارية الأخرى، إذ إن هذا القانون يشل العناصر الواعية في الطبقة العاملة وفي الحركة التحررية ويمنعها أو يعيقها من محاربة الأفكار الرجعية والنشاط المعادي الذي تقوم به العناصر المسخرة لضرب حركتنا الوطنية التحررية، ولضرب حركة الطبقة العاملة، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن عملاء دول المحور وجدوا في ظل هذا القانون الضمان للقيام بنشاطهم الإجرامي من دون أن يصطدموا بالقوى التي تعاديهم وتكافحهم عن عقيدة، لأن أجهزة القمع الحكومية كانت موجهة ضد القوى المعادية لدول المحور وعملائها.

إن الحكومة تلاحق الشيوعيين وتضطهدهم، لا لعمل معين يقومون به، بل، لمجرد كونهم شيوعيين ينشرون الأفكار الشيوعية التي تدخل في قائمة الجرائم السياسية باعتبارها ((دعايات مضرة)) و((أفكار هدامة)) و((ضد سلامة الدولة)) و((إخلالاً بالأمن العام)) إلى غير ما هنالك من التهم التي اعتاد الحكام الطغاة في كل مكان وزمان أن يلصقوها بمعارضيهم السياسيين ذوي الأفكار الجديدة.

إن العالم الحر ليستغرب أن يسمع بمثل هذه التهم توجه إلى الشيوعيين وخصوصاً عندما توجه من حكومة تنكر على الشعب أبسط حقوقه الديمقراطية. لقد أثبت الشيوعيون ويثبتون أنهم إن لم يكونوا اشد وطنية من غيرهم فهم لا يقلون وطنية عن أي مواطن آخر. وقد برهنت الحرب المنتهية الآن على حب الشيوعيين لأوطانهم ودفاعهم وتضحياتهم عنها وعن القيم الإنسانية. وقد أثبتت

هذه الحرب كذلك أن أكثر الناس خيانة لأوطانهم هم الحكام الذين حبسوا الحريات الديمقراطية عن شعوبهم.

إن الشيوعية جريمة في إسبانيا والبرتغال الفاشيين وكذلك هي جريمة في المملكة العراقية ((الدستورية)) ((الديمقراطية)) بينما يتمتع الشيوعيون في انكلترا وفرنسا وأمريكا وحتى في الهند المستعمرة، بجميع الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنون هناك.

إن حزبنا يتحدى رجال الحكم في العراق، المتربعين والاحتياطيين، ويطلب منهم أن يذكروا ولو تهمة واحدة قام أو يقوم بها الشيوعيون يمكن أن تعتبر في العالم الحر جريمة يؤاخذ عليها. إن الشيوعيين لعلى استعداد لأن يجيبوا، حتى أمام القضاء، عن كل تهمة وجيهة توجه إليهم من التهم التي يحلو للحكومة القائمة إلصاقها بالشيوعية وبالشيوعيين.

قد يقولون إن الشيوعيين ألفوا لهم حزباً غير قانوني ويصدرون صحفاً غير مسموح بها ولا تمر محتوياتها على مديرية الدعاية. هذا صحيح! لكن من هو المسؤول عن تحريم التنظيم الحزبي على الشيوعيين وعلى غيرهم؟ ومن هو المسؤول عن حرمان المواطنين، شيوعيين وغير شيوعيين، من إصدار الصحف وإبداء آرائهم الحرة فيها؟ إن الشيوعيين غير مسؤولين عن هذه الجريمة، حبس الحقوق الديمقراطية عن الشعب، إن المسؤول عن هذه الجريمة هو الحكومة العراقية القائمة والحكومات التي تعاقبت على الحكم.

موقف الحكومة تجاه الصهيونية:

تدعي الحكومة القائمة أنها تناصر عرب فلسطين ضد الصهيونية

لكن الشعب العراقي لا يلمس هذه المناصرة واختباراته اليومية تبرهن له على أن الحكومة العراقية تمنع الشعب العراقي من مناصرة عرب فلسطين، تمنعه عن مكافحة الصهيونية وبهذا تسهل على الصهاينة وعلى القوى الرجعية - الاستعمارية وغيرها - السير بخططهم.. إن الحكومة منعت وتمنع الشعب العراقي من إقامة اجتماع في سبيل فلسطين، إنها منعت عصبة مكافحة الصهيونية من إقامة اجتماع في يوم وعد بلفور الأسود، إنها احتلت نقابات العمال في ذلك اليوم لكي لا يجتمع العمال فيها، إنها منعت المظاهرات في سبيل فلسطين، لكنها، سمحت، للأوباش بالاعتداء على اليهود وسكب المواد المحرقة عليهم وهم يمشون في الشوارع. وبدلاً من أن تعاقب الأوباش المعتدين حمتهم وأقامت شرطتها الدعوى على المشتكين لأنهم ادعوا أن الأوباش رموهم بمحلول التيزاب بينما كان ما رموهم به هو ((محلول الزرنيخ)) واتهمت المشتكين بأنهم عكروا صفو الأمن و.. هذا منطق أناس يدعون أنهم يناصرون عرب فلسطين.

إن الحكومة العراقية تحاول أن تخفي المسؤولين الحقيقيين عن نكبة شعبنا العربي في فلسطين، تريد أن تستر الاستعمار البريطاني المسؤول الأول، أن تخفي الصهيونية، باعتبارها تمثل مصالح الشركات اليهودية الكبرى في بريطانيا وأميركا فتظهر اليهود العرب الذين لا صلة تربطهم بالصهيونية الاستعمارية والذين عشنا وإياهم أجيالاً عديدة من دون أي تصادم بيننا كأنهم المسؤولون فتوجه النقمة ضدهم. إن الشعب العراقي يريد من الحكومة القائمة أن تقلل من ادعاءاتها حول مساعدة فلسطين وأن تسمح له بأن يكافح الصهيونية في البلاد العربية نفسها وأن يمنعها من تثبيت أقدامها فيها.

مؤسسات الدولة العراقية:

ليس في الدولة العراقية مؤسسة واحدة يمكن أن تعتبر من مؤسسات دولة ديمقراطية فالانتخاب إلى النيابة بالرغم من أنه على درجتين إلا أن النواب يعينون إلى المجلس من دون أن يكون للمنتخبين رأي في تعيينهم. وكذلك يعيّن رؤساء البلديات وأعضاء المجالس الإدارية والبلدية، ويسود الجيش نظام فاسد فالجنود يعاملون أسوأ معاملة وأقساها من دون أن يكون لهم أي حق في الاعتراض أو الشكوى، ويسود الإهمال دواوين الدولة بأسرها ولا تُقضى حاجة لمراجع إلا بأخذ الرشوة منه. وتمارس الشرطة صلاحيات لا حد لها، فتوقف الناس بدون تهم معينة وتعذبهم في السجون والمواقف وتنتزع منهم الإفادات بالتهديد والتعذيب وتكبس البيوت متى شاءت، وقلّما تقضي لمواطن حاجة في مؤسسات الدولة من دون أن يمر بدوائر الشرطة لإثبات براءته.

إن الجهاز الحكومي عندنا جهاز غير ديمقراطي، جهاز فاسد لا يخدم مصالح شعبنا، وقد ساعد في إيصال هذا الجهاز إلى نهايته القصوى من التفسخ والانحلال التدخل الاستعماري في شؤون دولتنا وتغلغل الموظفين الانكليز في مؤسسات دولتنا خصوصاً منذ نشوب الحرب العالمية الثانية وسيطرتهم على مرافق البلاد الاقتصادية وغيرها وكذلك السلطات الاستثنائية التي منحتها الحكومة لنفسها بحجة تسيير المجهود الحربي.

الخلاصـــــة:

إن حزبنا لا يسعه السكوت على بقاء السيطرة الأجنبية - سيطرة بريطانيا العظمى - العسكرية والسياسية والاقتصادية في بلادنا، ولا يسعه السكوت عن التدخل الأجنبي وتغلغل موظفيه في دواوين الدولة العراقية، هذا التدخل الذي مس ويمس يومياً بسيادتنا الوطنية وينفي استقلالنا المعترف به دولياً.

إن بريطانيا العظمى عملت ولا تزال تعمل، باسم المجهود الحربي، لمجهودها الاستعماري ولتثبيت نفوذها في هذا الجزء من العالم ناسية الحقوق الدولية وتصريحات قادتها بعدم تدخل حكومتهم في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. إن بريطانيا العظمى استغلت ضعف الحكومة العراقية وخلو القطر من الأحزاب السياسية ومن رأي عام حر ففرضت سيطرتها على القطر خلال الحرب ولا تزال تحتفظ بهذه السيطرة من دون أن تحسب لمطالب شعبنا ولصداقته أي حساب.

إننا نطلب إلى بريطانيا أن تنهي سيطرتها التي فرضتها على وطننا لغرض تسيير المجهود الحربي وأن تكف عن التدخل في شؤون دولتنا وأن تنهي امتيازاتها العسكرية وغيرها التي تمس استقلالنا وسيادتنا الوطنية. يود حزبنا أن يذكر المقامات العليا في الدولة العراقية ورؤساء الدول العظمى والدول العربية، أن شعبنا -المحروم من حقوقه الديمقراطية والتنظيم السياسي - يحتفظ بحقه الكامل في رفض كل معاهدة أو اتفاقية تعقدها، أو تصريح تدلي به الحكومة القائمة إذ إنها لا يمكن أن تمثله وهي تحبس حقوقه الديمقراطية.

إن حزبنا يطالب:

١) بإلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية، والمحاكم العرفية والإدارية، التي تقيد حريات المواطنين.

٢) إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عسكريين ومدنيين، أولئك الذين اتهموا بالشيوعية أو الوطنية بمفهومها الصحيح والذين اعتقلوا بحوادث حركة بارزان وغيرها.

٣) نظام حكم ديمقراطي.

بغداد ٢١/١١/ ١٩٤٥

فهـــد

سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي

وفي ظني أن هذه المذكرة قد أُخذت بنظر الاعتبار عند تشكيل الوزارة السويدية الليبرالية، إن هذه المذكرة قد فضحت السياسة الاستعمارية التي تمارسها الحكومة البريطانية والحكومة المحلية متجاهلةً التطورات التي طرأت على الوضع السياسي العام في العالم إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم إنها فتحت آفاقاً واسعة للحركة الوطنية وفضاءً واسعاً للنضال السياسي ضد الإمبريالية الذي أخذ طابعه خصوصاً في الخمسينات من القرن الماضي عندما توسع نضال الحركة الوطنية ليشمل مطالب الشعب العراقي ومطالبه ضد حلف بغداد والنشاط الاستعماري الذي كان العراق مجالاً واسعاً للنفوذ الإمبريالي.

الفصل السابع عشر
الوزارة السويدية ٢٣ شباط ١٩٤٦

مقدمات تشكيل الوزارة ودواعي تأليفها

طرأت تغيرات كبيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحول مهم في السياسة الدولية انعكس أثره على الأوضاع الداخلية في الوطن العربي وبعض الدول المجاورة.

كان المناخ السياسي العالمي الذي أعقب انتهاء النصر الحاسم على الفاشية قد طرأ عليه تغير مهم فقد قامت في أوربا حكومات ديمقراطية وشعبية وحدث تغير مذهل في السياسة البريطانية، وهي الدولة المستعمرة لقطرنا، إذ أسفرت الانتخابات النيابية البريطانية عن فوز مبين كاسح لحزب العمال البريطاني وانهزام لحكومة تشرتشل المحافظة وهي التي كانت قد خاضت الحرب ضد ألمانيا الهتلرية وحلفائها، مما دلل على كره الشعب البريطاني للحرب الذي كان

تشرتشل أحد قادتها.

وكان للتغييرات على الساحة الدولية أثرها على الدول والشعوب العربية والدول والشعوب المجاورة.

ففي الوضع العربي:

١- حصلت سوريا على استقلالها الكامل ولاقت تأييداً واضحاً من الدول المحبة للسلام وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي.

٢- ارتفاع المد الوطني والحركة الوطنية في العراق والشعوب العربية.

٣- كما حصلت تطورات مهمة في الجارة إيران فقد تشكلت حكومة «مهاباد الكردية بزعامة قاضي محمد وقامت حكومة اذرية «اذره باجانية» بزعامة جعفر بيشاوري فيها.

لقد حصلت التطورات في الوضع الدولي كقيام مؤسسة عالمية لصيانة السلام في هذا العالم هي الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها وظهور تشريعات أخرى تغلب عليها المسحة الديمقراطية إلى غير ذلك من مؤسسات دولية ومدنية تصب في صالح الشعوب إلى حد كبير.

لقد حصلت تطورات أقلقت السفاره البريطانية والحكم المحلي في العراق مما أوحى للسفارة البريطانية أن تجس نبض الشارع العراقي «الشعب العراقي وحركته الوطنية» كما أشرنا إلى ذلك سواء من حيث عزم الديمقراطيين على تنظيم صفوفهم أو مذكرة الحزب الشيوعي العراقي الشهيرة بمضمونها الديمقراطي ونظرتها المنفتحة على القوى الوطنية وتبنيها للسياسة الوطنية العراقية بالروح الديمقراطية وفضح السياسة البريطانية الاستعمارية وحماس الشعب العراقي إلى التغير كل ذلك أوحى للحكومة الديمقراطية خطاب الوصي هذا.

والحقيقة أن خطاب الوصي على العرش رغم ايجابيته فإنه لا يخلو من أنامل السفارة البريطانية في صياغاته ذات الطابع الشمولي المتميز بعدم التحديد، ومما ورد في الخطاب الذي ألقاه الوصي أمام النواب والأعيان الذي عالج الأوضاع الاقتصادية والسياسية، قوله: يجب وضع خطة ترسم ميثاق هذه البلاد وسياستها القومية. ودعا إلى مشاركة الأحزاب والهيئات الوطنية، وقد أشرنا إلى ذلك.

على أثر الخطاب استقالت وزارة حمدي الباجه جي فحدثت أزمة سياسية وزارية حول هذا الخطاب الذي استقبلته الأحزاب الوطنية بترحاب؛ أما الرجعية المحلية بزعامة نوري السعيد وآخرين من رجال الحكم فقد امتنعوا وعارضوا تشكيل حكومة تغيير بروح ديمقراطية. وقد استمرت الأزمة الوزارية لفترة. والواقع فإن خطاب الوصي على العرش كان يُراد به أن يُحدث تعديلاً على الوزارات بالنمط القديم نسبياً ولو لمدة اختبار مؤقتة ولهذا فقد اتجهت السياسة العراقية المرسومة من السفارة البريطانية إلى تشكيل وزارة توفيق السويدي وذلك في الأسبوع الأخير من شهر شباط سنة ١٩٤٦، فقد تألفت الوزارة التي جمعت عناصر وطنية أهمها سعد صالح الشخصية الوطنية المعروفة وزيراً للداخلية وعبد الوهاب محمود وزيرا للمالية وهو شخصية وطنية ديمقراطية وعبد الهادي الطاهر الشخصية القانونية والديمقراطية وعلي ممتاز وهو شخصية ليبرالية وطنية مع عدد من الوزراء الذين كانوا من أتباع الوصي، والحقيقة أن كتلة سعد صالح هي الكتلة النافذة في الوزارة.

النقاط الرئيسة في منهاج الوزارة:

أعطت الوزارة الأهمية الأولى في سياستها موضوع إعادة النظر في

العلاقات بين العراق وبريطانيا وأعني بها إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية. وقال المنهاج الوزاري ((إن علاقتنا مع بريطانيا تحكمها معاهدة التحالف العراقية البريطانية؛ وقد مر على هذه المعاهدة ستة عشر عاماً قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في التقدم والإنشاء مسايراً بذلك ركب الأمم الناهضة فأصبح من الضروري تعديلها ليكون الحلف السياسي مناسباً ومتسقاً مع التطورات العالمية ضمن روح وميثاق الامم المتحدة، لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة بريطانيا بهذا الشأن)).

إن هذه الخطوة الجرئية التي لم يذكرها الوصي في خطابه المسهب؛ أملاها على الوزارة الواجب الوطني ومسؤوليتها الوطنية رغم انها صيغت بروح تفاوضية مهذبة تسعى لأن تكون الاتفاقية بمنزلة إلغاء هذه المعاهدة فقد صيغت بعبارات دبلوماسية دقيقة وفق مفهوم المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة ونصها:

«إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به؛ فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق».

وجاء في حقل الأهداف الداخلية للوزارة:

أ - نقل البلاد إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم.

ب - إلغاء الادارة العرفية.

ج - إلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة.

د - إنهاء الاعتقالات والإفراج عن المعتقلين ورفع الرقابة عن الصحافة.

وقد نفذت الوزارة ما تضمنه منهاجها المشار اليه خلال أسبوعين فقط من إعلان تشكيلها.

هـ - فسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية. وقد تم إجازة خمسة أحزاب وذلك في ٢ نيسان بقرار جريء من الأستاذ سعد صالح وزير الداخلية.

و - تشريع قانون لانتخاب النواب يؤمن حرية الانتخاب وتحقيق المبادئ الديمقراطية والتمثيل الصحيح.

وفي حل مشكلة الأراضي في البلاد بتحقيق الأمور التالية:

١- حل مشكلة أراضي المنتفك (الناصرية وذي قار) بتشريع خاص.

٢- تنظيم العلاقات الزراعية في لواء العمارة.

٣- توزيع الأراضي الأميرية الحالية على الفلاحين على ملكيات الخ.

وفي حقل السياسة القومية:

١- اعتبرت الوزارة الجامعة العربية هي الأداة الصالحة لجمع كلمة العرب.

٢- أكد المنهاج الوزاري أن قضية فلسطين جزء لا يتجزأ من قضايانا ورفض المنهاج اقتطاع جزء من هذا الوطن الذي هو عنصر من جسم البلاد العربية[١٤٣].

موافقة الوزارة على تأليف خمسة أحزاب سياسية في ٢ نيسان ١٩٤٦

قررت الوزارة الموافقة على تأليف خمسة أحزاب سياسية في ٢ نيسان سنة ١٩٤٦. وللتأريخ نقول إنه لا الوصي عبد الإله ولا الفئة

الحاكمة المرتبطة به توافق على هذا العدد من الأحزاب خصوصاً وأن قادتها كانوا معارضين للحكومة؛ ولكن سعد صالح وزير الداخلية بجرأته وعمق ديمقراطيته أجاز هذه الأحزاب متحدياً نوري السعيد وعبد الإله والحكومة المحلية المرتبطة به. وهذه الأحزاب تكون أهم معلم لقيام حياة ديمقراطية. إنها حصيلة نضال الحركة الوطنية في الأربعينات من القرن المنصرم، وأهمها تأليف أحزاب سياسية وهذه الأحزاب المجازة:

١- الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي.

٢- حزب الاستقلال برئاسة مهدي كبة.

٣- حزب الشعب برئاسة عزيز شريف.

٤- حزب الاتحاد الوطني برئاسة عبد الفتاح ابراهيم.

٥- حزب الأحرار برئاسة توفيق السويدي وبعده سعد صالح.

وفي ما يأتي بعض الفقرات الرئيسية في مناهج هذه الأحزاب التي تتفق أو تتوافق مع مناهج الحكومة:

فقد جاء في مقدمة منهاج الحزب الوطني الديمقراطي:

أ- استكمال استقلال العراق وسيادته الوطنية. وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس العدالة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة.

ب- تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شوونها المحلية.

ج- تحقيق ديمقراطية نيابية برلمانية بما تستلزم مسؤولية الوزارة أمام مجلس نيابي منتخب وتطبيق نظام الانتخاب المباشر.

حزب الاستقلال

كيان الحزب: شعبي يؤمن بأن السيادة للأمة.

تضامني لا يؤمن بالطبقية بل يعمل على إزالة الفوارق القائمة ويعتبر الأمة جماعة وأفراداً جبهة واحدة لتحقيق الاهداف الوطنية.

تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته والعمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية.

منهاج حزب الأحرار

أ- هدف الحزب النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته والعمل على توحيد صفوفه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة.

ب- تعديل المعاهدة العراقية البريطانية بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية.

ج- التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية.

منهاج حزب الشعب

١- تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق.

٢- تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته.

٣- حل مشكلة الأراضي وإقامة الصناعة الوطنية وتطوير العراق من مرحلة البداوة والإقطاع إلى دور الحضارة.

منهاج حزب الاتحاد الوطني

يعمل الحزب بالوسائل الدستورية على تحقيق الأهداف التالية:

١- تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوحيد علاقاته على

أساس المساواة والمصالح المتبادلة لجميع الدول الديمقراطية.

٢- توسيع مجال الحريات الديمقراطية وإنشاء مجتمع مدني ديمقراطي صحيح.

٣- توحيد الروابط القومية بين العراق والأقطار العربية الأخرى وتوسيع مجال التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي في ما بينها.

وجاء في المادة ١٧ منه وهي الأخيرة في منهاج الحزب ما يأتي:

م٧- ويعتبر الحزب من مبادئه الأساسية السعي لجمع العناصر الديمقراطية وتوحيدها في حزب واحد لتحقيق المصلحة الوطنية.

حزب التحرر الوطني

أعطى الحزب الأولوية للنضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية، وفي هذا الصدد قالت المادة الثانية منه:

م٢- يضع حزبنا في مقدمة كل شيء وفوق كل شيء استقلال الوطن العراقي وسيادته الوطنية ويدعو ويعمل حزبنا من أجل تعديل جميع المعاهدات المعقودة بيننا وبين بريطانيا بحيث تُلغى جميع الاتفاقات والبروتوكولات التي تفرض علينا قواعد عسكرية أجنبية أو جيوشاً أجنبية في بلادنا وتفرض امتيازات عسكرية وسياسية واقتصادية.

وجاء في المادة الرابعة التي تعطي الأهمية للوحدة الوطنية وبعنوان الوحدة الوطنية:

م٤- يدعو ويعمل حزبنا من أجل تثبيت الوحدة بين جميع طبقات الشعب وأقسامه التي يهمها استقلال العراق وتقدمه وانتصار النظام الديمقراطي.

ويرى حزبنا أن حجر الزاوية لبناء هذه الوحدة هو الصداقة والاخوة بين القوميتين الرئيسيتين اللتين يتألف منها الشعب العراقي بين العرب والكرد، صداقة مبنية على اساس الاحترام المتبادل والمساواة التامة في جميع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية من دون تمييز أو تحديد. كذلك يدعو حزبنا إلى الصداقة والاخوة بين العرب والكرد من جهة وبين الجماعات القومية والجنسية الصغيرة التي تسكن العراق كالتركمان والأرمن وغيرهما، والدفاع عن حقوق هذه الجماعات في اللغة والثقافة القومية والمساواة التامة في الحقوق من دون اي تمييز أو تحديد[١٤٤].

الحزب الديمقراطي الكردستاني

في ما يأتي نص المادة ٣ من منهاج الحزب:

م٣- نناضل من أجل تحقيق روابط الاخوة بين الأمتين الشقيقتين العربية والكردية وعلى صعيد الجمهورية العراقية فإن الحزب يناضل من أجل دعم الاخوة بين العرب والكرد والأقليات القومية المتآخية وتوطيد الوحدة الوطنية...[١٤٥].

تقييم للوزارة السويدية:

اعتقد أن مناهج الاحزاب المجازة وبخاصة في ما يخص المعاهدة وقضايا الملكية والعلاقات الزراعية ومسألة الانتخابات النيابية وتعديل قانون انتخاب المجلس النيابي تكاد أن تكون متوافقة مع منهج الوزارة السويدية أو متطابقة نسبياً. وهذا التوافق بين الأحزاب السياسية المجازة ومنهاج الوزارة يفسح المجال واسعاً لايجاد تعاون بينها والوزارة في مجالات سياسية واجتماعية واقتصادية.

فالتقارب والتوافق بين مناهج الأحزاب المجازة وغير المجازة وبين منهج وزارة السويدي واقع ومفهوم، وكان على الأحزاب أن تعمل ابتداءً يعمل موحد مشترك كقيام جبهة في ما بينهم، وحتى تنسيق سياسي مرن لإسناد الوزارة السويدية ــ سعد صالح الليبرالية الوطنية خصوصاً وقد مدت يدها إلى هذه الأحزاب وفسحت المجال لها عملياً لممارسة نشاطاتها من دون عائق، فوجود جبهة موحدة بين الأحزاب أو تنسيق مرن بينها لمساندة هذه الوزارة الوطنية تكون في الوقت نفسه رقيباً عليها لإبقاء مسيرتها الليبرالية الوطنية كان أضمن وأقوى للأحزاب الوطنية ولبقاء الوزارة السويدية لا أن تكون في مهب الرياح العاتية التي تهب عليها من الرجعية المحلية والاستعمار لإسقاطها.

إن النظرة وحيدة الجانب التي اتخذها بعض الأحزاب نهجاً في علاقاته مع غيره قد أضرت بهذه الأحزاب وبالحركة الوطنية عموماً وأضعفت الحكومة الليبرالية تجاه خصومها من القوى الرجعية. وفي ما يأتي بعض من آراء ومواقف بعض الأحزاب:

١- يرى البعض أن هذه الوزارة شكلت بنصيحة من السفارة البريطانية والفئة الحاكمة لترى ما عليه أوضاع الشعب العراقي إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، فهي والحالة هذه وزارة وقتية أو مؤقتة ولم تفسح الفئة الحاكمة لبقائها لفترة طويلة خشية أن تقوى الحركة الوطنية ويقوى الوعي الشعبي المؤيد لها، وربما كان الحزب الشيوعي والسائرون في دائرته الواسعة يتقاضون هذا الرأي أو يميلون إلى هذا الرأي إذا توخينا الدقة.

٢- أما الأحزاب المجازة أو غالبيتها فإنهم يرون أن هذه الوزارة

قد تكون قصيرة العمر شأن الوزارات العراقية الأخرى ولكن لتحل محلها وزارة جاوزت فترة الانتقال لتقوم بمهمة مرسومة لها لا تتعدى إصلاحات محدودة لذر الرماد في العيون كما يقول المثل، وهذا ما نراه في عدم جدية الأحزاب المجازة في تأييد الوزارة والدفاع عنها بما يكفي اللهم إلا إذا استثنينا الوطني الديمقراطي نسبياً مقارنة مع أحزاب أخرى مجازة.

٣- وللتدليل على ذلك فإن بعض الأحزاب المجازة كحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب دخلا مع الحزب الشيوعي في جدال مبدئي حول نص الفقرة ١٧ من منهاج حزب الاتحاد الوطني الذي سعى للإسراع في تطبيق هذه المادة شعاراً له، وقد تلقف حزب الشعب هذه الدعوة لتوحيد العناصر الديمقراطية في حزب واحد ووجد الحزب الشيوعي بوقائع مادية ملموسة وأدلة ثبوتية لمسها من تنظيمات الحزب خارج وداخل بغداد دعوة هذين الحزبين بأن على الشيوعي أن يحل نفسه ليندمج في ركب الحركة الديمقراطية الموحدة خصوصاً وأن مثل هذه الدعوة ظهرت في أوربا وأمريكا تلك الأيام وبعض الأقطار العربية فانزلق الحزب الشيوعي في جدال مبدئي مع الحزبين وعم هذا الاحتراب الساحة الديمقراطية الأخرى وكان على الحزب الوطني الديمقراطي أن يدخل حكماً يوقف هذا الاحتراب السياسي بدلاً من أن يتهم الحزب الشيوعي بالتخريب. أما انزلاق الحزب الشيوعي في احتراب جدالي فإنه قد أضر به كما أضر بحزبي الشعب والاتحاد الوطني ذلك أن الجدال بين الأحزاب والخلاف بينها يُحل بالدرجة الأولى بتطور الحياة السياسية أكثر من الجدال الميداني العقيم خصوصاً وأن الأوضاع السياسية في تلك

الأيام ايام الوزارة السويدية تصارع هجوم الرجعية عليها.

لقد سقطت وزارة السويدي - سعد صالح بعد أن كان المطلوب من الحركة الوطنية أن تكون سنداً لها فصاروا يتنازعون بينهم. وإذ وجد خصومها الدرجة التي وصلت إليها من الضعف فقد اسقطها الوصي عبد الإله بإيعازه إلى الأعيان أن يضربوا عن حضور جلسات مجلس الأعيان للامتناع عن المصادقة على الميزانية بعد أن رفض عبد الإله التمسك بوعده في حل المجلس النيابي فلم تجد الوزارة مخرجاً لها سوى الاستقالة.

الفصل الثامن عشر
«أرشد العمري يشكل وزارة تشن حملة إرهاب على الحركة الوطنية»

عهد الوصي عبد الإله بعد إقالة وزارة السويدي إلى أرشد العمري تشكيل وزارة برئاسته. وأرشد هذا هو أحد الأعيان الذين أضربوا عن حضور جلسات الأعيان لإسقاط وزارة توفيق السويدي. وكان واضحاً أن هذه الوزارة العمرية جاءت لتصفية الأحزاب الوطنية العاملة في الحركة الوطنية وشل الحياة الحزبية وإلغاء بعض الأحزاب المجازة.

وشنت وزارة العمري حملتها الإرهابية بإلقاء القبض على أعضاء الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني وبعض مؤيديها بتهمة الدعوة إلى قيام تظاهرة دعت إليها الأحزاب السياسية للاشتراك معها بهدف تقديم مذكرة إلى مجلس الوزراء طالبين من رئيس الوزارة عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة. فاعتبر رئيس الوزراء أنها تحريض للقيام بثورة مسلحة، بل غالى أرشد

العمري في اعتبار كل من أيد هذه التظاهرة شريكاً في هذه المؤامرة المزعومة في مخيلته.

ثم شن حملة ظالمة في فصل أو عزل كل موظف يتعاطف مع الحركة الوطنية عموماً فساد جو إرهابي لا مثيل له ذلك الزمان.

كان رد الحزب الشيوعي - التمرد على الحكومة بقيام تظاهرة في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ عجزت شرطة الحكومة عن تفريقها. وقد اخترقت شارع الرشيد حيث قدر عددها قرابة العشرة آلاف متظاهر وعند عبورها الجسر متجهة إلى السفارة البريطانية في الكرخ لتقديم مذكرة احتجاج على سلوك الحكومة البريطانية من موقفها تجاه القضية الفلسطينية وتأييدها المنحاز لتقرير لجنة التقسيم الانكل - أميركية وإذا بالشرطة تطلق الرصاص بكثافة على المتظاهرين فسقط عدد من القتلى والجرحى. واشتدت حملة الإرهاب على العمال المضربين في شركة النفط الذين يطالبون برفع أجورهم المتدنية وبدلاً من أن تعالج الحكومة الحالة المأسوية للعمال فإنها لإرضاء السفارة فتحت النيران على العمال الآمنين فقتلت منهم ستة عشر عاملاً وامراة وطفلاً، كما ورد في تقرير قاضي التحقيق الصديق الطيب الذكر جهاد الونداوي مما أدى إلى احتجاج الأحزاب السياسية والأوساط الوطنية الأخرى. ولم ينجُ الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي من هذه الحملة سواء في محاكمته أو في توقيفه وسجنه لأيام.

لقد امتد الإرهاب إلى لجنة الأحزاب التي تشكلت لمساعدة القضية الفلسطينية فمنعتها من القيام باكتتاب عام لمساعدة

الفلسطينين مما حمل اللجنة على حل نفسها، وقالت الأحزاب أعضاء اللجنة في بيانها ((إنه بالنظر إلى موقف الوزارة الحاضرة لا تستطيع مع الأسف إلا أن تحل نفسها به وسوف يستقل كل حزب في عمله السياسي لمعالجة قضية فلسطين في ضوء خطته)).

بيان الأحزاب الديمقراطية على سلوك الحكومة الإرهابي ويدعو إلى إقالتها

ويبدو أن الأحزاب الموقعة على البيان صار كل حزب منها يُمارس نشاطه السياسي منفرداً عن غيره من الأحزاب الأخرى من دون تنسيق أو تعاون. فكان هذا السلوك الانفرادي يصب في مصلحة أرشد العمري لأن أياً من هذه الأحزاب منفرداً لا يقدر على تحشيد الشعب لمجابهة الحكومة.

وقد فطنت الاحزاب الوطنية الديمقراطية، الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الشعب والاتحاد الوطني، إلى هذا الواقع المؤلم فاجتمعت في مقر الاتحاد الوطني بناء على طلب هذا الأخير لعقد اجتماع عام شارك فيه اعضاء هذه الأحزاب وأصدرت البيان التالي:

«..والوزارة بالإضافة إلى ذلك لم تستطع أن تصون سيادة العراق وكيانه الدولي ففي عهدها نزلت القوات البريطانية في البصرة في الوقت الذي يطالب فيه الشعب العراقي بالجلاء. ولم تستطع أن تقف الموقف الصحيح لمعالجة مشكلة خطيرة تتعلق بكيان الشعب العربي والفلسطيني بل بكيان مصالح البلاد العربية وذلك بعرض هذه القضية على مجلس الأمن الدولي.

إن هذه الحكومة غير جديرة بتحمل مسؤولية الحكم ولا الاضطلاع بالمهمة التي أعلنت أنها تتولى الحكم لإتمامها وهي مهمة انتقالية حيادية تتلخص بإجراء انتخابات حرة لمجلس جديد. فنحن نطالب بتنحي هذه الوزراة وإقامة وزارة دستورية يرضى الشعب عنها» في ٣٠ آب سنة ١٩٤٦.

ولم يحدد بيان الأحزاب هذا أكثر من هذا المطلب ولم يدعُ القوى الوطنية إلى اتخاذ آليات للعمل الموحد المشترك في ما بينها وكان على القوى الوطنية الأخرى أن تطالب هذه الأحزاب بتفعيل مطالبها الوطنية كما تضمنه هذا البيان المشترك.

تظاهرة ٩ أيلول بدعوة من الحزب الشيوعي-التحرر الوطني

وجدت قيادة الحزب الشيوعي أن إرهاب وزارة أرشد العمري وسماح وزارته بإنزال قوات بريطانية في البصرة مسألة لا يمكن السكوت عليها وأن بقاء الأحزاب السياسية في حالة ركود بعد سلوكها طريق الانفراد في العمل السياسي سيمهد للرجعية ومن ورائها الاستعمار البريطاني الطريق لتنفيذ مشاريع استعمارية أخرى، فدعا الحزب الشيوعي في اجتماع شبه مغلق بين عدد محدود جدا من المسؤولين إلى القول: بأن حزبنا قد ارتكب موقفاً شبيهاً بموقف هذه الأحزاب في نظرته في الانفراد بالعمل السياسي فيجب الاقلاع عنه، وأن سبيلنا الذي اختططناه هو الدعوة إلى قيام جبهة وطنية موحدة وإسقاط هذه الحكومة القائمة وتقرر التحضير لقيام تظاهرة واسعة بأقرب وقت. وأذكر أنني دعيت إلى مقر الحزب حيث فهد وزكي محمد بسيم للتحضير للقيام بتظاهرة حدد لها يوم ٩ أيلول.

أخذ الرفيق فهد يملي علي أسماء الأعضاء والمؤيدين الذين سيحضرون معتمداً على تقارير بعض المسؤولين المهمين في حزبي الشيوعي والتحرر، وأذكر أنني توقفت عن تسجيل عدد ممن سيحضرون من عمال السكك، على سبيل المثال، أبدى فهد استغرابه لماذا توقفت قلت له بالنص ((ما يكون لي أن أتوقف عن ذكر بعض الأرقام المبالغ فيها لو لم أكن مسؤولاً عن تنفيذ هذه التظاهرة وأتحمل مسؤولية ما سيحدث عند قيامها)) وبعد نقاش تدخل الرفيق زكي بسيم فيه فقد جرت تسوية في تقليص بعض الأرقام وإنزال بعضها خصوصاً عدد عمال السكك الذين ذكر الرفيق فهد أن الأرقام التي بين بديه ألف ومائة شخص خفضها إلى ٣٠٠ شخص وإنني قد علقت على الرقم المبالغ فيه وحتى على ٣٠٠ شخص وقلت إن الذين سيخرجون إلى تظاهرة يمكن أن يكونوا عمالاً مضربين عن العمل مطالبين برفع أجورهم. أما أن يخرجوا في مظاهرة فيها ما فيها من صراعات مع الشرطة وتوقيف البعض فهو أمر مختلف. وأرى أن العدد الذي سيشارك في التظاهرة قليل جداً إذا قورن بالرقم المبالغ فيه.

سقت ما تقدم لأوضح أن فهد كان يستمع جيداً ويتوقف كثيراً أمام رفاقه الذين يبدون بعض الملاحظات مدللين عليها بالأرقام. وهذا ما سلكته مع فهد في حياتي الحزبية خصوصاً في بعض المواقف التي لدي قناعة تامة بصحتها.

المهم أن التظاهرة قد سارت وفق الخطة المحددة لها وكان الذين شاركوا فيها أقل من التقدير الذي تم الاتفاق عليه فقد كان تحشيد الشرطة كبيراً دل على أن الحزب وبخاصة التحرر كان

مخترقاً من العدو ودل على أن التقدير المبالغ فيه كان مضراً بالحزب وكانت سمة خاصة لدى بعض المنظمين الذين يبالغون بتقاريرهم، ومن المؤسف أنني أسمع من بعض من تعرفت عليهم في ما بعد أنهم غير مرتاحين من هذا المرض الذي يؤذي الحزب ويوقعه في أخطاء كثيرة وكبيرة حتى الساعة.

وإذا تكلمنا عن التظاهرة فقد أوقف عدد من المتظاهرين ومن بينهم حسين الشبيبي العضو الاقدم في الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني. لقد أبدى هذا الرفيق الشجاع بطولة لا يمكن وصفها فاضطر عدد كبير من الشرطة مجتمعين لتوقيفه وكنت إلى جانبه أما الباقون من الهيئة المؤسسة فقد انسحبوا بسرعة عند أول صدام مع الشرطة. كان عدد الموقوفين في هذه التظاهرة ٤٥ متظاهراً وحصلنا أنا وحسين الشبيبي على تقارير طبية عن الكدمات التي تلقيناها من الشرطة.

وكانت آخر محاولة لقيام تظاهرة هي تلك التي تقرر أن تسير قرب سينما الزوراء في محلة المربعة وقبل أن نصدر أمراً بتحرك التظاهرة وجدت أن الشرطة المحتشدة يكاد يقارب عددها عدد المتظاهرين فأسرعت فوراً للاتصال بعدد من مسؤولي مسيرة التظاهرة ومنهم علي شكر وجاسم حمودي وحسقيل صديق وحمزة سلمان وعبد اللطيف السعدي وكاظم الحسني وآخرين فأخبرتهم بواقع الحال وسألني أحدهم ما رأيكم قلت إن تحركنا سيلقى القبض على أكثر من نصف المتظاهرين وهذه مغامرة وتفريط بحزبنا، وتم بالاتفاق تأجيل المظاهرة وقد استحسن فهد موقفنا وقال نحن نرسل مسؤولين يعرفون واجبهم وليسوا موزعي بريد.

كانت هذه التظاهرة مناسبة جيدة لإعادة النظر في غربلة الأعضاء وأسباب انسحاب الكثيرين من أعضاء حزب التحرر والشيوعي وأرجعنا ذلك إلى الإرهاب الذي مارسته وزارة أرشد العمري بحقنا والى تكرار قيام تظاهرات غير مجدية ولا تقدم حلاً خصوصاً وأنها تظاهرات ينفرد بها حزبنا فتزيد من عزلته بدلاً من تظاهرة تشترك فيها معظم القوى الوطنية تؤدي نتائجها بصورة أفضل. وفي ما يأتي مذكرة الحزب الشيوعي- التحرر الوطني حول الدعوة إلى قيام جبهة وطنية موحدة مع مرفقها مقترح بـ «ميثاق الجبهة الوطنية».

مذكرة الحزب الشيوعي- التحرر الوطني (ميثاق العمل المقترح للعمل الجبهوي الموحد)

«الى الحزب الوطني الديمقراطي

حزب الاتحاد الوطني

حزب الشعب

عصبة مكافحة الصهيونية

أيها المواطنون المحترمون...

سبق أن دعونا منذ أكثر من سنة تقريباً إلى وجوب تأليف جبهة وطنية وأعلنا دعوتنا هذه في نشرتنا وعلى صفحات الجرائد وسبق لنا أن وجهنا هذه الدعوة إلى هيئاتكم المحترمة وكنا طيلة هذه المدة نعمل كما يعمل غيرنا لتعبيد الطريق العام امام الجبهة الوطنية هذه والآن فباستطاعتنا أن نقول مؤكدين إنه أصبح بالإمكان ومن

الضروري جداً قيام جبهة وطنية رصينة تستطيع أن توحد الأهداف الوطنية الديمقراطية وتنسق النضال الوطني التحرري وتوجهه وتدافع عن الحريات الديمقراطية وتوجيهاتها.

أجل أيها الموطنون المحترمون إن قيام جبهة وطنية هو اليوم ضرورة وطنية لا تقبل التأجيل، فالمخطط والمشاريع الاستعمارية العدوانية المبيتة ضد العراق والبلاد العربية قد تجمعت واختمرت وبدأ فعلاً تطبيقها. إن هذه الخطط والمشاريع الاستعمارية لم تعد حقيقتها خافية على الهيئاتِ الشعبية العربية، ولم تعد اخبارها خافية على رجل الشارع العربي، ولم يعد أعوان الاستعمار في البلاد العربية يخفون تأييدهم وتحبيذهم لها بل أخذوا يعملون حثيثاً لتطبيقها بالسرعة الممكنة لكي يضعوا العالم العربي والهيئات الشعبية العربية أمام الأمر الواقع.

إن المشاريع الاستعمارية المعروفة حتى الآن يُراد تحقيقها في البلاد العربية والتي تستهدف تقوية النفوذ الاستعماري وتوسيعه في البلاد العربية هي – اتحاد العراق مع شرق الأردن وتقسيم فلسطين (المشروع الاتحادي كما يسمى) سوريا الكبرى – الكتلة الشرقية بزعامة تركيا، مجلس الدفاع المصري – الانكليزي إلخ.

وقد وضع الاستعمار وأعوانه الخطط لتطبيق هذه المشاريع وبدأ تطبيقها فعلاً وتتلخص في: القضاء على الحركة الوطنية في البلاد العربية أو شلها بواسطة القضاء على الحريات الديمقراطية تحت شعار مكافحة الشيوعية وشعارات شبيهة وذلك بشن هجوم على منظمات الحركة الوطنية الشعبية وعلى منظمات الطبقة العاملة بكبت أصوات المعارضة وتعطيل صحفها ومنعها من استعمال الوسائل التي تعبر عن

مطالبها ومشاعرها كالاضراب والتظاهرات والاجتماعات وغيرها، بطرد العناصر الوطنية العمالية من قبل الشرطة وزجها في المواقف والسجون وتقديمهم أفواجاً إلى المحاكم بسلسلة من التهم لا آخر لها، وبدعايات طائفية وعنصرية من شأنها تفريق صفوف الشعب وتحويله عن سبيل النضال الصحيح.

أيها المواطنون.

إن الاستعمار يقوم الآن فعلاً بتنفيذ هذه الخطط بمساعدة أعوانه لا في العراق وحده بل في البلاد العربية جميعها، وهو فوق ذلك يكتل الرجعية عميلة له في الأقطار المجاورة في تركيا وإيران وغيرهما. ولم يعد أمام الهيئات الوطنية العراقية سوى تنظيم نفسها في جبهة وطنية تقوم مبدئياً على الاتفاق على مبادئ وطنية معينة تكون ميثاقاً للجبهة تعمل بموجبه جميع المنظمات المنضمة إلى الجبهة الوطنية وتسعى كل منها إلى الكفاح من أجل تحقيق هذا الميثاق باسلوبها الخاص وبشكل يتلاءم مع نشاط المنظمات الأخرى. وتسعى الجبهة كذلك إلى تنسيق كفاح جميع منظماتها بشكل لا يحد من نشاط إحدى تلك المنظمات.

أيها المواطنون..

إننا نقدم اليكم مسودة ميثاق الجبهة الوطنية الذي هو عبارة عن منهاجها الذي يرتكز على مبادئ ثلاثة معينة (مع تفاصيلها) سبق لمنظماتكم أن أقرتها في مناهجها وفي نشراتها وتصريحاتها راجين منكم دراستها قبل طرحها على لجنة مشتركة تؤلف من منظماتنا لإقرارها لكي يباشروا فوراً بوضع الخطط التنظيمية التي ستسير

بموجبها الجبهة الوطنية.

وتفضلوا بقبول فائق تحياتنا» بغداد في ١٩٤٦/١٠/٢١

ميثاق الجبهة الوطنية الموحدة

أولاً: الكفاح في سبيل استكمال استقلال العراق وتعزيز السيادة الوطنية:

أ - اعتبار المعاهدة الانكليزية - العراقية ملغاة تاريخياً بحكم التطورات العالمية التي جاءت بعد الحرب العالمية الأخيرة، وبحكم ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر العراق عضواً فيها باعتبارها دولة مستقلة، إذ إن تلك المعاهدة فرضت على العراق في ظروف عالمية وداخلية ملائمة لبريطانيا مكنتها من الاحتفاظ لنفسها بحقوق وامتيازات تتنافى واستقلال العراق والسيادة الوطنية لشعبنا فطوحت باستقلالنا وجعلته اسماً بدون مسمى.

ب - الكفاح في سبيل جلاء الجيوش البريطانية عن أراضي العراق وإجلاء القواعد الحربية وإلغاء جميع الاتفاقات العسكرية دفاعية كانت أم فنية أم تدريبية أم تجهيزية المعقودة بين العراق وبريطانيا.

ج - إلغاء جميع الامتيازات السياسية والإدارية، تلك الامتيازات التي مكنت وتمكن بريطانيا من التدخل بشؤون دولتنا وإدارتها باسم الاستشارة والفن والاختصاص وبحجة الديون، وتنظيف جهاز الدولة من الأجانب.

د - إيقاف إعطاء امتيازات واحتكارات اقتصادية جديدة للشركات الأجنبية وللدول الأجنبية وفرض رقابة الدولة على

المؤسسات الاقتصادية والاجنبية ومراقبة أعمالها وإخضاعها للقوانين المرعية في القطر وإعادة النظر في الامتيازات المعطاة قبلاً كامتيازات النفط والكهرباء وغيرها.

هـ - تحرير عملتنا من الهيمنة البريطانية ورفع حاجز منطقة الاسترليني عن تجارتنا.

و - الكفاح من أجل محاولة تقوم بها بريطانيا لاتخاذ العراق قاعدة احتياطية ورأس جسر للاعتداء على الشعوب المجاورة ومحاولتها الراهنة ضد الجارة إيران.

ز - الكفاح من أجل إحباط محاولة تقوم بها بريطانيا وأعوانها لتوريط العراق وجره إلى الاتحاد مع شرق الأردن تنفيذاً لخطط استعمارية مبيتة وضد كل محاولة لتوريط العراق في تكتلات شرقية مع تركيا وغيرها لدرء خطر موهوم بينما الخطر الذي يهدد الشعوب العربية هو وجود الجيوش البريطانية في البلاد العربية.

ح - الكفاح ضد شبكة المؤسسات والأوكار التي نشرها الاستعمار في طول البلاد وعرضها لغرض الجاسوسية والدعاية له كالمعاهد الثقافية البريطانية والأمريكية ووكالاتها في المدن والأرياف.

ط - فضح دعاة الاستعمار وعملائه الذين يعملون لتحقيق أهدافه الاستعمارية داخل العراق وفي البلاد العربية.

ثانياً: الدفاع عن الحريات الديمقراطية وتثبيتها وتوسيعها:

أ - الدفاع عن حق التنظيم السياسي والنقابي الحر وعن حق الأحزاب والنقابات والجمعيات في مزاولة أعمالها الحزبية والنقابية

من دون الحد من نشاطها وملاحقة منتسبيها ومن دون تحديد مجال توسعها.

ب - الدفاع عن حرية النشر والاجتماع والتظاهر والأحزاب.

ج - النضال من أجل انتخابات حرة بعيدة عن تدخل السلطة والنضال في سبيل مجلس نيابي تقدمي.

د - النضال لإسقاط كل وزارة تحارب الحريات الديمقراطية وتقف إلى جانب الاستعمار في قضايانا الوطنية الملحة كوزارة أرشد العمري.

ثالثاً: التعاون العربي ضد المستعمرين:

أ - تأييد نضال الشعوب العربية في سبيل جلاء الجيوش الأجنبية من أقطارها وإلغاء المعاهدات والمراكز الممتازة للدول الأجنبية في البلاد العربية.

ب - نصرة فلسطين ضد الاستعمار والصهيونية وضد دعاة الخطط الاستعمارية المبيتة لها وتأييد الشعب الفلسطيني في مطالبه التالية:

١- إلغاء الانتداب ووعد بلفور وتصفية حكومة الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عنها.

٢- تاليف حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة.

٣- وقف الهجرة وانتقال الأراضي من حوزة العرب وعرض قضيتها على مجلس الأمن.

ج - تأييد الشعب المصري في نضاله التحرري في سبيل الجلاء وإلغاء المعاهدة ورفضه ربط مصيره باتفاقيات استعمارية جديدة مع بريطانيا.

د - تأييد الشعبين السوري واللبناني في نضالهما من أجل تثبيت استقلالهما وإحباط المحاولات الاستعمارية لتحويل هذين القطرين إلى منطقتي نفوذ للاستعمار البريطاني الأمريكي.

هـ - محاربة الخطط والمشاريع الاستعمارية الرامية إلى تسخير الدول العربية لحماية المصالح الاستعمارية داخل البلاد العربية وخارجها كمشروع سوريا الكبرى وتقسيم فلسطين.... والكتلة الشرقية والمشاريع التي يريد الاستعمار ايجادها بين العرب وتركيا وغير ذلك من المشاريع.

و - النضال من أجل إبعاد النفوذ الاستعماري عن الجامعة العربية وفضح مطايا هذا النفوذ.

ز - التعاون الوثيق بين الهيئات الشعبية في العراق والبلدان العربية الأخرى لتنسيق النشاط الفكري والعملي في حقلي التحرير الوطني والدفاع عن الحريات الديمقراطية.

ونحن ندعو المنظمات الشعبية الوطنية إلى الاتفاق في ما بينها على وجوب المطالبة بتنحية الوزارة القائمة التي لا تستند إلى ثقة الجماهير ولا تمثل مصالحها وتأليف وزارة تقوم على أساس إشاعة الحريات الديمقراطية بأوسع معانيها، وزارة يؤمن رجالها جداً بالمبادئ الديمقراطية والحقوق الوطنية.

إننا ندعو جماهير الشعب لتأييد مسعانا من أجل جمع الوطنيين

الديمقراطيين في جبهة وطنية موحدة لإحباط المشاريع الاستعمارية لمنع إجراء انتخابات في ظل هذه الأوضاع التي تفتقر إلى أبسط مستلزمات الانتخابات الحرة في ظل وزارة لا تؤمن بمطالب الشعب الوطنية الأساسية كإجلاء الجيوش الأجنبية وإلغاء المعاهدة وإقصاء التدخل الأجنبي وتحرير اقتصادنا من سيطرة الاحتكارات الأجنبية.

عاشت الجبهة الوطنية الموحدة ضد الاستعمار وفي سبيل عراق حر متقدم مرفه ١٩٤٦/١٠/٢١.

والواقع فإن مذكرة الحزب الشيوعي التي نقلناها آنفاً تعطي دروساً ليس لماضينا فحسب بل لحاضرنا الذي نعيشه في تحديد اهدافنا والاستفادة من تجاربنا لتوحيد مسيرة قوانا الوطنية والقومية في جبهة أو ائتلاف وطني موحد.

ومن المؤسف أن هذه المذكرة التي تعبر عن واقعنا الوطني والقومي لم تجد استجابة لها وبخاصة من الأحزاب الوطنية التي دعت في بيانها قبل شهر إلى وحدة الحركة الوطنية ويبدو أن الحركة الوطنية ظلت سادرة عما يجري في الساحة الوطنية والعربية من مخططات استعمارية مبيتة لم تعد الوزارة القائمة، جديرة بها ففشلت في مهمتها وحان الوقت لرحيلها وبمجيء وزارة تنفذ خططها وهذا ما حصل....

الفصل التاسع عشر
نوري السعيد يشكل وزارة المخطط الاستعماري لشق الحركة الوطنية

سقطت وزارة أرشد العمري بناء على نصيحة وزير خارجية بريطانيا والموجهة إلى[١٤٦] عبد الإله بوجوب إقالة أرشد العمري لفشله في مهمته فصدع عبد الإله بتنفيذ هذا الأمر (النصيحة)، وضعت الخطط لاتباع أسلوب آخر غير الأسلوب العشوائي الإرهابي الذي سلكه أرشد وهو أسلوب شق الحركة الوطنية تمهيداً لتمزيق شملها، فكان نوري السعيد هو رجل هذه المهمة. واختار نوري السعيد الأستاذ كامل الجادرجي صاحب الكلمة النافذة داخل حزبه والكلمة المسموعة في الحركة الوطنية لمفاتحته في الوضع السياسي وتشكيل وزارة انتخابية وأترك إلى الأستاذ محمد حديد في «مذكراته» يصف الأمر ((أخبرني الجادرجي أن صهره محمود صبحي الدفتري المعروف بأتصالاته مع الأطراف السياسية المختلفة والذي تولى من قبل منصب أمين العاصمة ومنصب وزير العدل

أعلمه أن نوري السعيد يود الاجتماع به، وأنه سيدعوه مع نوري السعيد لتناول طعام العشاء في داره إن لم يكن لديه مانع. قبل الجادرجي دعوة محمود صبحي الدفتري. وقد أخبرني الجادرجي بعد ذلك أن نوري السعيد أبلغه أن وزارة العمري ستنسحب وسيجري حل المجلس النيابي للإتيان بمجلس آخر وهو يقترح أن يشترك في الوزارة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار وشخصيات تعتبر مستقلة، وإن كانت متكتلة حول شخصية صالح جبر.

وأضاف الجادرجي أنه أجاب نوري السعيد بأنه ينبغي عرض الاقتراح على اللجنة الإدارية المركزية للحزب مع أنه لا يرى مانعاً من الاشتراك بالوزارة شرط أن تكون انتقالية مهمتها إجراء انتخابات حرة وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور، وأن تزاول الأحزاب أعمالها القانونية وأن ينحصر تعاون الحزب مع الوزارة في الأعمال الإدارية الروتينية فقط)) ويذكر محمد حديد: أنه على إثر ذلك اجتمعت اللجنة الإدارية المركزية للحزب للنظر في العرض الذي دار مع نوري السعيد وبعد المداولة وافقت اللجنة المركزية على مشاركة الحزب في الحكومة وفق الشروط التي ذكرها كامل الجادرجي لنوري السعيد واقترح الجادرجي ترشيحي لتمثيل الحزب في الوزارة المقترحة فوافقت اللجنة الإدارية على ذلك»[١٤٧].

وجه كامل الجادرجي إلى نوري السعيد في ١٩٤٦/١١/٢ رسالة بقبول الاشتراك بالمساهمة في الوزارة وفق الشروط التي أقرتها لجنة الحزب المركزية. ورد نوري السعيد بقبول الرسالة بما جاء فيها.

موقف القوى الوطنية من اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في وزارة نوري السعيد

ما إن أعلن عن تشكيل الوزارة واشتراك الحزب الوطني الديمقراطي حتى بدأ الحزبان الاتحاد الوطني وحزب الشعب بشن هجوم على كامل الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي، وقد كان هجوم الاتحاد الوطني شديداً فقد اتهم الجادرجي بالسير في ركاب المستعمر واتهامات شخصية أخرى ما كان على الأستاذ عبد الفتاح رئيس الحزب اللجوء إلى هذا الموقف لدقة الظروف التي تمر بها الحركة. وقد كان موقف حزب الشعب ناقداً ولكن نقده لم تكن فيه مغالاة. وإني أعلم جيداً أنهما لا يحملانِ الود إلى الجادرجي إنِ لم أقل الكراهية. وقد استمرت هذه الحملة من دون توقف وبدا للكثيرين بأن خطة نوري السعيد قد نجحت في شق الحركة الوطنية.

موقف الحزب الشيوعي

كان الحزب الشيوعي بقيادة فهد يرى أن اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي في وزارة مع نوري السعيد خطأ وكان الجادرجي قد وقع في مخطط نوري السعيد رغم التحفظات التي أبداها في الاشتراك في الوزارة؛ فنوري السعيد الخبير الخبيث في تزوير الانتخابات النيابية المفضوحة منذ سنة ١٩٣٠ نجح والسفارة البريطانية في تزوير تلك الانتخابات لإبرام معاهدة سنة ١٩٣٠ الاستعمارية الجائرة. لقد أراد نوري السعيد تدمير سمعة الحزب الوطني الديمقراطي لمصلحته. فقد كان فهد قائد الحزب الشيوعي يرى بأن هذا الخطأ الذي ارتكبه الوطني الديمقراطي يمكن تلافيه إذا تعاونت وتضافرت جهود الديمقراطيين.

دعيت فوراً للحضور إلى دار يعقوب اسحيق الشيوعي النبيل الذي كان يستضيف فهد برحابة صدر لا مثيل لها ومعه صفيه زكي

محمد بسيم. لقد كان فهد ينظر بقلق إلى موقف الحزبين الاتحاد الوطني والشعب، قال فهد: إن الإجراءات التي اتخذناها هي أولاً وقف الحملة الإعلامية والهجوم الذي شنه هذان الحزبان على الجادرجي والوطني الديمقراطي وثانياً العمل بسرعة على وقف هذا الهجوم الذي سيصب إن استمر في مصلحة نوري السعيد وثالثاً القيام بمحاولة جادة وبكل ما أمكن لإقناع الجادرجي بالانسحاب من الوزارة هذه.

وخاطبني بالقول: إنني موفدك إلى هذين الحزبين وقل لهما: أنا شخصياً موفد إليكما وأحمل رسالة شفوية من الرفيق فهد موجهة إليكما وأملى عليّ هذه الرسالة وتفاصيلها إلى كل من عزيز شريف رئيس حزب الشعب على انفراد وعبد الفتاح ابراهيم رئيس الهيئة السياسية لحزب الاتحاد الوطني. ومما جاء في الرسالة الشفهية التي حملتها إليهما موفداً شخصياً من قبل الرفيق فهد «إن نوري بإشراكه الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي استهدف شق الحركة الوطنية وتمزيقها ولن يتورع في اتخاذ شتى السبل في تحقيق أهدافه الدنيئة وسوف لا يكون هدفه حزبنا فقط وستكونون أنتم من ضحاياه» وقال: قل لهما نحن لا نتفق معكم في حملتكم الصحفية التهجمية على كامل الجادرجي وحزبه فمحصلتها تصب في مصلحة نوري السعيد وعلى هذا فإننا نطلب منكم وقف حملتكم الصحفية. وإن الموقف الواجب علينا جميعاً في هذا الظرف هو العمل الموحد المشترك ضد مخططات العميل نوري السعيد الاستعمارية للتأثير على الجادرجي وحمله على الانسحاب من وزارة نوري. وأكد لي فهد بأن أدعوهما إلى العمل المشترك وفتح صفحة تعاونية موحدة)).

وبعد جهود متواصلة ساهم فيها الرفيق زكي محمد بسيم تم توقف الحملة على الحزب الوطني الديمقراطي وبدأ نوع من التعاون. ولكن عوامل أخرى قاهرة حالت دون مواصلة فهد لخططه التي كان قد ثبتها في مذكرته الشهيرة إلى الأحزاب الديمقراطية التي نشرنا نصها في ما سبق.

وتشاء الصدف القاهرة أن يلقى القبض على فهد في ١٨/١/١٩٤٧ مع عدد كبير من رفاقه فتوقف الحزب الشيوعي لفترة غير قصيرة عن العمل المثمر من أجل تحقيق المذكرة التي قدمت لتكوين جبهة موحدة عريضة سعى فهد بكل جهده لتحقيقها، وكانت بوادر التنفيذ العملي لها هو الموقف من مشاركة الحزب الوطني الديمقراطي في وزارة نوري السعيد والسعي المتضامن لانسحاب هذا الحزب من الوزارة السعيدية كما مر من قبل والتي أثمرت بنجاح بانسحاب الحزب الوطني الديمقراطي من المشاركة في الوزارة التي سبقت قيام الوثبة سنة ١٩٤٨.

الوثبة التحررية سنة ١٩٤٨

كنت قد أفردت بحثاً لموضوع وثبة ١٩٤٨ تضمنها كتابنا (الحزب الشيوعي بقيادة فهد) في الفصل السادس عشر من ص٢٥٣-ص٢٧٣ بينت فيه تفاصيل الوثبة ومعركتها بين قوى الشعب وحركته الوطنية وبين الحكومة المحلية الرجعية التي دامت قرابة ٥ أسابيع وانتهت بمعركة الجسر الحاسمة - جسر الشهداء - التي أحرز فيها الشعب النصر الأول على الحكومة القائمة - حكومة صالح جبر بإسناد نوري السعيد - وقد قدم الشعب فيها تضحيات غالية أجبرت صالح جبر على تقديم استقالته مكرهاً.

والحقيقة فإن هذا النصر الأول ما كان له أن يتحقق لولا وحدة الشعب ووحدة قواه الوطنية وأحزابها إضافة إلى عوامل موضوعية مبعثها معاناة الشعب من ظلم الحاكم وانخفاض مستوى المعيشة إضافة إلى الغلاء الفاحش كما أشرت اليه سابقاً.

وكان لهذه الانتفاضة وقع أربك الفئة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار البريطاني فلجأوا إلى الورقة الأخيرة في أيديهم أي الإتيان بمحمد الصدر لتولي الوزارة. ومحمد الصدر هذا كان له تاريخ حافل في التحضير لثورة العشرين، وكان له دوره في معارك الثورة وبخاصة في لواء ديالى ثم انتكس بعد إخفاق ثورة العشرين ليكون في معية الملك فيصل، وقد بقي حتى وفاته مخلصاً لعائلة فيصل وذريته ولكنه ظل محافظا على هيبته الدينية شكلاً بلحية انيقة وعمامة سوداء ومظاهر شكلية يلازمها طبعاً فإن للدين مكانته العبادية المحترمة لعل أهمها عدم تسييس الدين وجعله أداة بيد بعض السياسيين الطموحين.

كان الرفيق فهد قائد الحزب الشيوعي أول من كشف مهمة الصدر في إسناد الوزارة اليه في رسالة بعثها إلى قيادة الميدان في حزبه فقد ورد فيها (إن وزارة الصدر جاءت لتهدئة الناس ولترجع المياه إلى مجاريها الأولى، ولتعطي للمستعمر واذنابه الوقت الكافي لحبك مؤامراتهم واستعادة مكانتهم الأولى[١٤٨].

ولكن المهمة الخطرة للسيد الصدر هي أنه لم يقبل بتشكيل الوزارة إلا بعد أن ضمن تأييد الأحزاب الرسمية له وتضامنهم لإسناده. ويوضح الشيخ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال في مذكراته تفاصيل مقابلة رؤساء الأحزاب في داره وبراعة هذا السيد في كسبهم إلى جانبه. وفي هذا الكتاب يوضح الشيخ مهدي

كبة رئيس حزب الاستقلال كيف أن محمد الصدر ببراعته بيّن للأحزاب الذين التقوا به وهم السيد كامل الجادرجي والسيد مهدي كبة صاحب المذكرات ومحمد رضا الشبيبي والسيد نصرة الفارسي والسيد جعفر حمندي من الجبهة الدستورية والسيد علي ممتاز عن حزب الاحرار بأنه (كلف بتشكيل الوزارة ولكنه يخشى تطور الأحداث بتحمل المسؤولية في هذا الظرف وعدم استتباب الأمن والاستقرار إذا هو ألف الوزارة) ويقول الشيخ مهدي كبة (فطمأناه وتعهدنا له بأننا نمثل أحزاباً وسنعاون الوزارة في هذا السبيل... إلخ).

إن تعهد الأحزاب للسيد محمد الصدر وتضامنهم معه في معاونة وزارته ثم اعقب ذلك انقطاع وشائج التعاون بين القوى الوطنية يعتبر نكسة مهمة جداً في مسار الوثبة وتحقيق أهدافها. لقد شعرت معظم هذه الأحزاب بالخوف من التأييد العارم للوثبة وللقوى التي تريد الاستمرار في تحقيق أهم مطلب لأهداف الوثبة وأعني به إلغاء معاهدة ١٩٣٠ أم المآسي التي حلت بالشعب العراقي.

وفي ما يأتي مقتطف من مذكرة المناضل الوطني الكبير سعد صالح عن أسباب تجميد حزبه في وصف وزارة الصدر ودور هذا السيد البارع في إعادة رجال العهد الملكي إلى سدة الحكم، قال سعد صالح:

(أسندت الوزارة إلى فخامة السيد محمد الصدر الذي قام بإنجاز مهمته خير قيام إذ بدد انتصار الشعب في وثبته وهيأ ظرفاً جديداً ملائماً لتلك الفئة من الطبقة الحاكمة التي ثار عليها الشعب كي تعود مرة أخرى إلى مركزها السابق وتسترجع اعتبارها المضاع وتظهر اليوم بمظهر البطولة... وقد تم على يد الوزارة الصدرية إجراء

الانتخابات وجمع المجلس بالشكل الذي يعرفه ابناء الشعب قاطبة وإن كان على الطريقة التي اتبعها فخامة نوري السعيد في جمع مجلسه عن طريق كسر الصناديق؛ بحدوث المعارك الدموية التي وقع فيها قتلى وجرحى في بعض أنحاء العراق.

وتم على يد فخامة السيد الصدر إعلان الأحكام العرفية بسبب دخول الجيش العراقي إلى فلسطين، تلك الأحكام التي استخدمت لتصفية آثار الوثبة وإزالة جميع معالمها)[١٤٩][١٥٠].

لقد أوشك العمل السياسي ذلك الوقت أن يتوقف بتجميد الحزبين السياسيين الوطني الديمقراطي والأحرار فكانت هذه فرصة ثمينة لنوري السعيد لإعدام هؤلاء القادة الشيوعيين الأفذاذ وفي مقدمتهم فهد وزكي محمد بسيم وحسين الشبيبي وهم مناضلون حكم عليهم بنفس التهمة وأودعوا السجن لدى الحكومة، فكيف يُحاكم سجين مرتين على نفس التهمة وهي حالة لا تعرفها القوانين الجزائية ولم نألفها في علم الجزاء وفقهه.

والواقع فإن نوري السعيد الذي انهى الوثبة بجريمته بحق الشعب العراقي ظن أن الأمور تجري كما يشتهي بإعدام القادة الرئيسيين لوثبة كانون سنة ١٩٤٨ بضرب الحزب الشيوعي وتجميد الحزبين المهمين الوطني الديمقراطي والأحرار.

ولكن الرياح لم تجرِ كما أراد نوري السعيد وأسياده بل أنهت في الخمسينات الحكم الملكي وأقطابه وفي مقدمتهم نوري السعيد.

الفصل العشرون
الخمسينات من القرن المنصرم انقسام العالم إلى معسكرين
مواقف الحركة الوطنية من الصراع العالمي

استهل عام ١٩٥٠ بانقسام واضح بين معسكرين، الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي وأحلافه، والغربي بقيادة أمريكا وحلفائها الغربيين، كانت بداياتها أزمة برلين وما أعقبها.

وباتت شعوب الدنيا تخشى من نشوب حرب نووية خصوصاً بعد إلقاء أمريكا قنبلتين نوويتين على المدينتين اليابانيتين (هيروشيما وناكازاكي) التي حصدتا آلافاً من أرواح الناس الآمنة من دون أن تعبأ أمريكا بهذا البشر المطمئن الذي لم يساهم في الحرب أو له ضلع فيها.

ومن الطبيعي جداً أن تنتبه الحركة الوطنية العراقية إلى هذا الخطر

الذي يحدق بشعبنا خصوصاً بعد أن تأكد لشعبنا وللحركة الوطنية أن العراق والبلاد العربية واقعة ضمن استراتيجية الغرب العسكرية وضمن مشاريعه الاستعمارية والاستثمارية وضمن سياسة الأحلاف ذات الطابع العسكري.

نداء ستوكهولم للسلام

وجهت شعوب العالم عن طريق ممثليها نداء للسلام عُرف بنداء ستوكهولم وفي ما يأتي مقتطفات من هذا النداء:

«إننا نطالب بالمنع غير المشروط للسلاح النووي بوصفه سلاح إرهاب وإبادة جماعية للناس، نطالب بإيجاد رقابة صارمة دولية على تنفيذ هذا القرار، إننا ندعو كل الناس ذوي الإرادة الطيبة في كل العالم أن تتبنى هذا النداء، إننا نعتبر الحكومة التي تكون أول من يستخدم السلاح النووي ضد أي بلد كان تقترف جريمة بحق البشرية». على إثر هذا النداء تشكلت في العراق دعوة إلى السلام العالمي ومنها انبثقت حركة أنصار السلام العراقية.

حركة أنصار السلام

كانت بداية حركة السلام جمع تواقيع عدد من الشخصيات الوطنية لتأييد نداء ستوكهولم الذي أشرنا إليه، ومن هذا التوقيع انبثقت حركة أنصار السلام، ولعل أبرز الموقعين على نداء ستوكهولم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، ومن الشخصيات الوطنية الأخرى المعروفة الشاعر الكبير مهدي الجواهري والشيخ عبد الكريم الماشطة وعبد الوهاب محمود نقيب المحامين وتوفيق منير نائب النقيب ونزيهة الدليمي وعامر عبد الله والفنان

المسرحي يوسف العاني والشاعر محمد صالح بحر العلوم والدكتور عبد الله البستاني والمحامي فاضل الجنابي أبو خالد والدكتور أحمد الجلبي والمهندس رضا جليل وفاروق برتو.

كان نشاط الحركة ابتدأ أقرب إلى السرية منها إلى العلنية، وكان أعضاء الحزب الشيوعي العراقي أبرز الناشطين والمحركين للحركة إضافة إلى شخصيات وطنية بارزة أتينا على أسمائهم معتذرين ممن لم ندون أسماءهم.

مؤتمر أنصار السلام الأول (١٩٥٤)

انعقد مؤتمر أنصار السلام في بغداد وتفضل الدكتور الطبيب محمد الجلبي، وهو عم الشهيد أحمد الجلبي، نصير السلم البارز بضيافة المؤتمر في بستانه والمشتل المشيد داخل البستان.. ويقول الصديق الكردي العراقي مجيد كاكا أبو آشتي الذي حضر المؤتمر ممثلاً عن كركوك إن هذا المؤتمر حضرته شخصيات عربية وكردية لعل أبرزهم ممن تحضرني الذاكرة: عبد الكريم الماشطة وعبد الوهاب محمود نقيب المحامين وتوفيق منير نائب النقيب ونزيهة الدليمي وعامر عبد الله والفنان المسرحي يوسف العاني ومحمد الجلبي المضيف للمؤتمر وفاروق برتو وكمال عمر نظمي وعلي جليل الوردي والمحامي فاضل الجنابي أبو خالد وصفاء الحافظ ورضا جليل وطلعت الشيباني وجلال الأوقاتي والشيخ محمد الشبيبي أبو علي والد الشهيد حسين الشبيبي وخدوري خدوري ونائل سمحيري المحامي ومن الشخصيات الكردية العراقية مسعود محمد وإبراهيم أحمد والشاعر الكردي عبد الله كوران ومجيد كاكا أبو آشتي وأحمد محمد أمين وكمال محمود ومحمد زياد وأنور الجاف وغيرهم.

وفي عمان صيف ٢٠٠٩ كان يزورنا باستمرار الصديق الوفي عبد الفتاح حمدون وانتهزنا هذه المناسبة ليحدثنا عن المؤتمر الأول لأنصار السلام في بغداد صيف ١٩٥٤، قال كانت حركة أنصار السلام شبه سرية وكان الحزب الشيوعي هو الداينمو المحرك لها ولكنها كانت منغلقة، وعندما صدر نداء ستوكهولم حصل جدال في لجنة الكاظمية التابع للحزب الوطني الديمقراطي تطالب بالانضمام إلى حركة أنصار السلام.

ويواصل حمدون قائلاً: دُعيت إلى بغداد وقابلت الدكتورة نزيهة الدليمي وتحدثت لي عن حركة أنصار السلام، فقالت إن هناك فكرة عقد مؤتمر لأنصار السلام ومدى إمكانية قدوم وفد من الموصل يضم شخصيات تمثل القوى الوطنية واليسارية، وعن طريق أخي هاشم يشكل الوفد برئاسة أكبرنا سناً إسماعيل رشيد النجار وسافرنا إلى بغداد ونزلنا في أوتيل حافظ القاضي، وكانت نزيهه الدليمي هي اللولب.

كانت الحديقة التي عقد فيها المؤتمر تضم كمال عمر نظمي وفاروق برتو وكانا من الناشطين وكان من الحاضرين عبد الكريم الماشطه وأم غصوب من ديالى وتوفيق منير وعبد الوهاب محمود وعبد اللطيف المطلب التاجر الحلي ومجيد كاكا أبو آشتي ورضا جليل وموسى الشيخ راضي. ومن الكراد عدد لا أتذكر أسماءهم». ويقول حمدون: «كان هذا المؤتمر نواة حركة أنصار السلام، وفيه تشكلت لجنتان تضم أنشط العناصر المهمة وكنت منهم، وعقدت إحدى اللجنتين في بيت كمال عمر نظمي والثانية في بيت فاروق برتو، وكانت المقررات مكرّسة للدفاع عن أهداف السلام العالمي.

وكان ختام المؤتمر في دار عبد الجليل برتو (عضو محكمة تمييز العراق حينها) وهو والد الدكتور فاروق، وألقى عبد الكريم الماشطة كلمة ختامية وكان من جملة من حضر وليمة الغداء جلال الأوقاتي وموسى الشيخ راضي و د. جواد مرزة جميل من النجف وألقي القبض عليّ بعد هذا وأجري التحقيق معي باعتباري من أنصار السلام» ويختم القول «إن هذا المؤتمر هو نواة حركة أنصار السلام». هذا وزارني عند عودتي إلى بغداد الصديق مجيد كاكا أبو آشتي وأيد كلِ ما قاله الصديق فتاح حمدون وقال إني كنت معنياً بمن حضر المؤتمر ولم تسألني عن وقائع المؤتمر وقراراته.

حركة الحياد وانبثاق حزب الجبهة الشعبية المتحدة:

كان لانقسام العالم إلى معسكرين وسياسة الرعب النووي التي افتعلتها أمريكا الأثر الكبير على جناح من الطبقة الوسطى العراقية وأحلافها. وقد تنادى قادة الحزب الوطني الديمقراطي وعناصر وطنية أخرى إلى إصدار بيان يعلنون فيه اتخاذ موقف الحياد بين الطرفين المنقسمين معلنين أن العراق يجب أن يبتعد عن الخصومات المتصاعدة بين الطرفين وألا ينجر في سياسة الأحلاف التي يدعو إليها الغرب.

بيان الحياد:

بعد المداولة مع لفيف من السياسيين يمثلون بصورة عامة المعارضة ومن بينهم نواب المعارضة ونواب المعارضة المستقلون الذين اتفقوا على إصدار بيان الحياد الذي استهل بالعبارات التالية:

منذ أن بلغت الأزمة العالمية أشدها في الآونة الأخيرة والشعب العراقي يرقب تطوراتها باهتمام وهو في ذلك أشد شعوراً بالقلق على مستقبله ومصيره... وتطلع عن طريق الصحف الخارجية إلى أن بلادنا قد اعتبرت جزءاً من الخطة الاستراتيجية الحربية الواسعة النطاق التي وضعت باسم الدفاع عن الشرق الأوسط. كل ذلك يجري نتيجة مساومات خفية نجهل كنهها وهي في الواقع تخالف رغبة الأمة الكبيرة في السلام والابتعاد عن كوارث الحرب...

إن أعظم نعمة يشتهيها شعبنا هي نعمة السلام والتخلص من الاستعمار والتمتع بحياة سليمة والحصول على استقلال كامل غير منقوص... هذا وقد وقع على البيان طه الهاشمي ومزاحم الأمين الباجه جي وصادق البصام وكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وحسن عبد الرحمن وعارف قفطان وصالح شكارة وحسين فوزي وجعفر حمندي وعبد الهادي الظاهر وغيرهم ممن ضمهم بيان الموقعين على النداء وكلهم من العناصر الوطنية البارزة.

أما قيادة الحزب الشيوعي حينذاك فقد سيطرت عليها قيادة طفولية وفوضوية فوقفت من بيان الحياد موقف الشك والريبة بل وصل بهم الأمر إلى اتهامهم وراء مخططات استعمارية[١٥١] رغم استمرار جريدة صوت الأهالي في دعوتها للوقوف ضد الحرب وتأييد حركة السلم[١٥٢].

تأليف حزب الجبهة الشعبية المتحدة

هذا ورغب عدد من النواب الموقعين على بيان الحياد تشكيل

حزب سياسي فاتفقت كلمة البعض منهم على تأليف حزب معارض يضم عدداً من المثقفين من النواب وآخرين، واجتمعت كلمتهم على انتخاب طه الهاشمي رئيساً لحزب دعي باسم حزب الجبهة الشعبية المتحدة وسنتحدث عنه لاحقاً.

احتدام الصراع بين الحركة الوطنية وحكومة نوري السعيد «تأميم النفط الإيراني–حكومة مصدق الوطنية»

في سنة ١٩٥١ جرت انتخابات نيابية في إيران فاز بنتيجتها حزب الجبهة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق فصار رئيساً للوزارة الإيرانية وباشر فوراً بإجراء مفاوضات مع شركات النفط فيها المؤلفة من رؤوس أموال بريطانية وهولندية مستثمرة للنفط الإيراني، ولقد أبدت الشركات رفضها للمطالب الإيرانية فسارع الدكتور مصدق إلى إعلان تأميم النفط الإيراني في شهر أيار من السنة ذاتها.

من الطبيعي أن يكون لتأميم النفط الإيراني وقعه على الوضع السياسي والاقتصادي العالمي، ومن الطبيعي جداً أن يكون لهذا الحدث تأثير على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلادنا التي تعاني من سيطرة الشركات الأجنبية على بلدنا الاقتصادية والسياسية. فتحركت أحزاب الحركة الوطنية تطالب بتأميم النفط ووضع العلاقات السياسية والاقتصادية لصالح الشعب العراقي.

لقد طالبت بعض القوى السياسية بالتأميم ومالت قوى الوسط الوطنية إلى دراسة الأوضاع المستجدة، وكان موقف حكومة نوري السعيد في حالة من الخوف والارتياب من تصاعد الحركة الوطنية للمطالبة بإسقاط الوزارة وإعلان تأميم النفط.

سارع نوري السعيد في محاولة منه لقطع الطريق على تصاعد الحركة الوطنية بمفاتحة شركات النفط المذعورة والخائفة على ضياع استثماراتها وبسرعة تم الاتفاق بين نوري السعيد وهذه الشركات على مبدأ المناصفة في الأرباح وإبرام هذا الاتفاق بسرعة نادرة.

الحركة الوطنية ترفض وتحتج على قرار نوري السعيد واتفاقيته مع شركات النفط

كان رأي قوى الوسط الوطنية بعد دراستها لأوضاع العراق أن مطلب التأميم لم يكن قد نضج، لذلك طالبت بأن تكون حصة العراق هي المناصفة في النفط المستخرج وليس المساهمة في الأرباح. ويبدو إن هذا الرأي قوبل بالتأييد من القوى الوطنية التي شاركت في الدعوة إلى إضراب عام ضد هذه الاتفاقية، وقد لبّى الشعب العراقي الدعوة إلى الإضراب العام تأييداً لهذا المطلب مما أرعب الشركات النفطية.

وتدل الدراسات التي قام بها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال على مدى الأضرار التي ستصيب العراق من سياسة المناصفة في الأرباح إذا قورنت بمطلب المطالبة بنصف النفط المستخرج[١٥٣] وما ستجره من فوائد على الشعب العراقي لو تحقق مطلب القوى الوطنية هذا.

مبادرة سياسية مهمة أملاها تشكيل حزب الجبهة الشعبية المتحدة الخطوة المهمة لتأليف جبهة للأحزاب السياسية تقف أمام المؤامرات الاستعمارية والفئة الحاكمة الضالعة معها

ما أن تشكل حزب الجبهة الشعبية المتحدة حتى سارع كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إلى عقد اتفاقية مبدئية مع طه الهاشمي على صيغة ميثاق للعمل الموحد. وبوشر فوراً بدعوة حزب الاستقلال فلبّى هذه الدعوة، ثم دعي ممثلو أنصار السلام مع منظمات عمالية وطلابية. وفعلاً فقد دعي جميع من أشرنا إليهم كخطوة مهمة ابتداء لتأليف جبهة تجابه الحالة التي تمر بها مرحلتنا المتميزة باشتداد النفوذ الاستعماري وسطوته في بلادنا.

لقد انبثق عن هذا الاجتماع تكوين جبهة وطنية تضم الأحزاب المشار إليها وتأليف ((لجنة ارتباط)) هدفها تقديم مقترحات كالعمل على مقاطعة الانتخابات وعقد اجتماعات واتخاذ مواقف تقتضيها الأحوال الطارئة.

وقد توقف المشروع عند هذا الحد للاعتراضات المقدمة من حزب الجبهة الشعبية المتحدة فاستعاضت الأحزاب والمنظمات الأخرى عنها بتقديم مذكرات احتجاجية - كل حزب على انفراد - على سلوك الحكومة والوصي عبد الإله المخالف للدستور وحرمان الشعب من حرياته الفردية التي حرص على صيانتها الدستور العراقي.

كانت المذكرات الاحتجاجية المقدمة إلى الوصي والحكومة العراقية صريحة وجادة في مخاطبة عبد الإله التي اتهمته بخرق الدستور والتدخل في شؤون الدولة وتجاهله الحقوق الدستورية للشعب العراقي وإمعانه في حبس الحريات الفردية ومساهمته وأقطاب الفئة الحاكمة في كل مساوئ الحكم وفساده.

والحقيقة فإن عوامل قد شجعت على إقدام هذه الأحزاب على

مصارحة الحكم بتحدٍ حازم، وأهمها إعلان ثورة مصر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ التي أسقطت الحكم الملكي، ثم ارتفاع المد الثوري للحركة الوطنية وبخاصة الطبقة الوسطى العراقية التي وجدت ازدهاراً ملحوظاً في انتعاش السوق العراقي جراء إنفاق مبالغ للإعمار من بعض عائدات النفط العراقي التي شملت القطاع الصناعي والتجاري والزراعي مع بعض المشروعات العمرانية، كما أن استمرار حكومة مصدق في إيران وتحديها الشركات النفطية الأجنبية كانت عاملاً مستمراً في تحريك الشعب العراقي وحركته الديمقراطية.

وفي ما يأتي أهم ما جاء في مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي علماً بأن مذكرات الأحزاب الأخرى لا تختلف كثيراً عن الأسس التي وردت في مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي التي تهيأت لدينا:

مقتبسات من مذكرة للحزب الوطني الديمقراطي إلى عبد الإله الوصي على عرش العراق: «نحن إذ نوجه هذه المذكرة إلى سموكم لا نود أن يفهم أننا نطالب بأن يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافاً للدستور وإنما الذي نبغيه هو وضع حد لهذه المداخلات وذلك لصيانة الدستور وإزالة آثار تلك المداخلات» ص ٥٤٨.

وخلاصة هذه المذكرة كما أوردها محمد حديد في (مذكراتي) أنه وحسين جميل اشتركا مع كامل الجادرجي في وضع الأسس التي يجب أن تتضمنها المذكرة والتي كتب كامل الجادرجي صيغتها النهائية.

وفي ما يأتي أهم ما جاء بالمذكرة[١٥٤]:

١- إلغاء المواد القانونية التي خولها الدستور لرئيس الدولة.

٢- أن ينص الدستور على منع رئيس الدولة وكل ذي سلطة عامة فيها من كل عمل مالي أو اقتصادي يمكن أن يؤدي إلى استغلال النفوذ.

٣- إعادة الحياة النيابية على أسس سليمة وإزالة القوانين الرجعية، وتشكيل مجلس دولة يخول جميع الصلاحيات الكاملة لحماية حقوق المواطنين، ومنح حرية تأليف النقابات ومعالجة الحالة الاقتصادية.

٤- جلاء كل قوة أجنبية عن البلاد والتحرر من معاهدة سنة ١٩٣٠ الجائرة ورفض كل نوع من أنواع الدفاع المشترك.

وفي الوقت نفسه قدم كل من حزب الجبهة الشعبية المتحدة وحزب الاستقلال مذكرات خاصة لا تخرج مطالبها عن جوهر ما تضمنته مذكرة «الوطني الديمقراطي».

ولا شك أن لهذه المذكرات الاحتجاجية وقع في نفوس أبناء الشعب للجرأة التي أقدم عليها كل حزب من هذه الأحزاب الرسمية المجازة، وكانت التنظيمات السياسية هي الأخرى قدمت مذكرات احتجاجية، فكأن الحركة الوطنية عموماً قد أجمعت على تبني مطالب الشعب الموحد تجاه الاستعمار والفئة الحاكمة المنقادة له في المطالبة بالحياة الديمقراطية وحرية الرأي... إلخ.

ويذكر الجادرجي في رسالته إلى محمد حديد الذي كان في لندن برفقة أحد أقربائه المريض، وصفاً للاجتماع الذي دعا إليه عبد الإله الوصي والذي ضم رؤساء الأحزاب التي قدمت مذكراتها إليه ورؤساء الوزارات السابقين ورئيس الوزراء الحالي.

وفي هذا الاجتماع وجه عبد الإله الوصي الكلام إلى الجميع بأن يتكلم كل بما عنده، وخلاصة ما ذكره الجادرجي في رسالته إلى حديد:

((تكلم رؤساء الوزارة السابقون بعد أن تكلم نوري السعيد رئيس الوزراء كما تكلم رؤساء الأحزاب المدعوين)) ولفت انتباهي ما قاله طه الهاشمي رئيس وزراء سابق ورئيس حزب الجبهة الشعبية فقد قال طه بعد أن شرح خلاصة مذكرة حزبه: «إن الوضع في العراق أصبح يتطلب ضرورة النظر إليه نظرة جديدة ولا سيما بعد الحوادث التي جرت في الشرق الأوسط كإيران وسوريا ومصر ولبنان، وشدد بصورة خاصة على الحوادث في مصر وقال: إن الأسباب التي أدت إلى الانقلاب في مصر هي موجودة في العراق إذا لم نتدبر الأمر ونقوم بالاصلاحات بصورة جدية في العراق»).

وقال: إن حزبه يقصد أن يوجه مذكرة مباشرة إلى سمو الوصي ــ جواباً لأحد الأشخاص الذي تطرق إلى هذا الموضوع عن طريق غير مباشر - ثم وجه الخطاب إلى الآخرين وقال: (من منكم أو من منا كان حراً في تأليف وزارته، ومن منا كان حراً في الكثير من أعماله؟ ثم خاطب الأمير قائلاً: إن مدة وصايتكم سوف تنتهي بعد بضعة أشهر وهذه فرصة لا تزال كافية لأن يقوم سموكم بما يجب من الأعمال التي من شأنها أن تهيئ عهداً فيه الكثير من الاستقرار لجلالة الملك).

ثم قال ما معناه إن الحكم يجب أن يكون مجرداً وبعيداً عن الاستغلال، ثم استدرك بقوله: إننا جميعاً لن نبتعد عن استغلال النفوذ فيجب أن ينتهي هذا الدور.

يقول الجادرجي خرج الأمير من القاعة ثم عاد إليها وتكرر هذا الخروج أكثر من مرة ثم سأل الحاضرين عما إذا قالوا كل ما عندهم من كلام ولما أجابوه بالإيجاب قال إذن سأتكلم أنا، وكان التأثر بادياً عليه وقال هل العائلة المالكة هي السبب لهذه الكوارث، وهل أنا المسؤول عما يحدث ؟! أنتم المسؤولون عن هذا الوضع كلكم تكذبون متى أنا تدخلت في أمور الدولة...

هذا الاتهام الموجه للحاضرين لم يرد عليه أحد لقد تقبلوا هذه الإهانة وابتلعوها مما جعل عبد الإله يتمادى في اتهامه الذي وجهه بصورة خاصة إلى الهاشمي وقال له (أنت كذاب تقول إنه سيقع في العراق مثل ما وقع في مصر أنا لا أخاف أنا باستطاعتي أن أكون حمالاً، أنا لا اهتم بهذه الأمور).

لا بد من الوقوف على هذه العبارة أنا لا اهتم بهذه الأمور (أي مثل ما وقع في مصر) فباستطاعته أن يكون حمالاً.

هذا الكلام الذي نطق به بأن هذا الانقلاب إن وقع فهذا شيء لا يهمه فباستطاعته أن يكون حمالاً أي أن هذا الشخص المتجرد من الشعور بالمسؤولية التي أنيطت به لا يهتم إلا بنفسه حتى ولو صار يمتهن الحمالة، يستحق مثل هذا الشخص الذي رفعه فساد التدبير والتآمر والاغتيال إلى مستوى الوصاية على عرش العراق دعونا نتسلى مع الشاعر العباسي الكبير ابن الرومي في وصف أمثال هذا الوصي ومنهم شخص بطال صار رئيساً لديوان القصر العباسي يدعى «بأبي صقر» سخرية به. يقول ابن الرومي الشاعر العباسي في الوصي وأمثاله الكثيرين في زماننا:

عجب الناس من أبي الصقر إذ ولّي ــ بعد البطالة ــ الديوانا

إن للحظ كيمياء إذا ما مس كلباً أحاله إنسانا

أعتقد أن ما قاله ابن الرومي ينطبق على الكثيرين في زماننا وفي كل العصور السابقة وربما اللاحقة بهذه الصورة بالاتهام بالكذب وغير ذلك من العبارات المنحطة التي لا يتفوه بها إلا السوقة السائبون من أبناء الشوارع وبهذه الصورة انفض الاجتماع.

الفصل الحادي والعشرون
إنتفاضة تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ (كلية الصيدلة وبداية الإنتفاضة)

واقع الأمر أن كلية الصيدلة كانت بداية التحرك الجماهيري الذي عرف بإنتفاضة تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ ولكن لهذه الانتفاضة عوامل موضوعية ذات طابع اجتماعي وسياسي واقتصادي ظل يعاني منها الشعب العراقي منذ وثبة كانون الثاني سنة ١٩٤٨ كما أن لها عوامل خارجية أذكت هذه الانتفاضة وأسبغت عليها طابعاً أوسع من أن يكون داخلياً.

كان الشعب العراقي يعاني ارتفاع غلاء المعيشة إضافة إلى البطالة المستفحلة وسلوك الطبقة الحاكمة في الاستهانة بحياة الناس وفساد سياسي وأخلاقي فضلاً عن خرق أحكام الدستور العراقي والتضييق على الحريات الفردية والرقابة الشديدة على الأحزاب وحرمان الآخرين من ممارسة الحياة الحزبية. ومما ألهب جماهير الشعب واندفاعهم بمن فيهم الطلبة والشباب، العوامل التالية:

١- كان لمذكرات الأحزاب السياسية وموقف رئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة في تحديه للوصي وتهديده بثورة تطيح به وبالعرش دور في إلهاب مشاعر الجماهير واندفاعها الآني لكل عمل مناهض للحكومة.

٢- ولا ننسى دور الانقلاب المصري الذي أطاح بالعرش المصري العريق في قدمه إذا قورن بالعرش العراقي وشعاراته التي أطلقها في الدعوة إلى النضال ضد الاستعمار الذي يحتل البلاد العربية.

٣- قيام حركة الضباط الأحرار العراقية اقتداء بحركة الضباط الأحرار المصريين وهذا ساهم ابتداء في هبوط هيبة الحكومة والعرش العراقي.

٤- وما زالت مواقف د. مصدق ودوره في تأميم النفط الإيراني ومواقفه ضد المخططات الامبريالية العاملة على إزاحته من السلطة تعمل على تحريك الشعب العراقي وتؤكد مطالبه بتأميم النفط العراقي.

٥- التناقضات بين عبد الإله وبين نوري السعيد في انفراد أحدهما دون الآخر في السلطة.

٦- تفكك الفئة الحاكمة بإبعاد صالح جبر عن الحكم وسعي هذا الأخير للبحث عن حليف له من الطبقة الوسطى، وربما كان يسعى شكلياً إلى التعاون مع حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال.

لقد تجمعت هذه العوامل جميعها وعملت في تأزيم الشارع العراقي..

فكانت أحداث كلية الصيدلة على محدودياتها أي خلاف بين العميد وطلابه هي التي أشعلت الفتيل فكانت انتفاضة تشرين الثاني التي دامت ثلاثة أيام فقط وبلغت أوجها في ٢٣ تشرين الثاني حيث دخلت القيادة الشيوعية القليلة التجربة في شخص سكرتيرها الذي مارس يوم ٢٣ تشرين الثاني أساليب صبيانية طابعها الفعل ورد الفعل فسقط عدد من الجرحى والقتلى وأُحرق مكتب الاستعلامات الأمريكي، وإذ امتنع مصطفى العمري رئيس الوزراء عن ضرب الجماهير بالنار فقد استقال وأسندت رئاسة الوزارة إلى رئيس أركان الجيش وبدخول الجيش ميدان المعركة فقد انتهت التظاهرة وانتهت الفورة الجماهيرية التي يعوزها قيادة مجربة تعالج الحدث بذهنية متوقدة مخططة وليس بالذهنية الصبيانية.

في السبعينات من القرن الماضي طلعت علينا جريدة ((اتحاد الشعب)) لسان الحزب الشيوعي بمقال مطول لعامر عبد الله بأسلوب وصفي وسردي لا يخلو من نشوة وكأن عامر عبد الله يتباهى بأنه حليفهم ((حزب البعث)) الذي لم يكن له تاريخ في هذه الانتفاضة، ومما جاء في مقالة عامر عبد الله أن الاجتماع ضم كامل الجادرجي وحسين جميل عن الحزب الوطني الديمقراطي ومهدي كبة وفائق السامرائي وصديق شنشل عن حزب الاستقلال وعامر عبد الله عن الحزب الشيوعي ونجيب الصايغ عن حزب الجبهة الشعبية من الجبهة الشعبية المتحدة، وأن حسين جميل اقترح في هذا الاجتماع تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية برئاسة كامل الجادرجي وقد أثنى فائق السامرائي

على هذا الاقتراح وحظي بتأييد الحزب الشيوعي، أما نجيب الصايغ فاقترح تأجيل الاجتماع إلى الغد لأنه لم يخول من قبل حزبه بهذا إلاقتراح الآني، وقد وافق كامل الجادرجي على التأجيل وانتهى الاجتماع.

عند زيارة حسين جميل إلى داري يوم الجمعة شكرت حسين جميل على اقتراحه بتشكيل حكومة ديمقراطية برئاسة الجادرجي وسألته لماذا وافق كامل الجادرجي على التأجيل وهو يعرف جيداً أن حزب الجبهة الشعبية فيه أناس طيبون وآخرون طلاب وظائف، ومن المحتمل جداً وصول قرارات الاجتماع بدليل أن الحكومة ألقت القبض عليكم قبل أن يتنفس صبح اليوم الثاني. فقال إن لدينا اتفاق تعاون مع الجبهة الشعبية المتحدة.

ولم يخطر ببال الجادرجي ولا ببال آخرين أن يصل الأمر إلى هذا الحد من السفالة، وواصل حسين جميل حديثه بالقول حبذا لو أعلنا هذا الاقتراح فوراً ووضعنا آليات تنفيذه فستحقق الانتفاضة نجاحاً وربما ستكون لها آثار بعيدة المدى. وأضاف: إن اقتراحي بتشكيل حكومة وطنية برئاسة الجادرجي كان كامل له السهم الأول في هذا الاقتراح.

ومع أن انتفاضة تشرين أنتهت بهذه السرعة إلا أن سعة تأييد الشعب لها وليس الشعب البغدادي فقط امتدت إلى الريف الفلاحي الذي لاحظنا اندفاعاً واسعاً في تأييد الحركات الوطنية في الخمسينات، فانضمام الفلاحين يدل على عمق الوعي الشعبي، الأمر الذي سيجعل طابع الحركة أوسع أثراً وأعمق شعبية.

تعاظم دور الفلاحين في الخمسينيات إلى جانب الحركة الوطنية وأحزابها

كان الفلاحون يشكلون نسبة كبيرة من السكان وفي إبان الإحتلال البريطاني (يوم لم يكن النفط قد اكتشف) اتجه المستعمرون المحتلون إلى الاهتمام بالزراعة وبالعلاقات الزراعية وإلى الضرائب الفاحشة إمعاناً من المحتلين في زيادة ومضاعفة منتج الأراضي واستغلال الفلاحين، فكانت الرسوم والقوانين الدموية التي حولت حتى المتصرفين في الأرض إلى فلاحين أجراء، وهذا ما نجده في المرسوم المرقم ١٥ لسنة ١٩١٨ وغيره من المراسيم التي ذكرناها تفصيلاً في هذا الكتاب، لقد فرضت إرادة المستعمرين بالعنف على بلادنا هذه المراسيم وامتدت إرادتهم إلى تغيير نمط حياتنا الاجتماعية.

وفي أواخر أيام حكم الملك فيصل الاول صدرت قوانين الأرض، أهمها: قانون التسوية وقانون اللزمة وكان الغرض منها استخدام الراضي لصالح الشيوخ والمتنفدين إلى جانب قانون حقوق وواجبات الزراع ونظام داوى العشائر المشرع منذ الاحتلال البريطاني للعراق.

هذه القوانين عملت على تقوية ونفوذ النظام شبه الإقطاعي السائد في الريف العراقي أي زيادة سيطرة ونفوذ المشايخ وملاك الأراضي بإسناد الحكومة ضد الفلاحين. لقد تحول شيخ القبيلة إلى مستثمر ضخم ومالك إقطاعي ذي نفوذ مسند من الحكومة، وتحول الفلاح المشارك إلى أجير. ويؤدي قانون وحقوق الزراع دوره كالسيف المصلت على الفلاح. لقد انقسم الريف إلى شيخ مالك تحميه السلطة وإلى فلاح معدم.

كانت الحركة الوطنية التي ازداد تعاظمها وتعمقت مطالبها في توزيع الأراضي على الفلاحين أو على الأقل في النظر ببدل الملاكية وغيرها من المسائل الثانوية في التخفيف من العبء عن الفلاحين لذلك كان الفلاحون يجدون في الحركة الوطنية حليفاً صادقاً لهم، المهم أن على الحركة الوطنية أن تحتضن حليفها القوي، ولهذا نرى حركة الفلاحين تتسع بشكل انتفاضات أو عصيانات ضد الحكومة وضد الشيوخ مالكي الأرض. فلا عجب أن العصيانات تزداد في الخمسينات من القرن الماضي كحركة الفلاحين في هور شيخان وحركة فلاحي آل إزريج وحركة فلاحي الشامية إلخ....

وقد لعب الحزبان الشيوعي والوطني الديمقراطي كل بأسلوبه دوراً في جذب جموع الفلاحين إلى الحركة الوطنية فكانت كسباً مهماً، للحركة عمل على عزل الفئة الحاكمة وانحياز الفلاحين وأبناء الشعب إلى جانب الحركة الوطنية مما عجل في سقوط النظام الملكي.

د. فاضل الجمالي يشكل وزارتين متعاقبتين ابتداء من ١٧ أيلول سنة ١٩٥٣ (بداية النفوذ الامبريالي الأمريكي)

لم تكن انتفاضة سنة ١٩٥٢ وتأييد الشعب العراقي لها تمر من دون دراسة أو تحليل من الأوساط الاستعمارية والرجعية إذ أدرك الحاكمون ضرورة إعادة النظر في السياسة التي درجت عليها الحكومات العراقية، وهكذا عهد إلى الدكتور فاضل الجمالي تشكيل وزارة جديدة في ١٧ أيلول سنة ١٩٥٣ بعد استقالة وزارة جميل المدفعي التي وقعت في حكمها مجازر دامية لعدد من السجناء الشيوعيين في بغداد ثم مجازر أخرى للسجناء الشيوعيين في سجن الكوت، مما أحدث استنكاراً لدى الأوساط الوطنية والشعبية أدى إلى استقالة الوزارة.

سعى د. فاضل الجمالي الذي تسلم الحكم في وزارته الأولى إلى ضم شخصيات سياسية محدودة العدد عرفت بالنزاهة والعقلانية في معالجة المشاكل التي قد تجابه الحكم وتتطلب حلاً، ومن بين من استوزر حسن عبد الرحمن المحامي والدكتور عبد الرحمن الجليلي وهما من حزب الجبهة الشعبية غير أن بقاء هذين الوزيرين لم يدم طويلاً. لقد وقعت في هذه الوزارة التي تظاهرت بالانفتاح اضرابات عمالية وأبرزها إضراب عمال النفط في البصرة الذي عالجه وزير الداخلية سعيد قزاز بالعنف والحبس وبالأحكام العرفية، فكانت هذه الإجراءات القاسية سبباً أدى إلى استقالتهما وهما من أعضاء حزب الجبهة الشعبية، وقد تلت استقالتهما استقالات أخرى وكانت ضغوط نوري السعيد صاحب الأكثرية النيابية على الحكومة قد أدت إلى تقديم الجمالي استقالته.

ويبدو أن الدوائر الغربية المتنفذه كانت تفضل استمرار فاضل الجمالي في الحكم ولهذا فقد أعيد تشكيل وزارته ثانية وكان معظم أعضاء الوزارة الجديدة من عناصر مقبولة من الدوائر الغربية وبخاصة أمريكا.

وفي الأيام المبكرة لهذه الوزارة تم إبرام معاهدة مع الحكومة الأمريكية بتاريخ ٢١ نيسان سنة ١٩٥٤ سميت اتفاقاً تجنباً من عرضها على البرلمان لكي لا ينكشف هذا الاتفاق الخطير على الشعب العراقي عند نشر بنوده.

وكان المؤرخ والموثق العراقي عبد الرزاق الحسني قد نشر نص الميثاق الأمريكي العراقي في المجلد التاسع من سلسلة كتبه تاريخ الوزارات العراقية ننقل عن هذا المجلد بعض نصوصه، لقد ورد في

مقدمة الميثاق «إن المفروض أن أي مساعدة كهذه ستمنح وفق الشروط الآتية مضافاً إليها أي ترتيبات أخرى قد يتفق عليها بين حين وآخر».

«من المفهوم لدى حكومتي: أن الحكومة العراقية سوف لا تستعمل المعدات والمواد أو الخدمات التي قد تزود بها إلا لغرض المحافظة على الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس وأنها سوف لا تقوم بأي عمل عدائي ضد أي دولة أخرى».

ج: «وتعمل حكومتي في المساهمة مساهمة تامة بقدر ما تسمح به طاقتها البشرية ومواردها وتسهيلاتها وأوضاعها الاقتصادية العامة لتنفيذ وإدامة قوتها الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر. وتشير الفقرة ٣ب علاوة على ذلك فإن المفهوم لدى الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة قد تلتمس من الحكومة العراقية تسهيل إنتاج وتصدير المواد الأولية أو شبه المصنوعة، ما قد توجد في العراق إلى الولايات المتحدة والتي قد تحتاجها الأخيرة بسبب نقص أو احتمال حصول النقص في موادها»[١٥٥].

والواقع أن ما سمي بالمساعدات كانت تهدف في النطاق الداخلي تخصيصها لضرب الحركة الوطنية العراقية الصاعدة ومساعدة الحكومة لتكون قوية اليد في ضرب الحركة الوطنية، ومن جهة أخرى وضعت الضمانات والحدود للحكومة العراقية لعدم التحريض أو التحرش بإسرائيل هذا من جهة. ومن الجهة الأوسع مدى هي جر العراق إلى جبهة المعسكر الغربي العسكري العدائي والخطط السياسية العسكرية لسياسة الأحلاف في الشرق الأوسط لخدمة أهداف ما يسمى بالعالم الحر، ولا تفهم الفقرة ج جيداً إلا

بربطها بالفقرة ٣- ب من الاتفاقية فإن دراسة هاتين الفقرتين المرتبطة إحداهما بالأخرى ربطاً سياسياً محكماً يؤكد ما نذهب إليه لأن هذه الاتفاقية سيئة الصيت حولت العراق إلى موقف تبعي لتحقيق المشاريع الاستعمارية وغيرها. لقد اضطرت وزارة الجمالي التي زادت الضغوط عليها إلى الاستقالة وذلك بعد أسبوع من إبرام الاتفاقية مع الحكومة الأمريكية لتحل محلها وزارة أرشد العمري التي كرست هذه المرة لتأليف مجلس نيابي مصطنع. وقد تم تشكيلها في ٢٩ نيسان سنة ١٩٥٤.

«قيام جبهة وطنية تحدياً للاستعمار والفئة الحاكمة»

قابلت الأحزاب السياسية تأليف هذه الوزارة بالاحتجاج لما عرف عن شخص أرشد العمري من الرعونة والطيش، وقد لاقت الحركة الوطنية منه عند تشكيل وزارته الأولى منتصف سنة ١٩٤٦ أفانين الإرهاب العشوائي، وكان الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والجبهة الشعبية قد أصدروا بيانات تحتج على تشكيل هذه الوزارة، كما أن الحزب الشيوعي قد أصدر هو الآخر بياناً طالب فيه بالعمل الموحد المشترك بين القوى الوطنية وأحزابها لإسقاط هذه الوزارة وإلغاء وفسخ اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا والتي عقدتها وزارة الجمالي. ونلاحظ على الجبهة الداخلية تعاظم ملحوظ لدور حركة الشعب وأحزابه.

لقد وحّدت أحزاب الوسط الديمقراطي الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال للعمل على إسقاط حكومة أرشد وعلى الأقل لإحباط خططها، وكانت ضغوط داخل الحزب الوطني الديمقراطي لتشكيل جبهة مع الشيوعيين وحزب الاستقلال

والمنظمات الديمقراطية الأخرى تعطي ثمارها كما أن أفكار الجادرجي وتقييمه للوضع الدولي دعاه إلى تبني مفاتحة الحزب الشيوعي لتأليف جبهة موحدة.

وبعد مداولات واجتماعات متعددة تم الاتفاق على قيام جبهة موحدة تتحدى السياسات الاستعمارية وأرشد العمري رئيس الوزارة. وهكذا وبعد مداولات تم تشكيل جبهة وطنية من حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال وانضم الحزب الشيوعي بممثليه إلى الجبهة تحدياً للاستعمار والفئة الحاكمة بشخص أرشد العمري وهذه هي الخطوة المهمة لدخول الحزب الشيوعي طرفاً في هذه الجبهة الوطنية.

ميثاق الجبهة الوطنية

في ما يأتي نص ميثاق الجبهة الوطنية نقلاً عن مذكرات (كامل الجادرجي والوطني الديمقراطي) ص ٦٣٤-٦٣٥:

١- إطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والاضراب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢- الدفاع عن حرية الانتخابات.

٣- إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ وجلاء الجيوش الأجنبية عن القطر، ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي-الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.

٤- رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يُراد بها تغيير العراق أو ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥- التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولا سيما مصر والمغرب العربي والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق وكيان شعبها العربي، ومع العلم أن الحل النهائي لمشكلة فلسطين مرتبط كل الارتباط بالقضاء على الاستعمار والصهيونية.

٦- العمل على إبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى من ويلات الحرب الاستعمارية واتخاذ العراق موقفاً مؤيداً في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

٧- العمل على إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية، وعلى تحقيق العدل الاجتماعي وإنهاء دور الإقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى الشعب بوجه عام وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

٨- العمل على إزالة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان وذلك بإسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين واتخاذ كل ما يلزم لدرء أخطار الفيضان في المستقبل.

بغداد في ١٢ مايس سنة ١٩٥٤

ممثل الحزب الوطني الديمقراطي

ممثل الشباب صفاء الحافظ

ممثل الفلاحين فايق الحسن

ممثل العمال

ممثل الطلاب مهدي عبد الكريم

ممثل المحامين عبد الستار ناجي
ممثل الأطباء د. احمد الجلبي
ممثل حزب الاستقلال كليان صالح

ملحوظة: الأسماء المسجلة عن ممثلي المهن نقلاً عن المؤرخ عبد الرزاق الحسني ص ١١٨، ج ٩.

لقد جمع الميثاق بين الأهداف الوطنية العاجلة والأهداف الاستراتيجية للشعب العراقي، في السيادة الوطنية والوقوف ضد الأحلاف الاستعمارية.

والأهم من هذا هو تحقيق الوحدة الوطنية لأطراف الحركة الوطنية العراقية وقيادات الهيئات الشعبية وممثلي الحزب الشيوعي (وإن لم يظهر اسمه علناً) وفي تماسكها لتحقيق أهداف الجبهة الوطنية، وفي هذا الميثاق نلاحظ أن الحركة الوطنية (في صياغة الميثاق) قد أدركت جيداً لكل طرف ما له وما عليه في معركة جمعتهم ضد أعداء الشعب داخل بلادنا وخارجها، كان رد فعل الفئة الحاكمة ومن ورائها الاستعمار العمل على إفشال هذه الجبهة وعلى منع ممثليها من خوض الأنتخابات النيابية والعمل على الوقوف دون وصول أحد منهم قبة البرلمان متخذة شتى الأساليب وأهمها تزوير الانتخابات وغيرها.

بدأت الانتخابات النيابية في موعدها واستطاعت الجبهة الوطنية الحصول على عشرة مقاعد وكان هذا نصر للحركة الوطنية رغم التزوير والأسلوب الإرهابي الذي سلكه أرشد العمري في منع فئات واسعة في الريف الفلاحي الذي أيقظ مشاعرهم ظلم الإقطاع

ومساندة الحكومة له بينما وقفت الحركة الوطنية إلى جانبهم في رفع مستوى الوعي بينهم وفي دفعهم وتشجيعهم إلى الدخول في الميدان السياسي إلى جانب حلفائهم الطبيعيين في الجبهة الوطنية.

ولكن هل طوّر هذا الميثاق الوطني وتماسكت أطرافه بالحفاظ على ديمومته؟

الفصل الثاني والعشرون
الهجوم الإمبريالي على الشعب العراقي وحركته الوطنية
السفير البريطاني يطلب من الوصي عبد الإله إعادة نوري السعيد إلى الحكم
التطورات السياسية في الساحة الوطنية والعربية وامتدادها إلى دول الجوار
الحلف التركي ـ العراقي

بعد انتهاء الانتخابات النيابية سارع أرشد العمري إلى تقديم استقالته فقبلها الوصي وقيل إن أرشد العمري غادر البلاد فوراً حتى قبل قبول الاستقالة.

في هذا الجو المشحون بالمؤامرات على الشرق الأوسط والعراق في صميم الهدف الأول، نلاحظ في الساحة العراقية أن السفير البريطاني الحاكم الفعلي في العراق وفي إدارة السياسة العراقية قد طلب من الوصي عبد الإله تشكيل وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد وأن على عبد الإله أن يسافر إلى لندن لاسترضائه والطلب

منه العودة إلى العراق لتولي تشكيل الوزارة بصورة رسمية.

وفعلاً فقد صدع عبد الإله لأمر السفير وسافر إلى أوربا قاصداً هدفه الأساس لندن لمفاتحة نوري السعيد بإسناد مهمة الوزارة إليه، وقد قبل نوري السعيد تشكيل الوزارة بشروط أهمها حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة وإصدار مراسيم استثنائية لمعالجة الأوضاع المستجدة بعد الانتخابات الماضية والنجاح المحدود للجبهة الوطنية التي كانت في الحقيقة جبهة انتخابات مهيأة لتتطور إلى جبهة وطنية عامة.

وافق عبد الإله على شروط نوري السعيد قناعة منه أن نوري هذا هو رجل الاستعمار في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط.

وما إن عاد نوري السعيد حتى أسندت إليه الوزارة وقام بشرح أهداف وزارته بالراديو وبالصحف المحلية فأدرك الشعب بأنه سيواجه شراً مستطيراً فكانت المراسم الاستثنائية التي أتت على كل أثر لحرية الرأي والفكر والاجتماع والتظاهر وغلق الأحزاب إلخ....

نوري السعيد يشكل وزارة وبداية الهجوم الإمبريالي

الانتخابات النيابية ومشاركة الاستقلال والشيوعي فيها وقرار الجادرجي بإنهاء ميثاق الجبهة

باشر نوري السعيد بمهمته الأولى المرسومة له من الدوائر الاستعمارية الغربية، فبعد إجراء انتخابات شكلية وفق أساليب نوري السعيد بإعلانه بأن الانتخابات حرة سارع حزب الاستقلال بالاشتراك في هذه الانتخابات وتبعه الحزب الشيوعي العراقي في الاشتراك فيها.

وقد اعتبر كامل الجادرجي أن مشاركة عضوي الجبهة الوطنية في الانتخابات يعني إن الجبهة الوطنية المشكلة أيام أرشد العمري قد انتهت ورغم أن سلوك الحزبين المشاركين في الانتخابات كان خطأً فادحاً ولكن هذا لا يعني أنه لم تعد هناك جبهة بجرة قلم من دون الوقوف على رأي أطرافها.

لقد كان على الأستاذ الجادرجي أن لا يلجأ إلى هذا الأسلوب الذي يوصف ــ بما ينطوي عليه ــ بأنه غير مدروس ويحمل طابع الانفعال تحركه عوامل ذاتية وموضوعية نتغاضى عن ذكر تفاصيلها.

لقد كان على الجادرجي أن يتريث بإصدار قراره خصوصاً وأنه ينهي عملاً وطنياً ضخماً هو أمنية الجماهير والأحزاب الموقعة على ميثاق الجبهة، وكان على الأستاذ الجادرجي أن يستوضح من عناصر الجبهة الشيوعي والاستقلال عن دوافع إقدامهم على المساهمة في الإنتخابات خصوصاً وقد رأوا الوطني الديمقراطي قد قاطعها فإن أبدوا أنهم أخطأوا وأنهم متمسكون بالجبهة والإصرار على إبقائها وديمومتها فإن اللوم يوجه إلى الجادرجي على تسرعه بإنهاء الجبهة الوطنية، كما لا يصح أن يتعدى قراره إلى الغير من الموقعين على الميثاق ميثاق الجبهة الوطنية.

استغل نوري السعيد حجة قرار إنهاء الجبهة هذه فسارع إلى عقد ميثاق مع تركيا الذي هو خطة مبيتة قبلاً فكان عقد هذا الميثاق هو الخطوة الأولى لقيام حلف بغداد والأحلاف الأخرى.

نعود إلى الحلف العراقي التركي فقد استطاع نوري السعيد

بأساليبه الماكرة وإرهابه ومراسيمه الدموية أن يحصل على مصادقة مجلس النواب على هذه الاتفاقية بسهولة.

الميثاق العراقي التركي (رد الفعل العربي على الميثاق التركي العراقي)

باشر نوري السعيد بإبرام الميثاق العراقي التركي الذي مهد للمشاريع الاستعمارية الغربية وأهم ما أستهدفه ربط العراق فيه وإبعاده عن الميثاق الجماعي العربي.

عارض عبد الناصر وحكومته هذا الحلف قناعة منه بأن حلف الأطلسي يرى أن إعلان هذا الميثاق إنما هو تمهيد لقيام حلف يكون همزة وصل بين حلف الأطلسي وحلف شرق آسيا، وكان جوهر معارضة عبد الناصر هو أن الاتفاق التركي العراقي يهدف إلى إدخال العراق وتركيا ضمن بوتقة الدول الغربية وربط تركيا ودول أخرى كباكستان وإيران لخدمة مصالح الاستعمار ومقاومة الشيوعية وجعل الشرق الأوسط رأس جسر للجيوش الغربية في طريق هجومها على روسيا.

وقد فاتحت مصر سوريا والسعودية وبعض الدول الأخرى في ٢ آذار سنة ١٩٥٥، فتم الاتفاق على إرسال وفد قبل إبرام الاتفاق لإقناع نوري السعيد بالعدول وقتياً عن التوقيع على الميثاق التركي العراقي فرفض نوري السعيد طلب الحكومات العربية هذا.

إنسحاب مصر وسوريا والسعودية من ميثاق الضمان الجماعي العربي

كان رد فعل مصر وسوريا بعد مفاوضات بينهما أسفرت عن

ميثاق الضمان الجماعي العربي وانضمت السعودية إلى هذا الميثاق وقد تضمن هذا الميثاق أهم البنود التالية:

١- عدم الانضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي.

٢- إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي ـ عربي مشترك يرتكز على الأمور الآتية:

أ) الالتزام في صد أي عدوان يقع على إحدى الدول المنضمة إليه.

ب) إنشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي وتشرف على تدريب القوات المشتركة التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة إلخ...

هذه أهم البنود التي تضمنها ميثاق الدول العربية ويتضح من هذا إن الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان العربي قد اتخذت موقفاً دفاعياً تجاه خطط الاستعمار الغربي وما سيؤول اليه من احتمال نشوب صراع مصيري اتضحت معالمه ببداية هذا الميثاق وابتعاد العراق عن الصف العربي الذي يعتبر في نظر الشعوب العربية جزءاً أساسياً ضمن الأمن القومي العربي.

كيف سقطت حكومة مصدق؟ وظهور ميثاق بغداد

حدثت نكسة أخرى كانت نجاحاً لخطط الاستعمار الغربي فقد نجحت أمريكا والرجعية الإيرانية بإسقاط حكومة الدكتور مصدق فانفتح المجال واسعاً أمام الغرب لتنفيذ حلف بغداد، فلقد كانت حكومة الدكتور مصدق عائقاً أمام خطط المستعمرين.

أما كيف سقطت هذه الحكومة الوطنية برئاسة مصدق؟

يرى الدكتور نظير احمد ـ أمريكا في بحثه (الإسلام والغرب)

«إن الولايات المتحدة وجدت في الأزمة الإيرانية فرصه لإضعاف النفوذ البريطاني في إيران لتزيد هي من نفوذها، فأظهرت بداية الأمر وكأنها على الحياد. وما لبثت أن غيرت خطتها عند إعلان مصدق تأميم النفط الإيراني. ولم يستطع مصدق الصمود إذ استطاع اليمين الإيراني إسقاطه. وحصلت هذه الشركات الأمريكية على ٤٠٪ والشركات البريطانية والهولندية على ٦٠ ٪».

ويرى البروفسور نظير أحمد أن هذا أول دخول لأمريكا في السياسة الإيرانية وما جره من أحداث عنيفة.

ونضيف إلى ما تقدم فقد تحدثت جريدة (ساتردي ايفننك بوست) عن أحداث انقلاب صيف سنة ١٩٥٣ وكيف سقط الدكتور مصدق ودور الجنرال الأمريكي شوارسكوف بطل هذا الانقلاب في حديث مطول أشبه بالرواية.

والحقيقة أن هناك أخطاء خطيرة وقع فيها الدكتور مصدق. لقد استعان بالجنرال الأمريكي وخبرائه وبسرعة لتهيئة الانقلاب وزاد في ذلك أن عينهم خبراء في الجيش الإيراني، وأكثر من هذا فإن مصدق أخذ قروضاً مهمة من أمريكا واستعان بصندوق النقد الدولي، وتغافل عن دخول عناصر فاسدة في الجيش والحكومة وحدثت أعمال إرهابية لم يعاملها بشدة وقسوة كاغتيال الجنرال رازمارا ثم الهجوم على حسين فاطمي وطعنه بالسكاكين وغيرها، وهكذا استطاع الجنرال زاهدي بمساعدة اليمين الإيراني وزعامة الشاه مدعوماً بالأمريكان تمكين الشاه من استعادة سلطته[١٥٦].

وبسقوط الدكتور مصدق وحكومته الوطنية أصبح الطريق مفتوحاً للغرب لتنفيذ مخططات حلف الأطلسي وحلف بغداد نظراً لموقع إيران الاستراتيجي على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي.

ميثاق بغداد يظهر فوراً

ما إن ابرم المجلس النيابي العراقي، ميثاق الحلف العراقي التركي حتى سارعت بريطانيا بأجراء مفاوضات مع نوري السعيد خلصت إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٠ وإنهاء ملاحقها لأنه لم يبق لها مبرر بعد انضمام بريطانيا إلى الحلف التركي العراقي فصارت تسمية هذا الحلف بحلف بغداد. وقد اعتبر نوري السعيد إجراء هذه المفاوضات السرية ومواثيقها التي لم تُنشر اتفاقاً بين الطرفين الانكليزي والعراقي وليس معاهدة كي تعرض على البرلمان، وكانت هذه مهزلة لم تعهدها المهازل التي سبقتها من هذه الحكومة وغيرها.

لقد مرت هذه الاتفاقية في ظل إرهاب بلغ أوجه في حكومة نوري السعيد، وبذلك تخلص نوري السعيد من عرض الأمر على مجلس النواب خشية منه أن تحدث انتفاضة شبيهة بوثبة سنة ١٩٤٨ التي جعلت من نوري سعيد طريداً لو لم تنقذه سياسة سيد محمد الصدر الماكرة فتعيد الأمور إلى مجاريها، هذه السياسة التي بلغ فيها مكر هذا السيد حداً لا يوصف فكانت نتيجته إن أحاقت شرورها بقادة الوثبة التحررية في الحزب الشيوعي الذين أعدمهم نوري السعيد والامبريالية البريطانية المساندة له.

لقد انضمت بريطانيا إلى حلف بغداد في ١٩٥٥/٤/٤ وتبعتها

باكستان التي انضمت إلى ميثاق بغداد في ١٩٥٥/٩/٢٣ وتبعتهم إيران بانضمامها إلى هذا الحلف في ١٩٥٥/١١/٣ طبعاً بعد إسقاط حكومة د. محمد مصدق وهكذا اكتملت السبحة كما يقول المثل. فكونت هذه الدول حلفاً تابعاً لمخططات حلف الأطلسي في احتمال شن هجوم على جنوب الاتحاد السوفييتي إضافة إلى تمرير جيوش أخرى عبر العراق إلى جنوب آسيا. فزادت من القيود الثقيلة المفروضة على الوطن العراقي وثلمت نهائياً من استقلاله وسيادته الوطنية.

مؤتمر باندونغ ١٨ نيسان ١٩٥٥ (العقبة المهمة ضد الهجوم الإمبريالي)

ولعب مؤتمر باندونغ الذي انعقد في ١٨ نيسان ١٩٥٥ وهو مؤتمر قادة دول عدم الانحياز وفي طليعتهم جواهر لال نهرو قائد الهند وأحمد سوكارنو قائد أندونيسيا وشو إن لاي وزير خارجية الصين وأحد زعمائها كما حضره جمال عبد الناصر قائد مصر وحضرته أطراف دعيت إليه. وفي هذا المؤتمر ألقى جمال عبد الناصر خطاباً مهماً أعلن فيه الانحياز إلى الدول الداعية له مع معسكر السلم ودافع عن حق الدول العربية وشعوبها في التحرر من سيطرة الدول الاستعمارية على الشعوب العربية وحقها في الاستقلال وسيادتها الوطنية وجلاء الجيوش الأجنبية عنها ودافع بحرارة عن القضية الفلسطينية. «يوسف الفيصل ذكريات ومواقف».

ولعب شو إن لاي دوراً مهماً في مبادرة عبد الناصر إلى شراء الأسلحة من الدول الاشتراكية وكان دوره فاعلاً فقد كان وسيطاً في إنجاز صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وكان رد فعل الدول الغربية

وفي مقدمتها اتخاذ أمريكا موقفاً من مصر هو أقرب إلى العداء فقد بادرت الولايات المتحدة إلى تخليها عن المساعدة في بناء السد العالي.

لقد كانت قرارات مؤتمر باندونغ تتميز باحترام حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة هذا أولاً

وثانياً: احترام سيادة جميع الدول ووحدتها.

وثالثاً: الاعتراف بالمساواة الوطنية.

ورابعاً: عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.

وخامساً: اعتبرت مصر وشاركتها سوريا أن سياسات نوري السعيد بلعبه الدور الحاسم في حلف بغداد خطر على الشعوب العربية وأمنها القومي لأن العراق يدخل ضمن نطاق الأمن القومي العربي وخروجه عن هذا الإطار القومي العربي يشكل خيانة وطنية.

ويمكن اعتبار مؤتمر باندونغ نقطة تحول في تطور نضال الشعوب من أجل تضامنها وتحررها من الاستعمار وكان هذا المؤتمر بقراراته دافعاً في تهيئة الأجواء الوطنية والدولية ضد قوى الامبريالية ونلاحظ أنه في أعقاب مؤتمر باندونغ توسعت جبهة النضال ضد الامبريالية، كما ظهرت إلى الميدان الدولي قوى جديدة حققت نجاحات في صراعها من أجل الاستقلال وتضامنها مع الشعوب الأخرى.

ولقد انعقد في أعقاب مؤتمر باندونغ مؤتمر الشعوب الآسيوية والأفريقية في القاهرة وهو يعتبر امتداداً لمؤتمر باندوغ بما تضمنه من قرارات تاريخية أهمها مبدأ التعايش السلمي والتضامن بين الشعوب

الموقعة على الميثاق وشجب الامبريالية والحرب، وطبيعي فإن مؤتمر باندونغ هو الذي سهل للدول المشاركة فيه أن تجتمع وتوحد قراراتها لخدمة شعوبها والسلم العالمي.

الفصل الثالث والعشرون
التطورات السياسية على الساحة العراقية والعربية بعد حلف بغداد
خطوات مهمة في تطهير الذات وعقد تحالفات بين تيارات متقاربة في الأهداف تمهيداً لتكوين جبهة وطنية موحدة ضد المخططات الإمبريالية

كان تشكيل حلف بغداد من دول غير عربية مجندة لخدمة مخططات الإمبريالية العالمية حتم على الحركة الوطنية العراقية أن تعيد النظر الجدي في استراتيجيتها وفي تكتيكها بهدف توحيد الحركة الوطنية عموماً وزجها في معركة مصيرية ضد عدونا الجاثم على أرض وطننا ويخطط بصفاقة ضد شعبنا.

وكانت حركة التحرر العربي التي قادتها مصر وسوريا قد وقفت ابتداءً ضد حلف بغداد وضد مخططاته ورفعت شعار تحرر الأقطار العربية من النفوذ الاستعماري وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية لها

وجلاء الجيوش الأجنبية عنها والوقوف إلى جانب معسكر السلام ووحدة الصف العربي في الكفاح المصيري دافعاً قوياً استجابت له كافة الشعوب العربية وفي طليعتها الأحزاب الوطنية العراقية.

تكتيك جديد للأحزاب الوطنية العراقية

كان المناخ السياسي العراقي والعربي والشعوب المناضلة من أجل السلام مهيئاً لقيام تحالفات بين قوى متقاربة في الأهداف كخطوة أساسية أولى لتوحيد جميع القوى الوطنية في جبهة وطنية موحدة.

وكانت الخطوة الأولى لتوحيد الصف العراقي في هذا السبيل هي التقارب بين حزبين بدرجة الاندماج لتكون أداة فاعلة لتوحيد جميع القوى الوطنية.

وكان المبادر الأول لهذا التكتيك الناجح هو قيادة الحزب الوطني الديمقراطي وقيادة حزب الاستقلال، وهذان الحزبان يمثلان الخط الوسط الوطني المؤلف من عناصر برجوازية وطنية وبرجوازية صغيرة بتعدد مشاربها وألوانها، وهذا الخط الوطني العام يحتوي على تيارات عديدة ويعتبر التيار القومي ضمن هذا الخط الوطني فإذا أطلقنا اسم الحركة الوطنية في هذا الشأن فالتيار القومي هو أحد مكوناتها المهمة.

وقد تمخض عن هذا التقارب إلى حد الاندماج تأليف (حزب المؤتمر الوطني).

أولاً: تأليف حزب المؤتمر الوطني في ١٦ حزيران سنة ١٩٥٦

تطورت الحركة الوطنية والقومية العربية الصاعدة في تأثيرها على الساحة العراقية وحركتها الوطنية التي تهدف إلى تحرير الشعوب العربية من الاستعمار وحلف بغداد والحصول على استقلال البلاد العربية التام الناجز والابتعاد عن سياسة الأحلاف وتبني الحياد الايجابي والديمقراطية.

وفي هذا الجو السياسي الذي يدعو لوحدة الدول العربية والتقارب بينها تألف حزب المؤتمر الوطني بعد لقاءات ومفاوضات بين الحزبين الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال حيث تم الاتفاق على هذا الحزب بقيادة واحدة متساوية بينهما.

ويشير كامل الجادرجي في هامش كتاب (كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي) إلى أن الطلب المقدم إلى الجهات الحكومية المختصة للموافقة الرسمية على تأسيس هذا الحزب وقع عليه كل من كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود (من الحزب الوطني الديمقراطي) ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وصديق شنشل ومحمد أمين الرحماني وعبد الشهيد الياسري (من حزب الاستقلال).

وفي ما يأتي أهم المواد التي تضمنها منهاج الحزب:

م١: تتكون في العراق منظمة باسم حزب المؤتمر الوطني.

م٢: يعمل المؤتمر على التآلف بين العناصر التي تشترك في الأهداف المبينة في هذا المنهاج والتعاون على تحقيقها.

م٣: لما كان المؤتمر يقر حقيقة كون العرب أمة واحدة فرقها

الاستعمار وأعاق توحيدها فإن المؤتمر يهدف في سياسته العربية إلى:

أ) العمل على إقامة اتحاد عربي فدرالي شامل يكون خطوة فعالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد.

ب ـ ج ـ د) تطوير جامعة الدول العربية وإقامة كيانها على أسس جديدة لتساير أماني الأمة العربية وربط بعضها ببعض والانتقال إلى الاتحاد.

م٤: يهدف المؤتمر من الناحية الداخلية إلى العمل لإيجاد وضع سياسي مما يضمن تطبيق الدستور ويكفل سيادة الشعب وإقامة نظام برلماني وإحلال سيادة القانون وإطلاق الحريات الديمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم النقابي وحرية الصحافة... وإلغاء المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان ذلك.

م٥: يعمل المؤتمر على تعزيز التعاون بين المواطنين كافة لاحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم فيعتبر العرب والكرد شركاء في الوطن ويدعو إلى احترام حقوقهم الوطنية ضمن الوحدة العراقية[١٥٧].

ويذكر الشيخ مهدي كبة أن رفض الطلب من لدن الحكومة لتأسيس المؤتمر الوطني لم يمنع الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني أن تمارس نشاطها وأن تعقد الاجتماعات وتتخذ القرارات وتصدر البيانات إلى الشعب وتقدم المذكرات إلى الجهات الرسمية[١٥٨].

ثانياً: الحزب الشيوعي يعقد الكونفرنس الثاني في أيلول سنة ١٩٥٦ تحت عنوان «في سبيل التحرر الوطني والقومي»

١- لم ينعقد هذا الكونفرنس الثاني[١٥٩] إلا بعد أن طهر الحزب

الشيوعي تنظيماته من العناصر الفوضوية والطفيلية المتطرفة التي سيطرت على الحزب الشيوعي والتي أساءت إلى مكانة الحزب الشيوعي المعنوية ودوره الفاعل في الحركة الوطنية. إذ نجحت قيادة حسين أحمد الرضي (سلام عادل) في إبعاد هذه العناصر عن المراكز القيادية وفي إقصاء بعضها فانفتح المجال أمامها لوحدة الحزب الشيوعي الذي كانت تتنازعه ثلاث كتل.

٢- وفي الوضع العربي نرى أن سياسة مصر بقيادة جمال عبد الناصر قد انفتحت على الشعوب العربية ودعوة هذه الشعوب إلى التحرر الوطني والقومي والتخلص من سيطرة النفوذ الاستعماري المسيطر عليها والعمل على إجلاء الجيوش الأجنبية من جميع الأراضي العربية، والنضال من أجل التخلص من الأحلاف العسكرية كحلف بغداد وغيره وسلوك سياسة الحياد الايجابي الذي أقره مؤتمر باندونغ، والحركة الوطنية.

لقد لاقت هذه السياسة ترحيباً من الحزب الشيوعي وأيدتها المنظمات العاملة في الوطن وحفلت بتأييد واسع من جماهير الشعب العراقي عرباً وكرداً.

٣- ومما شجع قادة الحزب الشيوعي نحو التلاحم في جبهة وطنيه تأليف «حزب المؤتمر الوطني» الذي تقاربت أهدافه مع الكونفرنس الثاني هذا.

٤- مواقف قوى الوسط الوطنية الأخرى، منها: دخول الحزب الديمقراطي الكردستاني في الساحة العراقية الداعية لاستقلال الشعوب العربية، وكان دخول هذا الحزب يعتبر خطوة مهمة في تعاون عربي

كردي من أجل الأهداف الوطنية والقومية المشتركة التي لم تتحقق ويبدو من مواقف القوميين العرب والكرد أنهم لم يستطيعوا التخلص من مواقف قومية تتسم بالمغالاة في التوجه القومي الذي لا ينسجم وروح العصر ولا بالواجبات الملحة التي تدعو إلى التآخي لتحقيق الأهداف المشتركة العاجلة، لذلك لاح في تلك الفترة نوع من التوجس الذي مبعثه انعدام الثقة بين قوميي كل فئة.

٥- انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي وقراراته التي فتحت آفاقاً جديدة للسلم والتقدم والازدهار.

٦- المواقف الجريئة للأحزاب الوطنية في مذكراتها إلى عبد الإله الوصي تتهمه بالفساد بوقوفه على رأس المفسدين وتتهمه بالتدخل في السياسة الداخلية وخرق الدستور.

لقد كان شعار دانتون الاستراتيجي البارز في فن الانتفاضات والثورات (الجرأة ثم الجرأة دائماً والجرأة أبداً)، ينطبق إلى حد ما على مواقف هذه الأحزاب.

٧- أحرزت حركة الضباط الأحرار العراقيين تقدماً واضحاً في تحقيق أهدافها لأجل القضاء على النظام الملكي وإسقاطه.

«لقد وُضعت قرارات الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي[١٦٠] المنعقدة تحت هدف: ((في سبيل سياسة وطنية عربية مستقلة)).

فبعد مقدمة طويلة خلص هذا الهدف الكبير إلى (إن العالم العربي يسير اليوم قدماً نحو الحرية والوحدة مفتقداً عضواً رئيسياً في كيانه هو العراق الذي يُراد عبثاً إبقاؤه على هامش التاريخ... وشعبنا لا يمكن أن يكون أبداً بمعزل عن التطورات. إن مطلب التخلي عن

حلف بغداد وعن سياسته مع الاستعمار وتوافقه مع الصهيونية...

إن انتهاج طريق التضامن العربي وتعاون الدول الاشتراكية أصبح مطلب الجميع (ص ١٢)... إن ما يواجه بلادنا الآن قبل كل شيء ضرورة تحويل السياسة القائمة من سياسة تعاون مع الاستعمار وتوافق مع الصهيونية وانعزال عن حركة التحرر العربي إلى سياسة وطنية عربية مستقلة.

وعندما تطرح الحياة أمام القوى الوطنية مهمة تبديل السياسة القائمة إلى سياسة وطنية عربية مستقلة يصبح من الضروري تشديد النضال وتنسيق المساعي لفرض حكومة وطنية جديدة بتحقيق هذه المهمة التاريخية».

ثالثاً:

١ ـ إن الحركة القومية التحررية في البلاد العربية تؤثر أقصى التأثير وتتفاعل بقوة عظيمة مع حركتنا الوطنية. والعراق باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي وعضواً رئيسياً في الجامعة العربية لا يستطيع مواصلة سياسة العزل عن حركة التضامن العربي الموجه مباشرة ضد حلف بغداد وضد سياسة التبعية الاستعمارية التي ينتهجها العراق... ((إن طريق التضامن للشعب العراقي مع الشعوب العربية هو في الظرف الراهن التاريخي الطريق الوحيد الذي لا يمكن تجاهله أو صد البلاد عنه ومواكبة السير فيه إلى النهاية. تلك هي العوامل الخارجية التي تلعب دور المساند الفعال لحركتنا الوطنية العربية ويترتب على مداها أثر بالغ الخطورة على السياسة الاستعمارية التي تنتهجها حكومة العراق)). ((أما في الداخل... إن هذه السياسة

تعاني العزلة وأشد المقت والاحتجاج من أوسع الجماهير الشعبية))
(ص١٨)

وقد جاء قرار الكونغرس الثاني بعنوان:

٢- الجبهة الوطنية الموحدة

((تطرح الجبهة الوطنية نفسها باعتبارها ضرورة تاريخية وباعتبارها اتحاداً وطنياً شعبياً شاملاً ينبغي أن يضم في إطاره كل أصحاب المصلحة في تغيير هذا الوضع وإصلاحه من الفلاحين والعمال وجمهور الكادحين إلى المثقفين والطلبة والنساء والشباب إلى أصحاب الصناعات الوطنية والتجار والزراع إلى العسكريين ورجال الدين وكل الوطنيين من مختلف القوميات والأديان» (ص٢٠) من الكراس.

((والجبهة الوطنية تحرص على أن تستوعب صفوفها كل القوى، وينبغي أن تحسب حساباً للتبدلات التي تطرأ على الظروف المحيطة بها)) ص ٢٢.

((إن حق أي حزب من الأحزاب وقوى الجبهة الوطنية في الدعاية الحزبية وكسب الأنصار وإحراز ثقة الشعب هو حق مشروع لا يخل بعمل الجبهة)) ص٢٤.

((إن تجارب حركتنا الوطنية قد علمتنا أن القوى الوطنية المتحدة عندما تكون في جبهة واحدة تستطيع في كل وقت أن تحرز مكاسب هامة كما تجلت بكل روعتها في وثبة كانون ١٩٤٨، حيث استطاعت القوى الوطنية التي نزلت إلى المعركة موحدة الصفوف أن تقبر معاهدة بورت سماوث وتنزل الهزيمة بالسياسة الاستعمارية)).

وفي القسم الثالث من قرارات الكونفرنس:

٣- حول السياسة التحررية العربية والمسألة القومية الكردية ص٢٧

أ) طريق العروبة طريق الانعتاق والتقدم

((إن الحزب الشيوعي العراقي مسترشداً بالماركسية اللينينية وآخذاً بنظر الاعتبار واقع العراق القومي والسياسي والنهضة العربية التحررية الصاعدة والظروف الدولية المستجدة يستوحي في سياسته القومية الحقائق التالية:

- إن الأرض التي يقطنها الشعب العربي في العراق هي جزء لا يتجزأ من أرض العروبة، وأن العراق من حيث هو وحدة سياسية دولة عربية في إطاره القومي والدولي وعضو رئيس في عائلة الدول العربية.

- لكن العراق بحدوده الجغرافية الحالية التي رسمها الاستعمار يضم جزءاً من كردستان ولذا فإن في العراق قوميتين رئيسيتين عربية وكردية ص٢٧.

- وإن الشعب الكردي في العراق هو جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان الممزقة الآن بين دول تركيا وإيران والعراق. وإن الأمة الكردية أمة واحدة من حيث كونها جماعة ثابتة من الناس تكونت تاريخياً لها ارض مشتركة ولغة مشتركة ولها تكوين نفسي مشترك)) ص٢٨.

((إن حركة الانبعاث القومي العربي حركة تقدمية ديمقراطية لأنها حركة معادية للاستعمار والحرب))...

((إن الطريق إلى الوحدة العربية ينفتح على أساس زوال الاستعمار

عن العالم وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية)).

ب) الحركة التحررية العربية والمسألة القومية الكردية:

((إن حركة الانبعاث القومي العربي حليف قوي للحركة القومية الكردية ولطموح الشعب الكردي إلى التحرر والوحدة القومية...)) ص٣٠.

((وعلى عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان تقع مسؤولية كبرى إزاء قوميتها ووطنها، مسؤولية العمل الدائم والصحيح من أجل حقوق ومستقبل الجماهير الكردية وبعث تاريخها وأمجادها وتراثها القومي. وليس لها طريق في الظرف الراهن سوى طريق الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق ضد الاستعمار وأحلافه...)).

هذه المقتبسات التي نقلناها عن قرارات الكونفرنس الثاني هي خطة الحزب الشيوعي في مرحلته التي نكتب عنها، مرحلة الانفتاح على القوى الوطنية العراقية جميعها العربية والكردية لتكوين جبهة وطنية واسعة عريضة ضد الاستعمار وأعداء الشعب.

ومن الجدير بالذكر أن أدبيات الحزب الشيوعي ونشراته اتخذت السبيل نفسه الذي خطته قرارات الكونفرنس الثاني[١٦١].

تأميم قناة السويس

في ٢٦ تموز سنة ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس. فلاقى إعلانه هذا تأييداً عارماً من الشعب المصري عبرت عنه تظاهرات التأييد.

استجابت الشعوب العربية لهذا الحدث المهم فوراً، وكان

الشعب العراقي وأحزابه وتنظيماته قد هللت لهذا الحدث الهام، ولمسنا ذلك من التظاهرات التي عمت القطر العراقي تؤيد حق مصر في هذا التأميم وظهرت الشعارات تطالب بتأميم النفط العراقي.

لقد هز حدث التأميم الدول الإمبريالية وبخاصة بريطانيا وفرنسا بتأييد من أمريكا فسارعت فرنسا وبريطانيا إلى تجميد الأرصدة المصرية فيها ودعت هاتان الدولتان جنودها الاحتياط إلى الالتحاق في الخدمة العسكرية فوراً، ثم عقدت مؤتمرات دولية لتأييد أحقية شركات النقل في ملكية القناة ولمنع حق مصر من تأميم ملكية الشركات صاحبة الامتياز في القناة.

وتنادت أصوات حكومية وشعبية محدودة في إسناد أحقية مصر في ملكية القناة مستندة إلى قرار هيئة الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٥٤ الذي تضمنت بنوده حق الشعوب في التصرف بثرواتها الطبيعية وإن حق الملكية هذا لا علاقة له بحرية الملاحة في القناة فذلك حق دولي لكل الشعوب.

ولما لم تجد هذه الضغوط والتصرفات الإمبريالية الأخرى أذناً صاغية تجاه إصرار مصر على الصمود والتمسك بحقها المشروع فقد لجأت بريطانيا وفرنسا تساندهما إسرائيل إلى شن الحرب العدوانية على مصر.

العدوان على مصر ١٩٥٦: انتفاضة الشعب العراقي تشرين الثاني ١٩٥٦ إنتصاراً لمصر

التعجيل بتأسيس «جبهة الاتحاد الوطني»

بدأ الهجوم العدواني على مصر في ١٩٥٦/٩/٢٩ حيث وجه

المعتدون إنذاراً إلى مصر لإخلاء منطقة قناة السويس والإسماعيلية وبورسعيد. فرفض عبد الناصر الإنذار. وإستقال داك همرشولد سكرتير الأمم المتحدة احتجاجاً على هذا الاعتداء، وهبت الشعوب العربية في تظاهرات ضخمة إحتجاجاً على هذا الاعتداء ولنصرة الشعب المصري في كفاحه البطولي ضد المعتدين. ربما يكون أعظم حدث عربي أيد مصر هو انتفاضة الشعب العراقي ضد المعتدين وضد حلف بغداد وحكومة نوري السعيد الضالعة في ركاب الإمبريالية. قد تكون مدينة النجف هي المبادرة الأولى في الوقوف بوجه إرهاب نوري السعيد وحلف بغداد. فهي التي أشعلت هذا «الهيجان» الشعبي على حد تعبير محمد حديد والشيخ مهدي كبة.

وما إن تحركت جموع النجف التي تصدت لإرهاب نوري السعيد حتى بادر الحزب الشيوعي فوراً للالتحام بهذه الانتفاضة وسرعان ما تسلم كادره المجرب تنظيمياً زمام القيادة بالاشتراك مع بعض العناصر الوطنية من قومية ودينية التي تقود التظاهرات في النجف، وهكذا لعب الحزب الشيوعي دوره في النجف وفي الحي البطلة التي قدمت ضحايا فضلاً عن إعدامات عدد من قادة التظاهرات فيها. وكان للحزب الشيوعي دور في تحركات التظاهرات العديدة التي عمت القطر وبخاصة في أربيل والسليمانية وفي مدن كردستان المهمة حيث التحمت العناصر القومية الكردية مع الحزب الشيوعي في مظاهرات الانتفاضة، ولكن تأخر مدينة بغداد النسبي أفقدها دور إمساك زمام المبادرة كما ينبغي، فمدينة بغداد هي قلب كل تحرك وانتفاضة «وهيجان» شعبي وكان فقدان هذه المبادرة

عاملاً استفاد منه نوري السعيد في قمع التظاهرات التي لم تكن متناسقة ولم يكن تحركها منظماً تنظيماً جيداً.

ولكن درس هذه الانتفاضة كان عظيماً فقد أظهر:

١- هشاشة حلف بغداد وعجزه عن القيام بأي دور يذكر.

٢- إن حكومة نوري السعيد ضعيفة وواهية مما شجع عناصر عسكرية على التعجيل بإنهائها.

٣- أثبتت الانتفاضة (١٩٥٦) خطأ بعض السياسيين الذين كانوا يتمسكون بقضايا ليست جوهرية تجاه قضايا أساسية هي وحدة الحركة ونبذ الأمور التي تعرقل مسيرة الوحدة بين القوى الوطنية وأهمها التحلي بالمرونة ونشير بهذا إلى المسعى الفاشل لحزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال للتقارب مع صالح جبر والمرونة التي تحلى بها كامل الجادرجي ومهدي كبة تجاه مطالب صالح جبر التعجيزية. ورغم كل هذا فإن صالح جبر تنصل عن كل القرارات التي اتخذت بموافقته وبناءً على طلبه بإصدارها. ويبدو لي أن صالح جبر لم يكن جدياً بل كان يسعى لإشعار الوصي ونوري السعيد بأنه يستطيع أن يجر الآخرين إلى جانبه سعياً منه للحصول على مكسب للرجوع إلى دفة الحكم، ولكن الأمور كانت تسير بوجهة أخرى فلم يعد لصالح جبر دور في حلف بغداد. راجع مذكرات الجادرجي والحزب الوطني ص ٦٦١-٦٦٢ ومسعاه للتكتل مع المعارضة ص ٦٦٣-٦٧٤ وما جرى من مفاوضات مع صالح جبر انتهت بالفشل.

إن أهم درس لوثبة ١٩٥٦ للأحزاب السياسية وبخاصة الشيوعي والوطني الديمقراطي والاستقلال هو التقارب وحل المشاكل العالقة

للقضاء على حلف بغداد وحكومة نوري السعيد، هذا الدرس الذي إتقنه هؤلاء الساسة من انتفاضة ١٩٥٦ هو إنشاء جبهة الاتحاد الوطني التي نتحدث عنها حالياً عاملاً مهماً في القضاء على النظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري سنة ١٩٥٨ إلى جانب القوى العسكرية الضاربة في إسقاط نظام الحكم الملكي.

تأسيس جبهة الاتحاد الوطني

الحزبان الشيوعي والوطني الديمقراطي ودورهما الأساس في تأليف جبهة الاتحاد الوطني

في ما يأتي ما كتبه محمد حديد في ((مذكراتي)) عن تأليف هذه الجبهة، وكان محمد حديد أحد مؤسسي الجبهة ومشاهد وقائعها. ومحمد حديد رجل موثوق وثبت في ما يراه ويلمس بنفسه عن هذا الحدث المهم أي الجبهة التي كان لها دور غير مباشر في إسقاط الحكم الملكي في العراق.

كتب محمد حديد تحت عنوان «عن جبهة الاتحاد الوطني»:

((في غياب كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي بسبب حضوره المؤتمر الشعبي)) تزايدت الاتصالات بين العناصر الشعبية والوطنية وكان من أولئك د. صلاح خالص الذي كانت لي معرفة به بواسطة قريبة عبد الفتاح إبراهيم...

وقد أبديت له أننا متفقون على هذا الرأي أي تكوين جبهة وطنية ولكن هناك حذراً من محاولة بعض الأطراف الاستئثار بتوجيه الجبهة في وجهة معينة، فأكد لي الدكتور خالص أنه يمكن اتخاذ التدابير للحيلولة دون ذلك... ثم جاءني عزيز الشيخ فبادرني بأن «سلام

عادل» حسين احمد الرضي السكرتير الأول للحزب الشيوعي يرغب في لقائي، أخبرت عزيز الشيخ بأني أرحب بهذا اللقاء فجاء في اليوم الثاني وأخبرني أن سلام عادل سينتظرك في مكتبة «كورونيت» عمارة مرجان ساحة التحرير عصر اليوم التالي.

ويصف محمد حديد تفاصيل اللقاء في دار شخص انسحب وتركنا في غرفة الاستقبال «بدأ الحديث مع سلام عادل حول الوضع السياسي القائم في البلاد والرغبة الجامحة الموجودة لدى المواطنين لمعارضة ذلك الوضع. وقد تبادلنا الرأي حول الحل الذي يجب أن يتم لمعالجة هذا الموقف واتفقنا على ضرورة قيام جبهة وطنية تضم جميع الأطراف السياسية بما في ذلك حزب الاستقلال وذكر سلام عادل وحزب البعث أيضاً، لأننا في الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن لدينا اتصال مع حزب البعث. كذلك بحثنا موضوع دخول الكرد فقلت له إننا في الحزب الوطني الديمقراطي «نرحب بذلك إلا أنني لا استطيع أن اخبره بموقف القوميين من هذا الأمر لذلك يجب التداول معهم بشأنه».

وجرى الحديث حول تعديل الأهداف الآنية التي ترمي إليها الجبهة وهي في هذه الظروف محدودة بتأييد مصر في موضوع تأميم قناة السويس وقيام الشعب بعمل من أجل حمل الحكومة على مقاومة أي اعتداء على مصر ودعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية عربية مع طلب تنحية حكومة نوري السعيد وإطلاق سراح المسجونين وإعادة الحريات السياسية بما فيها حرية التنظيم وحرية النشر وإجراء انتخابات مجلس نيابي جديد تنبثق منه الحكومة المقبلة. وبينما أخذت على عاتقي

الاتصال بحزب الاستقلال، اخذ سلام عادل مهمة الاتصال بحزب البعث، واتفقنا على تأجيل الاتصال بالكرد إلى حين معرفة موقف حزب الاستقلال من اشتراك الأكراد في الجبهة[١٦٢].

وانتهى الاجتماع على أن يعين موعد آخر عن طريق عزيز الشيخ وقبل أن نفترق سألته عن ممثل الحزب الشيوعي في حالة الاتفاق على الجبهة فأجابني «بأن ممثل الحزب الشيوعي سيكون عزيز الشيخ».

يقول محمد حديد إنه أخبر مهدي كبة حول موضوع لقائه مع سلام عادل فأبدى محمد مهدي كبة اقتناعاً بالفكرة من حيث المبدأ، إلا أنه يريد العودة إلى جماعته للتداول بالأمر. وبقدر ما يتعلق بالكرد أخبرني محمد مهدي كبة «انه من حيث المبدأ ضد الفكرة لأنهم في حزب الاستقلال لا يحبذون توجه الكرد في مغالاتهم بالقومية الكردية لحد الانفصال عن الكيان العراقي الذي يعمل بدوره على الانضمام إلى كيان عربي أكبر».

... وبعد يومين علمت منه أن حزب الاستقلال يوافق على تأليف الجبهة الوطنية من حزب الاستقلال والوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث، فأتفقت معه على أن يكون الاجتماع في دار محمد مهدي كبة.

«وبعد ذلك بلغت عزيز الشيخ بهذا الموعد على أن يبلغه لسلام عادل». وأصبح الأشخاص الذين يحضرون اجتماعات الجبهة هم محمد مهدي كبة عن حزب الاستقلال ومحمد حديد عن الحزب الوطني الديمقراطي وعزيز الشيخ عن الحزب الشيوعي وفؤاد الركابي

عن حزب البعث «ويضيف محمد حديد» وبعد عودة كامل الجادرجي وإلقاء القبض عليه ومحاكمته مع حسين جميل وصديق شنشل وفائق السامرائي. ثم يقول فوجدنا أن الوقت قد حان لتأليف «جبهة الاتحاد الوطني» كما أقرت الأهداف التي تسعى الجبهة والمطالب التي ترمي إلى تحقيقها» حديد ص ٢٩٧.

في التاسع من آذار ١٩٥٧ صدر بيان «اللجنة الوطنية العليا إلى الشعب العراقي الكريم» «كان البيان يقع في سبع صفحات وقد حدد البيان المطالب الوطنية الكبرى وهي:

أ) تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.

ب) الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.

ج) مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وإنتاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الايجابي.

د) إطلاق الحريات الدستورية.

هـ) إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمتعقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

واختتم البيان بالدعوة إلى ((الوحدة والتكتل والاتفاق حول مطالب الأمة الكبرى... ورص صفوف الحركة الوطنية))[١٦٣].

حول الجبهة الوطنية وتشكيلاتها

لقد كان للجبهة الوطنية تنظيم واسع يتناسب ومهمات هذه الجبهة، في هذا الصدد يذكر محمد حديد في «مذكراتي»:

((تم تشكيل لجان مهنية للجبهة مثل منظمات المعلمين والمحامين والأطباء والمهندسين، كما شكلت لجان محلية في الألوية والمدن الكبيرة مثل الموصل والبصرة والحلة والكوت والنجف وغيرها من المدن العراقية. وكانت هذه اللجان تجتمع دورياً وحسبما تدعو الضرورة. وقد هيأت جبهة الاتحاد الوطني للمشتركين فيها فرصة للاجتماع في ما بينهم للتداول في القضايا التي ترتبط بعملهم، واتخاذ المواقف المناسبة بشأنها. سواء كانت هذه القضايا قضايا مهنية أم ذات طابع محلي، باستثناء القضايا الوطنية الكبرى التي كانت اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني تقرر الموقف منها)) محمد حديد ص ٢٩٨.

لقد شكل قيام جبهة الاتحاد الوطني بأهدافها العريقة وتنظيمات عناصرها حدثاً تاريخياً مهماً سجله الشعب العراقي وحركته الوطنية على اختلاف ألوانها وأحزابها في هذه الجبهة التي هي حصيلة كفاح هذا الشعب من أجل وحدته الوطنية وتحرره من النفوذ الاستعماري والحكم الملكي صيغته ومن أجل الديمقراطية.

وكان قيامها دافعاً قوياً لحركة الضباط الأحرار الذين وضعوا هدفهم وشعارهم إسقاط نظام الحكم الملكي وتعجيل الإسراع في إنهاء هذا الحكم الذي ينوء الشعب بأوضاره.

الفصل الرابع والعشرون
حركة الضباط الأحرار ودورها المهم ودور جبهة الاتحاد الوطني في إسقاط النظام الملكي

بدأ التفكير العملي لتكوين حركة الضباط الأحرار إثر نجاح حركة الضباط الأحرار المصرية بقيادة جمال عبد الناصر التي أسقطت النظام الملكي وتأسيس الحكم الجمهوري في مصر.

ويجمع الذين عاصروا الحركة وساهموا فيها وكتبوا عنها أن بداية التنظيم الخليوي كان على يد ضابطين يحملان رتبة مقدم في سلاح الهندسة في الجيش العراقي هما المقدم رفعت الحاج سري والمقدم رجب عبد المجيد وذلك أواخر سنة ١٩٥٢.

وقد اتفق الإثنان على أن العمل السري العسكري في الجيش يحتم علينا أن يعمل كل واحد منا على انفراد في موقعه لجذب من يثق بهم من الضباط ثم يقوم الزميلان بجمع الضباط الذين التحقوا

بأحدهما إلى الآخر ليكونا تنظيماً واحداً، وتعاهدا على السير على خط واحد كل في موقعه.

والسؤال: هل جمعت الصدفة هذين الضابطين ليعملا على إسقاط النظام الملكي، أم أن عوامل عديدة تجمعت من تاريخ الحركة الوطنية ونضالها إضافةً إلى تاريخ العسكرية العراقية ودورها في السياسة؟

لا شك أن هذين الضابطين اللذين استوعبا تاريخ العسكرية العراقية والمراحل التي مرت بها ونجاحاتها وإخفاقاتها لعبت دورها في إقدامهما على نشاطهما الحركي هذا لإسقاط النظام الملكي وقيام الحكم الجمهوري شأن أقرانهما في مصر. لقد أديا دورهما في التأسيس وتوسيع حركة الضباط وتعاظم نفوذها.

نعود إلى استخلاص مسيرة العسكرية العراقية ودورها في السياسة العراقية ففي سنة ١٩٣٦/١٩٣٥ شرّعت حكومة ياسين الهاشمي قانون التجنيد الإلزامي. ورغم أن هذا القانون لاقى معارضة من رؤساء العشائر وبعض رجال الدين وجناح من المعارضين لحكومة ياسين الهاشمي إلا أن هذا القانون سار في طريق تنفيذه.

لقد انضمت أعداد كبيرة من المجندين الإلزاميين إلى الجيش العراقي ومعظم هؤلاء كانوا من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة وبخاصة من أبناء الفلاحين الذين دخلوا الجيش وهم يحملون أفكاراً مصدرها البيئة التي نشأوا فيها من همومهم وهموم عوائلهم وأفكارهم العائلية والعشائرية والمذهبية وغيرها. ومع أن الحياة العسكرية لها طابعها من حيث قوة الضبط وتنفيذ الأوامر ومنها الطاعة العمياء لرؤسائهم إضافة إلى تنظيم الحياة العسكرية اليومية والمعيشية والتثقيف المهني

المحدود، إلا أن حياة المجندين إلزامياً القصيرة نسبياً لا تسمح بصقل الجندي الإلزامي بالطابع العسكري ولم تكن تترك انطباعها إلا على أولئك الذين فضلوا التطوع الاختياري بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية.

أعقب قانون التجنيد الإلزامي زيادة عدد الجنود نسبياً وطرأ تغيير نوعي محدود في ذهنية البعض منهم. وكان الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي أحد أعمدة حكومة ياسين الهاشمي بالاشتراك مع وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني والمذابح التي تمت على يدهما، قيام بكر صدقي بمعاونة شريكه حكمت سليمان السياسي المغامر والناقم على زعيمه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الذي حرمه من منصبه المفضل كوزير للداخلية. وجر هذا السياسي زميله القديم في قيادة حزب الإخاء الوطني كامل الجادرجي الذي هو الآخر يحمل كراهية لزعيمه ياسين.

لقد لعبت النقمة أردأ دور في السياسة العراقية وكان من جرائها في هذه الحالة تورط جناح من مجموعة الأهالي بالاشتراك في الانقلاب ولها قصة أشرنا إليها في موضوعٍ سابق.

لقد جر انقلاب بكر صدقي ومقتله بتدبير من السفارة البريطانية ونوري السعيد مع بعض الضباط القوميين وفي مقدمتهم فهمي سعيد، سلسلة من الانقلابات العسكرية انتهت بطرد عبد الإله والزمرة المحيطة بالعائلة المالكة كنوري السعيد والفئة المحلية الحاكمة وقيام حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني.

ولم يهدأ للإمبريالية وتشرتشل أحد أقطابها بال إلا بإسقاط

حكومة الدفاع الوطني وعودة الوصي وجماعته بقوة الحراب الإنكليزية التي هزمت الجيش العراقي وعودة الاحتلال ثانيةً. كان إنتقام الفئة الحاكمة التي فرضها الإنكليز عنيفاً وإجرامياً، ولا شك في أن هزيمة الجيش العراقي قد تركت انطباعاً عمق روح الكراهية والإنتقام من هذه الفئة الحاكمة التي فرضها الاستعمار على بلادنا تجلى في موقف الجيش العراقي المشرف في رفضه ضرب المتظاهرين أيام الوثبة التحريرية سنة ١٩٤٨ ثم أخيراً بروز التنظيم العسكري للضباط الأحرار سنة ١٩٥٢ على يد مؤسسي هذه الحركة وهما رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد وقد أشرنا إليهما.

كان ارتفاع مد الحركة الوطنية عالياً جداً وكانت النشرات والبيانات التي تصدرها القوى السياسية التي تحمل طابع الجرأة والجسارة في دعوتها المستمرة إلى التلاحم الوطني ضد الحكومة وحلف بغداد قد عكس أثرها على الضباط العراقيين الذين ارتفع الوعي السياسي لديهم وبخاصة في وثبة سنة ١٩٥٦ فكثر الانتماء إلى هذه الحركة.

وكانت نقطة الضعف لدى تنظيم الضباط الأحرار هو انغلاقها على نفسها بسبب السرية المنغلقة بحيث لم يجرؤ هؤلاء الضباط على نشر أي بيان أو دعوة لحركتهم، ولم يسمحوا لأنفسهم حتى كتابة منهج أو نظام يجمعهم، كان كل شيء عندهم ممنوعاً. زاد في سوء الحالة بأن هؤلاء الضباط ساروا وفق نظام الجيش العراقي في عملهم على خلاف أقرانهم في مصر الذين كانت لهم نشرات وبيانات وكيان تنظيمي واضح.

ونستطيع القول بثقة كاملة إنه لولا نشاط الحركة الوطنية بفصائلها ببث روح الوطنية بين أبناء الشعب وبين الجنود الذين زاد اندفاعهم وانتماؤهم إلى التنظيم العسكري لوجدنا التنظيم العسكري يبقى منغلقاً على نفسه، فالمناخ السياسي العراقي المدني هو الذي ربى حركة الضباط الأحرار وزاد في عدد المنتمين إليه وارتفع وعيهم الوطني.

في سنة ١٩٥٧ انتمى عبد الكريم قاسم إلى تنظيم الضباط الأحرار مع عبد السلام عارف وتبوأ عبد الكريم قاسم بحكم رتبته العسكرية زمام قيادة الحركة. وسارت الأمور في قيادة عبد الكريم قاسم إلى فضاء أوسع هو الانفتاح النسبي على الحركة الوطنية والاتصال المباشر بجمال عبد الناصر. في هذه الفترة برز حادثان رئيسيان هما محاولة عبد الكريم قاسم الاتصال بالتنظيمات المدنية مع الاتصال بجمال عبد الناصر. كان باكورة هذا العمل إرسال حسين جميل إلى مصر لمقابلة عبد الناصر والاستيضاح عن بعض النقاط وهي مسألة تأييد الحركة ومفاتحة الحكومة السوفييتية لمساعدتها إلى آخره، ولكن إيفاد محمد حديد إلى مصر قد أوضح أموراً كثيرة كما ثبتها محمد حديد في مذكراته. وفي تلك الأثناء كان صديق شنشل وهو من حزب الاستقلال قد أوفد إلى عبد الناصر من قبل القوميين وكانت كل تلك الاتصالات تجري عن طريق غير مباشر بواسطة رشيد مطلك صديق عبد الكريم قاسم وصفيه.

الضابطان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يقتحمان قلعة الحكم ويسقطان النظام الملكي ويعلنان قيام الحكم الجمهوري

«لمحة سريعة»

كان لانتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٦ دورها المهم البارز في

إظهارها قوة الشعب العراقي وأحزابه الوطنية وأظهرت ضعف الحكم الملكي وحلف بغداد سندها، وأثبتت أن هذا الحكم سائر في طريق مسدود فقد كل مقومات بقائه في حكم البلاد ولهذا نرى تسارع الضباط إلى الالتحاق بحركة الضباط الأحرار وكان من بينهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف فقد التحقا بهذه الحركة سنة ١٩٥٧ فتبوأ عبد الكريم قاسم بحكم رتبته العسكرية الأعلى من ضباط الهيئة العليا منصب قيادتها وكان هذان الضابطان يعلمان جيداً أن إخوانهما من العسكريين كانوا يتنافسون بعد وثبة تشرين على إسقاط الحكم.

وتشاء الصدف أن تقرر الحكومة العراقية إرسال قوة عسكرية من اللواء التاسع عشر الذي يتولى عبد السلام عارف آمرية الفوج الأول فيه وذلك لنجدة الحكومة الأردنية وحكومة كميل شمعون اللبنانية مروراً ببغداد إلى الأردن.

لقد عزم هذان الضابطان على القيام بثورة عند مرور الجيش بالعاصمة بغداد وأن يحولا سلاحهما بمساندة ضباط المنظمة العسكرية وثلة من الضباط المؤيدين للثورة إلى بغداد، وقمة الحكم فيها حيث مقر قصر الرحاب، ثم يعلنان إسقاط الحكومة وقيام الحكم الجمهوري فيها.

والواقع فإنه لم يكن من السهولة إسقاط هذا النظام شبه الإقطاعي لو لم يكن الشعب قد خاض نضالاً طويلاً قاسياً مليئاً بالتضحيات تقوده الأحزاب السياسية والثورية الوطنية في إنضاج النظام إلى حد التفسخ ولا ينكر دور هذه الأحزاب في بث الوعي الفكري والسياسي والاجتماعي للشعب العراقي ولحركة الضباط الأحرار

بالذات والتي كانت منغلقة على نفسها فلم تصدر قيادة هذه الحركة نشرة أو بياناً أو نظاماً أو منهاجاً يوضح أهدافهم، لقد كانوا أشبه «بغيتو» وما كان لهم تحقيق النصر بهذا الإنغلاق لولا نشاط الحركة الوطنية ببياناتها ونشراتها التي كان لجبهة الاتحاد الوطني دور في تعزيز عزلة النظام وقد سدت عليه منافذ البقاء مما حتم نهاية مصيره.

وبإعلان سقوط النظام الملكي على يد هذين الضابطين فقد اقتسما تشكيل الوزارة على مقاسهما فكان الحكم في أول أمره ثنائياً بين عبد الكريم وعبد السلام وما لبث عبد السلام عارف أن زُج به في السجن فانفرد عبد الكريم قاسم وحده بالحكم.

وفي فترة حكمه سُنت تشريعات مهمة كقانون الإصلاح الزراعي وقانون الأحزاب وقانون الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي كانت تصب في مصلحة الطبقة الوسطى والصغيرة، ولكن إصلاحات عبد الكريم قاسم كانت تسير ببطء فلقد اعتمد في الأساس على حكم العسكر ومن المؤسف أن أغلب هؤلاء كانوا بيروقراطيين يعطون لمصالحهم الأولوية على الوطن، وأخيراً فقد غدر به هؤلاء الذين يعتمد عليهم من العسكر لتثبيت حكمه في ساعة محنته من دون أي إسناد عسكري يذكر.

والواقع عند استعراضنا السريع لحكم عبد الكريم قاسم نجد:

١) إن ثورة ١٤ تموز قد توافرت فيها شروط الثورة فقد أسقطت نظاماً ملكياً شبه إقطاعي وتشكيلاته وحلت محله تشكيلة اجتماعية في مصلحة الطبقة الوسطى والصغيرة كالفلاحين والمثقفين وذوي المهن الأخرى.

٢) لم تكن الإصلاحات التي قام بها عبد الكريم قاسم تسير بنجاح، لقد كان عبد الكريم قاسم طيلة حكمه يعلن أنه فوق الميول والاتجاهات في بلد تعددت قومياته وأديانه ومعتقداته المذهبية وتصارعت أحزابه بعنف وقسوة في ما بينها، فما زال العديد من العراقيين يضعون الوطنية في آخر المطاف ويعطون الأولوية لمذاهبهم وأديانهم قبل الوطنية العراقية. فالعراقيون كانوا بحاجة إلى نظام ديمقراطي سياسي واجتماعي ولم يكن عبد الكريم قاسم يملك استراتيجية وأفكاراً واضحة وقد عجز عن تحقيق هذا المطلب الأساس بل كان يماطل سنة بعد أخرى لإعلان الديمقراطية وتشكيل أحزاب سياسية ونظام اجتماعي ديمقراطي حر.

٣) لقد اعتمد عبد الكريم قاسم على عسكريين بيروقراطيين كانوا أحد الأسباب المعرقلة لإصلاحاته وأكثر من ذلك فإنهم غدروا به في ساعة محنته حتى سقط حكمه في انقلاب أسود في ٨ شباط سنة ١٩٦٣.

لقد كتب بعض الضباط العاملين مذكراتهم وأهمها:

١ ــ رجب عبد المجيد عضو الهيئة العليا لحركة الضباط الأحرار وسكرتيرها في «ذكرياته» التي لم تنشر والتي تفضل وقتها باطلاعي عليها مشكوراً.

٢ ــ صبيح علي غالب «قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الأحرار» وهو عضو في الهيئة العليا.

٣ ـ محسن حسين الجيب عضو الهيئة العليا «حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق».

٤ ـ صبحي عبد الحميد أبرز ضباط الكتلة الوسطية «أسرار ثورة ١٤ تموز».

لقد كتب هؤلاء الضباط منهاج ونظام الضباط الأحرار، وهي متقاربة إلى حد ما، ويبدو أن الضابطين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم لم يلتزما بمعظم ما كتب في ما بعد من منهاج ونظام حركة الضباط الأحرار، وكانت هذه أهم المصادر التي اعتمدتها في هذا البحث إضافة إلى المصادر الأخرى.

وعسى أن يمتد بنا العمر لنكتب شيئاً مفصلاً عن جمهورية عبد الكريم قاسم وتعقيداتها والصراع بين الأحزاب السياسية، وهذا يحتاج إلى كتاب على الأقل.

الهوامش

(١) S.A.cohen. "British policy in mesopotamia" p. 44, 53, 55.

(٢) لوتسكي «تاريخ الأقطار العربية» ص٣٩٠

(٣) حنا بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية» الكتاب الأول ص٢٧٤، ص ٢٧٥

(٤) فيليب ايرلند ـ العراق ـ دراسة في تطوره السياسي «ترجمة جعفر خياط» ص٣٠

(٥) رئيف خوري: الفكر العربي الحديث وأثر الثورة الفرنسية في توجهه السياسي والاجتماعي ص١٩٦ نقل خوري المقتبس عن كتاب «خاطرات جمال الدين الأفغاني» للمخزومي

(٦) محمد جمال باروت: الإصلاح الإسلامي والعلمانية-مجلة الطريق-العدد الأول سنة ١٩٩٧ ص٧١ وبحثه هذا كان من بين بحوث لمفكرين متنورين هم: طيب تيزيني ومحمد جمال باروت ويوسف سلامة ووجيه كوثراني وماهر الشريف وكريم مروة، الملف عنوانه «إشكالية النهضة بين الإصلاح الديني والإسلامي والسياسي.

(٧) أميل توما «الوحدة العربية في تطورها التاريخي ص١٣٥ وما بعدها ويلاحظ إن هذا البحث ضمنه كتاب «الأمة مسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية» ساهم فيه كل من مكسيم رودنسون وإلياس مرقص وأميل توما ولكل واحد منهم بحثه المستقل عن غيره.

(٨) جورج انطونيوس «يقظة العرب» ص١٤٥ و ص١٥٥.

(٩) انظر محمد دكروب: جذور السنديانة ص ٥٣ - ص٥٤.

(١٠) أميل توما المفكر العربي الماركسي: الحركات الاجتماعية في الإسلام ص١٥٦. والمقطع أعلاه اقتبسه المؤلف من كتاب « العرب والترك في عهد الإسلام» ص٥١٣.

(١١) د. مهدي شبيكة « العرب والسياسة البريطانية في الحرب الأولى» فقد أورد المؤلف وقائع معززة بوثائق نشرها في كتابه هذا-عن توجيهات المخابرات البريطانية لبعض قادة جمعية العهد ودور هذه المخابرات في زرع الخلاف والشقاق بين فصائل الحركة العربية ودور بعض قادة جمعية العهد التخريبي. راجع ص٧ ،حيث نشر الوثيقة البريطانية رقم ٢١٤ التي ذكرت تفاصيل دور المخابرات البريطانية مع بعض قادة العهد. وهناك وثائق أخرى تلقي ضوءاً على دور المستعمرين الانكليز في العراق وكذلك في مصر وغيرها من الأقطار العربية.

(١٢) المقتبس أعلاه نقلاً عن المؤرخ العربي سليمان الموسى «الحركة العربية» ص١٣٣ ويشير هذا المؤرخ إلى إن فيصل قد أودع «خواطره» وهي مذكراته لدى أخيه زيد بن الحسين الذي أطلعه على هذا الخواطر التي اقتبس منها ما يهمه.

(١٣) للاطلاع على تفاصيل البروتوكول وما عرضه فيصل يمكن مراجعة سليمان موسى المرجع السابق ص١٣٠ ـ ص١٣١ وجورج انطونيوس «يقظة العرب» ص٢٤٢ ـ ص٢٤٣ وكذلك أمين سعيد «أسرار الثورة العربية» الكتابين الأول والثاني.

(١٤) سليمان موسى «الحركة العربية» ص١٦٤.

(١٥) جاء في كتاب «لونكرك» العراق ١٩٠٠-١٩٥٠ «ان الجالية البريطانية في العراق بقيت مصونة...الخ. ويشير الكاتب الى أن جمال السفاح معروف بصداقته لبريطانيا.

(١٦) لوتسكي «تاريخ الأقطار العربية الحديث» ص ٤٤٢. ويذكر المؤلف تفاصيل المحاكمات الدموية وإعدام مناضلي حركة النهضة العربية. وانظر كذلك د. مهدي شبيكة-المرجع السابق.

(١٧) R. palme Dutt: The Crisis of Britain and British Impire1957.

(١٨) دكتور محمد سلمان حسن: طلائع الثورة العراقية ص١٢

(١٩) ارنولد ويلسن «بلاد مابين النهرين» ترجمة فؤاد جميل الجزء الثاني ص٢٢١.

(٢٠) نجد الآن شبيها بهذه الحالة التي يلجأ إليها المحتلون الأمريكان كوضع الحواجز الكونكريتية على معظم طرق السير في بغداد وغيرها أو إجراءات قطع الطرق وفرض الحصار المؤقت على بعض المناطق والاستهانة بحياة الناس إلى غير ذلك من إجراءات تضارع أو تفوق قسوة إجراءات أسلافهم الانكليز مما اضطر كثير من أصحاب البيوت إلى هجرها بل إن أعداداً ضخمة من العراقيين هاجروا وطنهم إلى بلاد عربية مجاورة أو غيرها من الأقطار الأجنبية.

(٢١) فيليب آيرلاند «العراق ـ دراسة في تطوره السياسي» ترجمة جعفر خياط ص٤٥

(٢٢) وميض جمال نظمي ثورة ١٩٢٠ ص٢٧٥ وكتاب الدكتور وميض أكاديمي جدير بالوقوف عليه

(٢٣) آرنولد ويلسن: المرجع السابق ص١٢٢-١٢٣

(٢٤) مجموعة البيانات والإعلانات الصادرة عن القائد العام للقوات المحتلة للفترة من ١١ مارس/ آذار سنة ١٩١٧ إلى ٣٠ ديسمبر كانون الأول سنة ١٩٢٣

(٢٥) إبراهيم ناجي المحامي: حقوق التصرف وشرح قانون الأراضي

(٢٦) مصطفى مجيد: قانون التسجيل العقاري ٣- شاكر ناصر حيدر: أحكام الأراضي غير المنقولة ٤- خليل إبراهيم الخالد ومهدي الأزري: تاريخ أحكام الأراضي في العراق

(٢٧) للاطلاع على تفاصيل هذا النظام راجع «نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية» لسنة

١٩١٨ في ١٩١٨/٧/٢٨

(٢٨) فيليب ايرلند ـ العراق دراسة في تطوره السياسي ص ٨٢ و ص١٠٥

(٢٩) حسين جميل العراق الجديد ص ١٢ وما بعدها

(٣٠) د. محمد سلمان حسن «طلائع الثورة العراقية ص٢١

(٣١) د. وميض عمر نظمي «ثورة ١٩٢٠» ص٢٤٨، وقد أشار إلى المصادر والمراجع التي استقى منها هذه الأرقام

(٣٢) د. غسان العطية «العراق ـ نشأة الدولة» ص٣٣٦

(٣٣) علي الوردي ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الجزءان الخامس والسادس

(٣٤) المفتول حصن دفاعي وهجومي في الوقت نفسه وهو أصغر من القلعة ولكنه يحتوي على مواصفاتها

(٣٥) حديث مع الصديق طيب الذكر نصير السلم أبو زيد الحاج صلال وهو ابن الشيخ صلال الفاضل الملقب بـ «الموح» لكرمه وسعة صدره، وكان الشيخ صلال أحد رجال الثورة العراقية ويشير د. غسان العطية إلى امتناع أكثر رؤساء القبائل في الفرات الأوسط عن هدم قلاعهم ومفاتيلهم وان تمردات كثيرة وقعت أدت إلى تراجع المستشارين الانكليز عن قرارهم «غسان العطية» المرجع السابق ص٣٣٠ ـ ٣٣١

(٣٦) محمد مهدي الجواهري ـ ذكرياته ج١ ص٩٥ ـ ص١٠٢ وحول انتفاضة النجف واجراء مقارنة في ما كتب عنها يمكن مراجعة:

- غسان العطية ـ العراق ـ نشأة الدولة ص٢٩٦ ـ ص٣٠٣
- جعفر محبوبة ـ ماضي النجف وحاضرها ص٣٤٠ ـ ص٣٥٠
- الحسني ـ العراق في دوري الاحتلال والانتداب ـ ص٣٦
- جعفر الخليلي ـ هكذا عرفتهم ج٣ ص٨٩ ـ ص٩٣ ج٤
- حسن الأسدي ـ ثورة النجف

(٣٧) د. علي الوردي «لمحات» ج٥ ، فاروق العمر «الأحزاب السياسية في العراق» والحسني «تاريخ الوزارات العراقية

(٣٨) د. غسان العطية «العراق نشأة الدولة» ص٨٦ وص١٣٦ حيث أورد الدكتور العطية تفاصيل تميز بها بحثه الجريء عن غيره .

(٣٩) كمال مظهر أحمد (المصدر ذاته).

(٤٠) كمال مظهر أحمد «الشعب الكردي في ثورة العشرين".

(٤١)علي البازركان «الوقائع الحقيقية» ط١ سنة ١٩٥٤ ص١١٠، ص١١١ وط٢

سنة١٩٩١ ص١٣٠، ص١٣١.

علي البازركان أحد قادة حرس الاستقلال...

د. علي الوردي الباحث الاجتماعي ج٥ ص١٨٣.

فريق المزهر الفرعون «الحقائق الناصعة» ج١ ص١٠٨، ص١٤٥.

(٤٢) علي جودة «ذكرياتي» ص١٣٥ ــ ص١٣.

(٤٣) علي جودة «ذكرياتي» (المصدر ذاته) .

(٤٤) د. غسان العطية «العراق» نشأة الدولة ص٣٨٨ وكمال مظهر أحمد ــ المرجع السابق.

(٤٥) د. كمال مظهر احمد «صفحات من تاريخ العراق المعاصر» ص٧٥، ص٧٦، ص٧٧ وكذلك أميل توما «الوحدة العربية والماركسية ص١٥٣ وراجع أمين سعيد «الثورة العربية الكبرى ج٢ ص٤٣، ص٣٥ وساطع الحصري «يوم ميسلون» ص٨٥.

(٤٦) غسان العطية ــ المرجع السابق ص٣٩٤ وص٤٠١، ص٤٠٢.

(٤٧) غسان العطية ــ المرجع السابق ص٤٤٤.

(٤٨) يطلق غسان العطية في كتابه «نشأة الدولة» على ثورة العشرين عبارة «انتفاضة» وقد وجدت ان حنا بطاطو قد وصف ثورة ١٩٢٠ بأحداث (Events) ففي معرض حديثه عن الزعيم الوطني جعفر أبو التمن أورد العبارة الآتية:

Ja'far Abu-t-Timman's enduring significance derives from his role in the 1920 events. P294.

إن بطاطو يستخدم عبارة «Events» لأحداث ١٩٢٠ في أكثر من مناسبة ترد في كتابه وربما أضاف على بعضها نقداً ساخراً لبعض الكتاب العراقيين الذين يطلقون عليها عبارة «ثورة» أما الكتاب الانكليز ويشاركهم العسكريون فإنهم يصفونها بـ «Insurrection» وتعني خروج جماعة مسلحة على القانون. وهذه العبارة تقلل من شأن ثورة العشرين التي اكتمل في مجراها كل مقومات الثورة رغم إنها أخفقت في تحقيق أهدافها.

ويلسن المرجع السابق ص١٤٧ ــ ص١٧٢، ويلاحظ ص١٥٠ دور «بغداد والمدن المجاورة في تحريك الثورة".

(٤٩) آرنولد ويلسن ــ المرجع السابق من ٢٥٩ ــ ٢٦٠.

(٥٠) فيليب آيرلند «العراق ــ دراسة تطوره السياسي» ترجمة جعفر خياط ص١٢٧ ــ ١٢٩.

(٥١) حسين جميل «شهادة سياسية» وقد عقد جميل فصلاً بعنوان «مواقف ديمقراطية للشعب» وضّح فيه أساليب التزوير التي ابتدعها الممثلون معززا بوثائق أشار إليها

ص٣٨ ـ ٥٠.

(٥٢) آرنولد ويلسن «الثورة العراقية» ترجمة جعفر خياط ص٧٤ ـ ٧٥

(٥٣) آرنولد ويلسن ـ بلاد مابين النهرين ـ ترجمة فؤاد جميل ـ الجزء الثاني وآرنولد ويلسن ـ الثورة العراقية ترجمة جعفر خياط
عبد الرزاق الحسني ـ المرجع ذاته

(٥٤) للمزيد من التفاصيل راجع د. علي الوردي في لمحاته ج٥ و ٦ فكانت بعض الاجراءات المقترحة من قبل السيد الصدر وجعفر أبو التمن تقابل بالرفض ولا يأبه بها وخاصة من لدن محسن أبو طبيخ الذي كان خصماً لكل اقتراح أو توجه من شأنه التقارب وتوحيد الشعب العراقي وخاصة بين الشيعة والسنة.

(٥٥) الجنرال بالمر هولدن «ثورة العراق ١٩٢٠» ترجمة فؤاد جميل ص٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠٥ وأظن إن عدد الثوار الذي ذكرهم الجنرال مبالغ فيه وربما أراد بتضخيم العدد التخفيف من فشل الهزيمة التي لحقت بجنوده

(٥٦) نقلاً عن فريق المزهر الفرعون «الحقائق الناصعة» ج١ ص١١٧

(٥٧) د. علي الوردي «لمحات» ج٢ ص٢٢٨

(٥٨) نقلاً عن عبد الله فياض «الثورة العراقية الكبرى» ١٩٧٤ ص٦، ٧ والدكتور علي الوردي الذي نقل النص بكامله
الجزائري: «ما هي هذه الهدنة وما هي صورتها. إن هؤلاء الذين طالبوا بالهدنة يكذبون عليكم (يخاطب المفاوض الانكليزي الميجر نوربري) ولا يزالون مصرين على أعمالهم الحربية".
الشيخ عبد الواحد الحاج سكر: «زعيم الثورة (مخاطباً الجزائري) إن مطالبنا معروفة وهذه المسألة يقوم بها مندوبنا» وأشار إلى السيد علون الياسري.
علوان الياسري: «وهو يوضح هذه المطالب التي أشار إليها عبد الواحد الحاج سكر نحن نريد من الحكومة البريطانية تشكيل مؤتمر حر».

(٥٩) علي الوردي ـ المرجع ذاته ص٢٤٥ ـ ٢٥٤.

(٦٠) رسائل المس بيل الى والدها، انظر د. علي الوردي ـ المرجع السابق.

(٦١) الجنرال إلمر هولندن «ثورة العراق سنة ١٩٢٠» ترجمة فؤاد جميل ص١٢٥ ـ ١٣٩ وص ١٨٥ كذلك ص ١٦٤ ـ ١٧٣ وفق تتابع الاقتباسات.

(٦٢) إني مدين للصديق المحامي السيد ملحان المكوطر الذي زودني بصورة الكتاب الذي وجهه المرجع الديني إلى عميد أسرتهم السيد هادي المكوطر.

(٦٣) د. علي الفياض «الثورة العراقية الكبرى» ص٣٤٨.

(٦٤) مذكرات عبد العزيز القصاب الذي أورد في مذكراته اسمي محسن الحكيم وهادي

المكوطر مع قائد المجاهدين السيد الحبوبي.

(٦٥) نقلاً عن الوثائق البريطانية نشرتها حركة «صدق» الديمقراطية.

(٦٦) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» (١) ص٩١ وان هيكل قد نقل المقتبس أعلاه عن وثائق بريطانية أشار إليها في كتابه المشار إليه.

(٦٧) وميض عمر نظمي–ثورة العشرين ص٣٩٩.

(٦٨ عبد الرزاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» ط٧ ص٤٧ ـ ٦٢ وحسين جميل «شهادة سياسية» ص٦٢ ـ ٦٤ . وكان الحسني قد نشر نص هذه الرسالة كاملة إضافة إلى نشره رسالة تشرشل لوزير المستعمرات .

(٦٩) الحسني ـ المرجع السابق ص٦١ ـ ٦٢ وقد نشر الحسني نص الرسالة بكاملها.

(٧٠) رسائل المس بيل الى والدها ـ ترجمة جعفر خياط.

(٧١) فيليب آيرلند «العراق ـ دراسة في تطوره السياسي.

(٧٢) عبد الجبار حسن الجبوري «الجمعيات السياسية في العراق» ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨.

(٧٣) حسين جميل «شهادة سياسية، نقل الأستاذ جميل هذا النص عن جريدة «دجلة» الصادرة في ٢٩ تموز سنة ١٩٢١ وعن جريدة «لسان العرب» الصادرة في ٣٠ تموز ١٩٢١.

(٧٤) عبد الرزاق الحسني، المرجع السابق ط٧ ص١٤٢ ـ ١٤٦ وكذلك كتابه «العراق في ظل المعاهدات» من ص٨ ـ ص١١٩ حيث نشر نصوص هذه المعاهدة كاملة.

(٧٥) للوقوف على تفاصيل مقاومة الشعب العراقي لمشروع معاهدة الاحتلال ١٩٢٢ يمكن الرجوع الى:

- الحسني ـ المرجع السابق.
- حسين جميل «العراق ـ شهادة سياسية».
- د. علي الوردي « لمحات» الجزءين الخامس والسادس.
- د. محمد مهدي البصير «تاريخ القضية العراقية».

(٧٦) PHEBE MARR-The modern history of Iraq p44 notes to chapter 2 p3-6.

فيبي مار «تاريخ العراق الحديث» ج١ المرجع السابق.

(٧٧) عبد الرزاق الحسني ج١ المرجع السابق.

(٧٨) النص نقلاً عن:

- د. محمد مهدي البصير «تاريخ القضية العراقية» ج١ ص٣٩١ ـ ٣٩٢.

- د. علي الوردي ـ المرجع السابق ص١٤١.

(٧٩) محمد مهدي البصير ـ المرجع السابق ص٢٠٥ ـ ٢١٧ وكان البصير احد ابرز قادة هذا الحزب الذي يرأسه جعفر أبو التمن ويرعاه الشيخ الخالصي .

(٨٠) الحسني ـ المرجع السابق ص١٣٥ ـ ١٣٦

حسين جميل ـ المرجع السابق ص١٣٣ وما بعدها المجلس التأسيسي وانتخابه .

(٨١) فيبي مار- المرجع السابق

(٨٢) توفيق السويدي ـ شخصيات عراقية عبر التاريخ ص٦٥ ـ ٦٦.

(٨٣) حنا بطاطو ـ المرجع السابق ج٢ ص٣٨٥ ـ ٣٨٦ لقد نقل حنا بطاطو هذه البرقية الجريئة التي تفصح عن فكر الخالصي الإسلامي النير في نظرته الإنسانية والوطنية في حق الأمم في تقرير مصيرها. المعرفة السورية العدد ٩٩ مايس سنة ١٩٧٠ ص١٢١.

(٨٤) الحسني ـ المرجع ذاته ط٧ ١٣٥، ١٣٦.

(٨٥) الحسني ـ المرجع السابق ولم يشر الحسني الى الآخرين الذين وقعوا هذا الاحتجاج.

(٨٦) المصادر اعلاه ذاتها.

(٨٧) فيليب آيرلند ـ المرجع السابق ص٣١٦.

(٨٨) رسائل المس بيل في ٢٠ تموز ٩٢٤ بورغون ص٣٤٨.

حسين جميل ـ المرجع السابق من ص١١٤ الى ص١٢٢.

(٨٩) حسين جميل «شهادة سياسية» ص١٣٣ ـ ١٧٧.

الحسني ـ المرجع السابق.

(٩٠) د. ميتشا شفيلي: المؤرخ الروسي المخضرم «العراق سنوات الاحتلال» ترجمة هاشم صالح التكريتي ص٢٦٤.

(٩١) عبد الرزاق الحسني ـ المرجع السابق ج١ ط٧ ص٢٨٣ - ٢٩٠ .

(٩٢) حسين جميل «الحياة النيابية في العراق و» شهادة سياسية".

محمد حديد «مذكراتي» من ص٤٠٣ ـ ٤٠٨.

(٩٣) فيبي مار Phebe Marr تاريخ العراق الحديث ـ المرجع السابق وقد اقتبسنا هذه الأرقام الخاصة بالمضخات الاروائية.

(٩٤) حنا بطاطو ـ المرجع السابق ويمكن مراجعة الفصل السادس من كتابه الاول «الترجمة العربية» من ص٨٩ ـ ١٨٤ وقد يكون هذا الفصل اهم الفصول التي كتبها هذا الباحث عن العهد الملكي.

(٩٥) د. محمد سلمان حسن ـ التطور الاقتصادي في العراق ط بيروت.

(٩٦) د. محمد سلمان حسن ـ التطور الاقتصادي في العراق ط بيروت.

(٩٧) د. عباس النصراوي: «الاقتصاد العراقي» ترجمة احمد سعيد عبد العزيز
(٩٨) الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» ويعطي الحسني وصفاً لهذا الصراع وكيف ان رشيد عالي الكيلاني كان مطية لفيصل لتفتيت كتلة السعدون البرلمانية مما اضطر السعدون إلى تقديم استقالته التي قبلت على الفور .
(٩٩) أحاديث مع عبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل.
(١٠٠) حسين جميل «بواكير الحركة الوطنية» وهي مجموعة أحاديث بين حسين جميل وصفاء الحافظ (الثقافة الجديدة في ثلاثة أعداد).
(١٠١) حنا بطاطو ـ المرجع السابق ص٤٧، ٤٨ ويذكر الباحث حنا بطاطو انه نقل الأخبار التي وصلت إلى مكتب الخدمات البريطانية الخاصة عن ملفات الشرطة العراقية رقم ١٨١٩.
(١٠٢) حديث خاص مع المؤلف، أدلى به عبد الفتاح إبراهيم عن حياته الفكرية والسياسية الاولى وعن جمعية النشء وما آلت إليه في ما بعد .
(١٠٣) حنا بطاطو ـ المرجع السابق ص٥٨ الطبعة العربية.
(١٠٤) حنا بطاطو ـ المرجع السابق ص٨٤ ـ ٨٥.
(١٠٥) سالم عبيد النعمان «الحزب الشيوعي بقيادة فهد» ص٣٤ ـ ٣٥.
(١٠٦)عبد الرزاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» ج٢ ط٧ ص١٤٧، ١٧٤- ١٧٦ولقد اعتمدنا في سرد هذه الوقائع على المؤرخ والموثق العراقي السيد عبد الرزاق الحسني.
(١٠٧) مجموعة القوانين لسنة ١٩٢٩ .
(١٠٨) الحسني-المرجع ذاته وقد علق الحسني على اقتباسه من محضر مجلس النواب والذي نقلناه عنه «بان هذا قليل من كثير نقلناه عن المحضر الرسمي للجلسة المذكورة» .
(١٠٩) الحسني ـ المرجع السابق ص٧٧-٧٨.
(١١٠) د. ميتشا شفيلي ـ المرجع السابق ص٢٢٢ .
(١١١) عبد الرزاق الحسني ـ المرجع السابق ط٧ ص٧٠ ـ ١٢٩.
(١١٢) الحسني ـ المرجع ذاته ج٣.
(١١٣) مهدي كبة ـ مذكراتي من صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨.
الحسني ـ المرجع السابق ط٧ ج٣ ص٩٩.
سامي عبد الحافظ القيسي ـ ياسين الهاشمي ج٢ ص١٢٩.
(١١٤) زار الحزبان الوطني والاتحاد الوطني كربلاء منتصف شهر شعبان ك٢ سنة ١٩٣١ وأصدرا بياناً على الجماهير الزائرة لكربلاء منتصف شعبان أعلنا فيه الوقوف ضد

معاهدة سنة ١٩٣٠والسعي لإسقاط وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي ثم إنهما (الحزبان) عقدا مؤتمراً في اليوم ذاته حضره ممثلو عدد من العشائر ومن الشخصيات البارزة أعلنوا فيه تأييدهم للحزبين وتأييدهما لإسقاط الوزارة وحل المجلس النيابي.

(١١٥) نقلاً عن الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» ط٧ ج٣ ص٣٢٧ .

(١١٦) تمهيد «الرسالة الثانية للأهالي إلى الشباب» الرسالة الثانية.

(١١٧) عبد الرزاق الحسني الجزء الثالث ط٧ ص٣١٥-٣٢١، ١٩٨١.

(١١٨) عبد الرزاق الحسني - تاريخ الوزارات - العراقية - المرجع السابق.

(١١٩) عبد الرزاق الصافي شهاده على زمن عاصف ج١ ص٣٠.

(١٢٠) عبد الرزاق الحسني - المرجع حيث نشرت نص الوثيقة .

(١٢١) عبد الرزاق الحسني ـ المرجع السياسي ص ٩٥-٩٧.

(١٢٢) عبد الرزاق الحسني المرجع ج ٤.

(١٢٣) عبد الرزاق الحسني .. المصدر ذاته ص ١٨٤.

(١٢٤) فيلب ايرلند: العراق - دراسة في تطوره السياسي ص ٣٣٦ ترجمة جعفر خياط.
جارلز تريب: صفحات من تاريخ العراق المعاصر ص ١٣٧.

(١٢٥) محمد حديد - مذكراتي ص ١١٢ ـ ١١٣ .

(١٢٦) كان من مجموعة عبد الفتاح العقيد محمد الطريحي وقد تعرفت عليه في دار عبد الفتاح ابراهيم وكان الطريحي من زواره تصحبه ابنته الدبلوماسية الذكية المتقاعدة، ومن مجموعه عبد الفتاح كان ناظم الزهاوي وحسن الطالباني وضمت المجموعة عدداً من محرري جريدة العصر التي اسسها عبد الفتاح ومنهم ذو النون أيوب وكامل قزانجي وغيرهم .

(١٢٧) حسين جميل ـ بواكير الحركة الوطنية ـ محاورة الثقافة الجديدة في ثلاثة اعداد مع صفاء الحافظ.

(١٢٨) حسين جميل ـ الحياة النيابية في العراق ص ٢٨٠-ص٣١٦ وهي نقلا عن محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٣٧ (٢٢) مذكرات كامل الجادرجي ص ٥٥٤.

(١٢٩) سليم الحص : عهد القرار والهوى ص ٣١.

(١٣٠) عبد الرزاق الحسني - المرجع ذاته ص ١٠٨-١٠٩.

(١٣١) عبد الرزاق الحسني - المرجع ذاته.

(١٣٢) نقلاً عن حنا بطاطو-الطبعة العربية-الجزء الثاني ص ١٠٧ ـ ١٠٩.

(١٣٣) موسى الشابندر ـ (ذكريات بغدادية ـ العراق بين الاحتلال والاستقلال) ص٢٨٧ وموسى الشابندر سياسي واديب وروائي متعدد المواهب.

(١٣٤) ناجي شوكت ــ سيرة وذكريات ط ٢ ص ٤٤٢ .
(١٣٥) مذكرة كامل الجادرجي التي اشرنا اليها ان الذين ساهموا في كتابة المذكرة : كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد و عزيز شريف ... الخ .
(١٣٦) مذكرات كامل الجادرجي .... ص٥٣ ــ ٥٤.
(١٣٧) فهد - سياستنا الاممية ص١٣.
فهد/ قضيتنا الوطنية ص٢٢ ــ ٢٥.
(١٣٨) سالم عبيد النعمان ــ الحزب الشيوعي بقيادة فهد ، الفصل السادس ص ٧٥- ص٨٩.
(١٣٩) مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي في ص٦٤-٦٥.
(١٤٠) عبد الرزاق الحسني كتاب الوزارات العراقية ص ٢٨٨ المرجع ذاته.
(١٤١) عبد الرزاق الحسني ــ المرجع ذاته ص٢٩١-٢٩٣.
(١٤٢) المصادر المعتمدة في الموضوع وفي ما يخص الحركة القومية الكردية في هذا الكتاب .
* الاستاذ مسعود البارزاني - البارزاني والحركة التحررية الكردية.
* الاستاذ جلال الطالباني «كردستان والحركة القومية الكردية» ط٢ ١٩٧٠؛ ١٩٧١.
* كتابات الصديق الطيب الذكر مسعود محمد وكان يهديها لي باستمرار.
* عبد الستار طاهر شريف - الجمعيات والمنظمات الكردية من سنة ١٩٠٨- ١٩٥٨.
* منشورات ومقررات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.
* الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي؛ دكتور محمد الحفو و د. عبد الفتاح البرواري.
* مذكرات صالح الحيدري.
(١٤٣) عبد الرزاق الحسني - المرجع السابق - ص ٧ ص٢٢.
هذه المواد مقتبسة من مناهج الأحزاب المجازة رسميا نقلاً عن المؤرخ والموثق عبد الرزاق الحسيني في كتابيه تاريخ الاحزاب السياسية العراقية وفي تاريخ الوزارات العراقية ط ٦.
(١٤٤) سالم عبيد النعمان - الحزب الشيوعي بقيادة فهد ص ١٤٣-١٤٥ ومن ص ١٦١-١٦٦ و ص١٧١-١٧٤ واظن من الافضل القراءة من ص ١٤٠-١٧٤ لان فقراتها مترابطة وتعطي صورة واضحة عن وزارة السويدي- سعد صالح وموقف القوى السياسية حينذاك.

(١٤٥) نقلا عن مسودة منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي نشر سنة ١٩٧٥ولا أظن ان منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني يختلف عن مناهجه سنة ١٩٤٦على الاقل في الخطوط العامة .

(١٤٦) مذكرات توفيق السويدي التي أشرت إليها من قبل.

(١٤٧) محمد حديد «مذكراتي» ص ٢٠١-٢٠٢.

(١٤٨) سالم عبيد النعمان/ الحزب الشيوعي بقيادة فهد :ص٢١٨-٢٢٦، وفي هذه الصفحات تفاصيل هذا الموضوع ونكبة الحزب الشيوعي بالقاء القبض على فهد وعدد من كادر الحزب الشيوعي.

(١٤٩) للمزيد من وقائع الوثبة وما الت اليه يمكن مراجعة كتاب «الحزب الشيوعي» بقيادة فهد ص ٢٥٣ -٢٧٣.

(١٥٠) ويمكن مراجعة نص ما ذكره الأستاذ سعد صالح - عبد الرزاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية".

(١٥١) عزيز سباهي ـ عقود من تاريخ الحزب الشيوعي ج٢ ـ ص٥٢.

(١٥٢) جريدة صوت الأهالي وكتاب كامل الجادرجي «تأريخ الحزب الوطني الديمقراطي".

(١٥٣) محمد مهدي كبة «مذكراتي» ص ٣٥٣ ـ ٣٢٤

محمد حديد «مذكراتي» وتدعو ظروفنا الحالية إلى دراسة ما جاء في دراسات محمد حديد وما كتبه باحثو حزب الاستقلال فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقيات النفط قبل عرضها على البرلمان. راجع مهدي كبة في «مذكراتي".

(١٥٤) مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ـ المرجع ذاته ص٥٤٦ ـ ٥٥٠ و محمد حديد ((مذكراتي)) ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤ .

(١٥٥) عبد الرزاق الحسني ج ٤ ص ٩٤ ـ ٩٦ .

عبد الرزاق الحسني ج ٩ ص ١١٣ ـ ١١٧.

(١٥٦) يوسف الفيصل « ذكريات ومواقف ص٢٢٦ ـ ٢٢٨ و ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ وقد اعتمدنا كتاب الأستاذ يوسف الفيصل المذكور في قراءة الموقف العربي وسقوط حكومة مصدق.

(١٥٧) مذكرات كامل الجادرجي ، ص ٦٤٥ ـ ٦٤٧ .

(١٥٨) مهدي كبة (مذكراتي) ص٣٦٥ ـ ٣٦٦ .

(١٥٩) الكونفرنس ألاول كان قد عقد سنة ١٩٤٤ بقيادة فهد ، واتخذ قرارات كانت هي الآخرى كما وصفت ((فتحاً جديداً للتقدم والازدهار للحركة الوطنية والديمقراطية ولسياسات الحزب الشيوعي في المرحلة التي نتحدث عنها توافق مقررات

الكونفرنس الثاني في الخطوط العامة مع الكونفرنس الأول)).

(١٦٠) انعقد الكونفرنس ألاول للحزب الشيوعي بقيادة فهد سنة ١٩٤٤ واتخذ قرارات مهمة كانت فتحاً جديداً لمناهج الأحزاب الوطنية اللاحقة، وتتقارب قرارات الكونفرس الثاني مع الكونفرنس ألاول في الأهداف العريضة.

(١٦١) جاسم الحلوائي ((الحقيقة كما عشتها)) ص٤٧ وما بعدها. عزيز سباهي المرجع السابق وغيرهما ممن كتب في ذلك الزمن وفي مقدمتهم عامر عبد الله وعزيز الحاج.

(١٦٢) محمد حديد ـ مذكراتي ص ٢٩٣ ـ ٢٩٦.

(١٦٣) مذكرات كامل الجادرجي ص ٦٧٦ ـ ٦٨٣.